المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

تداعيات الأزمة في سوريا على هيكل النظام الدولي:

دراسة في تنامي دور روسيا والصين

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية

تخصص: دراسات دولية

إعداد الطالبة: يموتن فايزة **إشراف الأستاذ: د. جبابلية عبد الحفيظ**

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د ابتسام أوعشرين..... المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية..... . ..... رئيسا

د. عبد الحفيظ جبابلية... ... المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية. .... مشرفا ومقررا

د.عبد النور زيام.. ..... .المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.... .. .عضوا مناقشا

د. فاتح خننو. ... . المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية..... عضوا مناقشا

د. نبيلة بودي.. . .. . جامعة الجزائر 3.. ... . عضوا مناقشا

د. خالد تلعيش.. .. .. جامعة الجلفة... . . .. عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2023 ـ 2024

شكر و تقدير:

بعد شكر الله سبحانه وتعالى وحمده حمدا كثيرا على فيض نعمه علينا

أشكر كل من علمني حرفا

أشكر الأستاذ المشرف: "جبابلية عبد الحفيظ"

أشكر الأستاذة: "فليسي نرجس"

إهداء:

... إلى قرتي عيني أمي وأبي اللذان تخوننني كلماتي كلما حاولت التعبير عن حبهما...

... إلى من بهما أشد أزري أخواي الحبيبان: جيلالي واسماعيل...

... إلى مؤنساتي الغاليات أخواتي : باية وفتيحة وإيمان...

... إلى سندي : زوجي براهيم ...

... إلى فلذة كبدي: ابنتي الغالية أروى...

Abstract :

The transformation on the structure of the international system is one of the Most important issues of international relations, because of its consequences in various fields ; despite this does not deviate frome the historical inevitability of decline of states regardless of their levels of power ; predicting the transformation on the structure of international system remains difficult, becaue it depends on several factors related to the concept of power wich is difficult to measure, the nature of the existing structure, the number of its parties and the competition between them.

The unipolar system that emerged after the cold war is a unique structure in wich one country acquires the greatest amount of power and influence, thus any decline in its role or any attempt at balance by one or more countries is interpreted as a revisionist behavior that would chnage the existing structure.

This study aims to analyze the impact of the growing role of Russia and China in the syrian crisis on the structure of the unipolar international system, using power transition theory and offensive realisme ; this crisis came with the beginning of theorizing the decline of the role of the U.S.A, and at the same time with the growing power of Russia and China and their transformation into forces rejecting the status _ quo ; Thus the syrian crisis was a bet for U.S.A to refute the arguments of declining, and at the same time an opportunity for Russia and China to play larger roles.

The study concluded that the international sytem under the syrian crisis is going throught a transitional phase characterized by the decline of unipolarity as a structure in wich one power dominates international politics, because the behavior of Russia and China in this crisis contradicts this logic ; despite this the structure of the international system is not yet clear, because of the continuation of american aquisition of the largest number of power elements despite the decline in its role, and becaue of the difference in views about the desired structure of international system between the two revisionist forces Russia and China.

ملخص الدراسة:

يعتبر التحول في هيكل النظام الدولي من أكثر مواضيع العلاقات الدولية أهمية نظرا إلى النتائج المترتبة عن إعادة توزيع عناصر القوة على مختلف المجالات، ورغم كون ذلك لا يخرج عن الحتمية التاريخية لعمر الدول التي مهما بلغت من مستويات القوة فإنها حتما ستتراجع، يبقى التنبؤ بتحول بنية النظام الدولي صعبا لأنه يتوقف على عدة عوامل مرتبطة بمفهوم القوة الذي يصعب قياسه بدقة وطبيعة البنية القائمة وعدد أطرافها وحجم التنافس بينهم.

نظام الأحادية القطبية الذي ظهر عقب الحرب الباردة يعتبر بنية فريدة من نوعها حيث تستأثر دولة واحدة بأكبر قدر من القوة والنفوذ، وبذلك فإن أي تراجع في دورها أو محاولة للتوازن من دولة أو دول أخرى يفسر بأنه سلوك تعديلي من شأنه تغيير البنية القائمة.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تداعيات الدور المتنامي لروسيا والصين في الأزمة السورية على بنية النظام الدولي الأحادي القطب، مستعينة بنظريتي انتقال القوة والواقعية الهجومية فقد جاءت هذه الأزمة في ظل بداية الحديث عن تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، مقابل تنامي قوة روسيا والصين وتحولهما إلى دولتين رافضتين للوضع القائم، وبالتالي فقد كانت الأزمة السورية بمثابة رهان للولايات المتحدة الأمريكية لدحض حجج التيار التراجعي وفي الوقت ذاته فرصة لروسيا والصين لأداء أدوار أكبر.

خلصت الدراسة إلى أن النظام الدولي في ظل الأزمة السورية يمر بمرحلة انتقالية تتميز بتراجع الأحادية القطبية كهيكل تهيمن فيه قوة واحدة على دواليب السياسة الدولية، فسلوك روسيا والصين في هذه الأزمة يتعارض مع هذا المنطق وفي الوقت ذاته تتميز هذه المرحلة بعدم اتضاح معالم هيكل النظام الدولي الناشئ في ظل استمرار استحواذ الولايات المتحدة الأمريكية على أكبر قدر من عناصر القوة رغم تراجع دورها، وفي ظل الاختلاف في وجهات النظر بين القوتين التعديليتين حول البنية المنشودة.

خطة الدراسة

مقدمة:

الفصل الأول: دور روسيا والصين في النظام الدولي بعد الحرب الباردة.

- **المبحث الأول: طبيعة النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة.**
  - المطلب الأول: التحولات في النظام الدولي بعد الحرب الباردة.
    - اللفرع الأول: التحولات الجيوسياسية بعد الحرب الباردة.
    - الفرع الثاني: التحولات الاقتصادية بعد الحرب الباردة.
    - الفرع الثالث:التحول في منظومة القيم بعد الحرب الباردة.
  - المطلب الثاني: الجدل حول هيكل النظام الدولي بعد الحرب الباردة.
    - الفرع الأول: نظام دولي أحادي القطب بزعامة أمريكية.
    - الفرع الثاني: نظام دولي متعدد الأقطاب.
    - الفرع الثالث: نظام دولي في طور النشأة.
  - المطلب الثالث: هيكل النظام الدولي بعد منعطف أحداث 11 سبتمبر 2001.
    - الفرع الأول: العودة إلى أطروحة صدام الحضارات.
    - الفرع الثاني:السياسة الامريكية وهيكل النظام الدولي.
- **المبحث الثاني: مكانة روسيا الاتحادية في النظام الدولي بعد الحرب الباردة.**
  - المطلب الأول: محددات المكانة الروسية في النظام الدولي.
    - الفرع الأول: المقومات المادية.
    - الفرع الثاني: المقومات المعنوية
  - المطلب الثاني: أهداف وأولويات روسيا الاتحادية في النظام الدولي من نهاية الحرب الباردة.
    - الفرع الأول: أهداف وأولويات روسيا في النظام الدولي من نهاية الحرب الباردة إلى عام 2000.
    - الفرع الثاني: اهداف وأولويات روسيا في النظام الدولي منذ نة 2000.
- **المبحث الثالث: مكانة الصين في النظام الدولي بعد الحرب الباردة.**
  - المطلب الأول: مقومات مكانة الصين في النظام الدولي.

- الفرع الأول: المقومات المادية.
- الفرع الثاني: المقومات المعنوية.

- المطلب الثاني: أهداف وأولويات الصين في النظام الدولي.
  - الفرع الأول: أهداف وأولويات الصين في النظام الدولي في الفترة 1978 . 2012.
  - الفرع الثاني: أهداف وأولويات الصين في ظل حكم الرئيس "شي جينبينغ".

الفصل الثاني: مواقف ورهانات القوى الكبرى في الأزمة السورية.

- **المبحث الأول: الأزمة السورية: الأسباب والتطورات والأطراف.**
  - المطلب الأول: أسباب الأزمة السورية.
    - الفرع الأول: الأسباب الداخلية.
    - الفرع الثاني: الأسباب الخارجية.
  - المطلب الثاني: تطورات وأطراف الأزمة السورية.
    - الفرع الأول: تطورات الأزمة السورية.
    - الفرع الثاني: أطراف الأزمة السورية.
- **المبحث الثاني : المواقف الإقليمية والدولية من الأزمة السورية.**
  - المطلب الأول: المواقف الإقليمية من الأزمة السورية.
    - الفرع الأول: المواقف الإقليمية المؤيدة للثورة السورية.
    - الفرع الثاني: المواقف الاقليمية المؤيدة للنظام السوري.
  - المطلب الثاني: المواقف الدولية من الأزمة السورية
    - الفرع الأول: المواقف الدولية المؤيدة للثورة السورية
    - الفرع الثاني: المواقف الدولية المؤيدة للنظام السوري
- **المبحث الثالث: التنافس بين القوى الكبرى في الأزمة السورية.**
  - المطلب الأول: الإدارة الأمريكية للأزمة السورية بين معضلة تراجع الدور وديناميات الأزمة.
    - الفرع الأول: أطروحات تراجع الدور الأمريكي في النظام الدولي.

- الفرع الثاني: محددات الموقف الأمريكي من الأزمة السورية.
- المطلب الثاني: دور الصين في الأزمة السورية.
  - الفرع الأول: تحولات استراتيجية الصين في النظام الدولي من الصعود السلمي إلى التأكيد.
  - الفرع الثاني: محددات دور الصين في الأزمة السورية .
- المطلب الثالث: دور روسيا في الأزمة السورية.
  - الفرع الأول: محددات موقف روسيا من الأزمة السورية بين المصالح الاستراتيجية واستعادة الدور.
  - الفرع الثاني: أبعاد التدخل العسكري الروسي في سوريا.

الفصل الثالث: مظاهر التحول في بنية النظام الدولي في ظل الأزمة السورية.

- **المبحث الأول: أثر الأزمة السورية في مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي.**
- المطلب الأول: مقاربة إدارة أوباما: التراجع الذكي لترميم مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي.
  - الفرع الأول: مفهوم القوة الذكية في السياسة الخارجية الامريكية بين التراجع وتجديد الهيمنة.
  - الفرع الثاني: حدود القوة الذكية في الأزمة السورية.
- المطلب الثاني: مقاربة الرئيس "ترامب" لجعل أمريكا عظيمة من جديد.
  - الفرع الأول: مرتكزات مقاربة "ترامب" لاسترجاع عظمة الولايات المتحدة الأمريكية.
  - الفرع الثاني: حدود مقاربة "ترامب" لاسترجاع العظمة الأمريكية في ظل الأزمة السورية.
- **المبحث الثاني: فرص وتحديات روسيا والصين في تغيير بنية النظام الدولي في ضوء الأزمة السورية.**
- المطلب الأول: فرص وتحديات روسيا في استعادة الدور.
  - الفرع الأول: الاستثمار الروسي في الأزمة السورية.

- الفرع الثاني: تحديات الدور الروسي في النظام الدولي.
- المطلب الثاني: فرص وتحديات الصين في النظام الدولي.
  - الفرع الأول: الاستثمار الصيني في الأزمة السورية.
  - الفرع الثاني: تحديات دور الصين في النظام الدولي.

الخاتمة.

مقدمـــــة

تمهيد:

يعتبر موضوع بنية النظام الدولي من أكثر المواضيع استحواذا على اهتمام الأكاديميين ومراكز الفكر وصناع القرار على حد سواء، لأن الانتقال من بنية معينة إلى بنية أخرى يستوجب إعادة توزيع عناصر القوة بين الوحدات الدولية، ورغم أن هذا المسار يعتبر حتمية تاريخية مرتبطة بدورة حياة الدولة التي تحدث عنها العديد من المفكرين، إلا أن حيثياتها والنتائج المترتبة عنها لا تتخذ دوما نفس النهج، لأن ذلك يتوقف على طبيعة البنية القائمة وعدد الوحدات الدولية التي تطمح إلى مكانة أكبر وحجم التنافس بينها ومدى قابلية البنية القائمة للتغيير أو التعديل الجزئي.

ومما لا شك فيه أن تراتبية الجماعات البشرية من حيث القوة قديم قدم البشرية في حد ذاتها، وهو ما يفسر إلى حد بعيد الصراعات والحروب الضارية التي عرفها العالم منذ الأزل والتي غالبا ما حفزها البحث على المزيد من القوة، ثم امتدت هذا التراتبية إلى الدول منذ نشأتها بمفهومها الحديث إثر "سلام وستفاليا" عام 1648 الذي وضع حدا لحرب ضارية دامت ثلاثين عاما بين الكنيسة الكاثوليكية والبروتستانتية وأرست أولى دعائم النظام الدولي بمفهومه الحالي، أين تم الاتفاق على الحفاظ على ميزان القوى وردع أي دولة تسعى إلى الهيمنة كبادرة لضمان الاستقرار في العالم وهو ما عرف بنظام توازن القوى الاوروبي، إلا أنه فشل في تجنيب العالم حربين عالميتين ضاريتين، فنزعة السيطرة والتوسع بقيت قائمة في البنية المتعددة الأقطاب التي طبعها التنافس الشديد وغياب سلطة عليا تحفظ الأمن والاستقرار.

وبعد أن انتهت الحربين العالميتين عرف العالم إعادة توزيع عناصر القوة وفق معادلة جديدة تميزت بوجود قوتين عظميين متضادتين من حيث النماذج السياسية والاقتصادية هما الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، وقد عرفت بنية النظام الدولي في هذه الفترة بالثنائية القطبية التي تميزت بالصراع الايديولوجي وانتهت بتفكك القطب الشرقي، لتنفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقمة النظام الدولي وفق بنية جديدة أحادية القطب تتميز بوجود قوة عظمى واحدة تسيطر على مقاليد السياسة الدولية، حيث اجتمعت في سابقة تاريخية كل عوامل القوة دون منافس في يد الولايات المتحدة الأمريكية، التي اتبعت سياسة انفرادية قوامها تثبيت الهيمنة وإقصاء كل الاطراف الأخرى في إدارة القضايا الدولية على غرار ما حدث في العراق.

لا تشكل الولايات المتحدة الأمريكية استثناء من حتمية تراجع القوى العظمى التي تناولها العديد من المفكرين والباحثين على غرار "إبن خلدون" في حديثه عن دورة حياة الدولة و"بول كينيدي" في

استقرائه للعديد من الحالات التاريخية للقوى العظمى التي كان مصيرها التراجع والأفول، فقد توالت التطورات الدولية التي تشير إلى حدوث نوع من التحول في موازين القوى في النظام الدولي الأحادي القطب فقد أدت الازمة المالية العالمية لعام 2008، وتنامي الوزن الاقتصادي والسياسي لبعض الدول الرافضة للوضع القائم على غرار الصين وروسيا اللتان بدأتا تؤكدان على دوريهما في الساحة الدولية، وتدعوان إلى وضع حد للأحادية القطبية الأمريكية، مقابل تراجع أمريكي ملحوظ عن دورها المعتاد في الساحة الدولية.

كل ذلك أدى إلى سجال واسع بين الباحثين حول مستقبل الاحادية القطبية، حيث استبق بعضهم الأحداث بالحديث عن نهاية عصر الهيمنة الأمريكية على غرار ما ذهب إليه "فريد زكريا"، في حين رأى آخرون أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تحتفظ بمكانتها في أعلى هرم توزيع عناصر القوة وعلى رأسهم المفكر اللبرالي "جوزيف ناي"، وفي خضم هذا السجال عرف العالم منعطفا جديدا تمثل في موجة الثورات التي عرفها العالم العربي منذ عام 2011، والتي أدت إلى إسقاط العديد من الأنظمة القائمة في المنطقة، وعلى عكس الدور المعهود للولايات المتحدة الأمريكية في التعاطي مع القضايا الدولية والذي طبع سياستها الخارجية بالنزعة التدخلية منذ نهاية الحرب، شكل الموقف الأمريكي من هذه الأحداث استثناء حيث تميزت سياستها بالفتور وعدم الفاعلية في الوفاء بالتزاماتها التي تقع على عاتقها في ضمان الاستقرار في العالم باعتبارها القوة العظمى الوحيدة، خاصة الأزمة السورية التي عرفت انفلاتا أمنيا واضحا وانتهاكات واسعة لحقوق الانسان في ظل شلل مجلس الأمن الدولي بالفيتو الروسي ـ الصيني الذي حال دون ممارسة هذا الأخير مهامه في حفظ الأمن والسلم الدوليين.

من جهة أخرى شكلت هذه الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية بصفة عامة وسوريا بصفة خاصة، فرصة لتأكيد الدول الرافضة للوضع القائم على دورها، فقد شكلت أرضية خصبة لكل من روسيا والصين للعب أدوار أكبر في الساحة الدولية، وفرض معادلتهما في إدارة الأزمة السورية في ظل الدور الأمريكي المحدود والمتراجع.

أدى كل ذلك إلى إثارة مشكلة جديدة تتمحور حول إمكانية أن تشكل الأزمة السورية منعطفا جديدا في توازنات القوى الدولية أين تحظى كل من روسيا والصين بدور أكبر، وإمكانية ظهور نظام دولي جديد تكون إحدى الدولتين أو كلاهما أقطابا فيه؛ في ظل التراجع الملحوظ لدور الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع الثورات العربية بصفة عامة والأزمة السورية بصفة خاصة.

- **أهمية الموضوع:**
  - **الأهمية العلمية:**

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في كونها تتناول أحد أهم المواضيع وأكثرها جدلا في العلاقات الدولية، ألا وهو موضوع بنية النظام الدولي، الذي تتوقف عليه العديد من المواضيع الفرعية والمفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية على غرار القوة وتوازن القوى والأزمات والتنافس والحروب والصراعات والعلاقات بين الدول في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والتحالفات، وتوجهات السياسة الخارجية للدول... وغيرها من المواضيع؛ التي تتأثر بمدى الاستمرار والتغير في بنية النظام الدولي، ما يعطي دراسة موضوع هيكل النظام الدولي أهمية علمية بالغة.

تكمن الأهمية العلمية لهذا الموضوع أيضا في كونه يتناول أزمة إقليمية ذات أبعاد دولية كمتغير مستقل من شأنه التأثير في بنية النظام الدولي، وهذا استنادا إلى أطر نظرية يتم من خلالها تحليل سلوكيات القوى التعديلية في الأزمة السورية وتفسيرها والتنبؤ بأثر ذلك في البنية الهيكلية القائمة في النظام الدولي، كما تزداد أهمية هذا الموضوع من خلال الاشكاليات الجديدة التي يطرحها بناء على الاستنتاجات التي يتوصل إليها، وبالتالي يخدم الصفة التراكمية في البحوث العلمية أين تؤدي الاجابة عن كل إشكالية إلى إثارة إشكاليات جديدة تستدعي البحث والدراسة.

  - **الأهمية العملية:**

تكمن الأهمية العملية لهذا الموضوع في مدى التأثير الذي يحدثه الاستمرار والتغير في بنية النظام الدولي في أولويات وتوجهات السياسات الخارجية للدول، إذ يمكن للنتائج التي تتوصل إليها هذه الدراسة ان تكون بداية لبحوث جديدة حول بنية النظام الدولي ما يخدم الصفة التراكمية في البحوث العلمية، كما أنها تهدف إلى مساعدة الباحثين في حقل العلاقات الدولية على التعرف على أثر التحولات الجيوبوليتيكية والترتيبات الاقليمية الجديدة في منطقة الشرق الاوسط وسوريا على بنية النظام الدولي، والمساهمة بمرجع في هذا الموضوع باللغة العربية.

- **مبررات اختيار الموضوع:**

إن اختيار الباحث لموضوع معين يكون بناء على جملة من الاعتبارات، بعضها موضوعية متعلقة بالبحث في حد ذاته وأخرى ذاتية متعلقة برغبات الباحث وميوله البحثية.

- **المبررات الموضوعية:**

تكمن المبررات الموضوعية الكامنة وراء اختيارنا لهذا الموضوع في الزخم الذي حظيت به الأزمة السورية منذ بدايتها كإحدى بؤر التوتر والتنافس بين القوى الاقليمية والدولية، أين برز بوضوح الموقف الروسي ـ الصيني المشترك في مجلس الأمن الدولي الذي وقف أمام أي محاولة أممية لإسقاط نظام بشار الأسد، مقابل تراجع ملحوظ للدور الأمريكي، الأمر الذي جعل البحث في هذا الموقف غير المعهود في ظل البنية الأحادية القطب في النظام الدولي ضرورة ملحة، إذ أثار ذلك احتمال أن يكون هذا الدور المتنامي لروسيا والصين في الأزمة السورية بادرة للتحول في بنية النظام الدولي الذي ساد منذ نهاية الحرب الباردة.

من ناحية أخرى نجد أن أغلب الدراسات التي تناولت تراجع الدور الأمريكي في النظام الدولي، قد بنت حججها على متغيرات متعلقة بالولايات المتحدة الأمريكية في حد ذاتها على غرار الأزمة المالية لعام 2008 التي وضعت الاقتصاد الامريكي في وضع حرج، ناهيك عن عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على تحمل أعباء سياسة الهيمنة التي اتبعتها، بالإضافة إلى المتغيرات المتعلقة بشخصيات صناع القرار المتعاقبين على الإدارة الأمريكية، في حين كان التركيز على المتغيرات المتعلقة بدور القوى الرافضة للوضع القائم في إدارة القضايا الدولية وأثر ذلك في بنية النظام الدولي محدودا، ما يعتبر مبررا موضوعيا لتناول الدور المتنامي لروسيا والصين في الأزمة السورية وأثره في هيكل النظام الدولي.

- **المبررات الذاتية:**

لعل أن أبرز مبرر ذاتي لاختيار هذه الدراسة هو الرغبة في الاسهام بمرجع حول موضوع مستقبل بنية النظام الدولي الأحادي القطب ودور روسيا والصين في الترتيبات الجيوبوليتيكية المستجدة ومستقبلهما في النظام الدولي.

كما أن عدم الرضى عن السياسة الانفرادية وسياسة الهيمنة التي تميزت بها الأحادية القطبية، وما خلفته من أثار جسيمة وخسائر مادية وبشرية في العالم وفي المنطقة العربية بصفة خاصة، جعل التطلع إلى بنية دولية أكثر عدالة ضرورة ملحة، والبحث في مكامن ضعف الأحادية القطبية ومدى قدرة القوى التعديلية على إحداث التغيير دافعا أساسيا لاختيار موضوع هذا البحث.

- **المشكلة البحثية:**

تحاول هذه الدراسة معالجة معضلة الاستمرار والتغير في البنية الهيكلية للنظام الدولي بناء على الدور المتنامي لروسيا والصين في الأزمة السورية مقابل التراجع في الدور الأمريكي، حيث تمكنتا من منع تمرير أي قرار في إطار مجلس الأمن الدولي من شأنه إسقاط نظام بشار الأسد في سوريا، وهو ما يعتبر بالمفهوم الاستراتيجي محاولة لموازنة الدور الأمريكي في النظام الدولي، وبما أن أي محاولة للتوازن في إطار الأحادية القطبية تعتبر سلوكا تعديليا من شأنه تغيير الوضع القائم، فإن هذه الدراسة تهدف إلى البحث في التداعيات المحتملة للأزمة السورية على البنية الهيكلية للنظام الدولي بناء على الموقف الروسي ـ الصيني باعتباره سلوكا تعديليا.

لذلك تهدف هذه الأطروحة إلى الإجابة عن الإشكالية التالية:

- ما مدى تأثير الدور المتنامي لروسيا والصين في الأزمة السورية على بنية النظام الدولي الأحادي القطب؟

ومن خلال هذه الاشكالية يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تساعدنا على فهم الموضوع أكثر:

- ما مكانة روسيا والصين في النظام الدولي الذي ظهر بعد الحرب الباردة؟
- ما هو وزن الأزمة السورية في حسابات المصلحة لدى القوى الكبرى؟
- ما هي أبرز ملامح النظام الدولي في ظل الأزمة السورية؟

انطلاقا من الاشكالية المركزية والتساؤلات الفرعية تحاول هذه الدراسة التحقق من الفرضيات التالية:

- كلما أدت روسيا والصين أدوارا أكبر في الأزمة السورية، كلما دل ذلك على حدوث تحولات هيكلية في بنية النظام الدولي.
- كلما تنامت قوة الصين الاقتصادية وتعافت روسيا من تبعات الحرب الباردة، كلما أدى ذلك إلى تحولهما إلى دولتين رافضتين للوضع القائم.
- كلما تراجع الدور الأمريكي في الأزمة السورية، كلما أدت روسيا والصين أدوارا أكبر.

- كلما زاد دور القوى التعديلية في النظام الدولي الأحادي القطب، كلما توجهت بنية النظام الدولي نحو التعددية القطبية.

- **مجال الدراسة:**

إن ضمان الدقة والتحكم في الموضوع يستدعي تحديد الحدود الزمكانية للدراسة كما يلي:

- **المجال المكاني:**

يظهر من متغيرات الدراسة أن المجال المكاني لهذه الدراسة يشمل سوريا والصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القطب المهيمن في النظام الدولي الأحادي القطب، إلا أن المرونة في الدراسات الاجتماعية بصفة عامة والدراسات السياسية والعلاقات الدولية بصفة خاصة، والتي تجعل من الصعوبة تقديم حدود دقيقة لأي بحث علمي، فإن الضرورة العلمية تستدعي امتداد البحث ليشمل كل المناطق التي قد يكون لها تأثير في نتائج الدراسة.

- **المجال الزمني:**

تمتد الحدود الزمنية لهذه الدراسة من نهاية الحرب الباردة كبداية لظهور معالم الأحادية القطبية إلى غاية سنة 2019، مع التركيز أكثر على الفترة ما بعد 2011 باعتبارها الفترة التالية للأزمة السورية التي تعد متغيرا أساسيا في هذه الدراسة، ولكن ذلك لا ينفي احتمال امتدادها إلى تواريخ قبل أو بعد هذه الحدود كسمة تمتاز بها العلوم الاجتماعية أين يصعب فصل الأحداث الآنية عن جذورها التاريخية ومآلاتها المستقبلية.

- **الإطار المنهجي للدراسة:**

إن دراسة أي ظاهرة دراسة علمية تقتضي الاستعانة بمنهج أو مجموعة من المناهج؛ التي تتضافر في رسم الطريق أمام الباحث، بغرض الوصول إلى الوصف الجيد للظاهرة وتصنيفها ثم تفسيرها وتوقع النتائج المترتبة عنها، لذلك تستعين هذه الدراسة بالمناهج التالية:

- **المنهج التاريخي:**

هو ذلك المنهج الذي يستهدف جمع البيانات التاريخية وتحليلها للوصول إلى إيجاد العلاقات الارتباطية بين الظواهر التاريخية والظروف التي ولدت فيها والعوامل التي ساهمت في ميلادها أو تطورها أو ضعفها واندثارها، بغرض التفسير والتنبؤ وتعميم النتائج،[1] وبالتالي فهذا المنهج الذي يولي عامل الزمن دورا محوريا، يمكن الاستعانة به في هذه الدراسة باستحضار التجارب التاريخية للتغير في بنية النظام الدولي، وظروف ظهور قوى دولية معينة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية كقطب مهيمن تغيرت على إثره بنية النظام الدولي من الثنائية إلى الأحادية القطبية؛ ومحاولة دراسة وتفسير حالتي روسيا والصين كقوى دولية تسعى إلى تغيير بنية النظام الدولي حاليا والتنبؤ بمدى قدرتهما على ذلك.

- **الاقتراب النسقي:**

هو ذلك الاقتراب الذي ينظر إلى كل الكيانات الاجتماعية على أنها نظم تحتوي على مجموعة من العناصر والنظم الفرعية المتفاعلة فيما بينها، وتفصلها حدود معينة عن بيئتها التي هي في علاقة تأثير وتأثر مستمرة مع النظام ضمن عملية تبدأ بالمدخلات التي تفرزها البيئة والتي تدخل إلى النظام الذي يفرز بدوره مخرجات تستقبلها البيئة مجددا وتتفاعل معها إما إيجابيا أو سلبيا في شكل التغذية الإسترجاعية موجهة نحو النظام،[2] وبالتالي فهذه العلاقة الديناميكية يمكن إسقاطها على الأزمة السورية التي يمكن وصفها بالنظام والذي هو في تفاعل مستمر مع البيئة الخارجية والتي يمكن تمثيلها بالقوى

---

[1] – محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات الأدوات** (الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 1997) ص ص. 56، 57.

[2] – **المرجع نفسه**، ص ص. 130– 140.

الكبرى في النظام الدولي حيث تعتبر مواقف هذه الأخيرة بمثابة مدخلات تؤثر في الأزمة السورية والتي تفرز بدورها مخرجات تؤثر في هذه القوى وترتيبها في النظام الدولي.

- **الإطار النظري للدراسة:**

تساعدنا الاستعانة بالأطر النظرية الملائمة للموضوع في إضفاء الطابع العلمي على دراستنا كما تعيننا على وصف الظواهر وتفسيرها والتنبؤ بمستقبلها، لذلك تعتمد هذه الدراسة على خلفيتين نظريتين أساسيتين هما:

- **النظرية الجيوبوليتيكية:**

هي من أهم النظريات في تفسير استراتيجيات الدول، حيث تقوم على افتراض وجود ارتباط بين قوة الدولة وعواملها الجغرافية، فمكانة الدولة وحيويتها إقليميا ودوليا تدرس كما يجب أن تكون وليس كما هي عليه في ضوء حقائق جغرافيتها، وبالتالي فهذه النظرية تركز على المطالب التي يفرضها الحيز المكاني للدولة على سياستها الخارجية،[1] وهو ما يمكن توظيفه في تفسير السلوك الروسي _ الصيني في النظام الدولي خاصة في الأزمة السورية باعتباره نابع من اعتبارات جغرافية ويهدف إلى تحقيق أغراض جيوبوليتيكية.

- **الواقعية الهجومية:**

تركز الواقعية الهجومية على بنية النظام الدولي باعتبارها الدافع الأساسي للتنافس بين الدول على القوة، وأنها تسعى إلى كسب كل ما تستطيع من القوة النسبية، وأن هدفها النهائي هو الهيمنة، فالنظام الدولي حسب هذه النظرية التي يعتبر "جون ميرشايمر John Mearscheimer" أهم روادها، يتميز بالفوضى، وأن الدول تمتلك قدرا من القوة العسكرية الهجومية التي تمكنها من إلحاق الأذى ببعضها البعض، ما يحول دون قدرة الدولة على التأكد من نوايا الدول الأخرى، كما تعتبر القوى العظمى حسب هذه النظرية فواعل عقلانية تدرك بيئتها الخارجية وكيفية التأثير والتأثر بين سلوكياتها وسلوكيات الدول الأخرى.[2]

---

[1] _ نوار جليل هاشم، محمد كاظم عباس المعيني، "ما بين الجيوبوليتيك والجيواستراتيجية دراسة في اختلاف المفاهيم"، **المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، ع. 02، مج.04 (2020)، ص ص. 431 _ 452.

[2] – جون ميرشايمر، **مأساة سياسة القوى العظمى**، تر: مصطفى محمد قاسم (الرياض: النشر العلمي والمطابع جامعة الملك سعود، 2012)، ص.28.

- **نظرية انتقال القوة Power transition theory:**

هي المقاربة التي جاء بها "أورغانسكي Organski"، والتي تحلل الوضع الذي تفقد بموجبه الدولة المهيمنة مكانتها في النظام الدولي لصالح دول أخرى تتنامى قوتها، حيث يصنف "أورغانسكي" الدول وفق معيار القوة والرضى عن الوضع القائم، ويرى أورغانسكي أن هيكل النظام الدولي تغيره فقط الدول القوية غير الراضية عن الوضع القائم،[1] وهي صفات متوفرة في روسيا والصين كقوتين كبريين في النظام الدولي وتسعيان لتغييره ولعل أن سلوكهما في الأزمة السورية خير دليل على ذلك.

- **الأدبيات السابقة:**

نقصد بالدراسات السابقة تلك الدراسات التي تناولت الموضوع والتي يمكن أن يستفيد منها الباحث كخلفية في دراسته سواء باستخدامها كمرجع، أو المواصلة في الدراسة ابتداء من النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات، وتدارك الجوانب الناقصة فيها، لتفادي التكرار وتحقيق الصفة التراكمية في البحث العلمي، فكل بحث ينتهي بالإجابة عن الاشكاليات التي طرحها وفي الوقت ذاته يفتح آفاقا أمام إشكاليات جديدة تكون انطلاقة لبحوث أخرى في التخصص، وبناء على ذلك يمكن إدراج الدراسات التي انطلقنا منها في إقامة حجج هذا البحث كالتالي:

- كتاب "بول كينيدي Paul Kennedy" الموسوم " Rise and fall of the great powers : economic change and military conflicts from 1500 to 2000" الصادر عام1987، الذي تنبأ فيه بسقوط الامبراطورية الأمريكية كما أسماها، نتيجة التوسع الذي لن تتمكن من تحمل أعبائه، وقد توصل "بول كينيدي" إلى هذه الفكرة بعد دراسة مستفيضة لتاريخ العلاقات الدولية منذ القرن 16، ورأى أن سقوط القوى العظمى أمر حتمي ناتج عن التوسع، رغم أن "بول كينيدي" قد استقرأ التاريخ عبر دراسته المستفيضة لنهوض وتراجع القوى العظمى قبل التنبؤ بسقوط القوة الأمريكية، إلا أن الفترة الزمنية التي رأى فيها "كينيدي" أن الإمبراطورية الأمريكية ستتراجع لم تكن دقيقة، فمنذ سنة 2000 شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تأكيدا أكبر في الساحة الدولية حيث بلغت ذروة هيمنتها من خلال حملة التدخل في كل من أفغانستان والعراق.

[1] – Jonathan .M.Dicicco, *"power transition theory and the essence of revisionism"*, ***Oxford research encyclopedia of politic*** (september 2017), pp. 01 _ 39.

- كتاب "فريد زكريا Fareed Zakaria" المعنون بـ "the post_American world" المنشور عام 2008، الذي تناول فيه إشكالية تراجع المكانة الأمريكية، والتي رأى أنها ليست نتاجا لتضاؤل القوة الأمريكية، وإنما هي نتاج لتنامي قوة الآخرين التي أطلق عليها تسمية "the rise of the rest" خاصة الصين والهند اللتان تشهدان تطورا ملحوظا، يقدم زكريا في كتابه مجموعة من النصائح للولايات المتحدة الأمريكية لكي تحافظ على مكانتها أمام صعود البقية، فهو يرى أنها يمكن أن تعيد بناء قوتها عبر بناء علاقات مع كل الدول الكبرى الصاعدة، لكن "زكريا" في كتابه أغفل دور روسيا كقوة كبرى، كما يتبين من خلال استقراء ما بين سطور الكتاب أنه لا يتنبأ بحالة العالم بعد تراجع القوة الأمريكية كما يوحي عنوانه، بقدر ما يقدم نصائح وتوجيهات للولايات المتحدة الأمريكية لكي تحافظ على مكانتها.

- كتاب "Joseph Nye" المعنون بـ "the future of power" الصادر عام 2011، حيث يعتبر هذا الكتاب كنقد لفكرة "نشوء وهبوط القوى العظمى" التي ناقشها "بول كينيدي"، إذ يركز "ناي" على التحول في مفهوم القوة عبر العصور وهو ما يبني على أساسه حججه لدحض فكرة التراجع الأمريكي، كما يقارن "ناي" في كتابه التراجع الأمريكي بالتراجع البريطاني ويصل إلى أنه لا يوجد شبه بينهما، ثم يقارن القوة الأمريكية بالقوة اليابانية والصينية ومجموعة البريكس ويصل إلى أنها لا تضاهي القوة الامريكية، يشير "ناي" في كتابه أيضا إلى خطورة التحالف الصيني ـ الروسي رغم أنه احتمال مستبعد، وعموما يرى الكاتب أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال في مكان الصدارة لكن دون هيمنة، وأن المشكل ليس في التوسع كما يرى "بول كينيدي" وإنما في المشاكل الداخلية، لكن ما يلاحظ من هذا الكتاب هو دفاع "ناي" عن استمرار القوة الأمريكية دون مبررات منطقية أو حسابات دقيقة لعوامل القوة.

- كتاب "Henry Kissinger" الموسوم بـ "the world order" الصادر عام 2014، أين مدح نظامي توازن القوى والثنائية القطبية باعتبارهما ضامنين للأمن والسلم الدوليين، يتحدث الكاتب أيضا عن الأزمة السورية التي يحمل فيها الصين وروسيا مسؤولية الفوضى التي توصلت إليها سوريا، ويرى أنها من أكبر المعضلات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية حيث تواجه اشكالية الجمع بين ترتيب النظام الاقليمي والحرص على تناغمه مع السلام في العالم، وعموما يدعو "كيسينجر" إلى نظام عالمي يقوم على الشراكة مع الصين (التي يجب التعامل معها كما هي وليس كما يراد لها أن تكون)، وهو بذلك يهمل روسيا التي رأى أن ما تفعله في أوكرانيا وسوريا لا يتعدى دعم الانفصاليين الروس ونظام

الأسد لسبب استراتيجي يتعلق بتعزيز موقعها في منافسة الولايات المتحدة الأمريكية، من الملاحظ من هذا الكتاب أنه غلبت عليه نوع من الذاتية إذا ينظر الكاتب إلى الولايات المتحدة الأمريكية بمثالية كما يرى أن مبادئ وستفاليا لم تعد تنفع في عالم أصبح فيه التدخل ضرورة ملحة.

ركزت معظم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع مستقبل بنية النظام الدولي ومآلات الهيمنة الأمريكية فيه على تراجع الأحادية القطبية باعتباره نابع من القطب المهيمن في حد ذاته، جراء التوسع المفرط وعدم القدرة على تحمل أعبائه، وكذا المشاكل الداخلية الناجمة عن الأزمات المالية وسخط الرأي العام داخل الولايات المتحدة الامريكية، كما أن جل هذه الدراسات لم تعمل على تشخيص البنية الهيكلية للنظام الدولي بقدر ما كانت تقدم حلولا للولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على مكانتها، وهو ما تحاول هذه الدراسة تداركه من خلال دراسة متغيرات أخرى من شأنها المساعدة في تشخيص بنية النظام الدولي بطريقة أوضح وهذا بدراسة موضوع انتقال القوة في بنية النظام الدولي ليس باعتباره نابعا من التراجع الأمريكي فحسب وإنما أيضا من تنامي دور القوى الأخرى كروسيا والصين، وكذا أثر التحولات الجيوسياسية في مناطق استراتيجية على غرار منطقة الشرق الأوسط وحجم التنافس بين القوى الدولية والقطب المهيمن في أزمة إقليمية ذات أبعاد دولية كالازمة السورية في تشخيص بنية النظام الدولي.

- **تقسيم الدراسة:**

للإجابة عن الاشكالية المطروحة والتحقق من الفرضيات المصاغة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي:

- **الفصل الأول:** تم التركيز فيه على دور روسيا والصين في النظام الدولي بعد الحرب الباردة، باعتبار هذه الفترة هي فترة ظهور الأحادية القطبية كبنية هيكلية جديدة بعد الثنائية القطبية، حيث تم فيه تناول مختلف التحولات الجيوسياسية والاقتصادية والقيمية بالإضافة إلى الجدل الذي قام حول البنية الهيكلية الناشئة في النظام الدولي وكيف حسم ذلك الجدل بالاتفاق على أنه نظام دولي أحادي القطب، ثم تم التطرق من خلال هذا الباب إلى مقومات قوة كل من روسيا والصين وأهداف وتطور أولويات سياستهما الخارجية في فترة ما بعد الحرب الباردة.
- **الفصل الثاني:** تم فيه التركيز على الأزمة السورية كبؤرة جديدة للتنافس بين القوى الاقليمية والدولية، أين تم التطرق إلى رهانات القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها

القوة الرائدة في النظام الدولي الأحادي القطب، وروسيا والصين باعتبارهما قوتين رافضتين للوضع القائم، تبنتا سياسة معارضة لسياسة القطب الواحد في إدارة الأزمة السورية.

- **الفصل الثالث:** تم فيه تناول أهم ملامح بنية النظام الدولي في ظل في ظل الازمة السورية حيث تطرق إلى أهم تداعيات هذه الأزمة على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقطب مهيمن في النظام الدولي، وكيفية استثمار روسيا والصين في هذا الوضع لخدمة هدفيهما في تغيير بنية النظام الدولي وأهم التحديات التي تواجههما.

الفصل الأول:

دور روسيا والصين في النظام الدولي بعد الحرب الباردة

- المبحث الأول: طبيعة النظام الدولي بعد الحرب الباردة.
- المبحث الثاني: مكانة روسيا الاتحادية في النظام الدولي بعد الحرب الباردة .
- المبحث الثالث: مكانة الصين في النظام الدولي بعد الحرب الباردة.

تمهيد:

تقاس مكانة الدول في النظام الدولي بمدى استحواذها على عناصر القوة بمختلف أنواعها المادية والمعنوية وتلك المتعلقة بشخصية صانع القرار ومدى طموحه إلى أداء أدوار أكبر، بالإضافة إلى العوامل الخارجية كحجم قوة منافسيها في الساحة الدولية، وبما أن الاستحواذ على عناصر القوة أمر غير ثابت بسبب السعي الدائم للوحدات الدولية إلى زيادة نصيبها منها، فإن مكانة الدول في النظام الدولي بدورها غير ثابتة، حيث تتراوح بين مكانة الدولة العظمى (المهيمنة) وهي أوج مراحل القوة ومكانة الدول الكبرى التي تستحوذ على مقدار كبير من عناصر القوة إلا أنها لم تصل بعد إلى مرحلة القوة العظمى ومكانة الدول الضعيفة غير المؤثرة، وغالبا ما يؤدي الانتقال من مكانة معينة إلى مكانة أخرى سواء بالصعود أو التقهقر إلى تغير البنية الهيكلية للنظام الدولي، أين يتم إعادة ترتيب الدول كل حسب مكانتها الجديدة في إطار البنية الناشئة.

الحدث التاريخي الذي شهده العالم في مطلع التسعينات من القرن العشرين أين تراجعت مكانة الاتحاد السوفييتي كقوة عظمى وتفككه إلى عدة دويلات مستقلة، تمت خلاله إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية للعالم وإعادة ترتيب موازين القوى الدولية، وبداية البحث في البنية الهيكلية الناشئة في النظام الدولي، كل ذلك أدى إلى التغير في مكانة الوحدات الدولية وترتيبها في سلم توزيع عناصر القوة في النظام الدولي، لذلك يتناول هذا الفصل المكانة الدولية لروسيا والصين بعد الحرب الباردة، وذلك بدراسة طبيعة البنية الهيكلية للنظام الدولي ما بعد الثنائية القطبية، ومكانة روسيا الاتحادية والصين فيه.

المبحث الأول: طبيعة النظام الدولي بعد الحرب الباردة

صاحب نهاية الحروب الكبرى في العلاقات الدولية تغيرا في هيكل توزيع القوة في النظام الدولي، ووضع حد للأنظمة الدولية القائمة لإرساء معالم أنظمة دولية جديدة، ولا تخرج نهاية الحرب الباردة عن هذا الاطار إذ وضعت حدا للنظام الدولي الثنائي القطب وأخذت في تثبيت نظام دولي جديد، لكن المفارقة تكمن في ضبابية هيكل هذا النظام الذي ظهر، حيث اختفت الثنائية القطبية لكن النظام الدولي الذي ظهر لم يتحدد بشكل واضح ، إذ اتسمت الفترة التالية مباشرة لنهاية الحرب الباردة بظهور جدل واسع حول طبيعة هذا النظام، لذلك سيعمل هذا المبحث على تشخيص طبيعة هذا النظام من خلال الإلمام بأهم مظاهر التغير فيه والتطرق للجدل حول هيكل النظام الدولي واستعراض حجج كل تيار بالاضافة إلى فحص هيكل النظام الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

المطلب الأول: التحولات في النظام الدولي بعد الحرب الباردة.

أدت نهاية الحرب الباردة إلى وضع حد للصراع الايديولوجي الذي كان سائدا بين المعسكرين الشرقي والغربي، وبالتالي وضع حد أيضا للنظام الدولي الثنائي القطب بسبب زوال أحد أطرافه، ليشكل ذلك بداية لمرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية، وبداية لتبلور نظام دولي ــ رغم الاختلاف حول طبيعته ــ إلا أن المتفق عليه بين مختلف الدارسين هو كونه نظام مختلف عن سابقه، فقد توالت التطورات التي تشير إلى حدوث تحول جوهري حذى بالنظام الدولي إلى مرحلة جديدة، إذ لم تقتصر نتائج وتداعيات تفكك الاتحاد السوفييتي على الصراع الذي كان قائما بين قطبي النظام الدولي حيث كان ذلك دلالة على نهايته فحسب، وإنما طالت هذه التداعيات مختلف جوانب النظام، فقد شهد هذا الأخير مجموعة من التحولات على مستوى توزيع عناصر القوة وعلى مستوى المنظومتين الاقتصادية والقيمية.

الفرع الأول: التحولات الجيوسياسية بعد الحرب الباردة

التحولات التي عرفها العالم بعد نهاية الصراع الايديولوجي أذنت لحدوث تحولات واضحة في موازين القوى، فقد شهد النظام الدولي زوال أحد أقطابه وتفككه إلى عدة دويلات وما يحمله ذلك من دلالات سواء من حيث تزايد عدد الدول وما صحبه من ظواهر، أو من حيث إعادة توزيع عناصر القوة في النظام الدولي، ويمكن اختصار هذه التحولات الجيوسياسية في عنصرين أساسين يتضمن كل واحد منها عدة تحولات فرعية.

1 ــ تفكك الاتحاد السوفييتي وزوال أحد أقطاب النظام الدولي:

من أهم الأحداث التي ميزت نهاية القرن العشرين نجد انهيار أحد القوتين العظميين في النظام الدولي، وهي الاتحاد السوفييتي ـ الذي ظهر في اكتوبر 1917 والذي بلغ ذروة قوته بعد الحرب العالمية الثانية، ليشكل أحد أقطاب النظام الدولي المسمى بالمعسكر الاشتراكي ــ حيث تفكك هذا القطب إلى 15 دولية مستقلة.[1]

[1] – Lev Entine, *"la communauté des états indépendantes (CEI) chronique de sa création et de son évolution",* **revue Belge de droit internationale** (Bruxelle : édition Bruylant , 02/1993), p. 614 –633.

كانت قمة مالطا في ديسمبر 1989 اعترافا رسميا بهزيمة الاتحاد السوفيتي أمام الولايات المتحدة الأمريكية، وتوالت التطورات الدالة على ذلك وفي مقدمتها انهيار جدار برلين وحل "حلف وارسو" بعد إعلان الدول السبعة المكونة له نهاية الحلف ونظرية الأمن السوفييتي، ليشكل ذلك دلالة واضحة على تراجع مكانة روسيا ونهاية عصر عظمتها، فقد وصفت "قمة هلسنكي" في 09 سبتمبر 1990 بأنها آخر قمة عظمى تحضرها روسيا.[1]

لم تقتصر دلالات انهيار المعسكر الاشتراكي على تراجع المكانة الاستراتيجية لروسيا فحسب بل طالت قضايا وأطرافا أخرى، أو بالأحرى مراجعة شبه كاملة للخريطة الجيوسياسية الناتجة عن الحربين العالميتين الأولى والثانية، فنهاية الحرب الباردة وفقا لـ "بيار هنسر Pier Hanser" قد فتحت سجالا واسعا حول عدة قضايا ووضعت كلا من نظام "يالطا Yalta" حول الثنائية القطبية، ونظام "فرساي Versailles" حول الحدود، ونظام "وستفاليا Wesphalia" حول الدولة الأمة محل تساؤل.[2]

أدى تفكك الاتحاد السوفيتي إلى إنهاء نظام الثنائية القطبية الذي كان سائدا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبالتالي زوال التهديد الشيوعي، لكن ما يمكن استشفافه من استقراء أدبيات العلاقات الدولية، هو عدم اقتصار عوامل التفكك على المعسكر الشرقي، فقد أدى زوال هذا الأخير إلى انتفاء أحد أهم أسباب تماسك المعسكر الغربي، ويعزى ذلك إلى تحرر اليابان والدول الأوروبية من الحاجة إلى المظلة النووية الأمريكية، ليكون ذلك بمثابة مقدمة لانتقال التنافس على مصادر القوة إلى داخل المعسكر الرأسمالي نفسه.[3]

من التداعيات الجيوسياسية أيضا لتفكك الاتحاد السوفييتي نجد التغير في طبيعة التهديد، ففي سنوات التسعينات لم تعد القضايا العسكرية بشكلها التقليدي أولوية في الأجندة الدولية، فقضايا الدفاع والقضايا الإستراتيجية العسكرية تم تعويضها بالقضايا الاقتصادية التي أصبحت أساسية في تحديد مدى

---

[1] _ عبد القادر رزيق المخادمي، **النظام الدولي الجديد الثابت...والمتغير** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010)، ص ص.62، 61.

[2] _ مصطفى بخوش، "مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة"، **مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر ببسكرة**، ع.03 (أكتوبر2002)، ص ص. 161 _ 175

[3] _ حسنين توفيق ابراهيم، "النظام الدولي الجديد في الفكر العربي"، **مجلة عالم الفكر**، ع.3،4 (يناير- مارس - أفريل - يوليو 1995)، ص ص. 45 _ 85.

قوة الدول، كما حدثت تحولات جوهرية في طبيعة النزاع إذ تراجعت النزاعات ما بين الدول ليظهر نوع آخر داخل الدول تغذيها عدم العدالة التوزيعية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية أو تؤججها أسباب دينية أوتاريخية،[1] تغذت هذه النزاعات بسبب تفكك الاتحاد السوفييتي إلى عدة دويلات، حيث تحولت بعض القوميات إلى أقليات بسبب تغير الحدود، مما أدى إلى انفجار نزاعات مسلحة صحبتها انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان.

أدى تزايد عدد هذه النزاعات وحدتها إلى تراجع أحد أهم المبادئ التي حكمت العلاقات الدولية منذ وستفاليا ألا وهو مبدأ عدم التدخل أمام تدخل الدول منفردة أو مجتمعة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى تحت ذريعة حماية حقوق الإنسان، حيث بدأ منذ حقبة التسعينات التأسيس لحق التدخل وتقنينه انطلاقا من الربط بين حقوق الإنسان وتهديد السلم والأمن الدوليين.[2]

ليس بعيدا عن حق التدخل أدى تفكك الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة إلى التغير أيضا في المفهوم التقليدي للسيادة، فقد أضحت هذه الأخيرة التي كانت ركنا أساسيا من أركان الدولة القومية منذ وستفاليا محل تساؤل، حيث أصبحت التضحية بجزء من السيادة الوطنية شرطا ضروريا لاستمرار الدولة ـ في ظل تنامي النزاعات الداخلية ذات التداعيات الدولية وبروز النزعة التدخلية ـ فالتدخل لأغراض إنسانية يتنافى والمفهوم التقليدي للسيادة والحدود السياسية التي تشكل إطار هذا المفهوم.[3]

يتضح أن تفكك الإتحاد السوفييتي وتراجع قوته فتح المجال أمام الولايات المتحدة الأمريكية لفرض إرادتها على باقي الدول في النظام الدولي، حيث أضحت مبادئ العلاقات الدولية خاضعة للمفهوم الغربي ومكيفة حسب مصالحها.

2 ـ إعادة توزيع عناصر القوة في النظام الدولي:

---

[1] _ Edgardo Manero, "*Succincte introduction aux transformations stratégique de l'après guerre froide, l'Amérique latine dans le désordre globale*", **L'ordinaire latino- américain, IPEALT, université Toulouse le Mirail,** no.195 (janvier-mars 2004), pp. 04 _ 27.

[2] ـ ماجد عمران، " السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الانسان"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، ع.01، مج. 27 (2011)، ص ص. 461 _ 487.

[3] ـ عادل حمزة، "إشكالية التدخل الانساني في العلاقات الدولية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية بكلية القانون والعلوم السياسية جامعة ديالي**، ع. خ، ص ص. 118 _ 142.

شهد العالم تغيرات واضحة منذ عام 1945، حيث شهدت هذه الفترة بداية تقمص الولايات المتحدة الأمريكية أدوارا عالمية متقاسمة إياها مع الإتحاد السوفييتي ليملآ الفراغ الذي خلفه تراجع دول أوروبا الغربية، وضعف الصين وهزيمة اليابان، حيث استمرت هذه القيادة الثنائية للنظام الدولي لقرابة نصف قرن، وفي السنوات 1989ـ 1991 شهد العالم من جديد تحولات تاريخية بارزة، فنهاية الحرب االباردة وانهيار الإتحاد السوفييتي أحدث تحولات هامة في السياسة الدولية وتوزيع عناصر القوة في النظام الدولي، إذ ولأول مرة منذ تأسيس محاور القوة منذ حوالي 50 عاما انفردت الولايات المتحدة الأمريكية دون غيرها من الدول بالريادة العالمية[1].

يتضح أن نهاية الحرب الباردة أحدثت تحولات واضحة في موازين القوى التي سادت منذ الحرب العالمية الثانية، حيث تحول النظام الدولي من الثنائية القطبية التي سادت طيلة فترة الصراع الايديولوجي إلى الحديث عن نظام دولي يتميز بالهيمنة الأمريكية، فقد أعلن الرئيس الأمريكي "جورج وولكر بوش J.W. Bush" عن قيام نظام دولي جديد عام 1991 وذلك مباشرة بعد حرب الخليج، وقد أدى الانهيار المفاجئ للإتحاد السوفيتي والنمو البطيء لاقتصاد اليابان وأوروبا الغربية في التسعينات، بالإضافة إلى فوز الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج وقيادتها لعملية السلام في الشرق الأوسط، وتزايد القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، إلى اتساع الفجوة بينها والقوى الأخرى، ليكون ذلك بداية للتحول إلى نظام دولي جديد يتميز بتركز أغلب عوامل القوة في يد قطب واحد هو الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

يعتقد أغلب المراقبين أن حرب الخليج كانت بداية لعصر جديد تحكمه الإرادة الأمريكية بهيمنة أحادية على دواليب النظام الدولي، إذ لم تعد هناك أي قوة عظمى أخرى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يوضحه "كروثا مير Krautha mmer" الذي يرى أن عالم ما بعد الحرب الباردة هو عالم الأحادية القطبية، حيث يعتقد أن القوى الأخرى خاصة في المجال الاقتصادي ينحصر دورها في

[1] _ Paul . E. Christopher, Michael Roskin, ***A unipolar or multipolar world,*** (U.S.A : USAWC military studies program paper, 1992), p.01.

[2] _ Alida Tomja, *"polarity and international system consequences",* **Interdiseplinary journal of research and development,** vol.01, no.01(2014), pp.57 _ 61.

تنفيذ توجهات الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يتجلى في حرب الخليج الثانية أين نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في حشد التأييد في مجلس الأمن ضد العراق.[1]

هذا لا يعني بتاتا ظهور نظام دولي أحادي القطب، فرغم تجمع أغلب عناصر القوة في يد الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور جدل في صفوف الدارسين حول هيكل النظام الدولي ما بعد الثنائية القطبية.

كان لنهاية الحرب الباردة تأثير واضح على دور هيئة الأمم المتحدة، إذ تخلصت هذه المنظمة من الشلل الذي سببه الفيتو السوفييتي حيث أذن تفككه بإعادة توظيف هذه المنظمة لكي توفر الغطاء الشرعي لاستعمال القوة وفرض الأمن،[2] خاصة في ظل تنامي التهديدات المتعلقة بحقوق الإنسان التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة، حيث اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الانتهاكات ذريعة للتدخل في الدول الأخرى من منطلق موقعها في أعلى هرم القوة في النظام الدولي وذلك تحت غطاء هيئة الأمم المتحدة التي أصبحت أداة في يدها بعد زوال العقبة السوفييتية.

أثارت أيضا نهاية الثنائية القطبية سجالا واسعا حول شرعية استمرار حلف شمال الأطلسي، فمن المعروف أن المعاهدة المنشئة للحلف حددت وظائفه المتمثلة في الدفاع الجماعي ضد تهديدات القوة العسكرية للاتحاد السوفييتي وحلف وارسو ضد غرب أوروبا ومنطقة الأطلسي، لكن بزوال هذا التهديد ثار الجدل حول الجدوى من استمرار الحلف بعد انتفاء أسباب وجوده. [3]

لكن حلف شمال الأطلسي شهد تحولات جذرية للتأقلم مع البيئة الأمنية لنهاية الحرب الباردة التي تميزت بغياب العدو التقليدي، فبعد أن فقد مبررات استمراره سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توظيفه كأداة رئيسية للحفاظ على هيمنتها على قمة النظام العالمي، من خلال توسيع عضويته ليضم دول جديدة

---

[1] _ جهاد عودة، **النظام الدولي: نظريات وإشكاليات** (القاهرة : دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005)، ص.184.

[2] _ عبد الحفيظ ديب، **ملامح النظام الدولي الجديد ودور النفط في تبلوره، الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة** (الجزائر: دار هومة، 2004)، ص.544.

[3] _ نزار اسماعيل الحيالي، **دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة**، (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003)، ص.91.

غير أطلسية، وتوسيع مهامه بمنحه صلاحية التدخل لمواجهة النزاعات العرقية والإقليمية خارج نطاق دول الحلف وفي المجال الحيوي للدول الأوروبية والإتحاد السوفييتي سابقا.[1]

النظام الدولي بعد الحرب الباردة شهد تحولات استراتيجية واضحة فعلى المستوى الكلي شهد تفكك الإتحاد السوفييتي ـ أحد قطبي النظام الدولي لقرابة نصف قرن وإعادة توزيع عناصر القوة في النظام الدولي، أما على المستوى الجزئي فقد أدى تفكك الاتحاد السوفييتي إلى التغير في طبيعة التهديد والنزاعات وإلى زعزعة ركنين أساسين من أركان العلاقات الدولية هما مبدأي عدم التدخل والسيادة، في حين أدى إعادة توزيع عناصر القوة في النظام الدولي إلى بقاء الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر قوة دون منافس وتفردها بإدارة الشؤون الدولية، وإلى إعادة تفعيل دور هيئة الأمم المتحدة كغطاء شرعي لها، والإبقاء على حلف شمال الأطلسي مع توسيع مهامه وعضويته.

الفرع الثاني : التحولات الاقتصادية بعد نهاية الحرب الباردة.

التحولات التي طالت النظام الدولي بعد الحرب الباردة لم تقتصر على الجوانب الجيوسياسية فحسب بل مست أيضا الجوانب الاقتصادية، حيث أصبح العاملين الاقتصادي والتكنولوجي أساسين في قياس قوة الدول وطبيعة القطبية الدولية، وتزداد أهمية هذين العنصرين في توقف القوة العسكرية نفسها على مدى التطور الاقتصادي والتكنولوجي للدولة، ومن الجدير بالذكر أن النظام الاقتصادي العالمي شهد تحولات واضحة تمثلت في تنامي وتيرة العولمة ونسب الاعتماد الاقتصادي المتبادل وبداية إقامة التكتلات الاقتصادية.

1ـ العولمة :

أدت نهاية الحرب الباردة إلى تنامي ظاهرة العولمة بمختلف جوانبها السياسية المتمثلة في تراجع دور الدولة القومية وعولمة الأفكار الديمقراطية وحقوق الإنسان والاقتصادية والمتمثلة في عولمة اللبرالية

[1]ـ محمد حسون، "استراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، م.24، ع.01 (2008)، ص ص.491 ـ 529.

والنموذج الرأسمالي وتزايد عدد الشركات المتعددة الجنسيات، وقد كان ذلك نتيجة للتطورات التي عرفها العالم بعد نهاية الحرب الباردة خاصة في مجالات الاتصالات والمواصلات والبحث العلمي...[1].

أدت ديناميات العولمة أيضا بعد نهاية الحرب الباردة إلى تحول الصراع من شرق غرب إلى عداء اقتصادي على المحور شمال ـ جنوب،[2] حيث أصبح اتساع الفجوة بين الشمال والجنوب مصدرا من مصادر التهديد في النظام العالمي، الذي يتميز بعولمة الثقافة الغربية وأنماط الاستهلاك السائدة في الغرب، ما أدى إلى ارتفاع تطلعات الدول الفقيرة، وبالتالي ارتفاع حدة التوتر شمال ـ جنوب.[3]

كان من مظاهر العولمة بعد نهاية الحرب الباردة أيضا ذلك التزايد في حدث في عدد الفواعل من غير الدول خاصة الشركات المتعددة الجنسيات فقد وصل عددها إلى 37500 شركة لها 207000 فرع في العالم عام 1990، بعد أن كان عددها لا يتعدى 1100 شركة و 82000 فرع سنة 1975،[4] وفي سنة 1994 أصبحت إيرادات مبيعات 50 شركة المتعددة الجنسيات الأكبر في العالم تفوق الناتج القومي الاجمالي لـ 131 دولة عضو في الأمم المتحدة، ما يوحي بأهمية هذه الشركات في السياسة الاقتصادية الدولية،[5] كما صاحب ظاهرة العولمة أيضا تزايد نسب الاعتماد المتبادل ما بين الدول ما جعل كل تحرك تقوم به أي دولة قد يكون له تداعيات على الدول الأخرى في النظام الدولي.[6]

2 ـ تزايد نسب الاعتماد المتبادل والتوجه نحو إقامة التكتلات الاقتصادية الدولية:

---

[1] _ سمير باهي، **تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية للدول المغاربية**، (القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية، 2014)، ص. ص. 35، 36.

[2] _ Muzaffer Ecran Yilmaz, *" the new world order : an autline of the post_cold war era"*, ***alternatives turkish journal of international relations,*** vol.07. no.04 (winter 2008), pp.44 _ 58.

[3] _ ودودة بدران، "مفهوم النظام العالمي الجديد في الأدبيات الأمريكية"، **عـالم الفكر** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مج.23، ع. 3،4 يناير/مارس، أفريل/يونيو، 1995)، ص ص. 25 _ 43.

[4] _ مبروك غضبان، **المدخل للعلاقات الدولية** (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007)، ص ص. 238، 239.

[5] _ Hideki kan, *"Actors in world politics"*, **government and politics**, vo.2,p.03, on : ***http://www.eolss.net/sample-chapter/c04/e6-32-05-03.pdf*** visited on : (04/09/2016)

[6] _ Younes.E. Kadiri et autres, *" Rapport du module environnement mondialisation"* , **école nationale supérieure des mines Sain Etienne** (décembre 2003_ avril 2004), p.14.

بعد التراجع في أهمية القضايا العسكرية لصالح القضايا الاقتصادية إبان نهاية الحرب الباردة، وتزايد اهتمام الدول بالأمن الاقتصادي، وبالموازاة مع ظاهرة التفكك كتفكك الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا برزت ظاهرة التكامل حيث تنامى التوجه نحو إقامة التكتلات الاقتصادية، ومن الضروري أن ننوه إلى أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية ترجع إلى بداية القرن العشرين إلا أن الجديد في الموضوع هو تنامي سرعة التوجه نحو هذه التكتلات والانخراط فيها فقد أصبحت من أبرز ملامح النظام الاقتصادي الدولي لما لها من أثار مباشرة على مستقبل الاقتصاد العالمي، فهي تعكس درجات عالية من الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل، ومن أهم هذه التكتلات: مشروع أوروبا ومنظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والتجمع الاقتصادي الباسيفيكي.[1]

يتضح أن نهاية الحرب الباردة كان لها أثرها الواضح على المستوى الاقتصادي فقد أدت إلى الدفع بهذا العامل إلى مقدمة العوامل المؤثرة في قوة الدول، كما أدت إلى عولمة النموذج الاقتصادي الرأسمالي وما انجر عنه من تزايد عدد الفواعل الاقتصادية ونسب الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وإلى التوجه نحو إقامة التكتلات الاقتصادية كآلية لضمان الأمن في شقه الاقتصادي.

الفرع الثالث: التحول في منظومة القيم بعد الحرب الباردة.

سادت خلال مرحلة الحرب الباردة منظومتي قيم متنافستين هما: المنظومة اللبرالية الرأسمالية في مواجهة المنظومة والشيوعية الاشتراكية، لكن نهاية الحرب الباردة أدت إلى تراجع هذه الأخيرة واستمرار المنظومة اللبرالية وعولمة أفكارها باعتبارها النموذج الأقدر على الصمود.

حذى هذا الوضع بـ "فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama" في مقاله المعنون "هل هي نهاية التاريخ؟" الذي كتبه لمجلة "national interest" إلى اعتبار هذه المرحلة نقطة النهاية في التطور الايديولوجي للإنسانية، وهو ما أطلق عليه تسمية نهاية التاريخ حيث رأى أن الديمقراطية أثبتت شرعيتها كنظام للحكم بعد أن لحقت الهزيمة بالإيديولوجية المنافسة، فالديمقراطية حسبه خالية من التناقضات الداخلية التي شابت أنظمة الحكم الأخرى وأدت إلى سقوطها، استقى "فرانسيس فوكوياما" فكرة نهاية التاريخ من كتابات "هيغل" و"كارل ماركس" اللذان يريان أن تطور المجتمعات البشرية سيتوقف عند الشكل الذي يشبع حاجياتهم الرئيسية، أي أن للتاريخ نهاية هي الدولة اللبرالية عند "هيغل" والمجتمع الشيوعي

[1] _ توفيق ابراهيم، **مرجع سابق**، ص . 61.

عند "ماركس"، ومن الجدير بالذكر أن ما قصده "فوكوياما" بفكرة نهاية التاريخ ليس توقف الأحداث، وإنما قصد أنه لن يكون هناك مزيد من التطور في المبادئ والأنظمة الأساسية، لأن كافة المسائل الكبرى قد حلت في ظل الديمقراطية اللبرالية واتجاه غالبية الدول إلى تبني هذا النهج.[1]

الفكرة الأساسية التي عبر عنها "فوكوياما" من خلال أطروحته هي أن عولمة النموذج اللبرالي الغربي بعد زوال المنظومة الاشتراكية، أدت إلى انتفاء أسباب الصراع نظرا إلى سيادة نفس النموذج في كافة بقاع العالم وهذا النموذج اللبرالي الغربي حسبه هو الأصلح للبشرية.

على النقيض من أطروحة "فوكوياما" الذي يرى أن الصراع قد انتهى بزوال الشيوعية وانتصار الديمقراطية ظهرت أطروحة "صامويل هنتنغتون Samuel Huntington" المعروفة بـ "صدام الحضارات" التي وردت في مقال له نشر في فصلية "Foreign Affairs" في صيف 1993 بعنوان "صدام الحضارات؟"، حيث يرى أن مصدر الصراع بعد الحرب الباردة لن يكون لا إيديولوجيا ولا اقتصاديا فأكبر ما يقسم الانسانية وأكبر سبب للنزاعات سيكون ثقافيا، لذا ستبقى الدولة القومية أقوى فاعل في العلاقات الدولية لكن أهم النزاعات في السياسة الدولية ستحدث بين الدول وجماعات من حضارات مختلفة، فصدام الحضارات سيكون السمة الأبرز في السياسة الدولية،[2] وهو بذلك يخالف "فرانسيس فوكوياما" الذي يرى بنهاية الصراع واستتباب السلم بعد نهاية الحرب الباردة فالصراعات حسب "هنتنغتون" مستمرة، ويرى أن نهاية الصراع الايديولوجي لن يكون النهاية بل سيظهر نوع آخر من الصراعات وعدو آخر للبرالية الغربية مكان الشيوعية الآفلة وسيكون جوهره ثقافيا حضاريا، أي الانتقال إلى صراع الحضارات.

يرى "هنتنغتون" أن الهوية الحضارية ستكتسب أهمية أكبر في المستقبل، وأن العالم ستحكمه التفاعلات بين السبع أو الثماني حضارات الأساسية فيه وهي: الحضارة الغربية، الحضارة الكونفوشيوسية، الحضارة اليابانية، الحضارة الإسلامية، الحضارة الهندية، الحضارة السلافية الأرثوذوكسية، الحضارة

[1] _ فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، تر: حسين أحمد أمين (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993)، ص ص. 08، 09.

[2] _ Samuel .P. Huntington, " *the clash of civilizations ?", **foreign affairs*** (summer , 1993), pp. 03 _ 27.

الأمريكية اللاتينية، كما يرى إمكانية إضافة الحضارة الإفريقية وأن أهم النزاعات ستحدث على مدى خطوط الصدع الثقافية التي تفصل بين مختلف الحضارات.[1]

أطروحة "هنتنغتون" لم تلقى الترحيب في الأوساط الأكاديمية بل أصبحت محل نقد الكثيرين، ولعل أن أكبر المعارضين لفكرة "صدام الحضارات" هو "إدوارد سعيد" الذي يرى أنها مجرد أطروحة هدفها تبرير السلوك العدواني الأمريكي، وإيجاد ذريعة للولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة والغرب بصفة عامة لتحجيم دور الصين في العالم ودور الثقافة الإسلامية.[2]

نهاية الحرب الباردة أدت إلى تغير واضح في منظومة القيم السائدة في النظام الدولي، فبعد أن كان العالم مقسما بين إيديولوجيتين أساسيتين هما الإيديولوجية اللبرالية الغربية والإيديولوجية الشيوعية الشرقية، وبعد زوال هذه الأخيرة ثار الجدل حول المنظومة اللبرالية أتبقى هي المنظومة السائدة والعالمية والأقدر على حل كل مشكلات النظام الدولي باعتبارها أثبتت قدرتها على الاستمرار مقارنة بالمنظومة الشيوعية الآفلة وهي فكرة "فوكوياما"، أم أنها ستواجه منافسين جدد في الساحة الدولية يرفضون المنطق اللبرالي الغربي ويعادونه وهي فكرة "هنتنغتون" الذي يرى أن أولئك المنافسين تؤججهم دواع حضارية.

وبالتالي فهذة المرحلة الحاسمة في العلاقات الدولية أدت إلى تحولات أساسية على المستويات الجيوسياسية والاقتصادية والقيمية، فعلى المستوى الأول شهد العالم انهيار أحد أقطاب النظام الدولي وبالتالي إعادة توزيع عناصر القوة بين الدول من جهة، وما استتبع ذلك من تغيرات واضحة في عدة مفاهيم كالنزاع والسيادة من ناحية أخرى، أما على المستوى الثاني فقد أدت عولمة النموذج اللبرالي الرأسمالي إلى تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل والتوجه نحو إقامة التكتلات الاقتصادية، في حين شهد العالم على المستوى الثالث التحول من الصراع بين ايديولوجيتين إلى عولمة النموذج الغربي وبداية الحديث عن احتمال ظهور صراع جديد قائم على أسس حضارية.

---

[1] _ ***ibid,*** p.25.

[2] _ Noureddine guella, " *le choc des civilisations : mythes et réalité*" , ***revue Al– Daawa,*** no. 88 (dhul hijja, 1430), pp. 46 ,47.

المطلب الثاني: الجدل حول هيكل النظام الدولي بعد الحرب الباردة.

يتضح من استقراء أدبيات العلاقات الدولية أن التغير في هيكل النظام الدولي هو ظاهرة لصيقة بنهاية الحروب والصراعات الكبرى، وهذا كنتيجة لإعادة توزيع عناصر القوة في النظام الدولي، ولا يخفى على أي باحث أن تحديد بنية النظام الدولي ليس بالأمر الهين وترجع هذه الصعوبة إلى الخلاف حول مفهوم القوة نفسه الذي يعتبر الأساس الذي تتحدد بموجبه طبيعة هيكلية النظام، لذلك ظهر سجال واسع بعد نهاية الحرب الباردة حول بنية النظام الدولي بين من يرى أنه نظام أحادي القطب ومن يرافع عن كونه نظاما متعدد الأقطاب ومن يرون أنه مجرد مرحلة انتقالية نحو نظام جديد لم تتحدد معالمه بعد.

الفرع الأول: نظام أحادي القطب بزعامة أمريكية.

يقصد بهيكل النظام الدولي "structure" طريقة ترتيب الوحدات المكونة للنظام طبقا لكيفية توزيع المقدرات بين الوحدات المكونة له ودرجة الترابط بين تلك الوحدات،[1] وبعبارة أخرى يقصد بهيكلية النظام الدولي الطريقة التي تتوزع بها عناصر القوة بين الوحدات المكونة للنظام مما يجعل بعضها متفوقة على الأخرى، وطبقا لذلك يأخذ هيكل النظام أحد الأشكال المتعارف عليها إما الأحادية أو الثنائية أو التعددية القطبية.[2]

بعد نهاية الثنائية القطبية بتفكك الإتحاد السوفييتي المنافس للولايات المتحدة الأمريكية على قمة الهرم الدولي، ظهر تيار من المفكرين ورجال السياسة يرى بأن النظام الدولي تحول من الثنائية إلى الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

أول من نوه إلى هذه الفكرة هو "شارلز كروثامير Charles Krauthammer" حيث أشار عام 1991 إلى الوصول إلى "لحظة الأحادية القطبية the unipolar moment" التي قصد بها بقاء قطب واحد في النظام الدولي، حيث لا توجد دولة أو مجموعة من الدول يمكنها موازاة القوة الأمريكية المنقطعة

[1] _ محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط.2،1998)،ص.257.

[2] _ على زياد عبد الله فتحي العلي، **القوة الأمريكية في النظام الدولي الجديد** (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2014)، ص.39.

النظير، وهي الفكرة نفسها التي خلص إليها "ويليام وولفرث William Wolforth" عام 1999 حيث رأى أنه لا توجد أي قوة من بين القوى الكبرى توازي القوة الأمريكية.[1]

نظرة "كروثامير" للنظام الدولي بعد الحرب الباردة لاقت رواجا لدى الكثيرين ولدى صناع القرار الرسميين في واشنطن، فالرئيس الأمريكي "جورج بوش" نفسه أكد أن العالم قد بلغ مرحلة الأحادية القطبية، وقد كان اجتياح العراق للكويت عام 1990 فرصة للولايات المتحدة الأمريكية لتقمص دور شرطي العالم حيث استطاعت حشد تحالف دولي مدعوم بمجلس الأمن للتدخل في العراق، وهو ما وصفه مستشار الأمن القومي في إدارة "بوش" بأنه أول اختبار لقدرات الولايات المتحدة الأمريكية في حفظ الأمن الدولي أو الإقليمي بعد الحرب الباردة، وفي سنة 1992 ذكرت صحيفة "نيو يورك تايمز New York Times" أن المشروع المبكر للتخطيط الدفاعي للسنوات المالية 1994 ـ 1999 ينم عن القلق إزاء الحاجة لتثبيط الدول الأخرى التي تتحدى القيادة الأمريكية أو تسعى لقلب النظام السياسي والاقتصادي القائم،[2] ومن الجدير بالذكر أن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في احتلال مكانة القطب الأوحد والريادة العالمية تعود إلى عام 1914 حيث طرح "وودرو ويلسن W.Wilson" على الولايات المتحدة الأمريكية السؤال التالي:

"**مالذي يمكننا عمله بنفوذ وقوة هذه الأمة العظيمة ؟ هل سنلعب الدور القديم باستخدام هذه القوة من أجل تعظيم أنفسنا ونفعنا المادي فقط؟ أنتم تعرفون ما قد يعني هذا، ربما يعني في مناسبة ما أننا سنستخدمها لجعل شعوب الأمم الأخرى تعاني بالطريقة التي قلنا أنه يصعب احتمالها عندما عبرنا عنها في إعلان الاستقلال**".[3]

---

[1] _ Ruben Steff and Nicholas Khoo, *" hard balancing in the age of Amirecan unipolarity : the Russian Response to US balistic missile defense during the Bush administration 2001-2008,* ***journal of strategic studies*** (09 may 2014), pp. 222 _ 258.

[2] _ Benjamin Zala, ***Rethinking polarity for the twenty -first century : perceptions of order in international society,*** a thesis submitted to the university of Birmingham for the degree of doctor of philosophy (the university of Berningham, january 2013), pp.174-176

[3] _ روبرت .أ. باستور، **كيف شكلت القوى العظمى بنية النظام الدولي الجديد**، تر: هاشم أحمد محمد (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص.296.

الرغبة في احتلال مكانة القمة في الهرم الدولي كانت هدف الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، ووجدت في تفكك الإتحاد السوفييتي ومحدودية قوة الأطراف الأخرى فرصة لا تعوض لتكريس نظام دولي أحادي القطب.

يرى أنصار هذا الاتجاه أن الولايات المتحدة الأمريكية احتلت الطليعة في ثورة تكنولوجيا الاتصال بنفس الطريقة التي سيطرت بها بريطانيا على التكنولوجيا الجديدة في الثورة الصناعية مع بداية القرن 19، هذه الريادة الأمريكية في مجال تكنولوجيا الاتصال مكنتها أيضا من تبوئ الصدارة في المجالين العسكري والاقتصادي، وبالتالي فحسب هؤلاء فإن التفوق التكنولوجي والقوة العسكرية بالإضافة إلى الايديولوجية المغرية كلها عوامل اجتمعت لمنح الولايات المتحدة الأمريكية القوة للبقاء كقوة عظمى وحيدة في السنوات التالية لنهاية الحرب الباردة[1].

في مناقشتهم للوضع الدولي بعد الحرب الباردة يرافع أنصار الأحادية القطبية على أن أكبر وأهم تغير في هذه الفترة هو زوال الاتحاد السوفييتي، وبذلك أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة الوحيدة وأصبح النظام الدولي أحادي القطب، حيث يرون أن ظهور قوة أخرى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية يحتاج إلى وقت طويل، ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أبعد من التركيز على القوة العسكرية إذ يرون في الولايات المتحدة الأمريكية راعية قيم الديمقراطية الحرة واقتصاد السوق، كما يؤكدون أن العالم أفضل عندما يكون هناك قوة عظمى واحدة توفر الاستقرار، لذلك يجب على الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على الأحادية القطبية كمظهر دائم في العلاقات الدولية.[2]

يركز أنصار هذا الاتجاه على مقومات القوة الأمريكية باعتبارها أكبر قوة عسكرية مقارنة بكل الدول الأخرى، حيث يبلغ انفاقها على الدفاع حوالي نصف الانفاق العسكري العالمي، إذ تنفق على شق البحث والتطوير في مجال الدفاع ما يعادل 80% من ميزانية الدفاع الصينية الإجمالية، ومن الواضح

---

[1] _ T.V . Paul and John.A. Hall, ***International order and the future of world politics*** (U.K : Cambridge university press, 1999),p.31.

[2] _ Goedele de Keersmaeker, *" Multipolar Myths and unipolar fantasies",* ***security policy brief,*** no.60, (february 2015), pp. 01 _ 07.

حسب هذا الرأي أن التفوق الأمريكي لا يقف عند المجال العسكري فحسب وإنما يطال المجالات الاقتصادية والتكنولوجية وحتى الثقافية ما جعلها تتبوأ مكانة القوة العظمى في القرن الواحد والعشرين.[1]

يعتبر أتباع هذا الرأي من المنظرين الذين ركزوا على دور القوة المهيمنة في تحقيق الاستقرار، حيث يرون أن الولايات المتحدة الأمريكية تجتمع فيها العوامل التي من شأنها أن تجعلها تلعب دور القطب الواحد، والتي تخولها حل النزاعات والتناقضات السائدة في العالم في ظل غياب أي قوة أخرى قادرة على مجاراتها، وخير دليل على ذلك حسب أنصار هذا الاتجاه هو حرب الخليج الثانية في بداية التسعينات حيث تمكنت من فرض منطقها على باقي الدول في مجلس الأمن الدولي، وجعلتها تحتشد خلفها فيما يعرف بعملية "عاصفة الصحراء" ضد العراق، والتي تعتبر حسبهم بداية لتشكل النظام الدولي الجديد الذي تحدث عنه الرئيس الأمريكي "جورج بوش الأب" في سبتمبر 1990 خلال الاجتماع المشترك مع الكونغرس.[2]

يرافع أنصار هذا الاتجاه على كون النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة هو نظام دولي أحادي القطب فمن البديهي بعد أن كان النظام ثنائي القطب أن يتحول إلى نظام أحادي بعد زوال أحد أقطابه، حيث تتفرد الولايات المتحدة الأمريكية كقوة منقطعة النظير بقمة النظام الدولي، بعد أن أثبتت إيديولوجيتها قدرتها على الاستمرار وعولمة أفكارها، إلا أن هذا الرأي واجه انتقادات لاذعة من المشككين في قدرة دولة واحدة على إدارة الأوضاع في العالم، ومن الذين يرون أنه من المبكر الحديث عن ظهور نظام دولي جديد، وعلى وجه العموم يجمع الرافضون لهذا الاتجاه على التشكيك في فكرة القوة الأمريكية المنقطعة النظير إذ يرون أنها تقتصر على الجانب العسكري فحسب، في حين أن هذا المفهوم الضيق للقوة قد فقد مصداقيته خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة.

---

[1] _ Tomja, ***op.cit,*** pp.59,60.

[2] _ اسماعيل معراف، **الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية: مع التركيز على قضايا الاصلاح والتحول الديمقراطي** (الجزائر: منشورات الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، 2009)، ص ص. 67،68.

الفرع الثاني: نظام دولي متعدد الأقطاب.

خلافا للاتجاه الذي يرى أن هيكل النظام الدولي بعد الحرب الباردة هو نظام أحادي القطب، ظهر تيار آخر من الباحثين يخالفون هذا الرأي، فباعتمادهم على نمط توزيع القوة بين الوحدات الدولية، يرى أنصار هذا الاتجاه أن النظام الدولي عشية الحرب الباردة هو نظام متعدد الأقطاب.

يعتبر"جون ميرشايمر John Mersheimer" أول من أشار إلى حتمية العودة إلى النظام المتعدد الأقطاب بعد الحرب الباردة، وذلك في مقال له في مجلة "الأمن الدولي international security" عام 1990، حيث قال أن النظام الثنائي القطب الذي ميز أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تحول إلى نظام متعدد الأقطاب، بعد سنة وفي نقاشهما الرئيسي حول الأمن في أوروبا رأى كل من " Charles & Clifford Kupchan" أن هناك مدرستين فكريتين، الأولى متشائمة ترى أن نهاية الثنائية القطبية تعيد أوروبا إلى النظام المتعدد الأقطاب الصراعي، أما الثانية فمتفائلة ترحب بنهاية الصراع الإيديولوجي شرق ـ غرب ولا تتخوف من العودة إلى النظام المتعدد الأقطاب، ومن الواضح من هذا الجدل إجماع كلا المدرستين الفكريتين على أن نهاية الثنائية القطبية ستؤدي إلى العودة إلى التعددية القطبية.

كرر "باري بوزان Barry Buzan" في السنة نفسها الفكرة قائلا أنه لا يوجد أدنى شك حول كون الهيكل الثنائي القطب قد تحول إلى هيكل متعدد الأقطاب، وفي عام 1993 أكد "كينيث والتز Kenneth Waltz" أن العالم لم يعد ثنائي القطب وأن البنية الجديدة للنظام الدولي هي التعددية، وفي المستقبل القريب ما بين العشرة إلى العشرين سنة القادمة سوف تظهر حسبه ثلاث وحدات سياسية تلتحق بمصاف الدول الكبرى، وهي حسبه ألمانيا واليابان والصين، إضافة إلى دور روسيا بفضل قوتها النووية الموروثة عن الاتحاد السوفييتي حيث ستبقى إحدى القوى الرئيسية في النظام الدولي.[1]

يشترك أنصار هذا الاتجاه في انتقادهم لتيار الأحادية القطبية لأنه حسبهم يركز في وصف النظام الدولي بعد الحرب الباردة على المتغير العسكري، في حين أن مفهوم القوة تغير ولم تعد القوة العسكرية العامل الوحيد في قياس قوة الدول وتحديد طبيعة القطبية السائدة.

[1] _ Zala, ***op.cit,*** 172, 173.

أدت ديناميات البيئة الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة إلى إعادة النظر في معايير بروز وتحديد معالم القطبية السائدة، إذ لم تعد القوة العسكرية هي المحدد الوحيد لبنية النظام الدولي كما كان سائدا في فترة الحرب الباردة، بل ظهرت العوامل الاقتصادية والتكنولوجية كمتغيرات لا تقل أهمية عن العامل العسكري في تحديد طبيعة القطبية حيث لا يمكن الفصل بين هذه العوامل في تحديد القوى الدولية، فالولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العسكرية الأولى في العالم لكنها تفتقر إلى مثل هذه المكانة في المجال الاقتصادي.[1]

يرى "باري بوزان" أن اصطلاح القوة العظمى الذي دام لعدة عقود قد تراجع بسبب تفكك الاتحاد السوفييتي، وصعود أوروبا كوحدة اقتصادية ما أفقد الولايات المتحدة الأمريكية قدرا كبيرا من التأثير في القارة العجوز كمجال حيوي لها، لذا آن الأوان لإحياء مصطلح "القوة الكبرى great power " التي تصلح على اليابان والاتحاد الأوروبي وإن كان ذلك واضحا في المجال الاقتصادي أكثر من المجالين العسكري والسياسي، والولايات المتحدة الأمريكية هي بدون شك أكبر الدول الكبرى حسبه لكن مصطلح القوة العظمى لم يعد ملائما في عالم متعدد الأقطاب يتميز بتعدد مراكز القوى مقابل قلة مجالات التأثير.[2]

يؤكد أنصار هذا الاتجاه على محدودية القوة الأمريكية فإن كانت متفوقة في القوة العسكرية والإيديولوجية والدبلوماسية والثقافية، فإنها تعاني من عدة مشاكل في الجانب الاقتصادي مقارنة باليابان والإتحاد الأوروبي خاصة في مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي ونمو الإنتاج والتطور التكنولوجي والموارد المخصصة للبحث والتنمية، ومن الملاحظ من خلال العلاقات التجارية بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية أن اليابان تتمتع ببعض الامتيازات، فالولايات المتحدة الأمريكية تصدر إلى اليابان الموارد الأولية بينما تستورد منها السلع ذات التكنولوجيا المتقدمة مما يعني أنه لا يوجد مركز قوة واحد في النظام الدولي يحتكر كل عناصر القوة الكفيلة بقيادة العالم، حيث يوضح أنصار هذا الاتجاه محدودية القوة

[1] _ توفيق سعد حقي، **النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة** (عمان: دار الأهلية للنشر والتوزيع، 1999)، ص.64.

[2] _ Barry Buzan, *"New patterns of global security in the twenty-first century ",* ***international affairs,*** vol.67, no.03 (jul ,1991)p.431 _ 451.

الأوروبية كجماعة في المجال السياسي، واليابانية في المجال العسكري، والأمريكية في المجال الاقتصادي، أي أن النظام الدولي في هذه الفترة هو نظام تعدد القوى.[1]

تجدر الإشارة إلى أن هذا النظام المتعدد الأقطاب يختلف عن ذلك الذي ساد في القرن التاسع عشر وهذا لأن نظام تعدد القوى بعد الحرب الباردة ينتفي فيه إحتمال أي مواجهة عسكرية بين أطرافه (الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد الأوروبي واليابان)، وفي هذا الصدد يشير "باري بوزان" إلى أن اصطلاح القطب الواحد يصلح على النظام الدولي بعد الحرب الباردة، ولكن بمعنى وجود تحالف من القوى الكبرى تؤثر في التفاعلات الدولية وليس على الولايات المتحدة الأمريكية كقطب واحد.[2]

يرى أنصار هذا الاتجاه ومن منطلق مفهوم القوة الذي تغير بعد الحرب الباردة حيث لم يعد يحمل الدلالة العسكرية فحسب بل أصبحت المتغيرات الاقتصادية لا تقل أهمية عن القوة العسكرية في زمن يتميز بتزايد نسب الاعتماد المتبادل، أن النظام الذي ظهر بعد زوال الثنائية القطبية هو النظام المتعدد الأقطاب، فلا توجد حسبهم أي دولة تحتكر كل جوانب القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية، وبالتالي فاصطلاح القوة العظمى حسبهم لم يعد صالحا نظرا إلى وجود عدة دول كبرى تتقاسم عناصر القوة.

الفرع الثالث: نظام دولي في طور النشأة.

على عكس الاتجاهين السابقين اللذان يتجادلان حول هيكل النظام الدولي بعد الحرب الباردة بين من يرى أنه نظام أحادي القطب، وبين من يرى أنه نظام متعدد الأقطاب ظهر تيار آخر من المفكرين يرى أنه من المبكر الحديث عن هيكل واضح المعالم للنظام الدولي ما بعد الثنائية القطبية، وبالتالي يرون أن المرحلة التالية لنهاية الحرب الباردة هي مرحلة انتقالية نحو نظام دولي لم تتحدد معالمه بعد.

ظهرت هذه الفكرة بعد نهاية الحرب الباردة ومفادها أنه لم يظهر أي شكل واضح للقطبية في هذه الفترة أي ظهور نوع من الفوضى، وهو المفهوم الذي استخدمه فيما بعد "ويليام زارتمان William

[1] _ بدران، **مرجع سابق**، ص ص . 28 ،29.

[2] _ **المكان نفسه.**

Zartman" ونقله "ريتشارد هاسRichard haas" في حديثه عن اللاقطبية،[1] وفي معرض حديثه عن هيكل النظام الدولي بعد الحرب الباردة يشير"زيبغينيو بريجنسكي" إلى الهيكلية الفوضوية وهو ما عبر عنه بقوله:

"إنما يسود العالم وهو يحدد نهاية الحرب الباردة وصعود نجم الولايات المتحدة الأمريكية إلا نوع من الفوضى، فالولايات المتحدة الأمريكية وإن كانت تمتلك مقومات القوة، إلا انها لم تستطع أن تصبح الشرطي الأوحد في العالم".[2]

يشير "بريجينسكي" من خلال قوله إلى أن النظام الدولي بعد الحرب الباردة ليس لا أحاديا ولا متعدد الأقطاب فهذا النظام عبارة عن فوضى أو لا قطبية، ولعل أن سبب هذا الوضع غير الواضح لبنية النظام الدولي في هذه الفترة هو كون النظم الدولية لا تتغير بين ليلة وضحاها، وإنما تحتاج لمدة كافية للتأكد من الهيكل الحقيقي للنظام السائد.

يعتبر "خليل عوض" من أنصار فكرة كون النظام الدولي في الفترة التالية لنهاية الحرب الباردة مباشرة هو مجرد مرحلة انتقالية نحو نظام جديد، حيث يرى أن هذه الفترة هي فترة فاصلة بين نظامين أحدهما إنهار والآخر لم يتشكل بعد وبالتالي فمن المبكر الحديث عن وجود نظام دولي جديد، كما يشير "عوض خليل" إلى صعوبة تحديد المدة التي يستغرقها الوضع، وكذلك صعوبة تحديد ملامح وسمات النظام الدولي الذي سيتشكل في المرحلة التالية، وبالتالي فهو ينوه إلى كون هذه الفترة لم يميزها وجود نظام معين وأن ما يصلح أن يطلق عليها هو الوضع الدولي وليس النظام الدولي، الفكرة نفسها جاء بها الدكتور "أسامة الغزالي حرب" حيث يرى أن انهيار النظام الدولي القديم لا يعني إطلاقا ظهور نظام دولي جديد واضح المعالم[3]، وهي الفكرة التي تحدث عنها أيضا "يوشيكا فيشر Ioschka Fischer" وزير الخارجية الألماني ما بين 1998 ـ 2005 وزعيم حزب الخضر وأستاذ جامعي في "بريستون" حيث يرى أن :

---

[1] _ Zala, ***op.cit,*** p .194.

[2] _ أنظر: على حسين حيدر، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي**، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2012)، ص. 25.

[3] _ عبد الناصر جندلي، **أثر نهاية الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي** (القاهرة: مكتبة مدبولي ، 2011)، ص ص.365،366.

"لم يعقب النظام العالمي للصراع بين الشرق والغرب نظام جديد محدد المعالم، كما كان الأمر عليه سابقا عند حدوث أحداث مفصلية في التاريخ، لقد لعبت كل من فيينا وفرساي ويالطا في القرنين 19 و20 دورا حاسما في قيام أنظمة ما بعد الحروب، لكن الأمر كان مختلفا بعد عامي 1989 ـ 1990 لقد كان الوضع شاذا تماما..."[1].

يتفق هؤلاء حول كون النظام ما بعد الثنائية القطبية هو وضع دولي لم تتحدد معالمه كنظام واضح بعد ومن المبكر الحديث عن هيكل للنظام الدولي، فالمرحلة التالية مباشرة لنهاية الحرب الباردة هي مرحلة انتقالية بين نظامين الأول انتهى والثاني لا زال قيد التشكل، ولا يمكن تحديد مدة هذه الفترة الانتقالية والبنية التي سيتخذها النظام بعدها، وكل ما يمكن ملاحظته في هذه الفترة هو وجود حالة من الفوضى في النسق الدولي.

رغم تفكك الإتحاد السوفيتي أحد قطبي النظام الدولي لمدة ناهزت النصف قرن، واستمرار القطب الأمريكي وعولمة نموذجه اللبرالي الرأسمالي، واحتكاره التفوق النووي والعسكري، إلا أن فرضية ظهور الأحادية القطبية وتبلور النظام الدولي الجديد لم تحقق الإجماع بين مختلف الباحثين ورجال السياسة، فرغم زوال المنافس الإيديولوجي للولايات المتحدة الأمريكية، ورغم كل عوامل القوة التي تحتكرها ورغم تصريحات السياسيين الأمريكيين بظهور نظام دولي جديد أحادي القطب ظل الجدل قائما حول هيكل النظام الدولي، ويرجع سبب هذا الجدل إلى تعقيد مفهوم القوة وصعوبة تحديد نمط توزيعها، وبالتالي صعوبة تحديد هيكل النظام الدولي، إلا أن الملاحظ من الاتجاهات الثلاث السابقة هو إجماعها على بقاء الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر قوة في العالم بغض النظر عن ظهور قوى أخرى في المجال الاقتصادي وعن تسمية واضحة لبنية النظام الدولي في هذه الفترة.

[1] _ أنظر: يوشيكا فيشر، **عودة التاريخ: العالم بعد الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول وتجديد الغرب**، تر: هاني صالح (الغرب: دار العبيكان للنشر والتوزيع، 2009)، ص.40.

المطلب الثالث: هيكل النظام الدولي بعد منعطف أحداث 11 سبتمبر 2001.

تعتبر أحداث 11 سبتمبر 2001 حدثا تاريخيا أحدث نقلة نوعية في العلاقات الدولية، وفي توازنات القوى وهيكل النظام الدولي، وهذا نظرا لكون المستهدف من هذه الأحداث هو الولايات المتحدة الأمريكية، القطب المتبقي بعد زوال الثنائية القطبية من ناحية، وفجائية هذه الأحداث وما تلاها من تنديد دولي بها وتغير واضح في السياسات الخارجية للدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية بتبني سياسة أكثر تدخلية من ناحية أخرى، فقد وضعت هذه الأحداث حدا لمقولة نهاية التاريخ وفتحت الباب على مصراعيه أمام عودة أطروحة "صامويل هنتنغتون" حول صدام الحضارات إلى الواجهة، كل هذا أعاد الجدل حول هيكل النظام الدولي إلى السياقات العملية والأكاديمية، لذلك سيتناول هذا المطلب بنية النظام الدولي بعد أحداث 2001/09/11 من خلال تحليل كيفية عودة صدى أطروحة صدام الحضارات إلى الواجهة، وكيفية تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة القضايا الدولية عبر التركيز على حالتي التدخل في أفغانستان والعراق ودلالات ذلك على بنية النظام الدولي.

الفرع الأول: العودة إلى أطروحة صدام الحضارات.

عقب نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي وما حمله من دلالات نهاية الصراع الايديولوجي الذي دام نصف قرن، برزت أفكار "فرانسيس فوكوياما" الذي رأى أن انهيار جدار برلين وسيادة القيم اللبرالية الغربية هي دلالة على نهاية التاريخ، والتي قصد بها نهاية الصراع، إذ لم يعد هناك أي صراع واضح المعالم في هذه الفترة، فقد فقدت الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة والمنظومة اللبرالية الغربية بصفة عامة عدوها الأساسي وبالتالي تميزت هذه الفترة بغياب أي صراع ذو طابع دولي.

وهي الفكرة التي أشار إليها "يوشيكا فيشر" في كتابه :"عودة التاريخ:العالم بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وتجديد الغرب"، حيث رأى أن الفترة التالية لنهاية الحرب الباردة تميزت بغياب صراع مركزي، ففي الحرب الباردة كان من السهل على الدول تحديد وجهتها مع من أو ضد من، وهذا لكون النظام الدولي قائم على الصراع بين قطبين واضحين، ولكن بعد نهاية الحرب الباردة لم تعد صورة العدو واضحة، بسبب غياب القوة الاستراتيجية المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية، لهذا يرى "فيشر" أن هذه

المرحلة عرفت فراغا في القوة وفراغا إيديولوجيا، امتلأ هذا الفراغ بالعداء الديني والتعصب القومي وهو ما أثبتته أحداث 11 سبتمبر 2001.[1]

عادت فكرة صدام الحضارات إلى الواجهة بعد هذه الأحداث، فبعد أن لقيت نقدا كبيرا عندما طرحها "هنتنغتون" عام 1993، أصبح هذا الكتاب معروفا على الصعيد العالمي، ولاقت أفكاره رواجا داخل الولايات المتحدة الأمريكية في أوساط المحافظين الجدد، عقب هذه الأحداث التي شكلت بداية للحروب الحضارية كما أسماها "هنتنغتون".[2]

وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في التطرف الإسلامي العدو الذي فقدته بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، فالولايات المتحدة تحتاج دائما إلى عدو للاستمرار، وهي الفكرة التي جاء بها "هنتنغتون" في كتابه حول أسس الهوية القومية الأمريكية في مواجهة الهجرة من أمريكا اللاتينية الموسوم بـ : " Who are we ? the challenge to America's national identity"، حيث يشير دائما "هنتغتون" إلى كون الهوية الأمريكية تتحدد بالنسبة إلى الآخر المعادي للبرالية، وهي الفكرة التي أشار إليها أيضا في مقاله المعنون بـ : "The erosion of American national interests" المنشور عام 1997، حيث رأى أن هذا الآخر الذي تتحدد بموجبه الهوية الأمريكية انتقل من العداء السياسي لبريطانيا العظمى إلى التعارض مع النموذج السوفييتي وصولا إلى التعارض الثقافي مع نظام "صدام حسين" في العراق.[3]

جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 لتملأ الفراغ الاستراتيجي الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، حيث خلقت هذه الأحداث عدوا جديدا تبني على أساسه استراتيجيتها وخطواتها اللاحقة على الصعيد الدولي، وأوجدت مبررا لاستمرار حلف شمال الأطلسي، وفرصة للولايات المتحدة الأمريكية لتثبيت دعائم نظام دولي أحادي القطب، ومن الجدير بالذكر أن هذه الأحداث ما كانت إلا تأكيدا على كون الإرهاب هو العدو الجديد للولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة، فالحديث

---

[1] _ فيشر، **مرجع سابق**، ص ص. 45، 46.

[2] _ Gabriel Graud, **le scénario du choc des civilisations : analyse critique d'une théorie pseudo-scientifique,** mémoire de recherche de troisième année (institut d'études politique de Grenoble, 2015), p.13.

[3] _ ***ibid ,*** p.14.

عن هذا العدو كان سابقا للأحداث نفسها، وهو ما نلمسه في حديث مدير وكالة المخابرات الأمريكية "باتريك هوغز Patrick Hughes" في فيفري 1999 حيث قال:

"...إن لم يكن محتملا بروز تحد عالمي على نطاق الاتحاد السوفييتي السابق، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستواجه مجموعة من المخاطر يأتي في مقدمتها الإرهاب، الذي سيتضمن تهديدا هاما خاصة حينما تتضمن الأعمال الارهابية استخدام أسلحة الدمار الشامل..."[1]

من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تبحث منذ نهاية الحرب الباردة عن عدو يحل محل الاتحاد السوفيتي، ويكون مطية لتجاوز الجدل حول مكانتها في النظام الدولي، وذريعة لتثبيت أسس الأحادية القطبية، وقد كان الإرهاب المرشح الرئيسي لتعويض الفراغ الذي خلفه تفكك المعسكر الاشتراكي، وما كانت أحداث 11 سبتمبر 2001 إلا فرصة للولايات المتحدة الأمريكية لتعريف عدوها الجديد الذي تبني على أساسه استراتيجيتها.

أعادت الولايات المتحدة الأمريكية صياغة عقيدة الأمن القومي لديها حيث تتضمن التهديدات الجديدة، بعد أن كانت مقتصرة على التهديد القادم من عدو خارجي سواء من دولة أو تحالف من الدول، فقد أثبتت هجمات 11 سبتمبر 2001 التي نفذت على الأراضي الأمريكية مباشرة كسابقة تاريخية، أن منظمات وجماعات إرهابية يمكن أن تشكل تهديدا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية يضاهي التهديدات التقليدية ويفوقها خطورة، لذلك جاءت ضرورة شمول هذه التهديدات في استراتيجية الأمن القومي الجديدة[2]، وهو ما جاء بوضوح في نص تقرير "استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية" الذي قدمه الرئيس "بوش" إلى الكونغرس في 20 سبتمبر 2002، حيث حمل النص إشارة واضحة إلى الانتقال من التهديد الشمولي إلى تهديد الارهاب كعدو جديد للولايات المتحدة الأمريكية :

"... لقد قسم العالم خلال معظم القرن العشرين بصراع هائل على الأفكار، رؤى شمولية مدمرة في مواجهة الحرية والمساواة، هذا الصراع الهائل قد انتهى؛ والرؤى المتقاتلة للطبقات والدول قد

---

[1] _ أنظر: زينب عبد العظيم، "الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر"، مركز الحضارة للدراسات، ص.828، على الرابط: http://www.hadaracenter.com/pdf/ اطلع عليه يوم : (2017/04/13).

[2] _ حسين خليل، **النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية**، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009)، ص ص. 402، 403.

هزمت، جالبة معها البؤس وخسرت رصيدها...تهددنا اليوم الأساطيل والجيوش بدرجة أقل مما تهددنا تكنولوجيا كارثية واقعة بين أيدي قلة موتورة، يجب علينا أن نهزم هذه التهديدات التي تواجه بلادنا وحلفائنا وأصدقائنا..."[1]

أحداث 11 سبتمبر 2001 كانت بمثابة محطة جديدة في الجدل حول هيكل النظام الدولي، فقد فتحت هذه الهجمات الباب أمام صراع جديد في الساحة الدولية داحضة بذلك فكرة نهاية التاريخ لـ "فرانسيس فوكوياما"، ومعلية شأن أطروحة صدام الحضارات لـ "صامويل هنتنغتون"، فقد أوجدت هذه الأحداث العدو الذي كانت تبحث عنه الولايات المتحدة الأمريكية بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، لتبني على أساسه استراتيجيتها الجديدة، وبناء عليه تضع دعائم النظام الدولي الجديد أحادي القطب الذي تطمح إليه.

الفرع الثاني: السياسة الأمريكية وهيكل النظام الدولي.

أفرزت أحداث 11 سبتمبر 2001 صراعا دوليا جديدا مختلفا عن الصراعات الدولية السابقة بطبيعته غير التماثلية، وقد جاءت هذه الأحداث في فترة تميزت بالغموض وعدم الاتفاق بين الباحثين ورجال السياسة حول صورة واضحة لهيكل توزيع القوة في النظام الدولي، لذلك كانت هذه الأحداث بادرة لإعادة إثارة الجدل حول الهيكل المقبل للنظام الدولي بعد هذا المنعطف، وحول البنية التي سيتخذها بناء على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية باعتبارها المستهدف من الهجمات.

حدث تصادم بين اتجاهين في السياسة الخارجية الأمريكية، يدعو الأول إلى التدخل والانخراط التام للولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون العالمية، على اعتبار أن المصلحة القومية الأمريكية تتعدى حدودها، حيث تنتشر في كل أنحاء العالم، وهو الاتجاه الذي تبناه الديمقراطيين، أما الاتجاه الثاني فيدعو إلى العزلة الدولية والابتعاد عن السياسة التدخُلية لأن ذلك كلف الولايات المتحدة الأمريكية ثمنا باهظا، وتبنى هذا الاتجاه الجمهوريون المسيطرون على الادارة الأمريكية بقيادة "جورج بوش" في تلك الفترة[2]، ولكن هذه الأحداث أفرزت تغيرات واضحة في الاستراتيجية الأمريكية، وذلك بإعادة النظر في السياسة التي سادت في سنوات الرئيس "بيل كلينتون B. Clinton"، وبالتالي إعادة النظر في الصيغة القديمة (ما

[1] _ أنظر: **وثيقة استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية**، نص التقرير الذي وجهه بوش إلى الكونغرس في 20 سبتمبر 2002 ، (دمشق : مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية)، د.ص.

[2] _ خليل، **مرجع سابق**، ص.407.

هو جيد لأمريكا فهو جيد للعالم) إلى صيغة جديدة أكثر دفاعية (ما هو سيء لأمريكا فهو سيء للعالم)،[1] وبالتالي كان توجه السياسة الخارجية الأمريكية أكثر امبريالية، فقد تأثرت إدارة بوش بمشروع إيديولوجي نابع من أفكار "المحافظين الجدد Néo-conservateurs" ، التي طبعت إلى حد بعيد توجهات السياسة الخارجية الامريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، خاصة خلال العهدة الأولى للرئيس "بوش" التي غلب عليها الطابع التدخلي واستعمال القوة العسكرية،[2] فعند توليه الرئاسة في جانفي 2001 كان الرئيس الأمريكي "جورج بوش George Bush" محاطا بفريق من المحافظين الجدد وعلى رأسهم: "ريتشارد بيرل Richard Perle"، "بول وولفويتز Paul Wolfowitz"، "ريتشارد هاس Richard Haas"، "دونالد رامسفيلد Donald Rumsfeld"... حيث يؤمن هؤلاء بالاستثنائية الأمريكية l'exceptionnalisme américain" مسندين بذلك مهمة إلهية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، تتمثل في نشر قيمها اللبرالية الديمقراطية في كل أنحاء العالم، تجلت أفكار هذا التيار في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية خاصة فيما يعرف بـ "مشروع القرن الأمريكي الجديد The project for new american century" وفي "عقيدة بوش" وهو ما يتجلى في النقاط الأربعة التي قامت عليها:

1. الايمان بأن هناك علاقة بين طبيعة النظام السياسي في الدولة وسياستها الخارجية.
2. الحرب الإستباقية.
3. الاستعداد للتدخل بطريقة فردية إذا اقتضى الأمر.
4. السلام والاستقرار في العالم يتطلب تأكيد الدور العالمي للولايات المتحدة الأمريكية.[3]

وبالتالي فظهور نوع جديد من الصراعات بين الدولة والإرهاب، وطبيعة تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع هذا الوضع الجديد، سيحدد لا محال بنية النظام الدولي ويعيد توزيع عناصر القوة فيه، وهو

---

[1] _ Dominique Moisie , *" 09novembre 1989 – 11 septembre 2001 : l'âge de la mondialisation "*, in Anne Marie le Gloannec et al , entre Kant et Kosovo, ***Presses de science Po*** , (2003), p.168.

[2] _ Charles Philippe David, *" introduction : lectures sur l'hégémonie et l'avenir de puissance américaine",* ***études internationales,*** vol.36, no.04 (2005), pp.432 _ 443.

[3] _ Djallil Lounnas, ***la sécurité collective dans l'uni polarité : la crise nucléaire iranienne,*** thèse présenté en vue de l'obtention du grade PhD en science politique, (Université Montréal, 2010), pp. 40, 41.

ما يمكن استشفافه في المبادئ السابقة الذكر، التي تنم عن نزعة عسكرية تدخلية انفرادية في إدارة الشؤون الدولية.

هذه الأحداث كانت لها تداعيات واضحة على النظام الدولي فقد أدت إلى ظهور مصطلحات ومفاهيم جديدة كالحرب على الإرهاب والحرب الإستباقية، وتصنيف الدول إلى دول صالحة ودول محور الشر الذي يضم العراق وإيران وكوريا الشمالية، كما أدت إلى تنامي النزعة التدخلية لدى الولايات المتحدة الأمريكية تحت مسمى مكافحة الإرهاب ونشر الديمقراطية، وتبني استراتيجية الانتشار الواسع في العالم، في ظل دعم أوروبي وقبول روسي ـ صيني للدور الأمريكي الجديد كمنظم للقضايا الدولية.[1]

الجدير بالذكر أن أحداث 11 سبتمبر 2001 قد وضعت حدا للمنظور الذي ظهر بعد الحرب الباردة الذي يقضي باحتمال ظهور أوروبا كقوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد كشفت هذه الأحداث عن هشاشة الوحدة الأوروبية في المجال السياسي من جهة، وأثارت الشك حول مصداقية ترتيبات "سان مالو" حول إقامة موقف دفاعي أوروبي مشترك وجيش موحد، ويظهر ذلك في الاصطفاف البريطاني والألماني بجانب الولايات المتحدة الأمريكية والاستجابة لمطالبها بتقديم كل الدعم للقوات الأمريكية خارج حدودها، دون التنسيق مع القوى الأوروبية الأخرى من جهة، ودعوة فرنسا إلى إجتماع ثلاثي يضم رؤساء فرنسا وبريطانيا وألمانيا قبل المؤتمر الموسع لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي وما أثاره ذلك من حساسية في صفوف الدول الأوروبية الأخرى خاصة بلجيكا من جهة أخرى، كل ذلك أثبت هشاشة الوحدة السياسية الأوروبية وثبط خطى القوة الأوروبية، حيث صبت الانقسامات في النهاية في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وتمت الاستجابة لمطالبها وتوفير كل الدعم لها في حربها ضد الإرهاب،[2] كل ذلك ينم عن بداية حدوث تحولات هيكلية في النظام الدولي، باتجاه شكل آخر تتولى فيه الولايات المتحدة الأمريكية مكانة القطب الأوحد، الذي يتولى إدارة القضايا الدولية بصفة فردية، بناء على المهام التي تولتها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

---

[1] _ فوزي حسن حسين، **الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية** (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009)، ص ص. 41_ 45.

[2] _ خالد عبد العظيم، "حدود التحالف وأبعاد الانقسام في العلاقات الاوروبية ـ الأمريكية" ، **السياسة الدولية**، ع.147 (يناير، 2002)، ص ص. 123 _ 125.

اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الأحداث نقطة بداية للمجاهرة بدورها الجديد في النظام الدولي على نحو يعزز الأحادية القطبية، حتى لو استلزم ذلك اختراق أهم المبادئ والقواعد التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة والأعراف والقوانين الدولية، ألا وهو مبدأ السيادة الوطنية للدولة، وذلك بالاستعداد للتدخل بمساعدة ائتلاف من الدول الحليفة، أو التدخل منفردة إذا اقتضى الأمر.[1]

وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الأحداث فرصة للهيمنة على النظام الدولي، الذي لازال في طور النشأة، حيث جعلت من المصلحة الأمريكية فوق كل الاعتبارات الأخرى، مستفيدة في ذلك من القدرات العسكرية الهائلة التي توصلت إليها، والتي جعلتها قادرة على تحمل أعباء الدفاع والمبادرة بالهجوم حتى دون الحاجة إلى حلفائها، وأصبح تأكيد الهيمنة العسكرية والسياسية والاقتصادية أحد أهم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.[2]

تظهر هذه النزعة العسكرية في سلوك السياسة الخارجية الأمريكية في الفترة التالية مباشرة لهجمات 11 سبتمبر 2001، حيث انطلقت في حملة تدخل عسكري واسعة النطاق لإسقاط نظام "طالبان" في أفغنستان، أين بررت الولايات المتحدة الأمريكية تدخلها بحق الدفاع عن النفس إزاء عدوان محتمل، وفي خطوة غير مسبوقة تم تفعيل المادة الخامسة من معاهدة حلف الناتو، حيث حشدت الولايات المتحدة الامريكية ائتلافا طوعيا من دول الحلف للتدخل في أفغنستان، وفي عام 2003 تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في العراق مستخدمة "الحرب الوقائية" لتغيير نظام "صدام حسين"، وعلى عكس التدخل في أفغنستان حاولت الولايات المتحدة الأمريكية استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يشرع التدخل، لكن الفيتو الفرنسي حال دون ذلك، ورغم ذلك تدخلت في العراق مبررة قرارها بسعي نظام "صدام حسين" لامتلاك أسلحة الدمار الشامل.[3]

غلب الطابع الانفرادي على السياسة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فقد استغلت الفرصة للتدخل في عدة مناطق من العالم متذرعة بحجة مكافحة الارهاب، دون التقيد بمبادئ الأمم المتحدة أو قراراتها، فقد تبنى الرئيس "بوش" وأتباعه مفهوم السيادة المشروطة مبررين ذلك بكون احترام

---

[1] _ خليل، **مرجع سابق**، ص ص . 408، 409.

[2] _ حيدر، **مرجع سابق**، ص ص .164، 165.

[3] _ Ewan Harrison, ***The post-cold war international system : strategies, institutions and reflexivity*** (New York : Routledge, 2004), p.138.

سيادة الدول يسقط في حالة رعاية تلك الدولة للإرهاب، أو تطويرها لأسلحة الدمار الشامل التي يمكن أن تتحدى التفوق الأمريكي، فسياسة بوش قائمة على البحث عن العدو وتدميره قبل الوصول إلى الأراضي الأمريكية، عكس "John Quincy Adams جون كويني آدمز" الرئيس السادس للولايات المتحدة الأمريكية، الذي قال أن أمريكا لا يجب عليها الذهاب خارج حدودها بحثا عن الوحوش والقضاء عليها،[1] وهي فكرة المحافظين الجدد الذين يرفضون أفكار الواقعيين الداعين إلى الحفاظ على الوضع القائم، حيث يرى المحافظون الجدد أن الولايات المتحدة الأمريكية يجب عليها السعي إلى تغيير النظام الدولي، وهذا بتغيير الأنظمة السياسية في الدول المارقة والديكتاتورية، فمبدأ السيادة الوطنية حسبهم يعيق تقدم البشرية، وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية في منظورهم هي المسئولة عن ضمان هذا التقدم، فإن ذلك يخولها للتدخل لتغيير الأنظمة، لذلك يتوجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحافظ على تفوق عسكري في مواجهة القوى الأخرى، ما دفع بإدارة بوش إلى زيادة الانفاق العسكري من 232 مليار دولار إلى 400 مليار دولار في السنتين 2002 و 2003 وإنشاء وزارة للأمن الداخلي بموازنة تبلغ 60 مليار دولار.[2]

وجد بوش وأتباعه في أحداث 11 سبتمبر 2001 الفرصة المناسبة من أجل إقامة "النظام الدولي الجديد" الذي تحدث عنه "بوش الأب" بعد نهاية الحرب الباردة، وذلك بالاتجاه نحو وضع دعائم الأحادية القطبية وتنصيب نفسها شرطيا للعالم لديه السلطة التقديرية في تقدير الأنظمة الصالحة والفاسدة والعمل على تغييرها بالقوة، حتى لو اقتضى الأمر تجاوز آراء المنظمات الدولية والدول الأخرى، وهو ما أثبتته حرب العراق أين وقفت كل الدول محل المتفرج أمام النزعة الأحادية الأمريكية.

يتضح مما سبق أن أحداث 11 سبتمبر 2001 أعادت توزيع عناصر القوة في النظام الدولي، وأزاحت الغموض والجدل الذي ساد حول هيكله بعد الحرب الباردة، فقد أدت هذه الأحداث إلى عودة أطروحة "صدام الحضارات" إلى الواجهة، وأوجدت عدوا جديدا للولايات المتحدة الأمريكية يحل محل الاتحاد السوفييتي، بنت على أساسه استراتيجيتها القائمة على تثبيت الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي وإقامة النظام الدولي الجديد الأحادي القطب، وهو ما اثبتته تحركاتها في أفغانستان والعراق أين فرضت

---

[1] _ Narottam Gaan, *"United states, Globalization and the international system : economic and political changes"*, ***international studies,*** vol.43, no.03 (2006), pp.315, 316.

[2] _ مصطفى علوي، "السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي"، **السياسة الدولية**، ع.153، (يوليو 2003)، ص ص . 67، 68.

الإرادة الأمريكية على باقي الدول، وتجاوزت مبادئ وقرارات هيئة الأمم المتحدة، واضعة حدا للجدل حول هيكل النظام الدولي؛ الذي أصبح أحادي القطب تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية.

استنتاجات المبحث:

شكلت نهاية الحرب الباردة نهاية مرحلة كاملة في العلاقات الدولية، ووضعت حدا لنظام الثنائية القطبية الذي ساد فترة ناهزت النصف قرن، فقد أدى تفكك الاتحاد السوفييتي إلى حدوث تحولات كبيرة في الخريطة الجيوسياسية للعالم، بظهور دول جديدة ونوع جديد من النزاعات وإعادة توزيع عناصر القوة في معادلة جديدة يغيب فيها القطب الشرقي، ويستأثر القطب الغربي بأغلب عناصر القوة في النظام الدولي، كما أدت نهاية الحرب الباردة إلى تحولات في المنظومة الاقتصادية، من عولمة النموذج اللبرالي الرأسمالي واقتصاد السوق، وتزايد نسب الاعتماد المتبادل وظهور النزعة التكاملية، أما على المستوى القيمي فقد أدى تفكك الاتحاد السوفييتي إلى نهاية الصراع الايديولوجي وسيادة النموذج الغربي وعولمة أفكاره دون منافس، أي الوصول إلى نهاية التاريخ حسب تعبير "فرانسيس فوكوياما"، في حين تعالت من جهة أخرى تنبيهات "صامويل هنتنغتون" من أن النوع الجديد من الصراع الذي سيظهر سيكون صراعا حضاريا.

رغم تفكك الاتحاد السوفييتي وبقاء الولايات المتحدة الأمريكية على رأس المعسكر الغربي الذي أثبت قدرته على الاستمرار، حيث استأثرت بأغلب عناصر القوة في النظام الدولي من جهة، وفرضت نموذجها كنموذج عالمي من جهة أخرى، إلا أن ذلك لم يكن حاسما في تشخيص طبيعة هيكل النظام الدولي ما بعد الثنائية القطبية، حيث ظهر سجال واسع بين ثلاثة اتجاهات رئيسية تختلف في رؤيتها لبنية النظام، يرى بعضهم أنه نظام أحادي القطب بزعامة أمريكية وهو الاتجاه الذي تبناه أغلب صناع القرار في البيت الأبيض الذين ما فتؤووا يعلنون عن قيام النظام الدولي الجديد بمجرد نهاية الحرب الباردة، في حين يرى آخرون أن البنية التي ظهرت في هذه الفترة هي متعددة الأقطاب تحظى فيها أوروبا الموحدة واليابان والصين بالإضافة إلى روسيا بمكانة القوى الكبرى، أما الاتجاه الثالث فقد رأى أن الحكم على بنية النظام الدولي لا يزال مبكرا فالمرحلة التالية مباشرة لنهاية الحرب الباردة هي مجرد مرحلة انتقالية نحو نظام دولي جديد لم تتحدد معالمه بعد.

انتهى هذا الجدل حول هيكل النظام الدولي ما بعد الثنائية القطبية عشية أحداث 11 سبتمبر 2001 التي طالت الأراضي الأمريكية، إذ أدت هذه الأحداث إلى إعادة استحضار أطروحة صدام الحضارات، وأوجدت عدوا جديدا للولايات المتحدة الأمريكية يملأ الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه الاتحاد السوفييتي، حيث ساعدت على إعادة ترتيب أوراق الولايات المتحدة الأمريكية، بتبني سياسة قوامها تثبيت الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي وتكريس الأحادية القطبية، وهو ما أثبتته حربي العراق وأفغنستان اللتان علت فيهما الإرادة الأمريكية فوق كل الاعتبارات القانونية والدولية.

المبحث الثاني: مكانة روسيا الاتحادية في النظام الدولي بعد الحرب الباردة.

وضعت نهاية الحرب الباردة نهاية لنظام دولي ثنائي القطب وبداية لنظام دولي جديد تراجع فيه دور الإتحاد السوفييتي، من إمبراطورية مترامية الأطراف إلى عدة دويلات مستقلة، فلأول مرة في تاريخ روسيا تتراجع مساحتها وحدودها إلى الحد الذي عرفته بعد نهاية الحرب الباردة إثر استقلال الجمهوريات التي كانت منضوية تحت لواء الإتحاد السوفييتي، وقد كان هذا التاريخ بداية لقيام دولة جديدة على أنقاض الإتحاد السوفييتي هي دولة روسيا الاتحادية كوريث شرعي له، حيث ورثت أكبر نسبة من مساحته وترسانته النووية، بالإضافة إلى مقعده الدائم في مجلس الأمن الدولي، كل هذا يثير التساؤل حول المكانة التي تحتلها روسيا الاتحادية في النظام الدولي القائم بعد الحرب الباردة.

المطلب الأول: محددات المكانة الروسية في النظام الدولي.

المكانة التي تحتلها الدولة في هرم توزيع عناصر القوة في النظام الدولي مرتبطة إلى حد بعيد بمجموعة من المحددات التي تكون بمثابة نقاط قوة أو ضعف لها، ولعل أن السلوك الخارجي للدول ليس إلا انعكاسا لهذه المقومات التي يمكن تقسيمها إلى صنفين، بعضها مادية مثل العوامل الجغرافية والبشرية والاقتصادية والعسكرية، وأخرى معنوية مرتبطة بالعامل الديني والتاريخي وشخصية صانع القرار.

الفرع الأول: المقومات المادية.

المقومات المادية هي كل العوامل المادية التي تحوزها الدولة والتي تكون مؤشرا لمدى قوة أو ضعف الدولة، وبالتالي تسهم إلى حد بعيد في تحديد مكانة الدولة في النظام الدولي ولعل أن أهم هذه العوامل هي: العامل الجغرافي والعامل البشري والاقتصادي والعسكري.

1 ـ العامل الجغرافي:

يعتبر العامل الجغرافي واحد من أهم المتغيرات التي تحدد مدى قوة الدولة فغالبا ما كان هذا العامل محددا أساسيا للسلوك الخارجي للدول، إذ كان التوسع الجغرافي سببا وهدفا للعديد من الحروب والحملات الاستعمارية عبر التاريخ.

رغم ما بلغه العالم من تطور تكنولوجي إلا أن الجغرافيا ظلت عنصرا تفسيريا ذو وزن كبير لدى دارسي السياسة الخارجية والعلاقات الدولية،[1] وتنقسم العوامل الجغرافية إلى مجموعة من العوامل الفرعية أهمها: الموقع والمساحة والتضاريس، حيث تؤثر هذه العناصر إلى حد بعيد في السلوك الخارجي للدول وفي مكانتها في النظام اللدولي، إذ يذهب "فريديريك راتزل Fredrik Ratzel" وهو من أهم أنصار مدرسة "الحتمية الجغرافية"، إلى أن الجغرافيا هي التي تحدد وتوجه سياسات الدول،[2] تختلف هذه العوامل

---

[1] ـ محمد شلبي، **السياسة الخارجية للدول الصغيرة: الأردن وعملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي (1979 ـ 1994)**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية (جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006)، ص ص. 128، 129.

[2] ـ السيد سليم، **مرجع سابق** ، ص. 150.

من دولة إلى أخرى، حيث تتمتع بعض الدول بالوفرة في الموارد وشساعة في المساحة والأرض القابلة للزراعة وبموقع إستراتيجي مهم، ما يؤثر في قوتها وبالتالي في الدور الذي تلعبه في النسق الدولي.[1]

عندما إنحل الإتحاد السوفييتي تقلصت حدود روسيا إلى أصغر حجم لها منذ ما قبل عهد كاترينا العظمى، فقد خسرت أوكرانيا ودول البلطيق وآسيا الوسطى ومنطقة القوقاز، ورغم ذلك لاتزال روسيا أكبر دول العالم من حيث المساحة،[2] فهي تستحوذ على ثلاث أرباع أرض الاتحاد السوفيتي سابقا، بمساحة تصل إلى 17.075.200 كلم،[2] تمتد هذه المساحة من المحيط المتجمد الشمالي شمالا إلى منغوليا جنوبا، على طول أزيد من 4000 كيلومتر، ومن بحر البلطيق غربا إلى المحيط الهادي شرقا على طول 10 آلاف كيلومتر، تحدها إستونيا ولاتفيا وبيلاروسيا من الغرب والنرويج وفنلندا من الشمال الغربي، أما في الجنوب الغربي فتحدها أوكرانيا، وفي الشرق والجنوب الشرقي فتحدها الصين وجمهورية منغوليا وكوريا الشمالية،[3] في حين يفصل بين روسيا وأمريكا الشمالية مضيق "بيرينغ" وألاسكا وجزر "الأليوشن"، وعموما يبلغ طول حدودها البرية حوالي 20.017 كلم،[4] بالرغم من شساعة مساحة روسيا إلا أن موقعها البعيد عن البحار والمفتوحة شكل لها هاجسا منذ القدم، فلا يخفى علينا أن الاتصال بالبحار والمحيطات كان من أبرز شروط التوسع وتحقيق القوة منذ القدم، فالدول الحبيسة جغرافيا تظل تابعة لدول أخرى توصلها إلى المسطحات المائية، وبالتالي لا تحظى الدول الحبيسة بكامل الحرية في تحركاتها السياسية ما دامت لم تحصل على منافذ بحرية، وهو ما يفسر إلى حد بعيد الهوس الكبير لـ "بطرس الأكبر" قيصر روسيا بفكرة الوصول إلى البحار المفتوحة،[5] فرغم القوة البرية المتفوقة لروسيا إلا أنها تفتقر للمنفذ

---

[1] _ لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، تر: محمد بن أحمد مفتي، محمجد السيد سليم (الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، 1989) ص.244.

[2] _ روبرت.د. كابلان، **انتقام الجغرافيا:ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2015)، ص.212.

[3] _ لمى مضر جريءالأمارة، **المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الإتحادية وتأثيرها على سياستها الخارجية اتجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990 . 2003** (أبو ضبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005)، ص ص.15، 16.

[4] _ لمى مضر جريء الأمارة، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص ص. 148،147.

[5] _ بيير سيليرييه، **الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإستراتيجية**، تر: أحمد عبد الكريم (القاهرة: دار الأهالي للنشر والتوزيع، 1988)، ص ص. 35،34.

البحري، فواجهتها البحرية الرئيسية تتعرض للانسداد بسبب جليد القطب المتجمد الشمالي، وهو ما يجعلها ارضا غير آمنة حسب "ألفرد ماهان Alfred Mahan"،[1] فعلى عكس نظرة "ما كيندر" إلى روسيا على أنها قوة عظمى تسيطر على الأرض المركزية، نجد أن "ماهان" في كتابه الموسوم "مشكلة آسيا" قد أشار إلى قابلية روسيا للتعرض للخطر بسبب بعدها عن المياه الدافئة.[2]

خريطة تظهر موقع روسيا وحدودها.

المصدر: ***https://www.aidandoyle.net/travel/eastern-europe-2009*** تم الإطلاع عليه يوم: 2018/07/15.

من خلال خريطة روسيا في العالم يمكن ملاحظة أنها من الناحية الجغرافية تمتلك نقاط قوة ونقاط ضعف، فهي دولة كبيرة جدا من حيث المساحة بأطراف مترامية على مدى قارتين، إلا أنها تبقى تفتقر للواجهة البحرية، فرغم تراجع أهمية بعض العوامل الجغرافية في حسابات قوة الدول بسبب التطور التكنولوجي كالتضاريس وشكل خريطة الدولة، إلا أن الإطلالة على المسطحات المائية لازالت عامل مهم في حساب قوة الدول، فالقدر الأكبر من حركة التجارة العالمية يتم عبر البحار والمحيطات، ما يجعل الوزن الاقتصادي والعسكري للدول الحبيسة جغرافيا مرتبط إلى حد بعيد بطبيعة علاقاتها بدول أخرى توصلها إلى المنافذ البحرية.

[1] _ كابلان، **مرجع سابق**، ص.188.

[2] _ **المرجع نفسه**، ص.130.

2 ـ المقوم البشري:

يشير المقوم البشري إلى تعداد سكان الدولة وتوزيعهم وكفاءاتهم، إذ يمثلون عامل قوة في الجانبين الاقتصادي والعسكري، إلا أنه من الجدير بالذكر أن الحجم الأمثل للسكان هو الذي يتوازن مع حجم الموارد المتاحة، ويتميز بالتجانس العرقي.[1]

بلغ العدد الإجمالي لسكان روسيا حوالي 144,3 مليون نسمة سنة 2016،[2] يتوزعون بطريقة غير متكافئة على إقليم الدولة، حيث يعرف الجزء الأوروبي منها اكتظاظا سكانيا كبيرا وتشهد المدن كثافة سكانية عالية، تصل إلى 73% من إجمالي عدد السكان، فالعاصمة وحدها تحتوي على 10 ملايين نسمة،[3] في حين تبقى مناطق أخرى شبه خالية مثل منطقتي سيبيريا الشرقية والشرق الأقصى،[4] حيث تمثل المنطقتين 66,2 % من مساحة روسيا الإجمالية في حين لا تحتوي سوى على 18,4% من التعداد الإجمالي للسكان،[5] إضافة إلى الخلل في التوزيع الديمغرافي، تعاني روسيا أيضا من تناقص مطرد في عدد السكان فقد خسرت منذ تفكك الإتحاد السوفييتي ما يقارب 7 ملايين نسمة، كما أن صحة الروسيين في تدهور ولعل أن الدليل على ذلك هو كون 86% من الأطفال مرضى،[6] أما من ناحية التركيبة العرقية لروسيا فإن أغلب السكان هم من أصول روسية، حيث يمثل هؤلاء 79,8% من إجمالي عدد السكان، يليهم التتار بنسبة 3,8 % و 2 % أوكرانيين و1,2% بشكير و1,1% جوفان و 0,9% شيشان و0,8% أرمن، أما 10,3% الباقية فتتوزع ما بين موردوف وبيلاروس وجورجيين وكزاخ وألمان وغيرهم،[7] ورغم

---

[1] _ السيد سليم، **مرجع سابق**، ص.156.

[2] _ Toshiko Kaneda, Kristin Beitsch, "*2016 world population data sheet with a special focus on human needs and sustainable resources* ", ***population reference bureau*** (August 2016) , p.14.

[3] _ François Bermaroya, **L'économie de la Russie** (Paris : éditions la découverte , 2016), p.81.

[4] _ عبد الحميد عاطف معتمد، **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي: أزمة الفترة الانتقالية** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص.24.

[5] _ Jean Robert Raviot, *" Géographie politique de la Russie de 2010"*, **revue Hérodote**, no.138 (Mars 2016), pp.161 _180 .

[6] _ عاطف معتمد عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص ص. 24، 25.

[7] _ الأمارة، (الاستراتيجية...)، **مرجع سابق**، ص.147.

كون السكان الروس يمثلون الأغلبية الساحقة في روسيا إلا أنها لم تسلم من ظهور النعرات الانفصالية كما حدث في الشيشان بمحاولة انفصال الإقليم، وعموما فالعامل البشري في روسيا هو عامل ضعف أكثر منه عامل قوة فروسيا تعاني من خلل ديمغرافي حاد بسبب التناقص في عدد السكان وعشوائية توزيعهم على إقليم الدولة.

3 ـ المقوم الاقتصادي:

تحديد مكانة أي دولة في النسق الدولي لا يمكن فصله عن المتغيرات الاقتصادية، التي تتحكم إلى حد كبير في السلوك الخارجي للدول وبالتالي في مكانتها، خاصة في زمن يتميز بتراجع أهمية القوة الصلبة لصالح متغيرات أكثر مرونة، إذ باتت قوة الدولة تقاس إلى حد بعيد بازدهار تجارتها وتطور صناعتها وبما تقبع عليه من ثروات طبيعية وبمدى خصوبة أراضيها، فلطالما كانت العوامل الاقتصادية محددا أساسيا لمكانة الدولة ولازالت أهمية هذه العوامل في تزايد مستمر.

الضعف الاقتصادي كان سببا في تفكك الإتحاد السوفييتي، وهو ما ورثته روسيا من بعده، وللتخلص من هذا الضعف رأت هذه الأخيرة أن الحل هو التملص من النظام الإشتراكي والانتقال إلى الرأسمالية، وقد رأى الرئيس "بوريس يلتسن Boris Eltsine" أنه يجب الانتقال مباشرة إلى اقتصاد السوق من خلال تبني ما عرف بـ "العلاج بالصدمة"، لكن نتائج هذه السياسة كانت عكسية حيث عمقت أكثر الأزمة الاقتصادية لروسيا، في ظل المشروطية المترتبة عن الاقتراض من صندوق النقد الدولي، وهو ما لخصه قول وزير الخارجية الروسي الأسبق "اندرييه كوزاريف Andrew Kozyrev" أنه لولا القروض الأجنبية التي تستخدمها روسيا في شراء الحبوب لترك الشعب الروسي للجوع.[1]

التقهقر الاقتصادي الذي شهدته روسيا لم يكن نتيجة لافتقارها لعوامل القوة في هذا المجال، فقد كانت روسيا تمتلك مقومات اقتصادية تغنيها عن المساعدات الخارجية، حيث تمتلك حوالي 220 مليون هكتار من الأراضي الزراعية ومليوني بحيرة عذبة ومالحة وحوالي 120 ألف نهر صغير، إلا ان عدم الاهتمام بها جعلها غير فعالة، وهو ما ينطبق أيضا على القطاع الصناعي الذي كان قائما بالأساس على الصناعات العسكرية التي تشكل 20% من إجمالي العمالة والإنتاج،[2] هذا رغم امتلاك روسيا لموارد يمكن

[1] _ الأمارة، (المتغيرات...)، **مرجع سابق**، ص ص . 17 _ 25.

[2] _ **المرجع نفسه**، ص ص.21، 22.

أن تطور خلالها قطاعها الصناعي خاصة موارد الطاقة والمعادن، فمنطقة سيبيريا مثلا تحتوي على خمس البلاتينيوم العالمي وسدس الذهب وربع الخشب وثلث الحديد الموجود في العالم، كما تتربع روسيا على أكبر احتياط للغاز الطبيعي والذي يعادل 25% من الاحتياطي العالمي.[1]

أدى سوء استغلال الموارد المتاحة في ظل التحول المفاجئ نحو اقتصاد السوق إلى دخول روسيا في أزمة مالية، تفشت على إثرها عدة آفات اجتماعية واضطرابات وإضرابات العمال، وتفشى الانتحار كتعبير على الإحباط واليأس، ازدادت هذه الأزمة مع اضرابات عمال المناجم، ما أدى إلى إعلان حكومة "كيريينكو" إفلاس روسيا و تخفيض قيمة الروبل الروسي بحلول عام 1998،[2] بعد هذه الأزمة الخانقة شهد الاقتصاد الروسي تعافيا ملحوظا نتيجة ارتفاع أسعار النفط عام 1999، وقد تزامن ذلك مع وصول الرئيس "فلاديمير بوتين Vladimir Poutine" إلى الحكم سنة 2000، والذي عمل على ترشيد الاقتصاد الروسي، حيث أدرك أن ما تمتلكه روسيا من مقومات تؤهلها لتكون دولة عظمى بمواردها، وقد كانت نتيجة ذلك أن انتعش الاقتصاد الروسي حيث شهد ميزان المدفوعات فائضا ما بين عامي 1999 ـ 2000، واستطاعت روسيا استعادة مكانتها كقوة صناعية حيث تمكنت من ولوج مجموعة الدول الصناعية الكبرى G7 لتصبح بذلك مجموعة الثمانية G8، كما زاد الدخل القومي الروسي وارتفع سعر صرف الروبل، وتمكنت روسيا من تسديد التزامات ديونها وحققت معدلات نمو كبيرة في الناتج القومي الاجمالي وصلت إلى 6,7 % سنويا، ما أدى إلى تحسن ملحوظ في مستوى معيشة الأفراد.[3]

رغم السعي الحثيث لروسيا من أجل تجاوز لعنة الموارد ظل نصيب الغاز والبترول في الصادرات السوفييتية ومن بعدها الروسية في تزايد مستمر، حيث ارتفع من 36,9% سنة 1989 إلى 42,8% سنة 1998، ثم إلى نسبة 57,7% سنة 2004 وصولا إلى 66,4% سنة 2013، هذا عكس القطاعات الأخرى التي ظلت في تراجع مستمر ففي قطاع الصناعات الثقيلة كانت الجمهورية الاشتراكية الفدرالية السوفييتية تنتج 79,1 مليون طن من الإسمنت و17,7 مليون طن من الأسمدة المعدنية و5

---

[1] _ Daniel Champlon, *"la sécurité de l'approvisionnement gazier européen : perspectives et défis"*, ***CEDE Gaz*** (23 – 26 mais 2016), p.07.

[2] _ ليليا شيفتسوفا، **روسيا بوتين**، تر: بسام شيحا (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006)، ص ص . 22 _ 24.

[3] _ أمجد جهاد عبد الله، **التحولات الاستراتيجية في العلاقات الأمريكية الروسية** (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2011) ص ص. 107 . 109.

مليون طن من الورق سنة 1985 لكن هذه الأرقام انخفضت بشكل ملحوظ سنة 2015 بنسبة 19% و 11% و10% على التوالي، حتى في مجال الطاقة لم تسلم روسيا من التراجع فقد انخفض نصيبها في الانتاج العالمي لموارد الطاقة، حيث كانت تنتج 17,8% من البترول و29% من الغاز سنة 1989، وفي سنة 2014 انخفضت هذه النسب إلى 12,6% و16,7% على التوالي،[1] ولعل أن ذلك مرتبط بظهور فواعل جديدة في سوق الطاقة الدولية وثورة الغاز الصخري وظهور النزعة إلى استهلاك موارد الطاقة المتجددة.

لهذه الأرقام دلالة واضحة على هشاشة الاقتصاد الروسي وسقوط روسيا في فخ لعنة الموارد، إذ لم تحسن استغلال قدراتها بما يجعلها قوة اقتصادية كبرى، فرغم كونها عضوا في مجموعة الدول الصاعدة الكبرى التي حققت قفزة نوعية في اقتصادياتها، إلا أنه عند استقراء تطورات الناتج المحلي الاجمالي لروسيا مقارنة بالدول الأخرى سنلاحظ أنها لازالت بعيدة عن لقب الدولة الكبرى في المجال الاقتصادي، فعند مقارنة الناتج المحلي الإجمالي الروسي بالدول الكبرى وبعض الدول الصاعدة، سنجد أن روسيا لا تزال متأخرة بنسبة كبيرة عنها فحسب إحصاءات صندوق النقد الدولي لسنة 2015 نلاحظ أن الناتج المحلي الاجمالي الروسي يساوي 1.860.598 دولار أمريكي، وهو رقم زهيد جدا مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة الأمريكية الذي يقدر بـ 17.348.007 دولار والصين الذي يقدر بـ 10.356.508 دولار واليابان بـ 4.608.367 دولار وألمانيا بـ 3.853.687 دولار وفرنسا بـ 2.833.687 دولار والمملكة المتحدة بـ 2.950.039 دولار، كما أن الناتج المحلي الاجمالي الروسي منخفض مقارنة بنظيره في الهند والبرازيل اللتان يبلغ فيهما 2.346.583 و2.051.228 دولار أمريكي على التوالي.[2]

رغم تجاوز روسيا لمرحلة الضعف الاقتصادي التي شهدتها بعد تفكك الاتحاد السوفييتي مستفيدة من ارتفاع أسعار موارد الطاقة وعزم الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" على الاستفادة من هذه

[1] _ Vladislav Inozemtsev, " la modernisation de l'économie russe : les cause de l'échec ", **Russie Nei visions**, no.96 (septembre 2016), pp.01 _ 21.

[2] _ international Monetary Fund report, **world economic data base** (october 2015) on : ***http://www.inf.org/externalpubs/ft/weo/2015/weodata/weorept.aspx?pr.X***. visited on: (01/10/2016)

الموارد لتحويل روسيا إلى قوة كبرى واستعادة مكانتها في الساحة الدولية، إلا أنها لم تستطع إلى حد الآن تجاوز لعنة الموارد، فلا يزال الاقتصاد الروسي اقتصاد ريعي يعتمد إلى حد كبير على صادرات موارد الطاقة، وهو ما يجعله عرضة لتقلبات الأسعار، لذلك فالمشوار أمام روسيا لازال طويلا لمضاهاة القوة الاقتصادية للدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

4 ـ المقوم العسكري:

يشير المقوم العسكري إلى مدى امتلاك الدولة للقدرات العسكرية التي تمكنها من الحفاظ على استقرارها الداخلي وحماية أراضيها ومواطنيها من أي عدوان خارجي، حيث تسهم هذه القدرات في تحديد مكانة الدولة في المسرح الدولي وفي مدى نشاط وفاعلية سياستها الخارجية من عدمها، ومن الجدير بالذكر أن القدرات العسكرية الفعالة لا تقتصر على الجانب الكمي من عتاد وأسلحة فحسب، وإنما تمتد إلى الجانب الكيفي أيضا.[1]

ورثت روسيا أغلب القوة العسكرية السوفييتية حيث آلت إليها حوالي 90% من قواته الاستراتيجية النووية، ما جعلها ثاني قوة في هذا المجال عالميا، فقد ورثت 85% من قوات الدفاع الاستراتيجي السوفييتي و58% من قوات الأسلحة التكتيكية النووية و85% من القوات البحرية و58% من القوات البرية،[2] كما أن روسيا تهتم إلى حد كبير بالجانب العسكري، فقد كانت تخصص مبالغ مالية طائلة للإنفاق العسكري في عز الأزمة المالية التي شهدتها عام 1998، حيث وصلت هذه النفقات إلى 32 مليار دولار،[3] فقد كانت روسيا على مر تاريخها تطور القوة العسكرية على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية حسب المؤرخ "جورج سوكولوف George Sokoloff"، فروسيا لم تتواني في زيادة النفقات المخصصة للدفاع رغم حاجتها لهذه الأموال في المجال الاقتصادي، وعلى سبيل المثال لا الحصر ارتفع

[1] _ شلبي، (السياسة...)، **مرجع سابق**، ص.173.

[2] _ الأمارة ، (المتغيرات...)، **مرجع سابق**، ص.29.

[3] _ الأمارة، (الاستراتيجية ...)، **مرجع سابق**، ص.160.

نصيب ميزانية الدفاع من الميزانية العامة للدولة من 12.5% سنة 2010 إلى 19.7% سنة 2015، ومن 2,84% من الناتج المحلي الخام سنة 2010 إلى 4% سنة 2014.[1]

رغم التحول الذي حدث في العقيدة العسكرية الروسية بعد الحرب الباردة، حيث تقلص مجالها بنهاية الصراع الايديولوجي بين الشرق والغرب وما صحبه من تحولات كتراجع أهمية القوة العسكرية لصالح عوامل أخرى، ما جعل الأسلحة الروسية مصدرا للدخل أكثر منها مصدرا للدفاع فروسيا تستحوذ على 21% من مبيعات السلاح في العالم حسب إحصاءات معهد سيبري SIPRI لسنة 2016، وتأتي في المرتبة الثانية مباشرة بعد الولايات المتحدة الامريكية، علما أن بروز روسيا في سوق السلاح الدولية ليس بالأمر الجديد، كما أن صادرات السلاح الروسية كانت في بعض الأحيان تفوق نظيرتها الأمريكية مثلما حدث سنة 2013،[2] فتجارة الأسلحة تعد عصبا حيويا في الاقتصاد الروسي، بالإضافة إلى ذلك تجدر الإشارة إلى أن العقيدة العسكرية الروسية التي تم اعتمادها سنة 1993 قيدت استخدام القوة العسكرية خاصة في شقها النووي، وهو الأمر الذي تم تفسيره من أغلب المراقبين والباحثين في الشأن الروسي بأنه دليل على تراجع قوة روسيا بعد الحرب الباردة، وهو ما تداركه الرئيس "فلاديمير بوتين" بعد وصوله إلى السلطة سنة 2000 حيث عمل على تجديد هذه العقيدة بتعزيزها بإمكانية اللجوء إلى توجيه ضربة نووية إستباقية ضد أي عدوان محتمل على روسيا أو أحد حلفائها.[3]

العمليات العسكرية في جورجيا عام 2008 وأوكرانيا عام 2014 وسوريا عام 2015 كانت لها دلالة كبيرة على أهمية القوة العسكرية في السياسة الخارجية الروسية، إذ لم تكن أداة لتوفير الأمن الاقليمي والردع فحسب، بل كانت دائما أداة للتغيير والردع السياسي، وقد انتقلت روسيا من استخدام دبلوماسية الردع واستعراض العضلات إلى التطبيق لدفع أعدائها إلى الاحجام عن معارضة وتهديد المصالح الحيوية لروسيا، كما أصبحت تستخدم القوة العسكرية لتحقيق أهدافها، وقد ظهرت هذه الأهمية

[1] _ Isabelle Facon, *" Que vaut l'armée russe"*, **politique étrangère**, no.01(2016), pp.151 _ 163

[2] _ Richard Connolly and Cecilie Sendstad, *"Russia's role as an arms exporter : the strategic and economic importance of arms exports for Russia"*, **Russia and eurassia programme** (march 2017),p.01 _ 30.

[3] _ Pol .Henry Dasseleer, *"la politique étrangère Russe :une approche régional"* , **institut royal supérieur de défense**, no.108 (février 2010), p.10 _ 20.

المتزايدة للقوة العسكرية في السياسة الخارجية الروسية بشكل واضح في السعي الحثيث لتحديث القوة العسكرية، حيث شرعت روسيا في أكتوبر 2008 في أكبر عملية تحديث عرفتها منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، وهو ما يتجلى في زيادة ميزانية الدفاع حيث ارتفعت ابتداء من سنة 2008 من 1 تريليون روبل إلى 3,15 تريليون روبل.[1]

بلغ العدد الاجمالي للقوات المسلحة الروسية سنة 2013 حوالي 820000 جندي، وارتفع هذا العدد إلى حوالي 930000 جندي سنة 2016 و1 مليون جندي سنة 2017، وكان من المتوقع أن يستقر عند هذا الحد إلى غاية سنة 2020،[2] فروسيا لا تستطيع أن تحوز على جيش ذو تعداد كبير جدا لأن ذلك يتوقف إلى حد بعيد على القوة البشرية وهو جانب تعاني روسيا من ضعف حاد فيه، لذلك تعمل على تدارك هذا الخلل من خلال التركيز على الجانب التقني، ومع ذلك تعد روسيا قوة عسكرية عظمى حيث ورثت معظم القوة النووية السوفييتية، ونتيجة وعي روسيا بأهمية هذا الجانب عملت ولازالت تعمل على تطويره، فرغم نهاية الحرب الباردة وانحسار قوة الاتحاد السوفيتي ، إلا أن روسيا حافظت على مكانتها كقوة عظمى في هذا المجال، وكثاني قوة عسكرية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

تتحدد مكانة روسيا في النظام الدولي بمجموعة من المقومات المادية تشكل بعضها عوامل قوة تعمل على تعزيز هذه المكانة على غرار المقوم العسكري والجغرافي، في حين تبقى عوامل أخرى كعقبة أمام عظمة روسيا على غرار العامل الاقتصادي الذي يعتمد على القطاع النفطي بالأساس والعامل البشري الذي تعاني روسيا من ضعف حاد فيه، لذلك يتوجب على روسيا تخطي هذه العقبة خاصة في المجال الاقتصادي ذي الأهمية المتنامية يوما بعد يوم لكي تعزز مكانتها في هرم توزيع القوة على المستوى الدولي، علما أن هذه المكانة لا تتوقف على العوامل المادية فحسب وإنما تتحدد أيضا بعوامل غير ملموسة تسهم بدورها في تعزيز أو تحديد هذه المنزلة.

---

[1] _ Margaret Klein, "*Russia's military :on the rise",* **transatlantic Academy**, no.02 (2016), pp.01 _ 26.

[2] _ Gurdun Persson and all, "*Russian Military capability in ten year perspective 2016",* **the swedish act on copyright in literary and artistic works** (december 2016),p.48.

الفرع الثاني: المقومات المعنوية.

قياس قوة الدولة وتحديد مكانتها في النظام الدولي ليس بالأمر السهل، إذ تتداخل فيه عدة متغيرات، ومن الواضح أن تعامل الدراسة إلى حد الآن كان مع العوامل المادية التي تتميز بكونها قابلة للقياس كميا، والواقع أن تحديد مكانة الدولة وقياس قوتها لا يتوقف على هذه المتغيرات فهناك نوع آخر من العوامل غير المادية التي لا يمكن قياسها لكنها ذات أثر بالغ في حساب قوة الدول ولعل أن أهم هذه المتغيرات ما يلي: المقوم التاريخي والديني والهوية وطبيعة ودور شخصية صانع القرار.

1 ـ العامل الديني:

يعد العامل الديني من العوامل ذات التأثير البالغ في الحياة الفردية والإجتماعية، إلا أنه تم تجاهله في تفسير السلوك الخارجي للدول، ولعل أن هذا يرجع إلى عوامل تاريخية يجب استعراضها لفهم دور هذا البعد في سلوكيات الدول.

يعتبر"سلام وستفاليا" التاريخ الحاسم الذي وضع حدا للتداخل بين العاملين الديني والسياسي، حيث فصل هذا التاريخ نهائيا الدين عن السياسة، باعتبار أن العامل الديني كان سببا في حروب الثلاثين عاما، ومنه ظهرت الحركة العلمانية التي دعت إلى فصل الدين عن السياسة اللذين تمثلهما مؤسستين منفصلتين هما الكنيسة والدولة مع خضوع الأولى للثانية باعتبار أن هذه الأخيرة هي السلطة العليا، استمر هذا الطرح مهيمنا على العلاقات الدولية نظريا وتطبيقيا متوازيا مع هيمنة الطرح الواقعي إلى غاية نهاية الحرب الباردة وتنامي دور العوامل غير المادية في تفسير سلوكيات الدول حيث عاد العامل الديني إلى الواجهة وتكرس أكثر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.[1]

العامل الديني ليس موجها للسلوك الخارجي للدول فحسب وإنما المؤسسات والجماعات الدينية يمكن أن يكون لها سياستها الخاصة بها، فمثلا الكنيسة الكاثوليكية الرومانية تتمتع بميزة سياسية محضة كونها تحظى بكيان دولة، هي دولة الفاتيكان كآخر دولة بابوية متبقية في العالم وهي أصغر دولة في

[1] _ Erin Wilson and all,″ *Religion and international relations theory*″ , ***centre for religion conflict and the public domain*** , (26 th november 2013), pp. 07 _ 24.

العالم بحوالي 44 هكتار، وهي ممثلة في المؤسسات الدولية ولديها علاقات مع أغلب دول العالم،[1] ما يظهر استمرار أهمية العامل الديني في العلاقات الدولية.

تعتبر الكنيسة الأرثوذوكسية أو بعبارة أخرى "بطريكية موسكو" أكثر المؤسسات الدينية شهرة في روسيا، وأكبرها من حيث المنضمين إليها، حيث يرى بعض المحللين أن هذه المؤسسة الدينية قد أدركت حجم التحول الذي خلفه انهيار الإتحاد السوفييتي فتقلدت على إثره أدوارا هامة على مستوى السياسة الداخلية والخارجية، ويعد قسم العلاقات الخارجية في بطريكية موسكو أكثر الأقسام نفوذا وتأثيرا في الكنيسة، فمثلا في سنة 2003 أقامت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية تمثيلا دبلوماسيا في بروكسل، كما لعبت الكنيسة الأرثوذوكسية أدوارا سياسية خلال الحرب على جورجيا عام 2008 باعتبارها أداة اتصال بين الحكومتين.[2]

تحظى الكنيسة الأرثوذوكسية بمصداقية كبيرة في وسط الشعب الروسي، ما حولها إلى وسيلة لترويج بعض الأفكار ذات الأبعاد السياسية داخليا كالديمقراطية السيادية (التي جاء بها الرئيس "فلاديمير بوتين" بعد فشل تطبيق الديمقراطية الغربية بحذافيرها، والمقصود بهذا المصطلح هو ممارسة الديمقراطية مع مراعاة قيم وخصائص المجتمع الروسي)، كما تمارس الكنيسة الأرثوذوكسية في روسيا سلطاتها المعنوية على المواطن الروسي عبر نشر بعض الأفكار المعادية للغرب، وتحسيسهم بمخاطر الثورات الملونة في دول الاتحاد السوفييتي سابقا مثل الثورة البرتقالية في أوكرانيا، التي كرست أنظمة موالية للغرب في هذه الدول، وقد بدأ التفكير في عهد الرئيس "فلاديمير بوتين" في كيفية توظيف الكنيسة الأرثوذوكسية لخدمة أهداف السياسة الخارجية، باعتبار أن هذه المؤسسة تهدف إلى بناء الامبراطورية الأرثوذكسية الأمر الذي يصب في بوتقة الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية الروسية المتمثل في السعي إلى استعادة

---

[1] _ Jean François Mayer, " *Facteur religieux et relations internationales : une approche théopolitique",**RELIGIOSCOPE,*** no.08 (Aout 2005), pp.01 _ 23.

[2] _ Greg Simons, *"the Russian Orthodox Church : toward a new global role ?",* ***Cirero foundation great debate paper,*** no.16 (september 2016) pp. 01 – 09.

أمجاد روسيا ومكانتها، ورغم علمانية الدولة إلا أن هناك تداخل كبير بين المصالح الخارجية للكنيسة الأرثوذوكسية والمصالح الخارجية للكريملين الروسي.[1]

يتضح مما سبق تلاقي الأهداف بين المؤسسة الدينية والدولة في روسيا، إذ تجمعهما الرغبة في استعادة الأمجاد والعودة إلى مصاف الدول الكبرى، لذا ففهم وتفسير السياسة الخارجية الروسية يكون ناقصا إذا ما غيبنا هذه الحلقة المهمة في مركب السلوك الخارجي، والمتمثلة في الكنيسة الأرثوذوكسية وكيفية تأثيرها في صانع القرار الروسي من جهة، وتوظيفها من طرف هذا الأخير لخدمة مأموريته الخارجية من جهة أخرى.

2 ـ العامل التاريخي:

يقول المؤرخ الروسي "إيفان إيلين" : "**عندما نفكر في روسيا المستقبل ونتصورها في خيالنا، علينا أن ننطلق من أصولها ومصالحها التاريخية والقومية والدينية والثقافية ولا يجوز لنا أن نتاجر بهذه القيم ولا أن نبدد ثروتنا القومية الروسية العامة... إن جيل الروس الذي سيتصرف على هذا النحو سيذكره تاريخ روسيا كجيل متخاذل وخائن...**".[2]

تاريخ روسيا هو تاريخ إمبراطورية مترامية الأطراف دامت من القرن العاشر إلى القرن العشرين، توسعت شيئا فشيئا من سهول أوروبا الشرقية إلى شواطئ المحيط الهادئ وإلى جبال آسيا الوسطى، حيث كانت الامبراطورية الروسية أول امبراطورية عظيمة تتوسع لتشمل كل حوض "الدنيبر" متخذة من "كييف" عاصمة لها، حيث أقام أمراء "كييف" علاقات مع "بيزنطة" واعتمدوا الأرثوذكسية كديانة، والأحرف الأبجدية اليونانية للكتابة، وفي القرن الثالث عشر جاء الغزو المغولي ليضع حدا للتوسع الروسي شرقا، استمر خضوع الأغلبية الروسية للإمبراطورية المغولية (إمبراطورية الحشد الذهبي) إلى غاية القرن الخامس عشر،[3] تحولت روسيا إثر ذلك إلى مجموعة من الإمارات المحصورة بين "فولغا العليا"

---

[1] _ Vladimir Barnovsky, *" La fabrique de la politique étrangère russe", in* ***Isabelle Facon et all, Moscou et le monde Autrement « Monde et nation »,*** (2008), pp.15 _ 54.

[2] _ أنظر : الأمارة، (الإستراتيجية...)، **مرجع سابق**، ص.230.

[3] _ Michel Lesage, "*La Russie : histoire ", sur l'adresse :* ***http://servicevolontair.org/newsites/free/pierre/upload/files/663b1d43855cf8814b9e7aefb7093455.pdf*** .

و"موسكافا" و"أدكا" و"موسكو"، التي كانت سببا في تفكك إمبراطورية "جنكيز خان"، بعدها أعلن القيصر الروسي "بطرس الأكبر" عن قيام الإمبراطورية الروسية عام 1721، حيث استمر في التوسع باتجاه أوروبا ليضفي الطابع الأوروبي على خارطة روسيا بعد أن كانت منحصرة في آسيا قبل ذلك التاريخ، وقد كان القياصرة الروس مدفوعين بالرغبة في جعل روسيا دولة كبرى على مسرح الأحداث الدولية وحماية الأرثوذكس في العالم.[1]

دامت الإمبراطورية الروسية إلى غاية قيام الثورة البلشفية في 25 أكتوبر 1917، التي أرست دعائم الإتحاد السوفييتي بعد نجاحها في 22 ديسمبر 1922، وقد كانت هذه بداية لمرحلة جديدة في تاريخ روسيا كقوة عظمى وصلت إلى أوج سطوتها بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تقاسمت النفوذ في العالم مع الولايات المتحدة، ودامت هذه المرحلة إلى غاية 21 ديسمبر 1991 أين حل الحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي (PCUS) من طرف "ميخائيل غورباتشوف" "Mikhaïl Gorbatchev" وتفكك الإتحاد السوفييتي إلى عدة دويلات وقد كانت روسيا أهم هذه الجمهوريات حيث ورثت مكانته كعضو دائم في مجلس الأمن الدولي.[2]

روسيا كانت قوة عظمى ذات تاريخ إمبراطوري امتد من روسيا القيصرية إلى الاتحاد السوفييتي، وقد كان لهذا البعد التاريخي أثره في صانع القرار الروسي وفي توجهات السياسة الخارجية الروسية حاليا، حيث وصف الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" انهيار الاتحاد السوفييتي بأكبر كارثة جيوبوليتيكية في القرن العشرين، معربا عن مشروع امبريالي جديد عندما وصف الذين لا يتأسفون لهذا الحدث بعديمي القلب،[3] فهو يعتبر من المتعطشين لإعادة أمجاد روسيا وتاريخها الإمبراطوري، فقد اهتم بالأحداث التاريخية واستثمارها لتحقيق أهداف آنية، فعلى سبيل المثال سلط الضوء على أوجه الشبه بينه وبين "بيوتر ستوليين" رئيس الوزراء في عهد القيصر الروسي "نيقولا الثاني"، الذي قام بإصلاحات اقتصادية

---

[1] _ ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الاوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)، ص.17.

[2] _ Olivier Védrine, "regard sur la Russie", sur l'adresse : ***http://www.ieim.uqam.ca/IMG/pdf/Article_sur_la_Russie_dans_RDN_du_mois_d_avril.pdf***

[3] _ Anne de Tingy, "*l'ex empire : un enjeu stratégique majeur* ", *in* ***Isabelle Facon et all , Moscou et le monde Autrement, « monde et nations »,*** (2008), pp.55 _ 85.

واجتماعية، واختار الذكرى المئوية لوفاته ليعلن عن نيته للعودة إلى الرئاسة، فـ "بوتين" يسعى إلى استعادة مكانة روسيا ويعمل من خلال استعادة الأحداث التاريخية على التأكيد بأن روسيا ستبقى رغم الإضرابات الداخلية والحروب،[1] فتاريخ روسيا هو تاريخ دولة عظمى وإمبراطورية مترامية الأطراف، ما أثر في توجهات سياستها الخارجية اليوم، التي وضعت نصب عينيها هدف استعادة الأمجاد والعودة إلى مصاف الدول الكبرى.

3 ـ شخصية صانع القرار:

السياسة الخارجية لأي دولة ومكانتها في سلم القوى الدولية ليس محصلة لعوامل موضوعية بحتة وإنما هي نتاج لسلوكيات أفراد، وهي بهذا تتأثر بخلفياتهم وتصوراتهم وإدراكهم وخصائصهم الشخصية، فالمتغيرات الموضوعية وعوامل قوة الدولة المادية لا تحدث أثرها إلا عبر سلوكيات الأفراد القائمين على السلطة.

تتكون البيئة النفسية لصانع القرار السياسي من ثلاثة متغيرات أساسية يمكن أن تؤثر في طبيعة القرار المتخذ وهي، العقيدة Belief والإدراك Perception والتصورات Images، حيث يزداد أثر هذه المتغيرات في صنع السياسة الخارجية في فترات الأزمات، وعندما يكون صانع القرار متمرسا أو شديد الاهتمام بأمور السياسة الخارجية، وفي الحالات التي يمنح فيها الدستور سلطات واسعة للرئيس.[2]

حسب الدستور الروسي لسنة 1993 فإن أكبر فرد مؤثر في صنع السياسة الخارجية لدولة روسيا الاتحادية هو رئيس الدولة، حيث يعتبر رئيس الإتحاد الروسي هو رأس الدولة وممثلها داخليا وخارجيا حسب المادة 80 من الدستور، كما أنه يوجه السياسة الخارجية للإتحاد الروسي ويجري المفاوضات ويوقع المعاهدات الدولية وهو ما جاء في المادة 86، ويعتبر رئيس روسيا الاتحادية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة حسب المادة 87.[3]

---

[1] _ أحمد سيد حسين ، **دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة : روسيا في عهد بوتين** (أطروحة دكتوره منشورة من طرف مركز دراسات الوحدة العربية :سلسلة أطروحات الدكتوراه، رقم 114، 2013)، ص .244.

[2] _ السيد سليم، **مرجع سابق**، ص ص 371 _ 397.

[3] _ Russian Federation's constitution of 1993 with amendments through 2014, pp. 20 .23 , on :**http://www.constituteproject.org/constitution/Russia_2014.pdf**

من خلال استقراء مواد الدستور الروسي يمكن ملاحظة الدور الكبير الذي خوله لرئيس الدولة في صنع وتوجيه السياسة الخارجية، ما يؤدي إلى تأثر هذه الأخيرة بالسمات الشخصية وتصورات الرئيس، وبالتالي مكانة الدولة في النظام الدولي تكون انعكاسا لتصوراته، لكن هذا لا يعني بتاتا غياب كلي لدور الأفراد الآخرين، خاصة وزير الخارجية الذي يلعب دورا بارزا في صنع وتوجيه السياسة الخارجية الروسية.

شهد دور روسيا في النظام الدولي في فترة حكم "بوريس يلتسن" (أول رؤساء روسيا الاتحادية) تراجعا ملحوظا عن الدور الذي كان يؤديه الإتحاد السوفييتي، حيث كان يعمل على مقايضة المواقف السياسية بالمكاسب الاقتصادية ما أفقد روسيا هيبتها ومكانتها.[1]

تأثرت قرارات الرئيس "بوريس يلتسن" بوضعه الصحي المتدهور، حيث كان مصابا بمرض القلب ويعاني من مشكلات في المشي والاستيعاب والتركيز، وكان مدمنا على الكحول، ما أدى به إلى إصدار عدة قرارات عشوائية وغير مدروسة[2]، فعلى المستوى الداخلي تبنى سياسة العلاج بالصدمة، أي الانتقال المباشر إلى اقتصاد السوق، الأمر الذي أدى إلى تفاقم التدهور الاقتصادي وهو ما أثر في دور روسيا في النظام الدولي حيث كانت سياستها الخارجية قائمة على مبدأ القبول بالتفوق الأمريكي وتراجع الإيديولوجية لصالح البراغماتية.[3]

تقاعس الدول الغربية في تقديم المساعدات ونقل التكنولوجيا إلى روسيا والاستمرار في النظر إليها بعين الريبة، أدى إلى إدراك الرئيس "يلتسن" لهذا الوضع خاصة مع تزايد نفوذ الشيوعيين والقوميين في البرلمان الروسي، ويظهر ذلك في قوله بأن: **(روسيا تريد أن تتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية على أساس التكافؤ بوصفهما دواتين عظميين... وأن روسيا ليست الدولة التي يمكن الاحتفاظ بها في غرفة الانتظار، وأنها ليست الدولة التي تقول نعم فقط...)**،[4] كما أعرب عن تطلع روسيا الشديد إلى

---

[1] _ وليد حسن محمد، "دور الرئيس بوتين في رسم الاستراتيجية الروسية الجديدة"، **دراسات دولية**، ع ع.64 ،65 (2016)، ص ص.267 _ 293.

[2] _ سيد حسين، **مرجع سابق**، ص.213.

[3] _ صفاء حسين علي، "السياسة الخارجية الروسية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية**، ع.02 (2013)، ص ص.310 _ 384.

[4] _ الأمارة، (المتغيرات...)، **مرجع سابق**، ص ص.58 ،59.

إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب كهدف أساسي، حيث قال: **(إن السياسة الروسية ترمي إلى بناء منظومة من العلاقات الدولية أساسها التصور أن عالمنا متعدد الأقطاب ولا ينبغي أن يهيمن فيه مركز قوة واحد...)**،[1] لكن مكانة روسيا في هيكل توزيع القوة في النظام الدولي بقيت محدودة وخاضعة لمنطق الأحادية القطبية، فالظروف الصحية للرئيس الروسي "بوريس يلتسن" إلى جانب تدهور الوضع الاقتصادي الداخلي، لم يسمح لروسيا بلعب دور بارز في الساحة الدولية رغم المناداة بالتعددية القطبية ورفض الهيمنة الأحادية.

مع وصول "فلاديمير بوتين" إلى السلطة كثاني رئيس لدولة روسيا الاتحادية شهدت أسعار المحروقات ارتفاعا ملحوظا، ما أنعش الاقتصاد الروسي حيث زادت نسبة الإنتاج فيه بـ 11 %،[2] الأمر الذي استفاد منه الرئيس "بوتين" لتجسيد تطلعاته في استعادة مكانة روسيا، فقد تميز هذا الأخير بكونه شخصية منحدرة من النظام السياسي السوفييتي ولديه اعتقاد راسخ بإمكانية استرجاع الأمجاد السوفييتية،[3] كما يتميز "بوتين" برفض منطق الخضوع للغرب ورفض الأحادية القطبية، حيث عبر عن ذلك في عدة مناسبات مثل قوله في مؤتمر ميونيخ حول الأمن في العاشر فيفري 2007: "...**العالم الأحادي القطب الذي اقترح بعد الحرب الباردة لم يتحقق، بالطبع عرف تاريخ الانسانية مراحل من الأحادية القطبية والتطلع إلى الهيمنة العالمية... أعتقد أن الأحادية القطبية ليست فقط غير مقبولة في العالم المعاصر وإنما هي مستحيلة)**.[4]

تأثرت السياسة الخارجية الروسية بالسمات الشخصية للرئيس "فلاديمير بوتين" الذي حمل على عاتقه مهمة إخراج روسيا من دائرة التبعية للغرب إلى التعامل معه على أساس الندية والتكافؤ، وقد اتضح هذا التأثير بصورة أكبر في عهدته الثانية أين تفرغ لأمور السياسة الخارجية بعد أن كرس جهوده في عهدته الأولى لإصلاح الأوضاع الداخلية خاصة الاقتصادية.

---

[1] _ الأمارة، (الاستراتيجية)، **مرجع سابق**، ص.234.

[2] _ شيفتسوفا، **مرجع سابق**، ص ص .105، 106.

[3] _ Nikolski Véra, "la légitimation du rôle présidentiel de Vladimir Poutine :dispositif médiatique et fabrication de l'image de bon tsar, ***Revue Réseaux,*** no.164 (juin 2010), pp.197 _ 224.

[4] _ Xavier Moreau, ***La nouvelle grande Russie : de l'effondrement de l'URSS au retour de Vladimir Poutine*** (Paris : Ellipes édition marketing, 2012).p.96.

يرى الرئيس "بوتين" أن السمة التي يجب أن تتميز بها روسيا في النظام الدولي هي "القوة والإستقلالية"، وأراد أن تكون واحدة من القوى الكبرى حيث تستطيع الدخول معها في حوارات متكافئة، وأن يكون لآرائها صدى مسموعا على المستوى الدولي، وهو الأمر الذي لم تلقه روسيا حسبه في العراق ولا في إيران ولا بشأن توسيع الإتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، ويرى أن روسيا يجب أن تحظى بمكانة تتلاءم ومقوماتها كدولة كبرى، والتأكيد على أن روسيا دولة حرة غير تابعة للغرب ولها خصوصياتها، وهو ما يظهر في خطابه أمام المجلس الفدرالي بتاريخ 25 أفريل حيث قال: **(نحن أمة حرة ولروسيا تاريخ ...وميزتها دائما هي القدرة على صنع سياسة خارجية مستقلة)، كما رأى أن النمو الذي شهدته روسيا كفيل بتعزيز مكانتها الدولية،**[1] كما "بوتين" كثيرا بتاريخ روسيا الإمبراطوري، ويرى أن تاريخها هو تاريخ الانتصارات، حيث ركز منذ اعتلائه سدة الحكم في روسيا سنة 2000 على احتواء برامج التدريس على التاريخ الروسي بغرض خلق نوع من الافتخار لدى الدارسين بتاريخ دولتهم.[2]

البيئة النفسية للرئيس "بوتين" كان لها وقع كبير في سلوكياته الخارجية باعتباره مارس مهامه في جهاز المخابرات في أوج قوة الإتحاد السوفييتي، فقد عاصر فترة القوة وفترة الضعف الروسية وأدرك حجم التقهقر الذي أصاب مكانة روسيا في هيكل النظام الدولي، حيث كان ذلك مجحفا في حق دولة تمتلك مقومات كتلك التي تمتلكها روسيا، لذلك يرى "بوتين" أن استعادة المكانة والأمجاد لا يتأتى إلا في ظل نظام دولي متعدد الأقطاب.

وصل إلى السلطة "ديميتري ميدفيديف Dimitri Anatolevitch Medvedev" المولود عام 1965 بمدينة "سانبيترسبورغ" بعد نهاية العهدة الثانية لبوتين، وهو رجل قانون وأستاذ جامعي متخصص في القانون المدني والقانون العام، وهو صديق الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" المقرب، ويعتبر "ميدفيديف" معروفا بمواقفه اللبرالية المؤيدة لأوروبا على خلاف مؤيدي الديمقراطية السيادية في حاشية "بوتين"، حيث يرفض كل مفاهيم الخصوصية الروسية ويؤكد على الطابع العالمي للديمقراطية، رغم هذا فإن سياسة "ميدفيديف" لم تعدو إلا أن تكون استمرارية لسياسة "بوتين"، فأهم انتقاد وجه لـ "ميدفيديف" هو

---

[1] _ Anne Tinguy, "Introduction", dans Isabelle Facon et al , ***Moscou et la monde autrement « monde et nation »*** (2008), pp. 05_09.

[2] _ Korine Amacher, " *Le mémoir de stalinisme dans la Russie de Poutine : continuité ou rupture ?",* ***Revue_esprit*** (décembre 2012), pp.70_77.

أنه لا يستطيع الخروج عن نهج سلفه، فبعد ثلاثة أيام من اعتلائه منصب الرئاسة أعلن أن "بوتين" سيبقى إلى جانبه كوزير أول، وبالتالي سيبقى هذا الأخير يمارس كافة السلطات.[1]

ترى "أولغا كريشتانوفسكايا Olga Krychtanovskaia" (مديرة مركز دراسات النخبة الروسية في أكاديمية العلوم الفدرالية الروسية) في حوار لها مع "غاليا أكيرمان Galia Ackerman" في معرض إجابتها عن سؤال هذه الأخيرة إذا ما كان لن يتغير أي شيء في السياسة الروسية مع وصول "ميدفيديف" إلى السلطة، وما إذا كانت سياسة "بوتين" هي التي سوف تستمر، حيث أجابت بأنها مقتنعة أنه حتى "بوتين" نفسه ليس سوى غطاء لجماعة "بوتينية" _كما أسمتها_ وهي نخبة سياسة مكونة 100% من رجال المخابرات الذي يسعون إلى تمسكهم بالسلطة أكبر مدة ممكنة ويمتلكون الفرصة لذلك حسبها، وأن التهديد الوحيد الذي يمكن أن يتربص بهم هو أزمة داخلية، وهو ما يفسر سيناريو وصول "ميدفيديف إلى السلطة فهو ليس من جهاز المخابرات لتفادي أزمة داخلية وهو ما يفسر أيضا دعم "بوتين" لـ "ميدفيديف" للوصول إلى السلطة،[2] حيث عمل على الظهور معه في كل صوره والتصريح بأنهما صديقين مقربين منذ أكثر من 18 سنة، وبما أن "ميدفيديف" لا ينتمي إلى أي حزب سياسي ممثل في مجلس الدوما الروسي، فإنه وفقا لقانون الانتخابات (نظام القوائم المعمول به منذ سنة 2005) يتعين عليه جمع مليوني توقيع لكي يستطيع الترشح إلى الإنتخابات، إلا أن "بوتين" أعانه على الترشح بجعل كل من حزب روسيا الموحدة (الذي ينتمي إليه) وحزب روسيا العادلة والحزب الزراعي الروسي وحزب القوة المدنية يعلنون أن "ميدفيديف" هو مرشحهم للرئاسة،[3] ولعل أن ما يمكن ملاحظته من هذا السيناريو هو حرص "بوتين" على كسب أصوات كل المرشحين سواء المؤيدين للبرالية باعتبار "ميدفيديف" من دعاتها، أو مؤيديه هو شخصيا، وعلى وجه العموم فإن سياسة "ميدفيديف" اتسمت باستمرار نفس التوجهات التي كانت سائدة في فترة سلفه "بوتين".

---

[1] _ Quentin Peret, *"La Russie de Medvedev : un nouveau partenaire pour l'union européen ?"* , ***Question d'europe,*** no.91 (03 mars 2008), pp.05 ,06.

[2] _ Galia Akerman, "*Vladimir Poutine : homme ou système", entretien avec Olga Krychtanovskaia,* ***histoire et liberté,*** no.34 (printemps 2008), pp. 102, 103.

[3] _ Marie Mendras et Jean Charles Lallemand, *" Poutine 3 : comment les russes on du voter Medvedev pour conserver Poutine",* ***revue esprit*** (Aout_ septembre, 2008), pp.86 _ 101.

عاد "فلاديمير بوتين" في ماي 2012 إلى رئاسة روسيا وقبل انتخابه ببضعة أسابيع فقط نشر مقالا في صحيفة "إزفيستيا" بعنوان "روسيا وعالم يتغير" تناول فيه أهم مرتكزات سياسته الخارجية في حال فوزه في الانتخابات، وشرح فيه نظرته إلى دور روسيا في النظام الدولي، حيث تضمن المقال تأكيدا على أهمية علاقات روسيا بالدول الصاعدة التي ترمز حسبه إلى الانتقال من نظام أحادي القطب إلى نظام أكثر عدالة،[1] فصانع القرار الروسي يتطلع إلى لعب دولته دور قوة كبرى في نظام دولي متعدد الأقطاب، وهو ما يظهر في توجهات السياسة الخارجية الروسية، فكلما تميز صانع القرار بشخصية قومية وخبرة في مجال السياسة الخارجية كلما تعززت مكانة روسيا في النظام الدولي، على غرار فترة حكم الرئيس "بوتين" والعكس صحيح كما حدث في فترة حكم الرئيس "بوريس يلتسن".

تعد روسيا من الدول الكبرى في النظام الدولي حيث تمتلك مقومات تشكل عوامل قوة فهي دولة كبيرة جدا من حيث المساحة، وقوة نووية وعضو دائم في مجلس الأمن الدولي، كما أنها دولة ذات تاريخ امبراطوري وتتعزز مكانتها أكثر بتوافق أهداف مؤسسات الدولة مع أهداف الكنيسة الأرثوذوكسية التي تطمح هي الأخرى إلى عودة روسيا إلى مصاف الدول الكبرى، وهو الهدف الذي وضعه نصب عينيه صانع القرار الروسي منذ سنة 2000، والذي تميز بإدراكه لمقومات القوة الروسية واعتزازه بتاريخ روسيا ورغبته في استعادة أمجادها عكس سلفه، لكن هذا التطلع يواجهه مجموعة من التحديات، فروسيا تعاني من الضعف في جوانب أخرى على غرار الموقع الجغرافي الحبيس من حيث الإطلالة على المسطحات المائية، والاقتصاد الريعي الذي يعتمد على مداخيل النفط بصفة كبيرة، بالإضافة إلى ضعف العامل البشري.

[1] _ Isabelle Facon, *"la politique étrangère sous poutine 3 : quels choix de partenariats pour la Russie ?,* ***fondation pour la recherche stratégique,*** no.23 (juin 2012), pp. 01 _03.

المطلب الثاني: أهداف وأولويات روسيا الاتحادية بعد نهاية الحرب الباردة.

أسفرت نهاية الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفييتي عن ظهور عدة دول جديدة، منها روسيا الاتحادية التي تعد الوريث الشرعي لهذا الأخير، إلا أن ما ميز هذا الكيان الجديد هو التراجع عن المواقف المعادية للغرب، وبالتالي تراجع مكانته الدولية، وهو ما ساد طيلة فترة التسعينات إلى غاية وصول "فلاديمير بوتين" إلى السلطة والذي جاء بمقاربة جديدة لاستعادة أمجاد روسيا ومكانتها بالاعتماد على القدرات الذاتية، وقد تجلى ذلك بوضوح في التحول الذي حدث في أهداف وأولويات السياسة الخارجية الروسية منذ سنة 2000 مقارنة بالعقد السابق.

الفرع الأول: أهداف وأولويات روسيا الاتحادية في النظام الدولي من نهاية الحرب الباردة إلى سنة 2000.

شهد العالم تحولات الاستراتيجية منذ نهاية الحرب الباردة والتي شكلت نقطة مفصلية في تاريخ العلاقات الدولية وديناميكياتها بصفة عامة وفي تاريخ روسيا الاتحادية وتوجهاتها بصفة خاصة، باعتبارها وريثة القطب الآفل في النظام الدولي، لذلك فقد واجهت هذه الأخيرة معضلة أساسية تمثلت في كيفية صياغة سياسة خارجية جديدة تتلاءم والوضع الدولي الجديد، كوحدة دولية تعاني من المشاكل الداخلية بعد أن كانت أحد أقطاب النظام الدولي الثنائي القطبية.

عمل صانع القرار الروسي منذ تفكك الإتحاد السوفييتي على إعادة صياغة توجهات روسيا الخارجية، فقد تميزت السياسة الخارجية الجديدة بالرغبة في وضع حد للحقبة السوفييتية التي أبعدت روسيا عن النهج السوي والمسار التاريخي لباقي الدول الأوروبية من أجل الاندماج في منظومة الدول المتحضرة.[1]

شهدت روسيا تحولات عميقة في سياستها الخارجية حيث تميزت بتراجع المواجهة الإيديولوجية لصالح المنافسة الاقتصادية على الأسواق العالمية في دستور روسيا الاتحادية، وأصبح الاندماج في

[1] _ Armand Colin, "*comment la Russie voit_elle le monde ?, élément d'analyse d'une politique étrangère en mutation*", ***Revue international et stratégique,*** no.68 (avril 2007), pp.133 _ 141.

البيت الأوروبي المشترك والتقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية بدل المواجهة على رأس أولويات السياسة الروسية الجديدة.[1]

عرفت الأعوام الأولى من الفترة التالية لنهاية الحرب الباردة ظهور تيارين في السياسة الخارجية الروسية، الأول يدعو إلى الانكفاء على الذات والانصراف إلى المشاكل الداخلية، في حين يدعو الثاني إلى اتباع سياسة خارجية فعالة ونشطة والسعي إلى الحفاظ على مكانة روسيا الدولية، إلا أنها ظلت تسير وفق النهج الذي رسمه "غورباتشوف" المبني على مقايضة المواقف السياسية بالمكاسب الاقتصادية، والسير في فلك الولايات المتحدة الأمريكية، والتعامل معها على أساسا التبعية لا التكافؤ، مما أدى إلى فقدان المكانة الدولية التي كانت تحظى بها روسيا زمن الإتحاد السوفييتي.[2]

جاء هذا الوضع انعكاسا للضعف الاقتصادي الذي شهدته روسيا، والذي تفاقم إثر قرار الرئيس الروسي "بوريس يلتسن" في التخلص من النظام الاشتراكي والانتقال دفعة واحدة إلى الرأسمالية من خلال ما يعرف بالعلاج بالصدمة، حيث لم يؤدي ذلك إلى تحسين الوضع الاقتصادي في روسيا بقدر ما زاد من تأزمه، خاصة بعد انضمامها إلى صندوق النقد الدولي وما صحبه من قروض مشروطة، وقد عبر وزير الخارجية الروسي الأسبق "أندريه كوزريف Andrew Kozyrev" على هذا الوضع بقوله: **(لولا القروض الأجنبية التي تستعملها روسيا لاقتناء الحبوب لبقي الشعب الروسي للجوع)**.[3]

سعت روسيا في هذه المرحلة إلى كسب رضى الغرب وإقناعه بأن روسيا أصبحت شريكا لا عدوا، فقد رضخت لرغبته في خفض أسلحتها النووية، والامتناع عن عرقلة أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن الدولي باستخدام حق النقض، ويظهر هذا التطبيع مع الغرب في خطاب الرئيس "بوريس يلتسن" في كانون الثاني 1992 أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي تمحور مضمونه حول تطلع روسيا إلى الإقتداء بالديمقراطية كقيمة عليا وأن الغرب هو حليف روسيا الطبيعي.[4]

---

[1] _ عبد العزيز مهدي الراوي، "توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، **مجلة دراسات دولية**، ع.35 (2008)، ص ص.159 _ 182.

[2] _ حسن محمد، **مرجع سابق**، ص.271.

[3] _ الأمارة، (المتغيرات...)، مرجع سابق، ص ص.17-25.

[4] _ وليد محمود أحمد، " توجهات السياسة الخارجية الروسي بعد الحرب الباردة 2000 – 2008"، **دراسات إقليمية**، ع.33 (2014)، ص ص. 285 _ 309.

بناء عليه تمحورت أهداف السياسة الخارجية الروسية في المرحلة الأولى من فترة حكم "بوريس يلتسن" حول:

1. تجنب احتمال وقوع حرب نووية، والتركيز على بناء علاقات تحالف وتعاون مع الغرب بدل الصراع.
2. النهوض بالاقتصاد الروسي وتعزيز قيم الديمقراطية.
3. تعزيز النفوذ الروسي في الفضاء السوفييتي سابقا ومنع انتشار النزاعات فيه.
4. السعي إلى الاندماج في أوروبا الغربية.[1]

جملة هذه الأهداف توضح سيطرة التوجه الأورو–أطلنطي على السياسة الخارجية الروسية، والعمل على الحفاظ على مكانة روسيا الدولية لكن تحت المظلة الغربية، وهو الامر الذي استنكره الرأي العام الروسي وبعض النخب السياسية، وقد تجلى ذلك بوضوح إثر تزايد نفوذ الحزبين الشيوعي والقومي المتطرف في البرلمان الروسي عقب انتخابات سنتي 1993 و1995، حيث يتميز هذان الحزبان بالمرافعة على ضرورة مراعاة المصالح القومية الروسية.[2]

إثر إدراك روسيا أن الغرب لن يرضى بروسيا كشريك متكافئ، وتنامي نفوذ القوميين في مجلس الدوما، عكفت روسيا على إعادة ترتيب أولويات سياستها الخارجية بما يراعي المصالح القومية الروسية ويستعيد مكانتها الدولية، وهو ما تعزز بتعيين "إيفغيني بريماكوف" بدلا من "أندريه كوزريف" وزيرا للخارجية والذي أعاد ترتيب أولويات روسيا على النحو التالي:

1. التمسك بمبدأ الشراكة مع الغرب مع التحذير من نشر حلف شمال الأطلسي أسلحته في حدود روسيا، وإلا ستعيد روسيا الصواريخ ذات الرؤوس النووية إلى مكانها القديم.
2. العودة إلى الالتفات إلى منطقة الشرق الأوسط بما تحتويه من ثروات.
3. التقارب مع دول الفضاء السوفييتي سابقا.
4. حماية المصالح الروسية في العالم الخارجي.

---

[1] _ الراوي، **مرجع سابق**، ص ص، 162، 163.

[2] _ نبيه الأصفهاني، "المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية"، **السياسة الدولية**، ع . 142 (أكتوبر 2000)، ص.173.

تميزت هذه الفترة بانتقاد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية القائمة على منطق القطب الواحد، وسعت روسيا إلى التأكيد على مكانتها على المستوى الدولي.[1]

اتسمت السياسة الخارجية الروسية في المرحلة التالية مباشرة لنهاية الحرب الباردة بالتوجه الأورو_أطلنطي القائم على الانصياع والتبعية للغرب، والرغبة في الاندماج في منظومة الدول الغربية المتحضرة، إلا أن إدراك صانع القرار الروسي لعدم رضى الغرب على روسيا والاستمرار في النظر إليها بعين الريبة بالإضافة إلى تنامي دور القوميين والشيوعيين في مجلس الدوما الروسي، أدى إلى إعادة النظر في أولويات سياستها الخارجية بما يتلاءم والمصلحة القومية الروسية والرغبة في استعادة المكانة الدولية، إلا أنها لم تستطع التخلي عن علاقاتها بالغرب بحكم ديناميات المرحلة الانتقالية التي كانت تعيشها وحاجتها الماسة إلى المساعدات الغربية لتجاوز الضعف الاقتصادي.

الفرع الثاني: أهداف وأولويات روسيا الاتحادية في النظام الدولي منذ سنة 2000.

شهدت مكانة روسيا في النظام الدولي تراجعا ملحوظا خلال السنوات العشر التالية لنهاية الحرب الباردة، وقد كان ذلك نتيجة للضعف الاقتصادي، وسياسة التنازل العشوائي للغرب التي اتبعها الرئيس الروسي "بوريس يلتسن"، ورغم محاولة التيار القومي الشيوعي تدارك الوضع إلا أنهم لم يتمكنوا من التملص نهائيا من التبعية الروسية للغرب، لكن ابتداء من سنة 2000 شهدت روسيا الاتحادية مرحلة جديدة في تاريخها بدأت بوصول الرئيس "فلاديمير بوتين" إلى السلطة والذي عزم على استعادة أمجاد روسيا إعادتها إلى مصاف الدول الكبرى.

عند وصول "فلاديمير بوتين" إلى منصب رئيس الوزراء سنة 1999 كانت مكانة روسيا الدولية متدهورة جدا وأوضاعها الاقتصادية متردية، وبعد فوزه بالانتخابات الرئاسية في مارس 2000، شهدت الأشهر الاولى من ولايته نشر مجموعة من الوثائق مثل: "مفهوم الأمن القومي" و"العقيدة العسكرية الروسية" و"عقيدة السياسة الخارجية"، التي تمحورت حول تراجع العلاقات مع الغرب بصفة عامة والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، كما أن وثيقتي "مفهوم الأمن القومي" و"العقيدة العسكرية" التي تم اعتمادها منذ سنة 2000 وضعت على رأس التهديدات التي يمكن أن تطال الأمن الروسي، محاولات بعض الدول والمنظمات تحجيم وعرقلة دور ميكانيزمات حفظ الأمن الدولي، والوقوف في وجه محاولات

[1] _ الراوي، **مرجع سابق**، ص ص . 163، 164.

روسيا تعزيز مكانتها كمركز تأثير في عالم متعدد الأقطاب، ومن بين التهديدات الأساسية التي تناولتها الوثيقتين أيضا نجد توسع حلف الناتو شرقا، في حين يأتي التهديد الإرهابي في المرتبة الأخيرة بين كل هذه التهديدات.[1]

يعد وصول "فلاديمير بوتين" إلى سدة الحكم مواصلة وتأكيدا للأهداف التي وضعها "إفغيني بريماكوف" في النصف الثاني من سنوات التسعينات، والتي تمحورت حول الرغبة في إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب تحظى فيه روسيا بمكانة الدولة الكبرى، وقد وضعت وثيقة "مفهوم السياسة الخارجية" _التي تعد الوثيقة الأساسية المنظمة للسياسة الخارجية الروسية في عهد "بوتين"_ المصلحة القومية الروسية على رأس أولويات روسيا في الساحة الدولية.[2]

عرفت أهداف السياسة الخارجية الروسية في هذه المرحلة تأكيدا مقارنة بالفترة السابقة، ولعل أن مرد ذلك هو الانتعاش الاقتصادي الذي عرفته روسيا بسبب ارتفاع أسعار المحروقات الذي تزامن مع وصول "بوتين" إلى السلطة، حيث زادت نسبة الانتاج في الاقتصاد الروسي بحوالي 11%.[3]

أعلن الرئيس "فلاديمير بوتين" عن هذه التوجهات في 26 كانون الأول 2000 حيث تمحور إعلانه حول مجموعة من النقاط هي:

1. إعلاء المصلحة القومية الروسية فوق كل الاعتبارات الأخرى ووضع حد لسياسة التنازل لصالح الغرب التي اتبعها "يلتسن".
2. تعزيز العلاقات الروسية مع كل من الصين والهند وإيران.
3. تسوية المشاكل التي تعاني منها المنطقة والتعامل ببراغماتية وتعاون مع دول رابطة الكومنويلث.
4. السعي إلى استرجاع مكانة روسيا الدولية وإحلال نظام دولي متعدد الأقطاب ووضع حد للإنفراد الأمريكي في إدارة الشؤون الدولية.[4]

---

[1] _ Laurent Rucker, "*la politique étrangère russe a l'ouest du nouveau !*", ***le courier des pays de l'est,*** no.1038(08/2003), pp.24 _ 41.

[2] _ Colin, ***op.cit,*** pp.134, 135.

[3] _ شيفتسوفا، **مرجع سابق**، ص ص. 105، 106.

[4] _ الراوي، **مرجع سابق**، ص.165.

5. السعي إلى اندماج روسيا في الاقتصاد العالمي.[1]

تسعى روسيا إلى تقوية موقعها في الساحة الدولية من خلال تعزيز علاقاتها مع دول تشاركها التطلع إلى إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، مع عدم التفريط في علاقاتها مع رابطة الدول المستقلة التي تعد مجالها الحيوي، والتراجع عن سياسة المهادنة والتبعية للغرب التي فرضتها الظروف الاقتصادية، مستفيدة من أحد أهم مقومات القوة التي تمتلكها ألا وهو غنى أراضيها بموارد الطاقة، إلا أن هذا التأكيد الروسي على رفض الأحادية القطبية والتفرد الأمريكي شهد انتكاسة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فعلى عكس كل التوجهات السابقة سارع الرئيس "فلاديمير بوتين" إلى الإعلان عن دعم روسيا للولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب، بل وذهب إلى أبعد من ذلك بالاعتراف بأهمية تواجد قوات حلف الناتو في الفضاء السوفييتي سابقا، ما يوحي بتراجع الدعوة إلى قيام نظام دولي متعدد الأقطاب والاكتفاء بفكرة نظام أحادي متعدد الأقطاب "uni multipolarité"،[2] ولعل أن هذا التأييد الروسي للولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب ما هو إلا انعكاس لمخاوف روسيا من أن يغذي نظام طالبان الحركات الانفصالية لدى الأقليات المسلمة في روسيا في كل من "داغستان" و"تترستان" و"الشيشان" من ناحية، ورغبتها في الحصول على التأييد الأمريكي ضد هذه الحركات من ناحية ثانية.

رغبة روسيا في التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية لم تتجسد فقد شعرت بأنها أعطت أكثر مما تحصلت عليه فالولايات المتحدة الأمريكية لم تتخلى عن انفرادها في إدارة الشؤون الدولية، واستمرت في النظر إلى روسيا كتابع وليس كشريك ولم تقم لها اعتبارا في الفضاء السوفييتي سابقا، وقد جاء التدخل الأمريكي في العراق ليشكل حلقة جديدة في تطور النظرة الروسية إلى العالم فقد أدركت عدم فاعلية السياسة الأمريكية الانفرادية، وتجلى ذلك بوضوح بعد الثورات الملونة في كل من جورجيا وأوكرانيا التي تزامنت مع حملة التوسع في كل من "حلف شمال الأطلسي" و"الإتحاد الأوروبي" وما حمله ذلك من مخاطر على روسيا، ما أدى إلى عودة روسيا إلى المرافعة على فكرة نظام دولي متعدد الأقطاب، وهو ما

[1] _ Ekaterina Stepanova, "*the syria crises and the making of Russia foreign policy,* ***PONARS Eurassia policy,*** no.199 (juin 2012), p.02.

[2] _ Tinguy, (i*ntroduction …),* **op.cit**, (2008), p.07.

ورد في تقرير وزارة الخارجية الروسية المنشور سنة 2007، حيث جاء فيه أن أسطورة الأحادية القطبية قد انهارت في العراق.[1]

استفادت روسيا من ارتفاع أسعار النفط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق لتحقق نموا اقتصاديا منحها هامشا أكبر للحركة في سياستها الخارجية، فقد نجحت في تسديد ديونها قبل موعدها وبالتالي أنهت مرحلة من العوز الاقتصادي الذي كان محددا أساسيا لسياستها الخارجية،[2] فالعهدة الأولى للرئيس "فلاديمير بوتين" تميزت بالتركيز على إصلاح الأوضاع الداخلية، في حين كرس عهدته الثانية للتركيز على أمور السياسة الخارجية، حيث أعاد ترتيب أولوياتها موجدا طريقا ثالثا لا يسعى إلى الاندماج في منظومة الدول الغربية وفي الوقت ذاته لا يسعى إلى المواجهة معه، وإنما يعمل على استعادة النفوذ الروسي في مجاله الحيوي.[3]

بعد نهاية العهدة الثانية للرئيس "فلاديمير بوتين" لم تتغير أولويات السياسة الخارجية الروسية حيث عكف الرئيس الجديد "ديميتري ميدفيديف" على الحفاظ على نفس التوجه الذي اتبعه سلفه، ألا وهو التأكيد على الدور الروسي في النظام الدولي، وهو ما نلمسه في الحرب الروسية على جورجيا إثر قيام الرئيس الجورجي الموالي للولايات المتحدة الامريكية باسترجاع إقليمي "أبخازيا" و"أوستينيا الجنوبية" اللذان انفصلا منذ عام 1991.[4]

يظهر هذا التوجه في مبادئ السياسة الخارجية التي أصدرها "ديميتري ميدفيديف" في 31 أوت 2008 والتي عرفت باسم "مبدأ ميدفيديف" والذي نص على:

1. اعطاء الأولوية للمبادئ الأساسية للقانون الدولي.
2. الدعوة إلى نظام دولي متعدد الأقطاب.
3. وضع حد لسياسة المواجهة مع الدول الأخرى وتطور علاقاتها مع الدول الصديقة.

---

[1] _ ***Ibid,*** pp.06 – 08.

[2] _ محمود أحمد، **مرجع سابق**، ص ص. 297، 298.

[3] _ شيفتسوفا، **مرجع سابق**، ص ص. 470، 471.

[4] _ ذيب سليم القراله، "توجهات روسيا الخارجية في عهد يلتسن حتى ولاية بوتين الثانية، مركز المحترفون الدولي للدراسات والأبحاث (18 فيفري 2017، 04:32:13) على الرابط : ***http://www/projocenter.com/aspx?=6*** اطلع عليه يوم (2018/05/26).

4. حماية روسيا للمواطنين الروس أينما كانوا.

عمل "ميدفيديف" على إطلاق حملة لتطوير السلاح النووي الروسي لمواجهة مخاطر توسع حلف شمال الأطلسي الذي عزم على ضم جورجيا وأوكرانيا، كما خولت العقيدة العسكرية الجديدة التي تم الاعلان عنها في 22 ديسمبر 2009 روسيا حق توجيه ضربة نووية استباقية عندما تتعرض لخطر يهدد بتدميره، وبالتالي سعت روسيا إلى تحقيق التوازن الهجومي مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تقتصر جهودها فقط على الجانب العسكري وإنما عملت أيضا على تطوير اقتصادها مستفيدة من موارد الطاقة التي تتربع عليها وهذا بتأكيد هيمنتها على أسواق الطاقة الأوروبية والآسيوية،[1] وهو ما يوضح استمرار الرئيس "ميدفيديف" في نفس توجه سلفه "بوتين" الرافض لمنطق الأحادية القطبية والداعي إلى نظام دولي أكثر عدالة تحظى فيه روسيا بمكانة تليق بها باعتبارها تمتلك مقومات الدولة الكبرى.

أدت الانتخابات الرئاسية يوم 07 ماي 2012 إلى عودة "فلاديمير بوتين" إلى رئاسة روسيا، حيث نشر مقالا في صحيفة "إزفيستيا" قبل انتخابه ببضعة أسابيع تحت عنوان "روسيا وعالم يتغير" والذي تناول فيه أم مرتكزات سياسته الخارجية في حال عودته إلى الرئاسة، وشرح فيه نظرته إلى دور روسيا في النظام الدولي، وأكد على أهمية علاقاتها مع الدول الصاعدة التي ترمز حسب مقاله إلى الانتقال من نظام أحادي القطب إلى نظام أكثر عدالة، حيث ذكر أن هذه الدول ستحتل الأولوية في السياسة الخارجية الروسية خاصة الصين، كما ركز على أهمية علاقات روسيا بالاتحاد الأوروبي خاصة في مجال الطاقة،[2] وقد جاء "بوتين" في مقاله السابق الذكر بفكرة جديدة تمثلت في إنشاء "الإتحاد الأوراسي" كتكتل من الدول قادر على الارتقاء إلى مصاف الأقطاب العظمى، ما يجعل هذه الدول ذات ثقل في إدارة الشؤون الدولية،[3] ويحتوى هذا الاتحاد في طياته على الصين بدورها المتنامي، وأوروبا المضطربة ودول

[1] _ محمد السيد سليم، "روسيا بوتين – ميدفيديف : انقلاب تكاملية يلتسن إلى الحرب المجمدة"، **يومية النهار**، ع.0856 (29 يناير 2010، الكويت)، ص.22.

[2] _ Facon, *(la politique...)* , **op.cit**, p.01.

[3] _ سيرغيه ستروكان، "الأوراسيون قادمون: أطروحة جديدة لفلاديمير بوتين"، **مركز الجزيرة للدراسات** (02 نوفمبر 2011)، ص ص.01 _ 08.

الاتحاد السوفييتي السابق بأنظمتها الدكتاتورية المتخوفة من انتقال الثورات العربية إليها، ويرى "بوتين" أن روسيا ستلعب دور الوسيط بين الصين وأوروبا والعالم العربي.[1]

شهدت العهدة الثالثة لـ "فلاديمير بوتين" مجموعة من الأحداث والتحركات التي أكدت أكثر على الدعوة الروسية إلى نظام دولي متعدد الأقطاب وعودة روسيا إلى مصاف الدول الكبرى، ومن أبرز هذه الأحداث نجد الموقف الروسي من الأزمة السورية من جهة والأزمة الأوكرانية من جهة أخرى.

تباينت المواقف الدولية إزاء الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية منذ أواخر 2010 وبداية سنة 2011، بين داعم للأنظمة القائمة ومؤيد لمطالب الشعوب، إلا أن الموقف الروسي من الأزمة السورية كان الأبرز، حيث تميز بالدعم المطلق للنظام السوري واستخدام حق النقض ضد أي قرار للتدخل في سوريا، ودعمت النظام السياسي في سوريا بكل الوسائل العسكرية، وقد تكلل هذا الدعم بالتدخل العسكري المباشر وتكثيف الغارات الجوية ونشر عدد كبير من الجنود والخبراء العسكريين الروس في الأراضي السورية لدعم النظام منذ سبتمبر 2015، ورغم تعدد الأسباب التي ساقتها روسيا لتدخلها في سوريا إلا أن السبب الأهم يرجع إلى التقدم الذي حققته المعارضة مقارنة بالقوات النظامية مطلع عام 2015.[2]

التشبث الروسي بالنظام السوري نابع من أهمية هذا الأخير بالنسبة لها كآخر نقطة نفوذ لها في الشرق الأوسط، بالتزامن مع المشروع الروسي القائم على استعادة المكانة الدولية وتكريس نظام دولي متعدد الأقطاب، فقد جاءت الأزمة السورية بمثابة فرصة لروسيا لتسمع صوتها في الساحة الدولية، وتكسر الوضع الدولي الذي ساد منذ نهاية الحرب الباردة، والقائم على إعلاء الإرادة الغربية الانفرادية في إدارة الشؤون الدولية على غرار ما حدث في أفغانستان والعراق وليبيا.

تميزت العهدة الثالثة لـ "بوتين" باستعادة شبه جزيرة القرم إثر سحب الرئيس الأوكراني "فيكتور يانكوفيتش Viktor Ianoukovytch" طلب انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي مطلع عام 2014 في محاولة منه للتقارب أكثر مع روسيا، وما تلاه من مظاهرات منددة بالقرار وتصويت مجلس النواب

---

[1] _ Thomas Gomart, *" A quoi sert l'union eurasiatique ?"*, ***la Russie mensuel Réflexion*** (décembre 2011, janvier 2012), p.80.

[2] _ ابراهيم أركان عدوان، "محددات الموقف الروسي من الثورة السورية"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، ع.54 (2016)، ص ص. 93 _ 114.

الأوكراني على عزله، ووصول القوى اليمينية المتطرفة الموالية للغرب إلى السلطة، حيث تدخلت روسيا على إثر ذلك عسكريا وأعادت ضم شبه جزيرة القرم إليها عبر الاستفتاء الذي أظهر رغبة 95% من سكانها الانضمام إلى روسيا.[1]

كانت الأزمة الاوكرانية بمثابة أزمة دولية استطاعت روسيا من خلالها فرض إرادتها وعدم السماح للغرب بالسيطرة على هذه النقطة في البحر الأسود التي تعتبر منفذا حيويا لها، واستطاعت أيضا أن تثبت للغرب عودتها إلى سابق عهدها وعدم رضاها عن الوضع الدولي الذي ظهر بعد الحرب الباردة.

استطاعت روسيا الثبات على نفس التوجهات في سياستها الخارجية على مدى 18 سنة، وهذا بسبب استمرار نفس صانع القرار في الحكم، ومن المتوقع أن يستمر هذا التوجه على الأقل إلى غاية سنة 2024، وهذا بسبب تمكن الرئيس "فلاديمير بوتين" من افتكاك عهدة رابعة عام 2018، ليكون بذلك أكثر الرؤساء الروس والسوفييتيين استمرارا في الحكم منذ "جوزيف ستالين Joseph Staline"،[2] وبالتالي ف "فلاديمير بوتين" يمتلك فرصة للإستمرار على نفس التوجه في سياسته الخارجية وتجسيد طموحه في استعادة أمجاد روسيا ومكانتها الدولية وتكريس نظام دولي متعدد الأقطاب.

يتضح أن روسيا عملت منذ سنة 2000 على وضع حد لحقبة التبعية للغرب، بدءا باسترجاع عافيتها الاقتصادية الداخلية ثم التأكيد على مكانة روسيا كقوة كبرى والرغبة في تكريس نظام دولي يضمن لها هذا الحق، ورغم تغير الرئيس في الفترة الممتدة من عام 2008 إلى غاية عام 2012 إلا أن هذا لم يمنع من الاستمرار على نفس التوجه، وقد استفادت روسيا من العديد من الأحداث للتأكيد على أهدافها على غرار الحرب على جورجيا والأزمة السورية والأوكرانية.

مرت مكانة روسيا في النظام الدولي بعد الحرب الباردة بمرحلتين، امتدت الأولى من نهاية الحرب الباردة إلى سنة 2000، وتميزت بالتراجع والرضى بوضع التابع للغرب، وهذا بحكم ديناميات المرحلة الانتقالية من قطب دولي إلى مجرد دولة في نظام أحادي القطب، والوضع الاقتصادي الداخلي

[1] _ آمنة محمد علي، "أزمة القرم وتداعياتها على العلاقات الروسية . الاوكرانية"، **مجلة دراسات دولية**، ع.68 (2017)، ص ص. 149 _ 187.

[2] _ Florence Richard, "Poutine l'homme fort du Kremlin qui ne rêvait pas de devenir président", (19/03/2018) , sur l'adresse : ***http://www.france24.com/fr/20180317-russie-election-presidentielle-vladimir-poutine-moscou-portrait*** consulté le: (27/07/2018).

المتدهور الذي فرض عليها مقايضة المواقف السياسية بالمعونات الاقتصادية، أما المرحلة الثانية فامتدت من سنة 2000 إلى غاية تحرير هذا العمل، وقد شهدت فيها المكانة الروسية في النظام الدولي تصاعدا ملحوظا إثر الانعاش الاقتصادي الداخلي بفعل ارتفاع أسعار المحروقات، ووصول "فلاديمير بوتين" سليل المخابرات السوفييتية إلى السلطة الذي يرى أن روسيا تمتلك مقومات دولة كبرى ويجب أن تحتل مكانة في النظام الدولي تتلاءم وهذه المقومات، حيث استطاعت أن تكسر أعراف النظام الأحادي القطب في عدة مناسبات مثل اقدامها على استعادة شبه جزيرة القرم، وتدخلها العسكري في سوريا.

استنتاجات المبحث:

تتمتع روسيا هي دولة بمقومات القوى الكبرى فهي دولة كبيرة جدا من حيث المساحة وقوة نووية وعضو دائم في مجلس الأمن الدولي ولها تاريخ إمبراطوري، إلا أن مكانتها في النظام الدولي قد تراجعت بصفة ملحوظة في الفترة التالية لنهاية الحرب الباردة، فمع تقلص مساحتها تراجع أيضا دورها التقليدي كأحد أقطاب النظام الدولي الثنائي نتيجة الضعف الاقتصادي الذي فرض عليها الرضوخ لإرادة الغرب والسير في فلكه لضمان الحصول على المعونات الاقتصادية، حيث استمرت على هذا النهج طيلة فترة حكم "بوريس يلتسن" إلى غاية مجيء "فلاديمير بوتين" إلى الحكم والذي استفاد من ارتفاع أسعار المحروقات ليعيد روسيا إلى مصاف الدول الكبرى، حيث يرافع على فكرة عدم جدوى النظام الدولي الأحادي القطب وعلى ضرورة إقامة نظام دولي أكثر عدالة تحظى فيه روسيا بمكانة تليق ومقوماتها التي تزخر بها، ويظهر تحسن المكانة الدولية لروسيا في موقفها الصارم من الأزمتين الاوكرانية والسورية، حيث استطاعت أن تضع قواعد النظام الأحادي القطب جانبا وتثبت حقها في المشاركة في اللعبة الدولية كطرف متكافئ مع الغرب وليس تابعا له.

المبحث الثالث: مكانة الصين في النظام الدولي بعد الحرب الباردة.

شهدت نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، تغيرات ملحوظة في موازين القوى الدولية، حيث انفردت قوة واحدة بالهيمنة على دواليب تسيير السياسة العالمية، بعد تراجع قوة منافسها الأساسي وانحسار إيديولوجيته، وفي خضم هذا التحول ظهرت قوى صاعدة استطاعت أن تطور قوتها في مختلف المجالات ساعية بذلك إلى اكتساب مكانة في النظام الدولي ووضع حد للهيمنة الأحادية عليه.

تعرف الصين بتاريخها كإمبراطورية عظمى وحضارة عريقة، ظلت في معزل عن العالم الخارجي لمدة طويلة رغم كل ما بلغته من تطور رقي، ولم تبدأ في الانفتاح إلا في سنوات متأخرة من القرن العشرين، حيث استطاعت بذلك أن تطور اقتصادها وتنفتح على الأسواق الخارجية لتصبح قوة لا يستهان بها، ما جعل قضية الصعود الصيني في النظام الدولي محل اهتمام الأكاديميين، حيث صدرت العديد من الدراسات حول امكانية تحول الصين إلى القوة الاولى عالميا، لذلك فمن المهم معرفة المكانة التي احتلتها الصين في النظام الدولي بعد الحرب الباردة من خلال استعراض مقومات هذه المكانة وأولويات سياستها الخارجية في النظام الدولي.

المطلب الأول: مقومات المكانة الصينية في النظام الدولي.

يعكس تطوير الصين المتزايد لقدراتها منذ نهاية الحرب الباردة رغبتها في التحول إلى قوة عظمى رائدة في النظام الدولي، ومما لاشك فيه أن لهذه الرغبة فرصا وقيودا، تقف على مدى امتلاك أو افتقار الصين لمقومات القوة التي من شأنها تعزيز أو الحد من مكانتها في النظام الدولي.

الفرع الأول: المقومات المادية للمكانة الصينية في النظام الدولي.

يقول "أبو القاسم صاعد الأندلسي" في كتابه "طبقات الأمم" : **(إن الصين أكثر الأمم عددا وأفخمها مملكة وأوسعها دارا)**،[1] تشير هذه العبارة إلى كون الصين دولة كبرى من حيث مقومات القوة المادية التي سنتناولها فيما يلي بشيء من التفصيل.

1 ـ المقوم الجغرافي:

تقع الصين في شرق آسيا وهي الدولة الرابعة عالميا من حيث المساحة بعد روسيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تتربع على رقعة جغرافية تقدر ب 9600000 كم^2، أي ما يعادل ربع مساحة قارة آسيا، و15/1 من إجمالي المساحة البرية للكرة الأرضية، يبلغ طول حدودها البرية 20 ألف كم أما شريطها الساحلي فيبلغ حوالي 14000 كم.[2]

تشترك الصين بحدود مشتركة مع 14 دولة هي كوريا من الشرق وروسيا من الشمال الشرقي ومنغوليا من الشمال وكازاخستان وقيرغيستان وطاجكستان من الشمال الغربي، وأفغانستان وباكستان والهند ونيبال وبوتان من الغرب والجنوب الغربي، وميانمار ولاوس وفيتنام من الجنوب في حين تجاور الصين عبر البحار كلا من اليابان وبروناي وماليزيا وأندونيسيا والفيليبين، حيث تطل الصين على 03 بحار أساسية هي: بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي والبحر الأصفر، بالإضافة إلى بحر بوهاي وهو بحر داخلي، كما تمتلك الصين أزيد من 5400 جزيرة أكبرها جزيرة تايوان التي تعتبرها جزءا من الصين (الوطن الأم)،[3] أما بالنسبة إلى التضاريس في الصين فهي متنوعة من جبال وهضاب وأحواض وسهول

[1] _ إبراهيم نافع، **الصين معجزة نهاية القرن العشرين** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999)، ص.08.
[2] _ حسن حسين، **مرجع سابق**، ص ص. 52، 53.
[3] _ نافع، **مرجع سابق**، ص ص.10، 11.

ومرتفعات، إذ تحتل الجبال والهضاب والمرتفعات حوالي 65% من الأراضي الصينية، وبذلك يبدو سطح البلاد مرتفعا في الغرب ومنخفضا في الشرق على شكل متدرج مما يسمح بدخول مجرى الهواء الرطب من البحار إلى البر في الوسط، وقد استفادت الصين من هذا التدرج في تضاريسها من أجل بناء المحطات الكهرومائية في مضيق نهر اليانجستي والنهر الأصفر.[1]

خريطة توضح موقع الصين.

المصدر: https://www.helaahob.com/news/world/8663 تم الإطلاع عليه يوم 2018/07/29

يتضح خريطة الصين في العالم أنها قوة جغرافية كبرى سواء من حيث المساحة القارية أو من حيث الموقع الذي يؤهلها أن تكون قوة بحرية كبرى من جهة، والذي سمح لها أيضا باعتبارها الجزء الأقصى من اليابسة قبل المحيط الهادئ أن تنعزل عن العالم الخارجي وتبني قوتها الداخلية من جهة أخرى، وتزداد أهمية هذا الموقع بعد أن تجاوزت الصين خلافاتها مع جيرانها.

[1] _ شيماء محمد جواد، أحمد رعد رمضان، "الخصائص الطبيعية للصين"، **مجلة كلية التربية الأساسية**، م.22 ، ع.93 (2016)، ص ص.290، 291.

2 ـ المقوم البشري:

تعتبر الصين أكبر دول العالم من حيث العدد الإجمالي للسكان والذي بلغ حسب كتاب حقائق العالم الصادر عن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لسنة 2017 حوالي 1.379.301.771 نسمة،[1] أما عن التجانس العرقي فالصين تعتبر دولة متجانسة إلى حد ما، حيث ينتمي أغلبية السكان فيها إلى قومية الهان التي تمثل 91,6% من إجمالي عدد السكان، في حين تمثل عرقية تشوانغ 1,3% ، أما 7,1% المتبقية فهي موزعة بين عرقيات (هو، مانشو، الاويغور، ميار، بي، توجيا، التبت، المنغول، دنغ، بوي، ياو، باي، الكوريين، هاني، لي، الكازاخستانيين...)،[2] رغم هذه التركيبة العرقية التي تبدو متجانسة إلى حد ما إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور بعض النعرات الانفصالية على غرار إقليم التبت وشيجيانغ (الأويغور).

يعتبر المجتمع الصيني مجتمعا ذكوريا بالأساس حيث يعاني من ضعف كبير في نسبة الإناث مقارنة بالذكور، إذ يبلغ مثلا عدد الذكور الأقل من 14 سنة 127.484.177 نسمة، في حين تشكل الإناث من نفس الفئة 109.113.241 نسمة، كما يعتبر المجتمع الصيني مجتمعا متجها نحو الشيخوخة إذ لا يمثل الشباب ما دون 24 سنة سوى 29,93% من إجمالي عدد السكان في حين يصل تعداد السكان الذين يفوق عمرهم 25 سنة 70,17%، منهم 21,56% ما فوق 55 سنة حسب إحصاءات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لسنة 2017،[3] الشعب الصيني هو شعب ذو كفاءات عالية فـ 90% ممن أعمارهم فوق 15 سنة متعلمون، ما يعني أن للصين قوة بشرية هائلة وفرت لها يد عاملة كبيرة،[4] وبالتالي تبقى الصين القوة البشرية الأولى في العالم، رغم بعض المشكلات التي تعاني منها إلا أنها استطاعت استثمار قوتها البشرية في خدمة أهداف الاقتصاد والتنمية.

---

[1] _ the world factbook, central intelligence agency, on : ***https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/fields/2119.html*** visited (13/08/2018)

[2] _ the world factbook, central intelligence agency, on : ***https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ch.html*** visited on (15/08/2018)

[3] _ ***Ibid.***

[4] _ حسن حسين، **مرجع سابق**، ص.56.

3 ـ المقوم الاقتصادي:

الصين هي من أكبر دول العالم من حيث عدد السكان؛ ولكنها الأكثر نموا من الناحية الاقتصادية، يرجع هذا النمو بالأساس إلى قدرة الصين على استثمار هذا العدد الهائل من السكان في خدمة الاقتصاد من ناحية، وتوفر الصين على موارد اقتصادية أهلتها للتحول إلى قوة اقتصادية كبرى من ناحية أخرى.

تقدر احتياطات الصين المؤكدة من البترول حسب مراجعة "بريتيش بيتروليوم" لإحصاءات الطاقة العالمية بـ 25,7 ألف مليون برميل سنة 2017، أما الغاز الطبيعي فتقدر احتياطاتها المؤكدة منه في السنة نفسها بـ 5,5 تريليون متر مكعب، كما تعتبر الصين خزانا للفحم حيث تمثل احتياطاتها المؤكدة من هذه المادة 13,4% من إجمالي الاحتياط العالمي، وتنتج منه نسبة 46,4% من إجمالي الانتاج العالمي، كما تنتج 4,2% من البترول بحوالي 3846 برميل يوميا، و4,1% من إجمالي الانتاج العالمي للغاز الطبيعي،[1] لكن النمو الهائل الذي تشهده الصين يوما بعد يوم بالإضافة إلى العدد الكبير لسكانها جعل احتياطاتها وإنتاجها غير كاف لإدارة عجلة الاقتصاد فيها، إذ تعتبر الصين ثاني أكبر مستهلك للبترول في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 13% من الاستهلاك العالمي، حيث تستهلك 12799 برميل يوميا و6,6%من إجمالي الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي بما يعادل 240,4 بليون متر مكعب، ونصف الاستهلاك العالمي من الفحم، حسب إحصاءات نهاية سنة 2017 الواردة في مراجعة بريتيش بيتروليوم لإحصاءات الطاقة العالمية لسنة 2018.[2]

تتمتع الصين إضافة إلى موارد الطاقة بموارد ومصادر مائية كبيرة من أنهار وبحيرات، حيث تبلغ المساحة التي تشغلها المياه في الصين حوالي 16,64 مليون هكتار مربع، ما جعلها تحتل المرتبة السادسة عالميا من حيث مصادر المياه بعد البرازيل وروسيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وأندونيسيا،

---

[1] _ BP statistical review of world energy, 67th edition (june 2018), pp.12 – 38, on : ***http://www.bp.com/content/dam/bp/en/corporate/pdf/energy/statistical-review/bp-stats-review-2018-full-report.pdf*** visited on : (02/09/2018)/

[2] _ ***Ibid,*** pp.15 – 39

فالصين تحتوي على أزيد من 5 آلاف نهر، هذه الموارد المائية ساهمت في نمو قطاعات أخرى كتربية الأسماك والنباتات المائية.[1]

كما أهلتها هذه الموارد لأن تكون رائدة في انتاج العديد من المنتجات الزراعية على غرار، الأرز والقمح والبطاطا والذرة والتبغ والفول السوداني والشاي والتفاح والقطن والسمك...،[2] ورغم شح الأراضي الزراعية التي لا تشكل سوى سدس مساحة الصين، حيث يقدر نصيب الفرد من المساحة المزروعة بحوالي هكتار واحد فقط لكل 10 أشخاص، وهي مساحة صغيرة جدا إلا أنها استطاعت أن تعوض هذا الضعف بتعدد المحاصيل في السنة الواحدة.[3]

تحتل الصين اليوم المراتب الأولى عالميا من حيث مؤشرات التنمية الاقتصادية، حيث تعتبر الأولى عالميا من حيث الناتج المحلي الإجمالي الذي يقدر حسب إحصاءات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لسنة 2017 الواردة في كتاب حقائق العالم حوالي 23,12 تريليون دولار، والدولة الأولى عالميا من حيث الصادرات التي تقدر بـ 2,157 تريليون دولار تشمل بالأساس تصدير الآلات الكهروبائية بما فيها أجهزة الكمبيوتر ومعدات الإتصالات السلكية واللاسلكية والملابس والأثاث والمنسوجات، أما من حيث الواردات فتحتل الصين المرتبة الرابعة عالميا بحوالي 1,731 تريليون دولار شاملة مكونات الكمبيوتر والزيوت والوقود والمعدات البصرية الطبية وخامات المعادن والسيارات وفول الصويا...[4]

تعتبر الصين قوة اقتصادية كبرى، ولعل أن هذا النجاح الذي حققته مرده خصوصية التجربة الاقتصادية التي مرت بها، حيث استطاعت أن تزاوج بين الشيوعية والرأسمالية، فقد اتبعت الصين سياسة انفتاح اقتصادي منذ عام 1978 تاريخ وصول "دنغ كسياو بينغ Deng Xiao Ping" إلى السلطة وتطبيقه لسياسة الاصلاح والانفتاح على العالم، وقد تميزت سياسته بالتدرج في تطبيق الإصلاحات سواء

---

[1] _ جواد، **مرجع سابق**، ص.295.

[2] _ the world factbook, central intelligence agency, (07 august 2018),on : ***https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ch.html*** visited on : (03/09/2018).

[3] _ فرانسوان لوموان، **الإقتصاد الصيني** (تر:صباح ممدوح كعدان)، (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010)، ص.59.

[4] _ the world factbook (07/08/2018) , ***op.cit.***

من حيث المناطق أو من حيث القطاعات، عكس الدول الإشتراكية الأخرى التي وقعت ضحية التحول المفاجئ إلى اقتصاد السوق، كما أن الإصلاح الذي شهدته الصين حدث تحت مظلة الحزب الشيوعي نفسه وهو ما أسماه الرئيس الصيني "دينغ كسياو بينغ" باصطلاح "اقتصاد السوق الإشتراكي" أو الإشتراكية ذات الخصائص الصينية، وهو ما يميز التجربة الصينية عن غيرها من تجارب الإصلاح الاقتصادي.[1]

استطاعت الصين بفعل مواردها الاقتصادية وحنكة صناع القرار فيها الذين استطاعوا الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، أن تتحول إلى قوة اقتصادية عالمية محققة نبؤة "نابوليون بونابرت Napoléon Bonaparte" عندما قال في سانت هيلين عام 1816 **(عندما تستيقظ الصين فإن العالم سيرتعد).**[2]

4 ـ المقوم العسكري:

تتمحور العقيدة العسكرية الصينية حول انحسار استخدام القوة العسكرية في الحالات الطارئة فحسب، وحالات الدفاع عن النفس كمبدأ أساسي يتبناه جيش التحرير الشعبي الصيني،[3] ورغم هذا إلا أن الصين لم تتوانى عن تطوير قدراتها العسكرية حيث تمتلك أكبر جيش في العالم من حيث التعداد البشري إذ يقدر مجموع القوى العسكرية العاملة المتاحة في الصين بحوالي 2.183.000 جندي، وهي بذلك تحتل المرتبة الأولى عالميا، أما من حيث القوة البحرية فتحتل الصين المرتبة الثانية عالميا، والمرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الامريكية وروسيا من حيث عدد الطائرات الحربية بحوالي 3914 طائرة، أما فيما يخص ميزانية الدفاع فإن الصين هي ثاني دولة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.[4]

---

[1] _ احمد عبد الأمير الأنباري، "التجربة الاقتصادية الصينية"، **مركز دراسات الصين وآسيا** (2009)، على الرابط: ***http://www.chinaasia-rc.org/index.php?d=32&id=414*** اطلع عليه يوم: (12/08/2018) ,

[2] _ أنطوان برونيه، جون بول جيشار، **التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية ك الامبريالية الاقتصادية** (تر. عادل عبد العزيز أحمد)، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016)، ص.15.

[3] _ حسن حسين، **مرجع سابق**، ص.85.

[4] _ Global fire Power review (2018) on : ***https://www.globalfirepower.com*** visited on : (13/08/2018).

تحتل الصين عموما المرتبة الثالثة عالميا من حيث القوة العسكرية، فهي من ناحية أخرى تعتبر قوة نووية، حيث تحتفظ حسب أرقام عام 2018 بـ 280 رأس نووي،[1] وبالتالي فرغم كون استخدام القوة العسكرية محدودا جدا ومقيدا في العقيدة العسكرية الصينية إلا أنها لم تتردد في تطوير قدراتها في هذا المجال، ولعل أن هذا يعكس رغبة الصين في الصعود السلمي إلى مصاف الدول الكبرى.

الصين قوة كبرى من حيث المقومات المادية فهي دولة كبيرة جدا من حيث المساحة وتتمتع بموقع فريد وغني بالموارد الطبيعية، وقوة بشرية هائلة مؤهلة جعلتها تحقق قفزة نوعية في اقتصادها لتحتل المراتب الأولى عالميا من حيث مؤشرات التنمية الاقتصادية بنموذجها الفريد من نوعه الذي يجمع في طياته بين الشيوعية والرأسمالية، ناهيك عن قوتها العسكرية الهائلة من حيث الكم والكيف، فهي تمتلك أكبر جيش في العالم وثالث قوة نووية.

الفرع الثاني: المقومات المعنوية لمكانة الصين في النظام الدولي.

التقدم الهائل الذي حققته الصين في المجالين العسكري والاقتصادي لا يعدو أن يكون إلا إنعكاسا لعوامل أخرى، رغم كونها غير ظاهرة إلا أنها قد تكون المفتاح لفهم سر التقدم الصيني في وقت قياسي، فالعوامل الثقافية والتاريخية وذكاء الفرد الصيني صانع القرار ليست بمعزل عن تفسير هذا النجاح.

1 ـ العامل الديني والثقافي:

تعد الثقافة الصينية ثقافة فريدة من نوعها حيث يتحدث الصينيون لغة مختلفة عن أي جماعة لغوية أخرى، وتكتب بخط مختلف، ولا يزال هذا الخط محافظا على معناه منذ ألفي سنة إذ لا تزال الكتب التي كتبت في ذلك الوقت مفهومة إلى اليوم،[2] ولعل أن هذه الخصوصية اللغوية للصين هي انعكاس للعزلة الطويلة التي عايشتها وبحكم جغرافيتها البعيدة عن العالم الخارجي، لكن القادة الصينيين أدركو أهمية اللغة كركيزة أساسية للقوة الناعمة بعد انفتاح الصين على العالم الخارجي ورغبتها في الصعود إلى

---

[1] _ SIPRI yearbook 2018 : Armement, disarmement and intrenational security, on ligne : ***https://www.sipriyearbook.org/sites/default/files/SIPRIYB18c06.pdf*** viited on : (13/08/2018)

[2] _ كامل سعفان، **معتقدات آسيوية (العراق – فارس– الهند – الصين – اليابان)**، (القاهرة: دار الندى للنشر والتوزيع، 1999)، ص.247.

مصاف الدول الكبرى، حيث فتحت الصين أزيد من ألف مؤسسة كونفوشيوسية في العالم،[1] وأصبحت ترسل حوالي 5 آلاف معلم إلى 100 دولة في العالم لتعليم لغة المندرين وترويجها في العالم، كما تشارك الصين في مختلف المعارض والمهرجانات الدولية وقد عبر الرئيس الصيني السابق "هو جين تاو Hu jintao" عن ذلك في تقرير المؤتمر السابع عشرة للحزب الشيوعي الصيني بقوله : **(يجب تعميق التبادل الثقافي بين الصين والخارج، واستلهام الانجازات الحضارية لمختلف الدول لتعميق الاشعاع الدولي للثقافة الصينية)**[2].

تعد الصين أيضا من الناحية الدينية دولة فريدة من نوعها، فمن أشيع المعتقدات في الصين عبادة الأسلاف والحكماء والأبطال وبعض الظواهر الطبيعية كالسماء والشمس والقمر والكواكب...،[3] وقد كان "كونج فوشي Kong Fuzi" من أبرز الحكماء الذين أسسوا لمذهب ديني، أصبح أساس الحياة العامة والسياسية في الصين ألا وهو "الكونفوشيوسية" التي ظهرت في فترة الدول المتحاربة ما بين القرنين الرابع والثاني قبل الميلاد، والتي تتمحور أفكارها حول السلم والتناغم وتحقيق النصر دون قتال، حيث قدمت هذه الديانة عدة أفكار حول تنظيم الحياة الداخلية والخارجية للدولة،[4] رغم وجود ديانات أخرى في الصين ذات تأثير إجتماعي كبير، إلا أن الكونفوشيوسية هي أكثر هذه الديانات رواجا حيث تحولت مبادؤها إلى دعامة أساسية توجه السياستين الداخلية والخارجية للدولة، وهو ما يظهر في سياسة الصعود السلمي التي تبنتها الصين.

2 ـ العامل التاريخي:

الصين واحدة من أقدم الحضارات في العالم حيث هاجر الصينيون إلى واد النهر الأصفر ما بين 3000 و2500 قبل الميلاد، هذا رغم كون الأدلة التاريخية تشير إلى كون هذه الحضارة أحدث من

---

[1] _ Valérie Niquet, "*la politique étrangère de la république populaire de la chine depuis la crise : evolutions et contraintes* ", ***fondation pour la recherche stratégique,*** no.02 (2011), pp.01 _ 10.

[2] _ حكيمي توفيق، "موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي"، **مجلة المفكر**، ع.12 (2015)، ص ص .391 _ 406.

[3] _ سعفان، **مرجع سابق**، ص ص.247، 248.

[4] _ عماد منصور، "السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتيجية"، **سياسات عربية**، ع.21 (يوليو 2016)، ص ص. 26 _41.

ذلك، حيث تشير الشواهد التاريخية إلى كون أول إمبراطورية صينية هي تلك التي حكمتها أسرة "شانج Shang" خلال الفترة 1600 _ 1500 قبل الميلاد، وقد تداولت على حكم الصين عدة إمبراطوريات وممالك على غرار أسرة (التشو chous) و أسرة (هان Han) العظيمة و (تانج Tang) ثم الغزو المغولي وحكم أسرة (منجMeng) ثم حكم (المانشوManshus)، ومن الواضح أن أبرز ما تميزت به الحضارة الصينية القديمة هو التطور الملحوظ في مختلف ميادين الحياة كاكتشاف غزل الحرير وصنع العجلات والمركبات والتمكن من بناء أعظم سور في التاريخ، ناهيك عن تطور صناعة الخزف كما تمت كتابة التاريخ الصيني.[1]

أضفت هذه العظمة الحضارية صبغتها على السياسة الخارجية الصينية، وهو ما يظهر في إبداء صناع القرار الصينيين رغبتهم في استعادة مكانة الصين الدولية، كما تأثرت الصين من ناحية أخرى بما يعرف بقرن الإذلال الذي عاشته والذي يتراوح ما بين حرب الأفيون الأولى 1839 والغزو الياباني عام 1937، حيث أدت الاعتداءات الاستعمارية المتكررة التي عرفتها الصين إلى تحول قضايا السيادة الوطنية والوحدة الإقليمية ومعارضة التدخل الأجنبي واحترام السيادة الوطنية للدول محور اهتمام النخبة السياسية في الصين،[2] وبالتالي فالسياسة الخارجية الصينية الحالية هي انعكاس لأعماق الماضي سواء بجوانبه الإيجابية أو السلبية.

3 ـ دور العوامل الشخصية لصانع القرار:

صناعة القرار في الحضارة الصينية كانت تتم من طرف الفرد الإمبراطور أو مجموعة صغيرة من الأفراد ويتم بسرية تامة بعيدا عن كل التأثيرات، وهي الخاصية التي استمرت بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949، حيث انحصرت أغلب الصلاحيات في يد "ماوتسيتونغ Mao Zedong" ولم تكن أصوات المعارضة تؤثر في قراراته وخير مثال على ذلك اتخاذه قرار الانخراط في الحرب الكورية ضد الولايات المتحدة الأمريكية عام 1950، رغم كون الموافقين على القرار لا يمثلون سوى أقلية بسيطة في المكتب السياسي، واستمرت هذه الإنفرادية في اتخاذ القرارات في عهد "دينغ شياو بينغ Deng Xiao

[1] _ فوزي منصور، **الشرق الأقصى : الصين واليابان (1853-1992)**، (القاهرة: مطابع غباشي طنطا، ط.3، 1997)، ص ص. 13 – 22.

[2] _ وحدة الفكر السياسي المعاصر، "سياسة الصين الخارجية"، **مسارات: مركز الملك فيصل للدراسات الإسلامية**، (فيفري 2014)، ص ص. 05، 06.

Ping" الذي كانت لكاريزميته الشخصية وخلفيته المستمدة من ترؤسه اللجنة العسكرية المركزية أثر بالغ في فرض توجهاته على السياسة الخارجية الصينية واختيار القيادة السياسية للحزب والدولة لفترتين متتاليتين "جيانغ زيمين Jiang Zemin" ثم "هوجينتاو Hu jintao" خلفا له، حيث جمع الأول في يده ثلاثة مناصب قيادية في الدولة وهي رئاسة الدولة والحزب الشيوعي واللجنة العسكرية المركزية بعد وفاة "ماوتسي تونغ".[1]

القيادة السياسية في الصين تميزت باستمرار السلف كموجه يقدم المشورة والنصح للخلف، فرغم صعود قيادات شابة جديدة إلى رئاسة الصين إلا أنها بقيت تعمل تحت مشورة القيادات السابقة، إذ لا يزال "دنغ كسياو بينغ" بمثابة الأب الروحي للقيادات الجديدة،[2] لكن سرعان ما ظهر في الصين منذ عام 1979 نموذج جديد من القيادة بدل القيادة الفردية التي سادت في سنوات "ماوتسي تونغ" ألا وهو نموذج القيادة الجماعية التي شكلها الحزب الشيوعي الصيني، حيث كان هذا النوع من القيادة بمثابة ضمانة لعدم تكرار الانتكاسات التي شهدتها الصين خلال الثورة الثقافية،[3] تتمثل هذه القيادة الجماعية في أعضاء اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني وعددهم 07 أعضاء منذ نوفمبر 2012، حيث كان 09 أعضاء قبل ذلك التاريخ، أدى إحساس الرئيس في الصين بمحدودية صلاحياته مقارنة بالأهداف الكبرى المسطرة للدولة إلى سعي الرئيس "هوجينتاو" عام 2004 إلى إجراء تعديل على المادة 81 من الدستور التي تنص على أن (رئيس الجمهورية يستقبل ضيوف الدولة) وهذا بإضافة جملة (رئيس الجمهورية يدير شؤون البلاد)،[4] رغم هذا بقيت سلطات الرئيس محدودة جدا، إذ بقيت القيادة الجماعية هي المسيطرة وبقي ذلك بمثابة عقبة أمام طموح الصين في أن تصبح قوة كبرى على الصعيد الدولي، إذ أثبتت مختلف التجارب الدولية العلاقة الارتباطية بين تعزيز سلطة الرئيس (الفرد صانع القرار) وتصاعد مكانة الدولة في النظام الدولي.

---

[1] _ عزت شحرور، "صناعة القرار في الصين...مراكزها وتطورها"، **مركز الجزيرة للدراسات** (13 نوفمبر 2013)، ص ص.01 _ 08.

[2] _ محمد نعمان جلال، "تسليم الراية في القيادة الصينية: الأبعاد والدلالات"، الصين اليوم ، ع.05 (ماي 2003)، على الرابط: ***http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/203a1n12/2003n(/5a4.html*** اطلع عليه يوم: (22. 09. 2018)

[3] _ مارك ليونارد، "الصين... البيانات الكبرى والأخ الأكبر"، **الوطن**، ع.8227 (الثلاثاء 13 مارس 2018)، ص.22.

[4] _ شحرور، **مرجع سابق**، ص ص . 04 ،05.

استمرت القيادة الجماعية كطابع أساسي لصنع القرار في الصين إلى غاية وصول "شي جينبينغ Xi Jinping" إلى رئاسة الدولة عام 2012 والذي يتميز بشخصيته الفريدة النابعة من تجربته وتاريخه المختلف عن باقي رؤساء الصين، باعتباره عاش وحيدا في بكين بعيدا عن أسرته في سن الثالثة عشرة وعمل مزارعا وعاش في كهف في إحدى القرى الفقيرة النائية منذ سن الخامسة عشرة إلى أن بلغ الثانية والعشرين من العمر، حيث وضع نصب عينيه هدف الانضمام إلى الحزب الشيوعي الصيني ووصل إلى منصب المسؤول الأول للحزب في مدينة شنغهاي عام 1974، ثم عضوا في اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب إلى أن وصل إلى منصب رئاسة الدولة عام 2012، حيث ساهمت هذه العوامل في تكوين رئيس ذو شخصية قوية استطاع بذلك أن يجري تعديلات أساسية على الدستور تعزز من صلاحياته الفردية على حساب القيادة الجماعية.[1]

استطاع "شي جينبينغ" في مارس 2018 تعديل الدستور ليصبح عدد ولايات الرئيس غير محددة بولايتين كما كان عليه سابقا، كما استطاع أن يدرج اسمه في ديباجة الدستور إلى جانب الزعيمين الصينيين "ماوتسي تونغ" و"دنغ شياو بينغ" لتصبح أفكاره بشأن الاشتراكية ذات الخصائص الصينية في حقبة جديدة جزءا من دستور الصين، كما منحت صحيفة "الشعب اليومية" الناطقة باسم الحزب الشيوعي الصيني للمرة الأولى منذ عهد "ماوتسي تونغ" لقب "لينغشو" والذي يعني الزعيم أو القائد لـ "شي جينبينغ" وهو مصطلح يعود إلى حقبة "ماوتسي تونغ".[2]

وبالتالي استطاع "شي جينبينغ" أن يعود إلى النظام الفردي في اتخاذ القرارات، ما يفتح الباب أمام عوامله الشخصية في التأثير أكثر في توجهات الدولة على المستويين الداخلي والخارجي ويجعل سياسة الصين تصطبغ أكثر بأفكاره حول النهضة العظيمة للأمة الصينية، وإيجاد نمط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى، وزيادة قوة الصين في مختلف المجالات لتحقيق نهضتها.

تأثرت السياسة الخارجية الصينية ومكانتها في هرم توزيع القوة في النظام بالعوامل المعنوية على غرار العامل الديني والثقافي، إذ لازالت أفكار كونفوشيوس موجها أساسيا للسلوك الخارجي الصيني ولا

---

[1] _ موقع بي.بي . سي العربي " شي جينبينغ : الرئيس الذي عاش في كهف"، (11 مارس 2018)، على الرابط: http://www.bbc.com/arabic/world-43363354 اطلع عليه يوم: (09/09/2018).

[2] _ الموقع الرسمي لفرانس 24، "الصين تخلد إسم شي جينبينغ من خلال إدراج رؤيته في الدستور"، على الرابط: http://www.france24.com اطلع عليه يوم:(2018/01/19).

يزال التاريخ الإمبراطوري وما تلاه من قرن الإذلال والاستعمار الذي تعرضت له الصين منبعا أساسيا لأفكار استعادة العظمة واحترام السيادة الوطنية والصعود السلمي في السياسة الخارجية الصينية، كما تعتبر مكانة الصين في النظام الدولي انعكاسا لتطلعات صانع القرار وشخصيته، خاصة في حقبة "شي جينبينغ" الذي استطاع بشخصيته الفريدة أن يضع حدا للقيادة الجماعية كخطوة أساسية لعودة الصين إلى مصاف الدول الكبرى.

تمتلك الصين مقومات الدولة الكبرى فهي دولة قارة من حيث المساحة وذات موقع جغرافي فريد، كما أنها أكبر قوة بشرية في العالم وأكثرها نموا من الناحية الاقتصادية، كما أنها قوة نووية في المجال العسكري ناهيك عن كونها دولة ذات تاريخ امبراطوري بثقافة فريدة من نوعها، وصانع قرار يتميز بالحنكة والشخصية القوية، كل هذه المقومات المادية والمعنوية تؤهل الصين لأن تكون قوة كبرى لها مكانة في الساحة الدولية.

المطلب الثاني: أهداف وأولويات الصين في النظام الدولي.

لكل وحدة دولية في النظام الدولي مجموعة من الأهداف والأولويات التي ترسمها مسبقا، والتي تكون انعكاسا لمقوماتها والمكانة التي ترغب في تبوئها في سلم توزيع القوة على المستوى الدولي، تتميز بعض هذه الأهداف بالاستمرارية وهي الأهداف النابعة من العوامل الثقافية والتاريخية، في حين تتغير أخرى مع مرور الزمن وبتغير صانعي القرار وتزايد أو تراجع قوة الدولة، وهو ما ينسحب على أولويات وأهداف الصين في النظام الدولي التي يمكن تقسيمها إلى مرحلتين بارزتين، تمتد الأولى من بداية الإصلاحات الاقتصادية عام 1978 إلى غاية سنة 2012 تاريخ وصول الرئيس "شي جينبينغ" إلى السلطة، في حين تتمثل المرحلة الثانية في فترة حكم هذا الأخير.

الفرع الأول: أهداف وأولويات الصين في النظام الدولي في الفترة ما بين 1978 ـ 2012.

تحظى الصين بمقومات الدولة الكبرى كما سبق عرضه، لكنها بقيت لزمن طويل معزولة عن الشؤون الدولية ومنطوية على ذاتها، خاصة في ظل الوضع الدولي المحتقن بين القوتين العظميين في فترة الحرب الباردة حيث انفردت هاتين الأخيرتين بإدارة الشؤون الدولية، في وقت كانت فيه الصين تعاني من وطأة مشاكلها الداخلية وتحمل على عاتقها حمل التنمية الاقتصادية.

تزايد اهتمام الصين بقضية التنمية الاقتصادية كمدخل للالتحاق بركب الدول الكبرى مع تراجع أهمية المتغير الايديولوجي والقضايا العسكرية بنهاية الحرب الباردة، رغم كون اهتمامات الصين في هذا المجال بدأت مع الاصلاحات الاقتصادية التي تبناها الرئيس الصيني "دنغ شياو بينغ" الذي تخلى عن إيديولوجية الثورة الثقافية التي أرسى دعائمها الزعيم الصيني الراحل "ماوتسي تونغ"، وقد كان الانفتاح على الأسواق الخارجية كخطوة أساسية للارتقاء بمكانة الصين في النظام الدولي أهم ما جاءت به سياسة الاصلاحات الاقتصادية،[1] وهو ما يدل على بداية التحول في السياسة الخارجية الصينية.

[1] _ عبد القادر محمد فهمي، "دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي"، **مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، ع.42 (2000)، ص.56.

حققت هذه السياسة التي تبنتها الصين نجاحات كبرى انعكست على أجندتها الخارجية التي أصبحت أكثر وضوحا، فمن الجلي أن السياسة الخارجية الصينية بقيت تتمحور حول المبادئ الخمسة للتعايش السلمي كثوابت أساسية لها وهي :

1. الاحترام المتبادل للسيادة والوحدة الاقليمية للدول .
2. مبدأ عدم الاعتداء.
3. مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
4. مبدأ المساواة بين الدول.
5. مبدأ التعايش السلمي بين الدول.[1]

أما على مستوى أهداف وأدوات السياسة الخارجية فقد عملت الصين على الصعود إلى مصاف الدول الكبرى وصيانة السلم العالمي وتفعيل دور هيئة الأمم المتحدة كآلية لضمان ذلك، فمن أهم الأهداف التي وضعتها الصين في محور اهتماماتها نجد:

1. العمل على إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب قائم على المساواة بين الدول وتحقيق المصالح المشتركة.
2. رفض كل أشكال الهيمنة والتوسع والسعي إلى إقامة نظام اقتصادي جديد عادل، والعمل على حل النزاعات الدولية بطريقة سلمية واحترام كافة الثقافات والطبقات في العالم.
3. التعاون الدولي في مكافحة الظاهرة الارهابية.
4. تحسين وتطوير علاقات الصين مع الدول الكبرى، وتعزيز المصالح المشتركة على أساس مبادئ التعايش السلمي.
5. تعزيز علاقات الصين مع الدول المجاورة على أساس علاقات حسن الجوار، وتدعيم علاقاتها بدول العالم الثالث وتوسيع علاقات التعاون معها.
6. تأييد قضايا الدول النامية وتفعيل الدور الايجابي للصين في إطار هيئة الأمم المتحدة.[2]

---

[1] . Jean Pierre Cabestan, "chine : une diplomatie tous azimuts", p.836, sur l'adresse : ***https://www.gis.hkbu.edu.hk/files/Cabestan_article_08_forumchine.pdf*** consulté le : (23 /01/ 2021).

[2] _ ياسين سليني، "التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية اتجاه المنطقة العربية" **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، ع.04 (ديسمبر 2015)، ص.40.

جملة الأهداف المتكاملة التي وضعتها الصين لسياستها الخارجية بالإضافة إلى النمو الهائل الذي حققه اقتصادها في ظرف قياسي وما تلاه من تطوير الصين لقدراتها العسكرية، آثار مخاوف الدول الكبرى من نوايا الصين في النظام الدولي ما جعل هذه الأخيرة تتبني سياسة "الصعود السلمي" كشعار أساسي في سياستها الخارجية، وتعود أصول هذا المصطلح إلى "زهنغ بيجيان Zheng Bijian" في خطابه عام 2003، حيث كان أول من استخدم مفهوم الصعود السلمي كمصطلح جديد في الشؤون الدولية، بعدها تم تبني المصطلح في الكتاب الأبيض عام 2005 من طرف الرئيس الصيني "هوجينتاو" والذي حوله فيما بعد إلى مصطلح "التنمية السلمية" عام 2007.

عملت الصين من أجل دعم سياسة التنمية السلمية على تطوير أساليب "القوة الناعمة" ، حيث تبنت هذا المفهوم الذي جاء به "جوزيف ناي Josephe Nye" لتنفيذ استراتيجيتها في النفوذ الاقتصادي والثقافي في العالم، ولعل أن أبرز مثال على القوة الناعمة الصينية هو نشر المؤسسات الكونفوشيوسية في كل قارات العالم من أجل نشر الثقافة الصينية، حيث تهدف القوة الناعمة للصين بالأساس إلى تحسين صورتها في أعين دول العالم، وعدم الارتياب من درجات التطور الكبرى التي حققتها الصين، كما تسعى من خلال ذلك إلى تطوير نموذجها المنفرد في التنمية والمختلف كليا عن النموذج الغربي، والعمل على جعله نموذجا جذابا يحتذي به من طرف الدول الأخرى،[1] وبالتالي فأهم ما تتميز به السياسة الخارجية الصينية في هذه المرحلة هو تحسين صورة الصين على المستوى الدولي وطمأنة باقي الدول من نواياها، والعمل على تفعيل الدور الإيجابي للصين في المنظمات الدولية لمحو الصورة النمطية عن الصين المنطوية على ذاتها والمنعزلة عن الجماعة الدولية،[2] رغم هذا لا يمكن الحديث عن استراتيجية للقوة والنفوذ ترتكز على القوة الناعمة البحتة، إذ لازالت القوة الصلبة ذات ثقل في حساب قوة الدول، فإلى جانب تطوير الصين قدراتها العسكرية كجزء أساسي من القوة الصلبة، يمكن الحديث عن القوة الذكية كمصطلح جديد جاء به "جوزيف ناي" والذي يعني به المزج بين القوتين الناعمة والصلبة من أجل تحقيق الربح وهذا باستغلال كافة الوسائل التي تمتلكها الدولة من (الدبلوماسية، العقوبات اقتصادية، دور الدولة في المؤسسات الدولية، المفاوضات، الردع...)، فالصين دولة متريثة غير متسرعة للقوة، فهي متأكدة من

---

[1] . Robert Magali, "Puissance chine : la stratégie d'affirmation internationale chinoise ", **fiche de l'IRISEM** , (mars 2010), pp.01 _ 14.

[2] . حكيمي، **مرجع سابق**، ص.400

عدم قدرتها على مجابهة القوة الأمريكية بطريقة مباشرة، ورغم هذا تعمل على تطوير كل قدراتها بطريقة مدروسة.[1]

الصين منذ تبنيها للإصلاحات الاقتصادية وهي تسعى إلى أن تصبح قوة كبرى لها صوت مسموع في الساحة الدولية، لكن دون إثارة مخاوف الدول الأخرى من نموذجها، فارتياب الدول الكبرى من مشروعها قد يؤدي إلى عرقلته، ولعل أن هذه الفكرة مستوحاة من الأفكار والحكم الصينية القديمة التي تحث على التريث والهدوء والمراقبة واستغلال الفرص السانحة وإخفاء القدرات المتاحة إلى أن تحين الفرصة لإظهارها.

الفرع الثاني: أهداف وأولويات الصين في النظام الدولي في فترة حكم الرئيس "شي جينبينغ".

يتميز الرئيس الصيني "شي جينبينغ" بشخصيته الكاريزمية التي استطاع من خلالها تغيير العديد من الامور على المستوى الداخلي على غرار نمط اتخاذ القرار، حيث ولج اسمه ديباجة الدستور إلى جانب الزعماء رائدي التغيير في الصين، ومما لا شك فيه أنه بالموازاة مع قدرته على طبع السياسة الداخلية للدولة بأفكاره الخاصة فإن السياسة الخارجية للدولة ليست في معزل عن ذلك.

جاء رؤساء الصين منذ عام 1978 بأفكار ورؤى للصعود بالأمة الصينية إلى مصاف الدول الكبرى مرورا بـ "دينغ شياو بينغ" وسياسة الانفتاح الاقتصادي في أواخر السبعينات، إلى "مشروع المجتمع المزدهر" الذي جاء به الرئيس "جيانغ زيمين" ثم "المجتمع المتناغم" الذي جاء به الرئيس "هوجينتاو"، لكن ما يميز الرئيس الحالي "شي جينبينغ" هو كونه جاء بفكرة أشمل من كل أفكار الرؤساء السابقين ألا وهي فكرة "تحقيق الحلم الصيني" والنهضة العظيمة للأمة الصينية لتتبوأ المكانة التي تليق بها في النظام الدولي، ولعل أن أهم ما يميز فكرة "الحلم الصيني" هو سعيها لتحقيق حلم الشعب الصيني والذي بدوره يعتبر جزءا لا يتجزأ من الحلم العالمي في التقدم والتنمية،[2] فالرئيس "شي جينبينغ" يسعى من خلال هذه المبادرة إلى أن يجعل من الصين محورا أساسيا في العالم وهذا بربط حلمها التاريخي بالتطور والتنمية في العالم.

---

[1] . Magali, ***op.cit,*** pp.10,11.

[2] _ محمد إعلوان، "معالم الفكر الاستراتيجي الصيني الجديد:الحلم الصيني نموذجا..."، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات والأبحاث (2017)، على الرابط: ***https://www.diae.net/55685*** اطلع عليه يوم:(25 /02/ 2019)

عمل الرئيس الصيني "شي جينبينغ" في سبيل تحقيق هذا الحلم على التنسيق مع الدول الكبرى حيث زار مباشرة بعد توليه السلطة روسيا ووقع على إثر ذلك العديد من الاتفاقيات في مختلف المجالات والتي سميت بـ "عقود القرن"، كما عملت الصين على تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، كما أحيت مبادرة طريق الحرير مع الدول الآسياوية ناهيك عن تطوير علاقاتها بالدول النامية في إفريقيا ودول بحر الكاريبي،[1] يتضح من فكرة "الحلم الصيني" أن الرئيس "شي جينبينغ" يسعى إلى كسب كل الاطراف إلى جانب الصين وربطها بعلاقات متينة معها، لكن تجسيد أفكاره لم يقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، بل عمل على تطوير القدرات العسكرية للصين، فقد عمل على زيادة ميزانية الدفاع عام 2014 بـ 12,2%، إذ لم يعد الرئيس الصيني يعمل كسابقيه من "دنغ شياو بينغ" و"جيانغ زيمين" و"هوجينتاو" على إخفاء القدرات الصينية واستغلال الفرص والحفاظ على مستوى منخفض من النشاط في السياسة الخارجية الصينية لتجنب لفت الانتباه، فأهم ما تتميز به السياسة الخارجية الصينية في فترة حكم "شي جينبينغ" هو زياراته إلى القارات الخمسة في العالم والعمل على إظهار القوة الصينية الجديدة.[2]

السياسة التي تبناها الرئيس الصيني الحالي هي عبارة استمرارية لثوابت السياسة الخارجية الصينية التي كرسها الزعماء السابقون، وفي الوقت ذاته شملت مجموعة من التغييرات ولعل أن أبرزها ما يتعلق بالتوقف عن إخفاء قدرات الصين بل على العكس من ذلك تعمل السياسة الخارجية الصينية في عهده على إستعراض عوامل قوتها لكسب الهيبة الدولية مع الحفاظ على علاقات متوازية مع كل الاطراف في العالم.

مرت السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة بمرحلتين طبعت كل مرحلة بأهداف مختلفة عن الأخرى، ففي المرحلة التالية لنهاية الصراع الايديولوجي شرق–غرب اصطبغت السياسة الخارجية الصينية بإعلاء المصالح الاقتصادية على باقي المتغيرات الايديولوجية والعسكرية وهذا لتلبية متطلبات سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تبنتها، حيث اتخذت الصين من البوابة الاقتصادية طريقها للولوج إلى مصاف الدول الكبرى، في حين بقي الشق السياسي قائما على سياسة المهادنة ومراقبة الوضع الدولي وإخفاء ما تمتلكه من قدرات والسعي إلى تكوين صورة حسنة عن نوايا الصين في النظام الدولي.

---

[1] _ **المكان نفسه.**

[2] . Jean Bériault,"la politique étrangère de Xi Jinping : bilan de la première année", **l'observatoire de l'Asie de l'est**, (14 avril 2014), 01-06.

أما المرحلة الثانية في السياسة الخارجية الصينية فقد طبعت بوصول رئيس جديد إلى السلطة يتميز بطموحه في تحقيق الحلم الصيني والنهضة الصينية العظيمة ألا وهو الرئيس "شي جينبينغ" الذي رأى أنه آن الأوان لإظهار ما تمتلكه الصين من قدرات والكف عن إخفائها وهذا لكسب الهيبة والمكانة الدولية وعمل على تطوير علاقات الصين بمختلف الأطراف في العالم وربط الحلم الصيني بالحلم العالمي في التنمية.

استنتاجات المبحث:

تمتلك الصين مقومات الدولة الكبرى في الجوانب الجغرافية والبشرية والعسكرية، بالاضافة عن كونها دولة ذات تاريخ امبراطوري بثقافة فريدة من نوعها، وصانع قرار يتميز بالحنكة والشخصية القوية، كل هذه المقومات المادية والمعنوية تؤهل الصين لأن تكون قوة كبرى لها صوت مكانة في الساحة الدولية، لكن الصين اختارت في السنوات الأولى التالية لنهاية الحرب الباردة عدم الانخراط التام في الشؤون الدولية والتفرغ لبناء قوتها الاقتصادية، حيث جعلت من العامل الاقتصادي محورا لسلوكاتها الخارجية، وعملت على تحسين الصورة النمطية للصين في أعين الدول الأخرى، وإخفاء قدراتها المتاحة لتجنب عرقلة مشروعها في الالتحاق بركب الدول الكبرى، وبذلك يمكن تصنيفها من منظور نظرية تحول القوة بأنها كانت دولة كبرى راضية بالوضع القائم

لكن ما حققته الصين من مستويات عالية من التنمية الاقتصادية تزامنا مع صول الرئيس "شي جينبينغ" الذي استطاع أن يدرج اسمه في الدستور الصيني إلى جانب الزعماء الصينيين الكبار، شهدت السياسة الخارجية الصينية تحولات ملحوظة تنم عن بعض التغيير في التوجه المعهود للدبلوماسية الروسية، فبمبادرته المعروفة بـ "الحلم الصيني" عمل على جعل الصين جزءا أساسيا ومحورا لتحقيق الحلم العالمي في التنمية، وعمل على ربط بلاده بعلاقات وطيدة مع مختلف قارات العالم وإظهار القوة الصينية في سبيل كسب الهيبة والمكانة في هرم توزيع القوة في النظام الدولي، وبالتالي تحولت الصين من دولة كبرى راضية بالوضع القائم إلى دولة كبرى غير راضية، وهي المرحلة التي تنبئ حسب نظرية تحول القوة بالانتقال من بنية دولية معينة إلى بنية أخرى.

استنتاجات الفصل الأول:

خلصت الدراسة في هذا الفصل إلى أن نهاية الحرب الباردة شكلت مرحلة حاسمة في تاريخ العلاقات الدولية، حيث كانت نهاية للنظام الدولي الثنائي القطب الذي سيطر على مجريات العلاقات الدولية لفترة ناهزت النصف قرن، وقد أدى تفكك القطب الشرقي إلى حدوث تحولات جذرية في الخريطة الجيوسياسية للعالم، بظهور دول جديدة ونوع جديد من النزاعات وبإعادة توزيع عناصر القوة في النظام الدولي، كما حدث تحول في مفهوم القوة أين تراجعت أهمية العوامل العسكرية لصالح عوامل جديدة، وتمت عولمة النموذج اللبرالي الرأسمالي وتزايدت نسب الاعتماد المتبادل، بيد أن الجدل حول هيكل النظام الدولي الذي ظهر على أنقاض الثنائية القطبية بقي محتدما، بين من يقول أنه نظام دولي أحادي القطب وبين من يقولون أنه نظام متعدد الأقطاب والتيار الثالث الذي يرى أنها مجرد مرحلة انتقالية نحو نظام دولي لم تتضح معالمه بعد، ولم يحسم هذا الجدل إلا بعد أحادث 11 سبتمبر 2001 أين تبنت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة قوامها تثبيت الهيمنة الأحادية في النظام الدولي، على غرار السياسة التي اتبعتها في أفغانستان والعراق، أين علت الإرادة الأمريكية ومصلحتها القومية على كل الاعتبارات القانونية والدولية.

استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على أكبر نصيب من عناصر القوة في النظام الدولي الجديد بعد تفكك منافسها الوحيد في فترة الصراع الايديولوجي، إلا أن هذا لا يعني أن النظام الدولي الأحادي القطب يخلو من الدول التي تحوز على مقومات القوى الكبرى على غرار روسيا الاتحادية، التي ورثت أكبر قدر من مساحة الاتحاد السوفييتي وترسانته النووية وعضويته الدائمة في مجلس الأمن الدولي، ورغم فترة المهادنة والرضوخ التي ميزت سياسة روسيا الخارجية في عهد الرئيس "بوريس يلتسن" والناتجة عن الضعف الاقتصادي، إلا أن وصول "فلاديمير بوتين" إلى الحكم في روسيا والذي استفاد من ارتفاع أسعار المحروقات في التعافي الاقتصادي، ساهم في ترميم قوة روسيا والمناداة بترميم مكانتها أيضا برفض الأحادية القطبية والدعوة إلى نظام دولي أكثر عدالة، وبالتالي تحولت روسيا إلى قوة دولية رافضة للوضع القائم تنادي بدور متكافئ مع الغرب في إدارة القضايا الدولية.

تعتبر الصين أيضا من الدول الكبرى الرافضة للوضع القائم في النظام الدولي بعد الحرب الباردة، فهي تتمتع بمقومات جغرافية فريدة وقوة بشرية هائلة، بالإضافة إلى قوتها النووية وعضويتها

الدائمة في مجلس الأمن الدولي، إلا أنها اختارت في الفترة التالية لنهاية الحرب الباردة التركيز على التنمية الاقتصادية الداخلية وعدم الخوض في الشؤون الدولية بالحفاظ على الصورة النمطية للصين كقوة مسالمة تنبذ الهيمنة، إلا أن وصولها إلى مراحل متقدمة من القوة أدى إلى تزايد احساسها بإجحاف هيكل النظام الدولي القائم في حق دولة بمثل مقومات الصين، وقد تزامن ذلك مع وصول قيادة سياسية طموحة بزعامة الرئيس " شي جينبينغ" إلى السلطة ما أحدث تحولا ملحوظا في السياسة الخارجية الصينية، التي بدأت تنادي بجعل الصين "مركزا للنظام الدولي" و بدأت تلعب دورا أكبر في النظام الدولي.

الفصل الثاني:

مواقف ورهانات القوى الكبرى في الأزمة السورية

- المبحث الأول : الأزمة السورية : الأسباب والتطورات والأطراف.
- المبحث الثاني: المواقف الاقليمية والدولية من الأزمة السورية.
- المبحث الثالث: التنافس بين القوى الكبرى في الأزمة السورية.

تمهيد:

شهدت المنطقة العربية موجة من الاحتجاجات المطالبة بتغيير الأنظمة القائمة فيها، اندلعت شرارتها بداية من تونس إثر إضرام شاب تونسي النار في نفسه احتجاجا على الأوضاع التي عاشها البلد في ظل حكم الرئيس "زين العابدين بن علي" الذي استمر على رأس هرم السلطة قرابة أربع وعشرين سنة، حيث خرج الشعب التونسي إلى الشوارع في مظاهرات حاشدة مطالبة بالتغيير وبوضع حد للتهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولم تتوقف هذه الاحتجاجات التي سميت بثورة الياسمين إلا بعد رحيل نظام "بن علي" وفراره، انتقلت شرارة هذه الانتفاضات إلى دول عربية أخرى تعيش نفس الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل أنظمة سياسية تقمع الحريات وتحتكر السلطة على غرار مصر واليمن والبحرين وليبيا وسوريا.

عاشت الدول العربية هذا الحراك ولازالت بعضها تعيشه وقد تباينت المواقف الدولية منه بين مؤيد للنظام وبين مساند للشعب أو مترقب للوضع، ولعل أن هذه المواقف مبنية على حسابات المصالح لدى الدول الكبرى وهو ما يظهر في الأهمية التي أولتها للحراك في بعض الدول دون غيرها وصلت إلى درجة التدخل في ليبيا، في حين بقي الوضع في سوريا عالقا إلى اليوم وهذا جراء تضارب المصالح في المنطقة بين عدة دول، ما جعل الاحتجاجات في سوريا تتحول إلى أزمة خانقة حصدت أرواح آلاف السوريين وشردت آلافا آخرين، حيث تشبث الرئيس السوري "بشار الأسد" بالحكم في ظل دعم روسي وصيني شل حركة مجلس الأمن الدولي.

يهدف هذا الفصل إلى البحث في مواقف ورهانات القوى الكبرى في الأزمة السورية، وهذا بالتطرق لخلفيات هذه المواقف التي أجهضت الانتفاضة في سوريا وحولتها إلى أزمة ذات أبعاد دولية وإقليمية، بدءا بالبحث في خلفيات وأسباب الأزمة السورية الداخلية والخارجية وأطرافها وتطوراتها ، ثم البحث في المواقف الدولية والإقليمية من الأزمة السورية.

المبحث الأول: الأزمة السورية : الأسباب والتطورات والأطراف.

شهدت سوريا منذ سنة 2011 وعلى غرار العديد من الدول العربية انتفاضة شعبية مطالبة بتغيير النظام القائم، بدأت هذه الانتفاضة بخروج المتظاهرين يوم الثلاثاء 15 مارس في مدينة درعا ودمشق وحمص ودير الزور وغيرها وفي الجمعة التالية امتدت هذه المظاهرات إلى باقي المحافظات، وأضحى التجمهر في سوريا عادة كل يوم جمعة، لكن سرعان ما تحولت هذه الأحداث إلى اشتباكات مسلحة بين الشعب السوري وقوات الأمن، وازداد الوضع في سوريا تشابكا وتعقيدا مع مرور الوقت وتداخلت فيه عوامل داخلية متعددة سياسية وهوياتية ودينية وأخرى خارجية إقليمية ودولية، ما جعل من الوضع في سوريا أزمة مستعصية الحل لا تزال تشغل بال صناع القرار والباحثين منذ سنة 2011، لذلك ولفهم الأزمة السورية ومجرياتها والتنبؤ بمستقبلها وفهم المواقف الدولية والإقليمية منها، وأثرها في توازنات القوى الدولية يستوجب الدراسة أولا العودة إلى أصول هذه الأزمة وأسبابها من ناحية وتطوراتها وأطرافها من ناحية أخرى.

المطلب الأول: أسباب الأزمة السورية.

الأزمات مهما كانت طبيعتها داخلية أو دولية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ومهما كانت شدة تعقيدها، ليست وليدة الصدفة إنما نتيجة لتراكم عدة عوامل أدى التفاعل بينها مع مرور الزمن إلى الوصول إلى الوضع المتأزم، وسوريا هي إحدى الحالات التي تراكمت فيها عوامل معينة داخلية وخارجية.

الفرع الأول: الأسباب الداخلية للأزمة السورية.

تحظى سوريا بموقع جيوبوليتيكي فريد إذ تطل على ثلاث قارات وواجهة متوسطية وتبلغ مساحتها حوالي 185.180 كم،[2] ما جعلها تجمع بين عدة ثقافات، وعصبا حيويا في الصراع العربي الاسرائيلي،[1] فسوريا تتقاسم الحدود مع كل من تركيا من الشمال والعراق من الشرق والجنوب الشرقي وفلسطين والأردن من الجنوب والجنوب الغربي ومن الغرب لبنان والواجهة المتوسطية.

خريطة موقع سوريا.

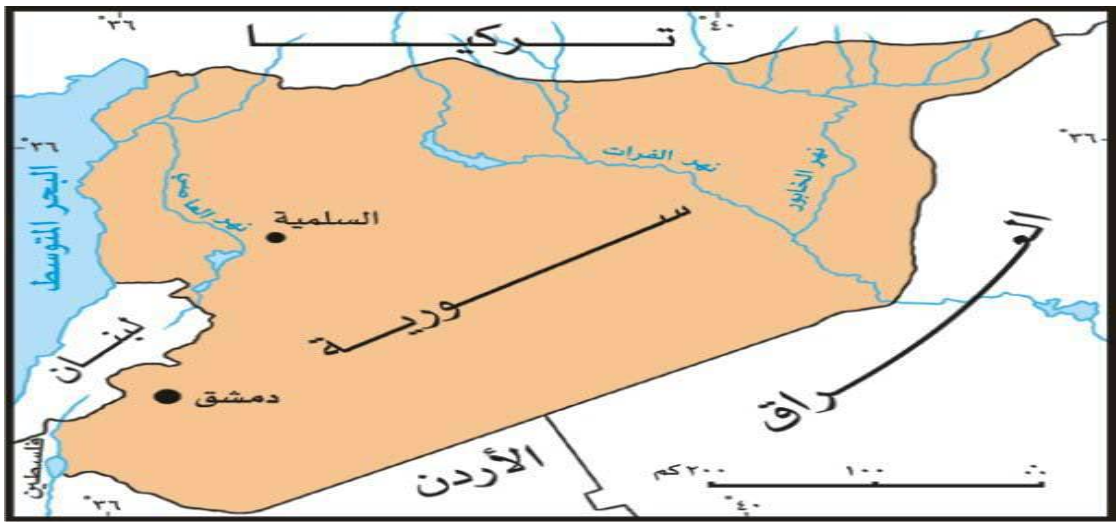

المصدر: رفل حسين نجم، عباس طراد ساجت، "خصائص القوة الجيوبوليتيكية للجمهورية العربية السورية، **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية بجامعة بابل**، ع. 42، (فيفري 2019)، ص ص. 780 ـ 811.

الحدود التي فرضتها اتفاقية سايس ـ بيكو والتي لم يراعى فيها العامل الثقافي الهوياتي، أضعفت من ولاء السوريين للدولة السورية وقسمتهم على أساس طائفي، وهو ما يظهر بشكل جلي في

[1] _ علي مراد كاظم ، حيدر حمزة مهدي، "الفاعلون في الأزمة الدولية المعاصرة :الأزمة السورية أنموذجا"، **مجلة الكلية الاسلامية الجامعة**، ع.45 (2018)، ص ص. 564 – 583.

أوقات الأزمات،[1] حيث يلقي هذا الانقسام بظلاله على مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فالأزمة التي تعيشها سوريا حاليا ليست بمعزل عن تأثير هذا العامل الطائفي الذي تمخضت عنه عدة ظواهر على جميع الأصعدة والتي كانت بمثابة أسباب للأزمة الحالية في سوريا ولعل أن أهمها ما يلي:

1 ـ طبيعة نظام الحكم في سوريا:

تعيش معظم الدول العربية أزمة حكم منذ نهاية الحقبة الاستعمارية، التي خلقت أنظمة موالية لها على حساب المصلحة الوطنية للدولة مستعملة في ذلك الانقسامات الطائفية، ما خلق أنظمة هشة غير مستقرة يشوبها الفساد وتؤججها الانقلابات العسكرية.

تعاني سوريا من أزمة حكم منذ تأسيسها في حدودها الحالية إثر تقسيم الدولة العثمانية بين بريطانيا وفرنسا بعد اتفاقيات "سان ريمو San Remo"عام 1920، حيث بقيت تحت الانتداب الفرنسي إلى غاية عام 1946، حيث عرفت سوريا المستقلة بعدها موجة من الديمقراطية تلتها مرحلة من الانقلابات العسكرية، ثم وصل "حزب البعث" إلى السلطة عام 1963 والذي أسس للنظام السياسي الحالي في سوريا، وفي عام 1970 استولى "حافظ الأسد" على السلطة بالانقلاب وتخلص من خصومه وأسس نظاما ديكتاتوريا مغلقا، وبقي على رأس هرم السلطة في سوريا إلى أن توفي عام 2000، حيث عدل أتباعه الدستور بما يسمح لإبنه "بشار الأسد" بالوصول إلى السلطة*، والذي أجرى بدوره بعض الاصلاحات خاصة في المجال الاقتصادي، ثم عاد إلى النظام التسلطي العسكري الذي اختصر السلطة في أقلية قبلية عائلية.[2]

يقوم النظام السياسي السوري على دستور عام 1973 والذي ينص في مادته الثانية على كون نظام الحكم في سوريا هو نظام جمهوري والسيادة فيه تكون للشعب، وينص أيضا في المادة الثامنة على

---

[1] _ معتز عبد القادر محمد الجبوري، " الأدوار الدولية للقوى الكبرى اتجاه الأزمة السورية"، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية**، ع.10 (2015)، ص ص. 326 _ 355.

* _ اقتضى هذا التعديل تخفيض شرط سن المترشح لمنصب رئاسة الدولة من أربعين عاما إلى أربع ثلاثين عاما.

[2] _ Isabelle Hausser et autres, *"le conflit syrien pour les nuls"*, 30 avril 2017, sur l'adresse : ***http://www.leconflitsyrienpourlesnuls.org/wp-content/uploads/pdf***

كون "حزب البعث العربي الاشتراكي" هو الحزب القائد في المجتمع والدولة، أما رئيس الدولة فيشترط في ترشحه للمنصب أن يكون عربيا سوريا متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية وأن يبلغ من العمر سن الرابعة والثلاثين ــ بعد تعديه سنة 2000 حيث كان قبل ذلك أربعين سنة ــ حسب ما جاء في المادة الثالثة والثمانين، كما يشترط أن يكون ترشحه مبنيا على اقتراح القيادة القطرية لحزب البعث الاشتراكي ثم يعرض للاستفتاء الشعبي، ويشترط أن يتحصل على الأغلبية المطلقة في الانتخابات كما ورد في المادة الرابعة والثمانين من الدستور، وتحدد المادة الخامسة والثمانين مدة ولاية الرئيس بسبع سنوات ميلادية، يحظى رئيس الجمهورية في دستور عام 1973 بصلاحيات واسعة كما تنص عليه المواد من 93 إلى غاية المادة 114 وعلى رأس هذه الصلاحيات حق إعلان حالة الطوارئ وإلغائها، كما يتولي الرئيس القيادة العليا للجيش والقوات المسلحة، ويبرم المعاهدات والاتفاقيات الدولية ويلغيها، ويعين المسؤولين المدنيين والعسكريين، كما يتولي سلطة التشريع عندما تقتضي المصلحة القومية للدولة، كما تنص المادة 131 من دستور عام 1973 على ترؤس رئيس الجمهورية مجلس القضاء الأعلى كما يسمي الأعضاء الخمسة للمحكمة الدستورية بناء على المادة 139، كما تكفل المادة 149 حق اقتراح تعديل الدستور لرئيس الجمهورية وثلث أعضاء مجلس الشعب،[1] من خلال مواد دستور عام 1973 يمكن أن نلاحظ أنه لا يكفل حق التداول على السلطة بطريقة ديمقراطية، حيث اختصر الحكم في حزب البعث العربي الاشتراكي باعتباره الحزب القائد، كما اشترط في المرشح لرئاسة الجمهورية أن يكون مقترحا من طرف الحزب.

قامت سياسة حزب البعث منذ توليه السلطة في سوريا على الاستبدادية واحتكار الحكم، وإعاقة مسار التداول السلمي على السلطة، فعلى عكس ما هو ظاهر من تمثيل السنة والعلويين على حد سواء في المناصب العليا في الدولة، تتستر خلف هذه الواجهة استراتيجية تهدف إلى تقوية نفوذ الطائفة العلوية، وتقوم هذه الاستراتيجية على السلطات الواسعة المخولة للرئيس في تعيين وعزل المسؤولين الرفيعي المستوى في الدولة، فعلى سبيل المثال في جهاز الاستعلامات نجد الضباط السنيين هم الأكثر عددا والأعلى مرتبة، لكن في الغالب نجدهم محاطين بضباط آخرين من الطائفة العلوية يتمتعون بنفوذ أكبر، فمثلا رئيس الأمن السياسي اللواء "محمد ديب زيتون" أعلى مرتبة من"عاطف نجيب" رئيس فرع مدينة

[1] ـ دستور الجمهورية العربية السورية 13 مارس 1973 الموافق لـ 09 صفر 1393، على الرابط:
https://www.cours-examens.org/images/an_2013_2/Etude_superieure/Droit/CONST/Autres/syrie.pdf

درعا، لكن في الواقع هذا الأخير وهو ابن عم الرئيس السوري "بشار الأسد" يتمتع باستقلالية أكبر وبنفوذ أوسع، كما أنه تورط شخصيا في التوتر الذي ساد بين قوات الأمن والشعب في مدينة درعا وأدى إلى تصاعد الاحتجاجات،[1] وبالتالي تتجلى من سياسة النظام السوري في توزيع المناصب بين الطائفتين السنية والعلوية، رغبته في إعطاء هذه الأخيرة نفوذا أكبر من حجمها الديمغرافي، فهيمنة أفراد الطائفة العلوية على المناصب العليا سيؤثر على استقرار النظام باعتبارهم يمثلون أقلية مقارنة بالسنة، لذلك عمل على تقوية نفوذهم بطريقة غير مباشرة خاصة في أجهزة الأمن والاستعلامات.

يعتبر النظام السوري نظام مزدوج يوجد فيه بالموازاة مع المؤسسات الديمقراطية الظاهرة من حكومة ومجلس شعب وسلطة قضائية، نظام آخر مواز قائم على أساس عشائري يحيط الرئيس بمجموعة من الضباط العلويين، وبالتالي فاعتلاء الفئات الأخرى للمناصب العليا لا يعدو أن يكون إلا سياسة لإخماد فورة غضب السنَّة الذين يمثلون الأغلبية في المجتمع،[2] فالسيطرة المفرطة لأجهزة الأمن على كافة مفاصل الدولة والتضييق المستمر على الحريات السياسية والمدنية، كانت الدافع الأول للخروج في انتفاضات واسعة مطالبة بالتغيير، وقد جاء في مقدمة مطالبها إلغاء حالة الطوارئ التي شهدتها البلاد منذ عام 1963، وتعديل الدستور بما يفتح الباب أمام التعددية السياسية وحرية انشاء الأحزاب،[3] وبالتالي فسنوات حكم حزب البعث ورئاسة حافظ الأسد ثم ابنه بشار الأسد للجمهورية السورية، تميزت باحتكار السلطة وعدم السماح بالتداول السلمي عليها، إذ تعتبر الحالة السورية الحالة الوحيدة التي تم فيها توريث الحكم في نظام جمهوري، وانصبت كافة جهود النظام على اعطاء الطائفة العلوية مكانة سياسية أكبر من حجمها، بسيطرة هذه الفئة على أجهزة الأمن التي سيطرت بدورها على الحياة السياسية، مما أدى إلى سخط باقي أطياف المجتمع السوري ودفعه للانتفاض من أجل وضع حد لهذا النظام.

---

[1] ـ Souhail Belhadj, *"l'appareil sécuritaire syrien,socle d'un régime miné par la guerre civile",* ***revue confluences méditerranée,*** no.89 (printemps 2014), pp.19 ,20.

[2] ـ Isabelle Feuerstoss,"*guerre civile en Syrie : le retour du refoulé ",* ***politique étrangère,*** (Automne 03 , 2012), p.601 _ 613.

[3] ـ شذى زكي حسن، "التغيير السياسي في سوريا بين مطالب الداخل وضغوط الخارج"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، ع.52 (2015)، ص ص.174 _ 211.

2 ـ الصراع الطائفي:

خلقت الحدود الموروثة عن الاستعمار في مختلف الدول العربية والتي لم يراعى فيها التقسيم العرقي والديني والطائفي، دولا متفككة من الداخل تؤججها الصراعات على السلطة بين هذه الفئات، وتعد سوريا إحدى الدول العربية التي تجمع في طياتها عدة أقليات؛ حيث يحتوي المجتمع السوري على 75% من العرب السنة، و11% من العرب العلويين وباقي الطوائف الإسلامية وحوالي 10% من الأقلية الكردية و3% من أقلية الدروز، ولعل أن من المفارقات في الحالة السورية هو كون النظام السياسي يخضع لسيطرة الأقلية من الطائفة العلوية، مما أدى إلى زعزعة الاستقرار السياسي بسبب هضم حقوق الفئات الأخرى في المجتمع لاسيما السنَّة الذين يشكلون الأغلبية.[1]

تعتبر الأزمة السورية الحالية في أحد جوانبها امتداد للصراع الذي كان بين الإخوان المسلمين والرئيس السوري حافظ الأسد، حيث شنت القوات العسكرية في ظل رئاسته حملة من أجل استعادة مدينة حماة من يد الإخوان المسلمين، وقد حصدت هذه الحملة أرواح 40000 شخص من المدنيين حسب المجلس السوري لحقوق الإنسان، وأضحت هذه المذبحة رمزا لسخط ورفض السنَّة اضطهادهم من طرف الأقلية العلوية التي تسيطر على الحكم،[2] وبالتالي فرغم علمانية الدولة السورية إلا أن الأغلبية في المجتمع عانت من التهميش والإقصاء لصالح الأقلية التي ينتمي إليها الرئيس، فقد فشل النظام السياسي في التخفيف من حدَة التوتر بين مختلف الطوائف، وإن كان ظاهريا يبدو أن السنة ممثلون في الحياة السياسية إلا أن ذلك لا يعدو إلا أن يكون سياسة للمراوغة تضمر نفوذا واسعا للطائفة العلوية، ما أدى إلى انفجار الوضع وتأزمه نتيجة تزايد الوعي وتفاقم الشعور بالتهميش من طرف أغلبية أفراد المجتمع السوري.

3 ـ تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

لعبت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية دورا بارزا في اشعال فتيل الأزمة في سوريا، إذ لا يمكن تغييب علاقة التأثير والتأثر بين هذان العاملان والعامل والسياسي في أي مجتمع، فرغم عدم شح الطبيعة السورية من حيث الموارد الطبيعية، حيث تزخر بالعديد منها وعلى رأسها: البترول والمنغنيز وخام الحديد

[1] _ **المرجع نفسه**، ص.179.

[2] _ Colin H. Carignan, *"Note de recherche : Le conflit syrien, une guerre par procuration", **Cahiers de recherche en politique appliquée,*** no.06 (été 2015), p.21.

والرخام والجبس والطاقة الكهرومائية كما أن 75,8% من أراضيها صالحة للزراعة، كما تحتل المرتبة الثلاثين عالميا من حيث احتياطات النفط المؤكدة، والمرتبة الأربعين من حيث إحتياطي الغاز حسب ترتيب كتاب حقائق العالم الصادر عن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية[1].

أطلق بشار الأسد محاولات الاصلاح الاقتصادي، إلا أن مؤشرات الفقر ما فتئت تتزايد وهذا جراء سياسة التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي الذي قوض منابع رزق العديد من المواطنين الريفيين وسكان المدن الصغيرة، وأدى إلى تدني ظروفها المعيشية وبالمقابل أدت هذه السياسة الاقتصادية إلى ظهور طبقة برجوازية مرتبطة عضويا بالنظام، تستحوذ على حوالي 70 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي،[2] وبالتالي ظهور تفاوت طبقي بين الأغنياء والفقراء وتراجع مستوى معيشة أغلبية السكان، حيث صنف تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2011 سوريا في المرتبة 119 حسب مؤشرات التنمية البشرية، إذ لا يتجاوز إجمالي الانفاق على الصحة والتعليم فيها 2,9 بالمائة لكل منهما من إجمالي الناتج المحلي، وهي نسبة منخفضة جدا مقارنة بالدول الأخرى إذ لا تتفوق بكثير عن نظيرتها في إيريتيريا وميانمار، كما قدر التقرير نسبة السكان المعرضين للفقر بحوالي 7,1 بالمائة من التعداد الكلي للسكان وحوالي 0,5 بالمائة يعيشون في حالة الفقر المدقع.[3]

رغم وفرة الموارد عجزت سوريا عن تحقيق الرضى الاقتصادي والاجتماعي لمواطنيها، الذين عانوا من الفساد والمحسوبية وتردي الأوضاع المعيشية وتفشي الفقر والبطالة، ما أدى إلى سخطهم من النظام القائم الذي استمر في الحكم قرابة نصف قرن ولم يزد تلك الأوضاع إلا سوءا، لذلك لا يمكن فصل خروج السوريين إلى الشوارع مطالبين بإسقاط نظام البعث على بحثهم عن العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1] _ The world factbook, central intelligence agency, on : ***http://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geo/sy.html*** visited on : (14/08/2018)

[2] _ زكي حسن، **مرجع سابق**، ص ص. 180، 181.

[3] _ United Nations Development Programme, ***Human Development Report 2011 : sustainability and Equity : a better future for all***, (2011), pp. 126 – 165.

الفرع الثاني : الأسباب الخارجية للأزمة السورية.

التركيز على العوامل الداخلية التي دفعت بالشعب السوري إلى الانتفاض ضد نظام "بشار الأسد" لا يتيح فهم الازمة السورية جيدا، لأن هناك عوامل أخرى خارجية لا يمكن فصلها عن ذلك، نظرا إلى علاقة التأثير والتأثر الدائمة بين أي نظام ومحيطه الخارجي، فالأزمة الحالية ليست وليدة الصدفة وإنما هي نتيجة لتراكم عدة عوامل خارجية ساهمت في مطالبة الشعب بتغيير النظام القائم.

الأزمة السورية لا يمكن فصلها عن الأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وعلى رأسها الصراع العربي الاسرائيلي والتواجد السوري في لبنان والغزو الأمريكي للعراق، فقد ألقت هذه الأحداث بظلالها على الوضع الداخلي في سوريا، إذ لم يتوانى النظام عن تبرير تأجيله للإصلاح الداخلي بهذه الأحداث كونها لا تمثل الأولوية في ظل الضغوط الخارجية من حرب دولية على الارهاب وغزو أمريكي للعراق وحادثة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري عام 2005، حيث ركز خطاب النظام السوري على أولوية الصراع العربي– الاسرائيلي مقارنة بمطالب الانتقال الديمقراطي.

عمل النظام السوري على إثارة المشاعر القومية لدى المواطن وتوجيه نظره إلى الخارج على حساب القضايا الداخلية، إذ مثلت سوريا محور الممانعة في الشرق الأوسط ما جعلها مستهدفة من طرف الغرب، فقبل الغزو الأمريكي للعراق حدد "John Bolton" مدير نزع السلاح في وزارة الخارجية الأمريكية، سوريا كالهدف التالي بعد العراق في برنامج المحافظين الجدد، في 11 نوفمبر 2003 صوت الكونغرس الأمريكي على قانون محاسبة سوريا واستعادة السيادة اللبنانية[*] ووضع حد لاحتلاله، وفرض عقوبات اقتصادية والتوقف عن رعاية الارهاب ووقف تطوير أسلحة الدمار الشامل.[1]

*ـ سمح اتفاق الطائف عام 1989 للحكومة اللبنانية الاستعانة بالقوات السورية لبسط سيادتها على كافة الاراضي اللبنانية، انتهي التواجد السوري في لبنان عام 2005 بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، لمعلومات أكثر انظر : عامر كامل أحمد، العلاقات السورية – اللبنانية بعد الانسحاب السوري من لبنان، **مجلة دراسات دولية**، ع. 35 (2008).

[1] ـ Frère Jean – Duns, la contre – Réforme Catholique au XXI[e] siècle : il est ressuscité, no. 185 (Mars 2018), sur l'adresse : ***http://www.crc-resurrection.org/lien-utiles/archives/il-est-ressuscite/n-185-mars-2018/syrie-3-les-causes-de-la-guerre-de-syrie-1997-2011*** . Conulté le :(03/08/2019).

رغم محاولات الرئيس السوري كسب ود شعبه من خلال مواقفه البطولية في بعض القضايا كالقضية الفلسطنية، ورغم محاولاته شد أنظار الشعب إلى الخارج، إلا أن التأثير السلبي للمتغيرات الخارجية في الأوضاع الداخلية طغى على هذه المحاولات، فالعقوبات الاقتصادية المفروضة على النظام السوري أثرت لا محالة على المواطن وظروفه المعيشية، وإن لم يظهر هذا التأثير بطريقة مباشرة إلا أنه أثر على المدى الطويل في الاقتصاد السوري، وبالتالي فالمواطن الذي تنصب أولى اهتماماته على الحصول على حياة كريمة وظروف معيشية مرضية، لذلك لا يمكن إغفال دور العوامل الخارجية في إثارة الأزمة السورية الحالية.

أثرت الحرب الأمريكية على العراق في الظروف الداخلية السورية، حيث رفضت سوريا هذه الحرب ولم تمثل لرغبة الولايات المتحدة الأمريكية في مقاطعة العراق، وإنما أبقت حدودها مفتوحة معه حيث أضحت دمشق ملاذ المواطنين الفارين من العراق ومرتعا للجماعات الارهابية، ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تصنفها دولة راعية للإرهاب، بالإضافة إلى ذلك اختارت سوريا التحالف مع حزب الله الذي طالما هدد الكيان الصهيوني وأيدت الانتفاضة الفلسطينية، ما جعل العلاقات بين نظام بشار الأسد والولايات المتحدة الأمريكية غير قابلة للإصلاح.[1]

أدت السياسة الخارجية التي اتبعها نظام "بشار الأسد" إلى تحول سوريا إلى دولة منبوذة من طرف الغرب، حيث أصبحت قضية تغيير النظام السوري ضمن أولوياته وهذا بخلق حالة من اللاستقرار داخله وهو ما تحدث عنه "روبرت ساتلوف Robert Satloff" الباحث الاستراتيجي من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى في مارس 2005، حيث قال أنه :(لم يعد من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية استمرار نظام بشار الأسد وأن التصدعات في بنية النظام السوري موجودة ويمكن أن تتحول بسرعة إلى كسور ثم إلى زلازل، وللزيادة من حدة هذه التصدعات يجب على الولايات المتحدة الأمريكية التركيز على ثلاث أولويات هي جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول ديناميات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والإثنية في سوريا، وقيادة حملة تتمحور حول مواضيع الديمقراطية وحقوق الانسان ودولة القانون، وعدم

[1] ـ Chelsea Marie Baltes, ***causes and consequences of syrian civil war,*** *Senior theses* (U.S : university of South Carolina, 2016), pp.45 – 47.

ترك أي منفد لنجدة النظام إلا إذا قبل بشار الأسد تطبيع علاقات دولته مع الكيان الصهيوني وطرد جميع الهيئات والمنظمات المعادية له من الأراضي السورية). [1]

قدم "روبرت ساتلوف" طريقة للتحضير لثورة داخلية في سوريا تدار من الخارج من شأنها إسقاط نظام بشار الأسد، وهو السياق الذي يمكن في إطاره فهم ما يحدث في سوريا منذ سنة 2011، فالتحضير للثورة السورية بدأ في وقت مبكر، فعلى غرار الثورات الملونة في العديد من الدول الأوروبية التي هدفت إلى إسقاط الأنظمة الموالية لروسيا، كانت الولايات المتحدة الأمريكية مند سنة 2004 تحضر لإسقاط نظام بشار الأسد، حيث أقدم سفير الولايات المتحدة الأمريكية في لبنان وبمساعدة فريقه الدبلوماسي على تمويل النُشطاء اللبنانيين المناهضين لسوريا من خلال مؤسسة "فريدم هاوس Freedom House" الأردنية التي تروج للديمقراطية، وفي 14 فيفري 2005 لما تعرض رئيس الوزراء اللبناني "رفيق الحريري" للإغتيال في العاصمة بيروت، لم تتوانى وسائل الإعلام الأمريكية عن توجيه أصابع الاتهام لسوريا بعد بضع دقائق فقط من الحادثة، وقامت إثر ذلك مظاهرات عارمة في لبنان تدعو إلى إسقاط النظام في دمشق، كان هدف الولايات المتحدة الأمريكية من هذه المظاهرات التي هندست لها منذ مدة والتي عرفت بـ "ثورة الأرز"، هو دفع بشار الأسد إلى استخدام القوة في التعامل معها ما يفتح المجال للتدخل وإسقاطه، إلا أن بشار الأسد لم ينجرف خلف هذا الفخ وإنما وافق على انسحاب القوات السورية من لبنان.[2]

الجهود الأمريكية لإسقاط نظام بشار الأسد لم تتوقف على الملف اللبناني فحسب وإنما تواصلت هذه المحاولات عبر عدة برامج تهدف لدعم المعارضة السورية، وهي مأموريات أنشأتها وزارة الخارجية الأمريكية على غرار برنامج "فريدوم هاوس" والمعهد الجمهوري الدولي لـ "جون ماكين John McCain"، كما قدمت الولايات المتحدة الأمريكية الدعم لبعض الحركات المحظورة في سوريا كجماعة الاخوان المسلمين والجبهة الوطنية للإنقاذ، كما دعمت إنشاء حركة العدل والتنمية (MJD) من طرف مجموعة من المنفيين في لندن، حيث تهدف هذه الحركة إلى انتاج دعاية معادية لسوريا وتم استخدامها لتوزيع مساعدات مالية أمريكية تفوق 6 ملايين دولار على المعارضة السورية، وقد تحول فيما بعد قادة

[1] _ Frère Jean , ***op.cit***

[2] _ ***Ibid.***

المعارضة المدعومين من طرف الولايات المتحدة الأمريكية إلى إطارات في المجلس الوطني السوري عام 2011.[1]

رغم كون هندسة الأزمة السورية من طرف الغرب كان منذ عقد من الزمن، إلا أنه لا يمكن فصلها من ناحية أخرى عن أثر الانتفاضات التي شهدتها المنطقة العربية منذ أواخر سنة 2010 بدءا من تونس، حيث كان الانتقال السريع لشرارة الثورة من هذه الأخيرة إلى العديد من الدول العربية في ظرف قياسي بفعل وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، سببا في انتقال العدوى إلى سوريا التي لا تعد ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أفضل من غيرها من الدول التي اشتعل فيها فتيل الثورات، كما كان لنجاح الثورة التونسية في اسقاط نظام "بن علي" أثرا إيجابيا في نفسية المواطنين السوريين الذين طمحوا إلى أن تسلك الثورة السورية نهج نظيرتها التونسية.

أدى تراكم العديد من القضايا إلى تفجير ثورة 2011 في سوريا، فمماطلة بشار الأسد في الاقدام على إصلاحات داخلية جدية بحجة أولوية القضايا الخارجية إلى زيادة تدهور الظروف المعيشية للمواطن السوري، كما أدت المواقف التي تبناها بشار الأسد من بعض القضايا الدولية كالغزو الأمريكي للعراق والقضية الفلسطينية، إلى إثارة حفيظة الدول الغربية التي أصبحت تنظر إلى سوريا كدولة راعية للإرهاب وحملت على عاتقها هدف اسقاط نظام بشار الأسد بكل الوسائل المادية كتمويل المعارضة السورية في الخارج، والمعنوية كالترويج لمفاهيم الديمقراطية وحقوق الانسان ودولة القانون بين صفوف الشعب السوري، حيث أدى كل ذلك بالإضافة إلى ما شهدته المنطقة العربية من ثورات داعية إلى إسقاط الأنظمة فيها إلى خروج المواطنين السوريين في مظاهرات عارمة مطالبة بإسقاط نظام بشار الأسد.

فهم الأزمة السورية مرتبط بعدة عوامل بعضها داخلية تتلخص في أزمة نظام الحكم الذي اختصر السلطة في حزب البعث العربي الاشتراكي وفي شخص الرئيس الذي أحاط نفسه بأقلية قبلية عرقية، حيث تنم هذه السياسة عن وجود صراع طائفي في المجتمع السوري بين أقلية شيعية حاكمة وأغلبية سنية محكومة، ناهيك عن الأوضاع الاقتصادية المزرية التي يعيش فيها الشعب السوري رغم وفرة الموارد، كما ترتبط الأزمة السورية أيضا بعوامل خارجية وعلى رأسها الموقف السوري في محور الممانعة من بعض القضايا الاقليمية والدولية كالقضية الفلسطينية والغزو الأمريكي للعراق، بالاضافة إلى التواجد

[1] _ ***Ibid .***

السوري في الأراضي اللبنانية، ما جعل إسقاط نظام بشار الأسد هدفا مستعجلا للغرب، لكن رغم الدور الذي لعبته كل هذه العوامل لا يمكن إغفال أثر موجة الانتفاضات التي عرفت بالربيع العربي منذ سنة 2010 بداية من تونس والتي سرعان ما انتقلت إلى عدة دول عربية أخرى من بينها سوريا

المطلب الثاني: تطورات وأطراف الأزمة السورية.

انتقلت شرارة الثورات العربية إلى سوريا مع بداية عام 2011 عكس توقعات الرئيس السوري "بشار الأسد" الذي قال أن بلده لن تشهد مثل هذه الثورات، حيث بدأت تتعالى أصوات المواطنين السوريين متضامنة مع الثورة المصرية ومعبرة في الوقت ذاته عن سخطها من نظام الأسد، لكن وعلى عكس ما جرى في باقي الدول العربية تسارعت وتيرة الأحداث التي شهدتها سوريا وتعددت الأطراف المتدخلة فيها ما جعل مسار الثورة ينحرف إلى أزمة مستعصية الحل على الأطراف الداخلية وعلى المجتمع الدولي في الوقت ذاته.

الفرع الأول: تطورات الأزمة السورية.

بدأت المناداة بتغيير النظام في سوريا مثل ما حدث في باقي الدول العربية التي شهدت انتفاضات ضد أنظمتها مطلع عام 2011، في شكل شعارات على مواقع التواصل الاجتماعي وجدران المدارس، لكن حالة الطوارئ التي شهدتها سوريا منذ عام 1963 حالت دون مقدرة المواطنين على التجمع، أدت هذه الجدلية بين رغبة الشعب في التحرر وما قابله من نظام مغلق قمع بالسلاح المظاهرات السلمية، إلى تحول الوضع في سوريا إلى أزمة إنسانية خلفت ملايين النازحين واللاجئين، حيث مرت الحالة السورية بعدة مراحل قبل أن تصل إلى الوضع الحالي:

أولا: انطلاق شرارة الثورة السلمية:

هروب الرئيس التونسي "زين العابدين بن علي" وسقوط الرئيس المصري "حسني مبارك"، كان بمثابة مؤشر إيجابي للسوريين، حيث قام بعض الناشطين في دمشق والتل وريف دمشق ودرعا بكتابة شعارات موحية ببداية الحراك على الجدران، لكن النظام لم يتغاضى عن ذلك بل شن في نهاية شهر فيفري 2011 حملة اعتقالات طالت كل من اشتبه بهم في حملة شعارات الجدران من بينهم أطفال من "درعا" دون الخامسة عشرة من العمر.[1]

[1] _ Paul Khalifeh, " *Dix question pour mieux comprendre la crise syrienne*",(26/05/2021), sur l'adresse : ***https://www.savoirs.rfi.fr/fr/comprendre-enrichir/geopolitique/dix-quetions-pour-mieux-comprendre-la-crise-syrienne*** , consulté le : (14/ 11/ 2021).

لجأ النظام السياسي إلى ردع الثورة قبل قيامها، فقد انجرف إلى اعتقال قصّر لمجرد كتابة شعارات منادية بإسقاطه، علما أنه لم يكن هناك أية أبعاد أو أطراف سياسية واضحة أو أية نداءات قوية وجدية لتغيير النظام في سوريا، وهو ما يظهر أثر الثورات العربية في نفسية صانع القرار السوري الذي كان ينتظر في قرارات نفسه وصول رياح الثورات العربية إلى سوريا، رغم تصريحاته التي استبعدت ذلك، كما شهدت سوريا بالتزامن مع الثورات العربية مظاهرات محلية متفرقة كتلك التي شهدتها منطقة "الحريقة" بدمشق يوم 17 فيفري إثر اعتداء شرطي على بائع عربة أين رددت شعارات منددة بإذلال الشعب السوري، وكذا اعتصام شباب سوريين أمام السفارة الليبية في دمشق تضامنا مع الشعب الليبي، أين رددت شعارات منادية بالحرية ليس في ليبيا فقط وإنما في سوريا أيضا ومع ذلك لم تكتسب هذه الاحتجاجات الطابع السياسي المباشر رغم أهميتها، إلا بعد تاريخ 15 مارس حيث بادر نشطاء معارضون إلى تنظيم أول مظاهرات سياسية في العاصمة وعدة مدن أخرى للمطالبة بتسريح السجناء السياسيين،[1] كان الطابع السلمي والمدني هو الغالب على انطلاقة الثورة السورية، إذ لم تشذ عن نظيراتها في باقي الدول التي عرفت مظاهرات من هذا القبيل.

ثانيا: قمع النظام للمظاهرات بالقوة:

الانطلاق الفعلي للثورة السورية كان في 15 مارس 2011،(بعدها حدد يوم الجمعة 18 مارس كجمعة "الكرامة" تنديدا بالإذلال الذي تعرض له أهالي "درعا"، على خلفية توسطهم لدى رئيس فرع الأمن السياسي والمحافظ لإطلاق صراح الأطفال المعتقلين)، قوبلت هذه التجمعات الاحتجاجية بإطلاق الرصاص الحي من طرف قوات الأمن على المحتجين ما أسفر عن سقوط قتلى.[2]

سعى النظام السوري إلى وأد الثورة في مهدها قبل أن تنتشر في باقي ربوع سوريا، متيقنا من عدم فاعلية مواقع التواصل الاجتماعي في نقل موجة الاحتجاجات داخل سوريا بالسرعة نفسها التي حدثت بها في باقي الدول العربية، نظرا إلى المراقبة المكثفة التي تمارسها الدولة على هذه المواقع، وفي هذا الصدد يقول "ريز إيرليخ Reese Erlich" في كتابه : "داخل سوريا: قصة الحرب الأهلية وما على

[1] _ نقاش جماعي لباحثي المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "الخاص والعام في الانتفاضة الشعبية السورية الراهنة"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات**، ع. أفريل (2011)، ص ص. 02، 03.

[2] _ Khalifeh, ***op.cit***, p. 01.

العالم أن يتوقع" متحدثا عن الثورة السورية : **(ثورتهم ليست ثورة فايسبوك)**،[1] لكن على عكس توقعات النظام انتقلت شرارة الاحتجاجات بطريقة عفوية إلى باقي المدن السورية وانتقلت المطالب من استرداد الكرامة إلى إسقاط النظام.

ثالثا: عسكرة الثورة السورية:

بدأت الثورة السورية على النظام تتجه نحو العمل المسلح عقب أحداث مدينة "جسر الشغور" حيث أسفر تصدي قوات الأمن للمظاهرات عن مقتل 38 شخصا، أدى ذلك إلى رد الشعب في سلوك انتقامي غير معتاد منذ بداية الثورة، بالهجوم على مراكز أمنية وقتل حوالي 120 عنصرا،(تزامنت هذه الأحداث عن تأسيس "لواء الضباط الأحرار" في 09 جويلية 2011، حيث تولى الدفاع عن المتظاهرين من نيران القوات النظامية ثم توالت الانشقاقات التي نسبت نفسها إلى قيادة اللواء "حسين هرموش")، وبعدها الاعلان في الشهر نفسه عن تأسيس "الجيش السوري الحر" كإطار عام للجنود المنشقين عن الجيش النظامي، حيث أنيطت به مهمة حماية المظاهرات السلمية[2]، لكن إفراط النظام السياسي في سفك دماء المتظاهرين دون تحريك ساكن من طرف المجتمع الدولي الذي شلّت حركته بسبب الفيتو الروسي ـ الصيني، أدى إلى اتخاذ الثورة السورية منحى العمل المسلح منذ مطلع عام 2012، مستفيدة من تجربة أهالي "الزبداني" أين تمكنت الجماعات المسلحة من منع قوات الجيش النظامي من الدخول إلى المنطقة، وبذلك أصبحت هذه التجربة ملهمة لباقي أطراف "الجيش السوري الحر"، وانتقلت الثورة السورية من السلمية إلى العمل المسلح لإسقاط النظام.

ولعل أن الانشقاقات التي حدثت في الجيش السوري والعمل على حماية المظاهرات السلمية بالسلاح أدى إلى زيادة تضرر المدنيين، حيث وجد النظام مبررا آخر لاستخدام القوة بحجة محاربة هذه الجماعات المسلحة.

---

[1] _ ريز إيرليخ، **داخل سوريا : قصة الحرب الأهلية وما على العالم أن يتوقع**، تر: رامي طوقان (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015)، ص.84.

[2] _ Khalifeh, ***op.cit***, p.01.

رابعا: تأزم الوضع وفشل المبادرات الدولية السلمية لحل الأزمة:

تزايدت الانشقاقات في الجيش النظامي السوري وزادت حدة المواجهة بين النظام والثوار، ماجعل الوضع في سوريا يتأزم أكثر في ظل عدم قدرة المجتمع الدولي على التحرك تحت غطاء مجلس الأمن الذي شله الفيتو الروسي ـ الصيني، حيث حمل الثوار مسؤولية ما يجري في سوريا للدول الغربية التي ترددت في التدخل لحل الأزمة، وفضلت اللجوء إلى أسلوب فرض العقوبات الاقتصادية بدل التدخل واكتفت بدعوة الرئيس السوري"بشار الأسد" إلى التنحي عن السلطة، وصل الوضع في سوريا إلى حد تأكد هيئة الأمم المتحدة من استخدام النظام السوري في أوت 2013 للأسلحة الكيماوية في ضواحي دمشق ما أسفر عن مقتل 1500 شخص من المدنيين دون أن يحرك مجلس الأمن الدولي ساكنا.[1]

بعد تأزم الوضع في سوريا توالت المبادرات الدولية والعربية لحل الأزمة السورية إلا أنها لم تثمر ولم تتمكن من تقريب وجهات النظر بين أطراف الأزمة وإيجاد تسوية دبلوماسية لها، وذلك يرجع أساسا إلى عدم قدرة القائمين عليها على ايجاد حلول وسط من جهة، والخلاف السائد بين الأطراف الدولية بشأن الأزمة من جهة أخرى، فالدول الغربية ودول الخليج رافعت عن فكرة تأسيس حكومة انتقالية مع تنحي الأسد عن السلطة وهو الأمر الذي لم يرق لروسيا الحليف الأساسي لنظام الأسد،[2] فقد عقدت ما بين عام 2012 و 2018 تسعة مؤتمرات بشأن الأزمة السورية هي مؤتمرات : جنيف 1 في 30 جويلية 2012 ،وجنيف 2 من 10 إلى 15 فيفري 2014، وجنيف 3 في فيفري 2016، وجنيف 4 من 23 فيفري إلى 03 مارس 2017، ومؤتمر جنيف 5 في أفريل 2017، وجنيف 6 في 16 ماي 2017، وجنيف 7 في

---

[1] ـ Journal d'information en ligne, Le Monde.fr , "Syrie 7 ans ", sur l'adresse : ***http://www.mobile.lemonde.fr/proche-orient/visuel/2016/03/15/du-soulevement-populaire-au-conflit-international-cinq-ans-de-guerre-en-syrie_4882825_3218.html*** , consultéle (01/09/2019).

[2] ـ Daniel Mokli, *" La guerre civile syrienne : entre escalade et intervention"*, ***center for security studies,*** no.124 (novembre 2012), p.03.

9 جويلية 2017، ومؤتمر جنيف 8 في 28 نوفمبر 2017، وصولا إلى مؤتمر فيينا في 25 جانفي 2018 كلها لم تصل إلى تسوية للأزمة السورية.[1]

خامسا: ظهور تنظيم الدولة الإسلامية والتدخل الدولي في سوريا:

ساهم الوضع السوري المتأزم في ظهور الجماعات الجهادية وتنامي دورها مثل "جبهة النصرة" التي ظهرت في جانفي 2012، و"تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام" الذي دخل إلى سوريا في أفريل 2013 مستفيدا من حالة عدم الاستقرار التي تعيشها، حيث بدأت هذه الجماعة تفرض نفسها كأقوى الجماعات الجهادية وأكثرها عنفا، ومافتئت تتوسع إلى أن غيرت إسمها إلى "تنظيم الدولة الاسلامية" في 28 فيفري 2014، حيث سيطرت هذه الجماعة على جزء كبير من الأراضي السورية، وفي إطار ذلك قرر المجتمع الدولي التدخل لمحاربة الجماعات الجهادية، حيث أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية وبدعم من ستين دولة عربية وأوروبية على توجيه ضربات لمعاقل الجماعات الجهادية في سوريا رغم رفض "بشار الأسد" لأي تدخل دولي، وفي سبتمبر من عام 2015 تدخلت روسيا بدورها ولكنها استهدفت المعارضة بشكل أساسي.[2]

استطاع التدخل الدولي أن يحجم دور "تنظيم الدولة الاسلامية" ولكن لم يستطع القضاء عليه نهائيا، فقد أدى هذا الصراع المتعدد الأطراف إلى حدوث أكبر ظاهرة لجوء وهذا باضطرار حوالي 13,5 مليون نسمة المهاجرة من سوريا أي حوالي 50% من الشعب السوري حسب هيئة الأمم المتحدة .[3]

من الملاحظ من استقراء مراحل الأزمة السورية أنها لم تشهد المسار نفسه الذي عرفته الثورات العربية، فبينما كانت هذه الاخيرة تتجه نحو ايجاد حلول كانت الثورة السورية تتأزم يوما بعد يوم، في ظل عدم قدرة المجتمع الدولي على التحرك بسبب الفيتو الروسي_الصيني، فقد طغت المصالح الخارجية على الأزمة في سوريا على حساب مصلحة الشعب السوري وتحولت إلى نزاع بين حلفاء النظام من جهة ومؤيدي الثوار من جهة أخرى.

---

[1] _ وثائق وأحداث، "من جنيف 1 إلى 8 .. ماذا تحقق؟"، شبكة الجزيرة الاعلامية(2017/03/04)، على الرابط: ***https://www.aljazeera.net*** اطلع عليه يوم :(2019/09/11).

[2] _ Journal d'information en ligne, Le Monde.fr, **op.cit**

[3] _ ***Ibid .***

الفرع الثاني: أطراف الأزمة السورية.

بداية الثورة السورية كان فيها طرفان فقط في الموقف هما الشعب من جهة والنظام السياسي برئاسة بشار الأسد من جهة أخرى، لكن سرعان ما بدأ الوضع يتعقد مع إقدام المعارضة السياسية على التدخل وحدوث انشقاقات في الجيش وظهور حركات جهادية متعددة؛ حيث أصبح كل هؤلاء أطرافا مباشرين في الأزمة السورية يمكن تصنيفهم كما يلي:

أولا- النظام السياسي السوري:

يترأسه بشار الأسد منذ سنة 2000 وهو نظام سياسي مغلق قائم على الحزب الواحد، يقمع الحريات ويرفض التداول السلمي على السلطة، وهو الطرف الأساسي في الازمة السورية والمتغير الاكثر تأثيرا في استمرارها، فرفض النظام التخلي عن السلطة مستفيدا من الدعم الخارجي الذي يلقاه من بعض الدول على غرار روسيا وإيران جعل الوضع السوري يتعقد أكثر.

ثانيا - المعارضة السياسية:

كانت المعارضة في سوريا شبه منعدمة قبل قيام الثورة عام 2011 ، فرغم إطلاق صراح السجناء السياسيين في نهاية حكم حافظ الأسد ورغم السعي الحثيث للمعارضين السوريين للظفر بمكانة في الحياة السياسية إلا أنها بقيت بعيدة عن التنظيم والتنسيق، فطبيعة النظام المغلق القائم على الحزب الواحد حالت دون ذلك، حتى بعد قيام الثورة السورية بقيت المعارضة في سوريا تعاني من انقسامات وشروخ حادة أضعفت قدرتها على تحقيق تقدم ملحوظ، إذ لم تتمكن من الاتفاق على أرضية موحدة لمطالبها ولم تتمكن من التكتل في شكل هيئة واحدة ذات صوت مسموع، فقد ظهرت إلى الوجود عدة هيئات رغم اشتراكها في قالب المعارضة إلى أنها كانت مختلفة في جوهرها ومن أهم هذه الهيئات نجد:

1- المجلس الوطني السوري: هو من أبرز الجماعات المعارضة في سوريا تم الاعلان عن تأسيسه في 02 أكتوبر 2011 من إسطنبول بتركيا برئاسة " برهان غليون"، حيث ضم تحت طياته عدة جماعات سياسية على رأسها: إعلان دمشق والإخوان المسلمين والكتلة الوطنية والكتلة الكردية والتنظيم الديمقراطي للآثوريين وشخصيات وطنية عديدة.[1]

[1] _ Elizabeth O'Bagy, *" Middle east security report 4,Syria's political opposition ",* ***institute for the study of war*** (2012), p.10.

تنصب استراتيجيات المجلس الوطني حول رفضه لأي تلاقي مع النظام في منطقة وسطى وهو الأمر الذي يتشارك فيه مع الحراك الشعبي الأمر الذي جعل هذا الأخير يعتمد على المجلس في إيصال صوته، ركز المجلس الوطني الانتقالي على فكرتين هما : حتمية سقوط النظام، وتيقنه بأن ذلك لن يحدث إلا بضرب عمق هذا النظام من الخارج بفرض حصار دولي عليه.[1]

2ـ هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي : هي جماعة معارضة تتألف من عدة أحزاب سياسية على غرار حزب الاتحاد السرياني وحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي وحزب العمل الشيوعي السوري وحزب البعث الديمقراطي العربي الاشتراكي، وتجمع اليسار الماركسي وحركة "معا من أجل سوريا حرة ديمقراطية" والحزب اليساري الكردي في سوريا، وحزب الاتحاد الديمقراطي وحركة الاشتراكيين العرب... بالإضافة إلى عدة شخصيات معارضة، تأسست هذه الهيئة في 06 نوفمبر 2011 من طرف بعض الاحزاب المعارضة وبعض الشخصيات المستقلة التي اجتمعت في بلدة "حلبون" في محافظة ريف دمشق، تركزت أهم استراتيجيات الهيئة على الإصرار على الوحدة الوطنية ورفض جل أشكال التدخل الأجنبي والتأكيد المستمر على ضرورة المحافظة على سلمية الثورة،[2] يظهر الخلاف الواضح بين قوى المعارضة في سوريا حيث تتعارض هيئة التنسيق الوطني في نقاط جوهرية، إذ ليس في أهداف الأولى ما يدعو بصريح العبارة إلى اسقاط النظام في حين يضع المجلس هذا الهدف في قمة استراتيجياته، وهذا ما يفسر ضعف المعارضة السورية وعدم وصولها إلى نتائج ملموسة.

3ـ الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة: تأسس بموجب مبادرة "رياض سيف" الذي رأى بضرورة توحد صفوف المعارضة أكثر من أي وقت مضى وضرورة التلاقي في إطار قيادي جامع، وهو ما توصل إليه اللقاء التشاوري الذي عقد في الدوحة من 08 إلى 11 نوفمبر 2012 حيث جمعت الهيئة العامة للائتلاف الوطني في طياتها أغلب أطراف المعارضة ما عدا هيئة التنسيق الوطني، وبذلك غدى الاطار

[1] _ أحمد برقاوي وآخرون، **استراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السورية** (دمشق: مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية، 2014)، ص. 180.

[2] _ **المرجع نفسه**، ص ص. 182_184.

العام لقوى الثورة والمعارضة، وانتخب الشيخ "معاذ الخطيب" رئيسا للائتلاف و"رياض سيف" نائبا له و"مصطفى الصباغ" كأمين له وقد تمكن الائتلاف من افتكاك الاعتراف الدولي به.[1]

ثالثا_ التنظيمات المسلحة:

نجم عن تحول الثورة السورية إلى العمل المسلح ظهور عدة تنظيمات عسكرية إلى جانب الجيش العربي السوري؛ ولعل أن التفريق بين هذه التنظيمات لم يكن ممكنا في البداية إلا بعد مرور مدة على ظهورها نظرا إلى تعددها، وعموما يمكن تقسيم هذه التنظيمات إلى قسمين : التنظيمات ذات النزعة العلمانية من جهة والتنظيمات ذات الاتجاهات الاسلامية من جهة ثانية:

1_ التنظيمات ذات النزعة العلمانية:

أ _ الجيش العربي السوري: وهو القوة الأساسية في سوريا والجهاز الأساسي في وزارة الدفاع بقيادة رئيس الدولة حسب الدستور السوري.

ب _ الجيش السوري الحر: هو الاطار التنظيمي للثورة المسلحة حيث أعلن عن تأسيسه رياض الأسعد من تركيا في 29 جويلية 2011 من تركيا.[2]

2 _ التنظيمات الاسلامية:

خلق العنف المتزايد في سوريا إلى بيئة ملائمة لعشعشة الحركات المتطرفة، وإلى بروز الخطاب الديني لدى جماعات تتبنى الاسلام السياسي، ومن أبرز تلك القوى الاسلامية في الساحة السورية ما يلي:

أ _ جبهة النصرة لأهل الشام: والتي أعلن عن قيامها من طرف قائدها أبو الفتح محمد الجولاني في 24 جانفي 2012، حيث تتبني هذه الجماعة فكرة إقامة دولة إسلامية وتدعو إلى حمل السلاح في وجه النظام السوري، كما تتبنى خطابا متطرفا بشأن الأقليات الدينية غير السنية في سوريا.

[1] _ شمس الدين الكيلاني، "عام على تأسيس الائتلاف الوطني السوري: بين رهانات الولادة وعسر المهمة، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات** (يناير 2014)، ص ص. 06، 07.

[2] _ مروان قبلان، "المعارضة المسلحة السورية: غياب الهدف ووضوح الرؤية"، **سياسات عربية**، ع.02 (ماي 2013)، ص ص. 41 _ 58.

ب ـ الجبهة الاسلامية السورية : والتي تأسست في 21 ديسمبر 2012 وتضم عدة كتائب على غرار؛ كتائب أحرار الشام ولواء الحق وحركة الفجر الاسلامية في حلب وريفها.

ج ـ تجمع أنصار الإسلام في دمشق وريفها: تأسس في أوت 2012 حيث يدعو إلى بناء دولة ومجتمع إسلامي ويضم بدوره عدة كتائب مثل: كتائب الصحابة ولواء الحبيب المصطفى ولواء الإسلام ولواء الفرقان ولواء أحفاد الرسول.

د ـ جبهة تحرير سوريا: عبارة عن تجمع لعدة كتائب هي (لواء صقور الشام وتجمع أنصار الإسلام وكائب الفاروق ولواء عمر بن العاص ومجلس ثوار دير الزور)، حيث تم الاعلان عن تأسيس هذه الجبهة في سبتمبر 2012 ومن أهم مميزات هذه الجبهة هو خطابها السياسي المعتدل، فقد أعطت الأولوية لإسقاط نظام الأسد وحماية المدنيين وأعطت رؤية واضحة لما بعد الثورة تمثلت في احترام جميع الاطراف على اختلاف دياناتهم وضبط السلاح في سوريا.

هـ ـ كتائب الأنصار: والتي بدأ نشاطها منذ مارس 2012 في مدينة حمص وضواحيها ويتمثل هدفها الأساسي في إقامة دولة إسلامية ومجتمع إسلامي.[1]

و ـ تنظيم الدولة الاسلامي في العراق والشام: وهو ما يطلق عليه اختصارا تسمية "داعش" أعلن عن تأسيسه "أبو بكر البغدادي" قائد تنظيم الدولة الاسلامية في العراق بعد توحيد صفوفه مع جبهة النصرة في سوريا عام 2013.

ظهرت التنظيمات الاسلامية الجهادية ما بين سنة 2012 و2013 أي بعد حدوث انشقاقات في الجيش العربي السوري وتوجه الوضع في سوريا نحو العنف، ففي حين كانت المعارضة السياسية تتجه نحو التكتل والائتلاف، اتجهت الجماعات المسلحة نحو التشرذم والتعدد، ما أدى إلى زيادة حدة المواجهة على أرض الواقع في ظل تمسك النظام بالسلطة والذي استفاد من هذه الانقسامات لتبرير استخدام العنف ضد المدنيين.

[1] ـ **المرجع نفسه**، ص ص. 47_ 51.

استنتاجات المبحث:

جاءت الأزمة السورية كنتيجة لعدة عوامل داخلية متمثلة في أزمة نظام الحكم الذي اختصر السلطة في حزب البعث العربي الاشتراكي وفي شخص الرئيس الذي أحاط نفسه بأقلية قبلية عرقية من جهة، وفي الصراع الطائفي العائد إلى طبيعة المجتمع السوري من جهة ثانية، وفي الأوضاع الاقتصادية التي يعيش فيها الشعب السوري رغم وفرة الموارد من جهة ثالثة، كما ترتبط الأزمة السورية أيضا بعوامل خارجية وعلى رأسها الموقف السوري من بعض القضايا الاقليمية والدولية كالقضية الفلسطينية والغزو الامريكي للعراق بالإضافة إلى التواجد السوري في الأراضي اللبنانية، ما جعل الغرب يضع إسقاط نظام الأسد نصب عينيه، ناهيك عن أثر الثورات العربية منذ سنة 2010 في الشعب السوري.

أثرت الأسباب نفسها التي أدت إلى قيام الثورة السورية في طبيعة ومسار الثورة، إذ لم تنحو الأزمة السورية المنحى نفسه الذي عرفته الثورات العربية، فقد حالت المصالح الدولية الخارجية دون إيجاد حل للأزمة وتحولت الثورة السورية إلى أزمة مستعصية الحل خاصة مع التوجه المسلح للثورة ما فتح المجال أمام تنامي الظاهرة الارهابية، حيث أصبحت الأراضي السورية منبع لجماعات متعددة من هذا القبيل، وهو الأمر الذي استفاد منه النظام لتبرير استمراره في الحكم واستخدامه للقوة في حل الأزمة.

المبحث الثاني: المواقف الإقليمية والدولية من الأزمة السورية.

يعكس تأزم الوضع في سوريا الحالة الاستثنائية التي تعرفها هذه الأخيرة دون غيرها من الدول العربية التي شهدت انتفاضات شعبية مطالبة بتغيير الأنظمة فيها، إذ تتميز الحالة السورية بجذب اهتمام عدة أطراف دولية وإقليمية متنافسة فيما بينها، لكن هذا الاهتمام المتزايد لم يزد الوضع إلا تأزما، فقد حال تضارب المصالح بين هذه الاطراف دون إيجاد مخرج للأزمة، وتحول الوضع في سوريا إلى صراع محموم على مستويين إقليمي ودولي بين مؤيد للنظام ومؤيد للثورة.

المطلب الأول: المواقف الإقليمية من الأزمة السورية.

يعتبر التنافس على الريادة سمة متجذرة في طبيعة الأنظمة الإقليمية والدولية، ولعل أن منطقة الشرق الأوسط كنظام إقليمي يشهد بدوره صراعا خفيا بين القوى الإقليمية الكبرى فيهْ، حيث يظهر هذا التنافس أكثر في أوقات الأزمات على غرار الأزمة السورية التي تباينت المواقف الإقليمية منها بين مؤيد لنظام بشار الأسد ومؤيد للثوار المطالبين بإسقاطه، لذلك يتوجب تحليل أهم المواقف الاقليمية من الأزمة السورية.

الفرع الأول: المواقف الإقليمية المؤيدة للثورة السورية.

الأوضاع الجيوسياسية المعقدة التي تعرفها منطقة الشرق الأوسط والصراع القائم بين دوله حول الريادة الإقليمية من جهة، وانقسام دول المنطقة بين محورين على أسس مذهبية قد ألقى بظلاله على الأزمة السورية، حيث اصطفت الدول السنية إلى جانب الثورة ضد نظام بشار الأسد العلوي وعلى رأس هذه الدول نجد المملكة العربية السعودية وقطر وتركيا، فرغم اختلاف دوافعها لدعم الثورة السورية، إلا أنها تشترك في طبيعتها المذهبية السنية.

أولا: موقف المملكة العربية السعودية من مناهضة الثورات العربية إلى دعم الثورة السورية:

اتسم الموقف السعودي منذ البداية بمناهضة ما عرف بالثورات العربية بما فيها الثورات ضد الأنظمة المعادية لها على غرار ليبيا، حيث لم تتواني في تأييد الأنظمة العربية القائمة على حساب الثورات المطالبة بتغييرها، لم يخرج الموقف السعودي من الثورة السورية عن هذا النطاق، حيث وقفت السعودية إلى جانب النظام السوري وهو ما يظهر في إعلان محافظ مؤسسة النقد السعودي "محمد الجاسر"، عن تقديم السعودية قروضا تنموية لسوريا تقدر قيمتها بـ 140 مليون دولار.[1]

يفسر هذا الموقف السعودي من الثورة السورية في إطار موقفها من الثورات العربية بصفة عامة، والتي رأت فيها السعودية تهديدا لها، فطبيعة النظام السعودي كملكية محافظة ذات نظام مغلق تغيب فيه

[1] _ القدس العربي، "السعودية تعتزم تقديم قروض تنمية لسوريا بشروط ميسرة ولكن ليس مساعدات نقدية "، (16 مارس 2010)، على الرابط: https://www.alquds.co.uk/ اطلع عليه يوم: (2017/08/27).

حرية التعبير والحقوق السياسية، جعلها تتخوف من تصاعد مفاهيم الديمقراطية والتغيير وتسللها إلى المجتمع السعودي.

لكن سرعان ما تحول الموقف السعودي اتجاه الثورة السورية من النقيض إلى النقيض وهو ما تجلى في خطاب الملك "عبد الله بن عبد العزيز" في 08 أوت 2011 والذي عبر فيه عما يحدث في سوريا بأنه ليس من الدين ولا من القيم ولا من الأخلاق، وفي مارس 2012 وجه نصيحة للرئيس السوري "بشار الأسد"، طلب منه أن يصحح مساره لأنه يسير في الطريق الخطأ وأنه إن لم يكن لديه خطة لتصحيح مساره فليترك فرصة لغيره، كما ندد الملك السعودي بالمواقف الدولية التي تجاهلت مصلحة الشعب السوري مشيرا إلى الموقف الروسي في مجلس الأمن الدولي في مكالمته الهاتفية مع الرئيس الروسي "ديميتري ميدفيديف" في 22 فيفري 2011، عبرت المملكة العربية السعودية عن هذا الموقف المصطف إلى جانب الشعب السوري في عدة محافل على غرار سحب بعثتها من لجنة المراقبين العرب لأحداث سوريا على خلفية رفض الحكومة السورية تنفيذ أي عنصر من عناصر خطة الحل العربي الهادفة إلى حقن دماء الأطراف السورية، بالإضافة إلى انسحاب الوفد السعودي بعد كلمة افتتاح مؤتمر أصدقاء سوريا في 24 فيفري 2012 أين عبر الأمير "سعود الفيصل" عن عدم ارتياح ضميره لما تم التوصل إليه مقارنة بحجم المأساة السورية.[1]

يمكن تفسير هذا التحول في الموقف السعودي من تأييد النظام إلى تأييد الثورة بعدة عوامل على رأسها، تأثير الرأي العام السعودي الذي تضامن مع الشعب السوري جراء تزايد عدد المجازر التي ارتكبها النظام العلوي في حقه، حيث طغى البعد الطائفي المذهبي بين السنة والشيعة على نظرة الشارع السعودي إلى الوضع في سوريا، خاصة مع الدعم الذي تلقاه النظام من طرف إيران وحزب الله كما يمكن قراءة الموقف السعودي في ظل الصراع مع إيران، والسعي إلى الحد من نفوذها في المنطقة وهذا بإسقاط أهم حلفائه والمتمثل في النظام السوري برئاسة بشار الأسد، فالمملكة العربية السعودية بالإضافة إلى تنافسها مع إيران على الريادة الإقليمية، تتخوف من المد الشيعي والتأثير الإيراني على الأقلية الشيعية في محافظة "الأحساء" شمال شرق السعودية، خاصة وأن هذه المحافظة تعتبر من أهم المناطق النفطية في

[1] _ عبد الناصر تعتاع، "الموقف العربي من الثورة السورية"، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية (2012/07/19) على الرابط: http://www.umayya.org/featured/1386 اطلع عليه يوم:(17/09/2017.)

المملكة،[1] وهو ما يفسر الموقف السعودي الداعم للثورة السورية لأن استمرار نظام بشار الأسد في الحكم من شأنه أن يقوي النفوذ الايراني الشيعي في المنطقة.

ثانيا: الموقف القطري بين تأييد الثورة ودعم التطرف (الإخوان المسلمين):

اتخذت قطر موقفا داعما للثورات العربية منذ بدايتها(*)، خاصة عبر قناة الجزيرة التي كان لها دور كبير في الانتشار السريع للثورات من دولة إلى أخرى، إلا أنه لم يكن لها دور مباشر على أرض الواقع ما عدا التورط المباشر في الحالة الليبية ودعمها المالي لبعض الأطراف اليمنية؛ يرجع موقف قطر المساند للثورات منذ بدايتها عكس باقي دول الخليج، إلى كون قطر ترى نفسها بعيدة عن مطالب الديمقراطية نظرا إلى مستوى الرفاه الذي يعيش فيه المواطن القطري بمعزل عن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها باقي مواطني الدول العربية الأخرى، لكن في الحالة السورية وجدت قطر نفسها أمام معضلة تتمثل في العلاقات بين الدولتين خاصة في مجال الاستثمارات حيث أضحت قطر الأولى عربيا في خارطة الاستثمارات في سوريا منذ عام 2007 من ناحية، وعدم قدرة قطر على السكوت أمام تمادي النظام السوري في قمع المظاهرات.[2]

يظهر الموقف القطري من الأحداث في سوريا للوهلة الأولى على أنه يتميز بالبراغماتية، حيث عمل على عدم خسارة ود النظام السوري في بداية الثورة، لكن سرعان ما تحول هذا الموقف إلى الدعم المباشر للشعب السوري ضد النظام، وقد جاء هذا الموقف الذي ضحت إثره قطر بعلاقاتها الودية مع النظام السوري وباستثماراتها التي تقدر بحوالي (06 مليار دولار) نتيجة لعدة عوامل على رأسها: استشعارها بتنامي الدور الإيراني كخطر يتربص بدول الخليج عامة مما استدعى اتخاذ موقف منسجم مع

---

[1] _ Fabrice Balanche, "Syrie : guerre civile et internationalisation du conflit ", **Eurorient,** no.41 (2013), p. 18.

(*) شهدت السياسة الخارجية القطرية منذ تولي الشيخ "تميم بن حمد آل ثاني" السلطة عام 2013 انعطافا من الحياد والوساطة واستخدام أدوات القوة الناعمة، خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، إلى سياسة قوامها استخدام أدوات التأثير والنفوذ المباشر، دون التخلي عن دورها الأساسي كوسيط في حل النزاعات؛ أي الانتقال من استخدام القوة الناعمة إلى استخدام القوة الذكية، وهو ما يظهر في موقفها من أحداث الثورات التي شهدتها الدول العربية والتي اتخذت فيها موقفا مساندا للشعوب في ثوراتها من جهة، وحاولت التحاور مع أنظمتها لإيجاد حلول للقضايا المطروحة من جهة ثانية.

[2] _ وصفي بن موسى، "قراءة في توجهات الدولة القطرية من الأزمة السورية 2011_ 2018 ، **مجلة العلوم الاقتصادية والقانوينية والادارية**، ع.07(2023)، ص ص. 111 _ 119.

باقي الدول ضد هذا التهديد من ناحية، ورغبة قطر في كسب مكانة إقليمية في ظل تراجع الدور المصري بعد الثورة من ناحية ثانية، وكذلك الجانب الإنساني إثر تصاعد قمع النظام للمدنيين من ناحية ثالثة.[1]

احتضنت قطر المجلس الوطني السوري الذي كان لتركيا الدور الأبرز في تأسيسه، حيث ينم ذلك عن توافق قطري تركي في إطار الأزمة السورية مقابل عدم التوافق مع السعودية وباقي دول الخليج، وهذا جراء دعم قطر للإخوان المسلمين في حين عكفت السعودية على دعم فصائل المعارضة الأكثر اعتدالا.[2]

يتضح الموقف القطري من الأزمة السورية من منطلق كون قطر دولة صغيرة من حيث المساحة لكنها تسعى إلى تبوئ مكانة مهمة في النظام الاقليمي والدولي، وتسعى إلى تحقيق الأمن في ظل بيئة إقليمية تؤججها الصراعات البينية بين دول أكبر منها مساحة وسكانا، وبالتالي فالثورات العربية بصفة عامة والأزمة السورية بصفة خاصة رغم أنها لم تحمل في طياتها ما يمكن أن يهدد النظام القطري الذي وفر لشعبه كل فرص الرَفاه وجعل مطالب الديمقراطية فيه مستبعدة، إلا أنها زادت حدَة التنافس والصراع على أسس مذهبية طائفية وهو ما يفسر تضحية قطر بعلاقاتها الودية مع النظام السوري، واصطفافها إلى جانب المملكة العربية السعودية في دعم الثورة السورية، فرغم الخلاف بينهما حول مسألة تأييد قطر للإخوان المسلمين إلا أنهما تتفقان حول الإطار العام لتأييد الثورة السورية ضد نظام بشار الأسد وإيران التي تؤيده، وهو ما يظهر غلبة الطابع الطائفي على الموقف القطري من الأزمة السورية.

ثالثا: الموقف التركي من تأييد المعارضة إلى التدخل العسكري المباشر.

تلعب تركيا دورا محوريا في الأزمة السورية فبحكم موقعها كدولة جوار تشترك في حدود مباشرة مع سوريا، وقوة إقليمية مهمة في المنطقة، تعد تركيا محورا أساسيا في الأزمة الدائرة في سوريا، فهي دولة الجوار الوحيدة من بين دول الجوار الأربعة (العراق ولبنان والأردن وتركيا) التي اتخذت موقفا واضحا

[1] _ تعتاع، **مرجع سابق**.

[2] _ ويل تودمان، "سياسة دول الخليج في سوريا"، تر: محمد شمدين، **مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية** (أكتوبر 2016)، ص.06

وداعما للثورة، حيث انتقد "رجب طيب أردوغان" مجلس الأمن الدولي جراء موقفه من الاحداث في سوريا واصفا ذلك بأنه تكرار لمذابح البونسة في التسعينات.[1]

يعزى الاهتمام التركي بالأحداث في سوريا إلى الأهمية التي تحظى بها هذه الأخيرة في حد ذاتها في حسابات المصلحة التركية، إذ تمثل الحدود البرية الأطول بالنسبة إلى تركيا حيث تشترك الدولتان في طبيعة التركيبة السكانية طول الحدود المشتركة من ناحية، كما تعتبر سوريا محورا أساسيا في الخطوط التي رسمها "أحمد داود أوغلو" للسياسة الخارجية التركية في كتابه "العمق الأستراتيجي"(*) والتي تبناها حزب العدالة والتنمية من ناحية ثانية، ناهيك عن تشارك الدولتان في الملف الكردي الذي يؤرقهما من ناحية ثالثة، وحساسية الملف السوري باعتباره محلا لتنافس القوى الإقليمية على الريادة من ناحية رابعة.

تميز الموقف التركي في بداية الأحداث في سوريا بتأييد الثورة دون قطع الاتصال بنظام بشار الأسد الذي تجمعه به علاقات قوية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، حيث انصب موقف تركيا في البداية على حث النظام السوري على إجراء إصلاحات سياسية إلا أن تعنت النظام السوري في الاستجابة لدعواتها لإيجاد مخرج سلمي للأزمة، أدى إلى تصعيد اللهجة وانتقال تركيا إلى الدعم المباشر للثورة، وهذا باستضافة معظم قيادات المعارضة، لكن تسارع الأحداث في سوريا وزيادة تعقيدها جعلها مرتبطة مباشرة بالأمن القومي التركي نظرا إلى ما حملته من هواجس حول انشاء دولة كردية مستقلة من جهة، ولما تعرضت له الأراضي التركية من هجمات إرهابية من ناحية أخرى، كل هذا أدى إلى التورط العسكري لتركيا في شمال سوريا.

ضحت تركيا بعلاقاتها الوطيدة بنظام بشار الأسد كون الأزمة السورية ليست مجرد أزمة في دولة جارة بالنسبة إلى تركيا وإنما قضية ذات علاقة مباشرة بأمنها القومي، وهو ما يظهر في تجاوز أهم نقطة سار عليها "حزب العدالة والتنمية" منذ وصوله إلى السلطة ألا وهي تصفير النزاعات مع دول الجوار بتدخلها في سوريا.

---

[1] _ موفق مطفى الخزرجي، نظرة في الأزمة السورية ومواقف الدول الكبرى، **مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية**، ع.08 (جانفي 2016)، ص ص. 35_ 63.

(*) وضع "أحمد داود أوغلو" في هذا الكتاب الأسس التي يجب أن تسير عليها تركيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث رأى أنه يجب عليها التركيز على عمقها الاستراتيجي في المناطق القارية القريبة وهي الشرق الأوسط ومنطقة البلقان ومنطقة القوقاز، وتصفير النزاعات مع دول الجوار والتركيز على القوة الناعمة، وهي المبادئ التي تبناها حزب العدالة التنمية برئاسة "رجب طيب أردوغان".

يتضح من المواقف الإقليمية المؤيدة للثورة السورية أنه على الرغم من اتفاقها حول الإطار العام في تأييد إسقاط النظام السوري وتأييد مطالب الشعب، وعلى الرغم من اشتراكها في محاولة الحد من النفوذ الإيراني في المنطقة، والذي يحاول أن يجعل من الأزمة السورية مطية لتحقيق الريادة الإقليمية، إلا أن هناك عدة عوامل تفرقها حسب مصالحها، ففي حين يبقى هاجس المملكة العربية السعودية هو حصر المد الشيعي ومنعه من الوصول إلى أراضيها، تركز قطر على دعم تيار التطرف (جماعة الأخوان المسلمين)، أما تركيا فإن جل اهتمامها ينصب على منع قيام دولة كردية في المنطقة، ولعل أن هذا الخلاف بين الدول المؤيدة للثورة ومطالب الشعب السوري في إسقاط نظام بشار الأسد، وطغيان الطابع البراغماتي واختلاف الرؤى حول مستقبل سوريا والمنطقة بين الدول التي تقف إلى جانب الثورة، يعد في حد ذاته عاملا في استمرار وطول أمد الأزمة السورية، فمواقف الدول التي تزعم تأييد الثورة ليس نابعا من رغبتها في تحقيق الديمقراطية في سوريا، بقدر ما هو استجابة لمصالحها القومية التي فرضت عليها هذا التوجه.

الفرع الثاني: المواقف الإقليمية المؤيدة للنظام السوري.

صمود النظام السوري في الحكم رغم المحولات الحثيثة لإسقاطه منذ عام 2011، يعزى إلى قدرته على حشد تأييد إقليمي مواز للأصوات المنادية بإسقاطه، إذ لا يمكن فصل حيثيات الأزمة السورية عن تلك المواقف المؤيدة للنظام، فقد تحولت الثورة السورية من ثورة شعب يطالب بالديمقراطية إلى ساحة للصراعات الإقليمية على خلفيات مذهبية، فعكس الدول التي وقفت إلى جانب ثورة الشعب ضد النظام، وقفت دول أخرى إلى جانب هذا الأخير وقدمت له التأييد المادي والمعنوي ولعل أن من أهم هذه الدول ما يلي:

أولا: الموقف الإيراني المتمسك بنظام بشار الأسد:

تمثل سوريا عنصرا أساسيا في الاستراتيجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط، لذلك لا يمكن فهم الأزمة السورية وطول أمدها بمعزل عن الدور الإيراني كأهم حليف إقليمي لنظام بشار الأسد، وهذه الأهمية تظهر بوضوح، في اختلاف الموقف الإيراني من الثورة السورية، عن موقفها من غيرها من الثورات التي عصفت بالأنظمة العربية الأخرى.

الاهتمام الإيراني بالثورات العربية كان شديدا منذ بدايتها، فقد فتحت هذه الأحداث فرصا جديدة أمام إيران في المنطقة، فما إن اندلعت شرارة الثورات العربية حتى بدأت إيران تعرفها على أنها بداية يقظة إسلامية مستوحاة من التجربة الإيرانية لسنة 1979، ولم تتردد في نعتها بـ "الصحوة الإسلامية" حيث سارعت إلى تأييد الثورات التي قامت في تونس ومصر والبحرين، قبل أن تتحول نبرتها إلى الرفض القاطع للثورة في سوريا.[1]

يعتبر العداء الحاد بين إيران ودول الخليج محددا أساسيا لموقف إيران من الأزمة السورية، إذ لم تستطع إيران المواصلة على نفس النهج في دعمها للثورات العربية، عندما تعلق الأمر بسوريا التي تعتبر حليفها الأساسي في المنطقة ضمن محور المقاومة، لذلك عملت على وصفها بأنها مؤامرة خارجية تهدف إلى زعزعة هذا المحور.

تعاملت إيران مع الأزمة السورية ليس من منطلق كونها أزمة خارجية في دولة إقليمية، وإنما من منطلق كونها أزمة داخلية تخص الأمن القومي الإيراني، وهو ما يمكن استشفافه من طلب إيران من مجموعة 5 +1 إضافة ملفي سوريا والبحرين إلى مفاوضات الملف النووي الإيراني في فيفري 2013، وفي الدعم السياسي الذي تقدمه إيران لسوريا وهو ما يظهر في الترحيب بمبادرة "كوفي أنان" التي لا تنص على تنحي بشار الأسد، وتعترف في الوقت ذاته بإيران كطرف رئيسي في الأزمة من ناحية، وفي طرح إيران مبادرتها لحل الأزمة في 16 ديسمبر 2012، وهي المبادرة التي استنسخها الرئيس السوري "بشار الأسد" عندما قدم تصوره لحل الأزمة في خطاب دار الأوبرا في 06 جانفي 2013 ، ولم يقتصر الدعم الإيراني للنظام السوري على الجوانب السياسية وإنما تعداه إلى الجوانب العسكرية اللوجستية، وإيفاد ضباط إيرانيين ومقاتلين من "حزب الله" وميليشيات عراقية إلى سوريا للقتال في صف النظام ضد المعارضة، وهو ما اعترف به رئيس الحرس الثوري الإيراني "محمد علي جعفري" في 16 سبتمبر 2012 عندما قال أن عناصرا من فيلق القدس يعملون في سوريا.[2]

---

[1] _ Mohammad Riza Dialili et Thiery Kellner, "l'Iran face a la crise syrienne", (07/09/2014) sur l'adresse : ***http://www.diploweb.com/spip.php?page=imprimer&id_article=1245*** consulté le : (19/05/2017).

[2] _ **المرجع نفسه**، ص ص. 523 ـ 528.

تمسك إيران بالنظام السوري ورفع شأن القضية السورية إلى شأن أهمية الملف النووي الإيراني يعكس الأهمية الاستراتيجية لسوريا في حسابات المصلحة القومية الإيرانية، فاحتمال سقوط النظام السوري يحمل تحديات كبيرة لإيران، بدءا من زعزعة مكانتها في المنطقة واحتمال ترجيح الكفة لصالح المحور السني وصولا إلى احتمال امتداد رياح التغيير إلى إيران.

ثانيا: الموقف العراقي تغير في الخطاب وثبات في الواقع.

تميزت العلاقات العراقية السورية في الفترة السابقة للثورة بكونها علاقات متذبذبة تراوحت بين الشد والجذب، إذ اتهم العراق الحكومة السورية بإيواء عناصر من حزب البعث المحظور في العراق منذ عام 2003 وتحول سوريا إلى مرتع للجماعات الإرهابية التي تتسلل إلى العراق[1].

كان الموقف العراقي من الثورة السورية رغم ذلك مؤيدا للنظام ومناهضا لثورة الشعب الداعية إلى إسقاطه، وهو الأمر الذي يدفع إلى التساؤل عن سبب هذا التحول من العداء إلى الدعم، فالموقف العراقي جاء مطابقا للموقف الإيراني المبني على خطاب المؤامرة الخارجية التي تريد إسقاط النظام السوري، وهو ما يمكن استخلاصه من وصف "نوري المالكي" ما يحدث في سوريا بأنه نار إما أشعلها الجهلة والحاقدون أو أشعلتها إرادات خارجية[2].

رغم تذرع العراق في دعمه لنظام بشار الأسد بالعلاقات التجارية الوطيدة بين البلدين، وبكون موقفه نابعا من المصلحة الوطنية، إلا أن هناك عدة أسباب أخرى تقف وراء هذا الدعم ولعل أن أبرزها؛ علاقات العراق نفسه بإيران التي لا تحتمل الخلاف حول القضية السورية، فالتيار الشيعي في العراق يشترك في الهواجس نفسها التي تؤرق إيران، من احتمال سقوط النظام العلوي في سوريا وما يحمله ذلك من تغير في التوازنات الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط.[3]

---

[1] _ حسين عليوي، وأيسر الياسري، "الأزمة السورية _ المواقف الإقليمية والدولية"، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية**، ع.17 (2013)، ص ص. 408 _ 419.

[2] _ فارس الخطاب، "العراق وإشكالية الموقف من سوريا"، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/8/30 اطلع عليه يوم (20. 09.2017)

[3] _ تعتاع، **مرجع سابق**.

ساهمت العراق في صمود النظام السوري عبر دعمه سياسيا واقتصاديا فقد تجاهلت العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه سواء من جامعة الدول العربية أو الغرب، والتي استهدفت ضرب عمق النظام السوري بتحييد رجال الأعمال أو استمالتهم لصالح الثورة، وبزعزعة قدرة النظام على التحكم والسيطرة باستهداف منابع قوته الاقتصادية.

شكل العراق أهم منافذ النجدة ضمن سياسة "الإطفائي" التي لجأ إليها النظام السوري للتخفيف من حدة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه، إذ لم يتردد العراق ومن منطلق مصالحه الاستراتيجية وتحت ضغوطات إيرانية ــ رغم إنكار "نوري المالكي" لهذه الضغوطات ــ في تقديم النجدة الاقتصادية للنظام، وهذا بزيادة نسبة وارداته من سوريا بـ 40% ما بين مارس 2011 ومارس 2012، كما قدمت حوالي 09 مليار دولار كمساعدات للنظام مما ساعده على دفع رواتب موظفيه وأعانه في حربه ضد المعارضة، كما أبرم العراق عدة اتفاقيات مع سوريا في مجالات الصحة والتجارة والاستثمار وساهم العراق أيضا في توفير متنفس للنظام من العقوبات المفروضة على قطاع الطاقة ـ والذي يعد شريانه الأهم ــ وهذا بتوقيع اتفاق استثماري بشأن الغاز في جويلية 2011 والذي قدرت قيمته بـ 10 مليار دولار.[1]

جاء هذا الدعم للنظام السوري في ظل تضرر عراقي من طول الأزمة نتيجة تزايد نسبة اللاجئين، وتنامي نشاط الجماعات الإرهابية على طول الحدود السورية ـ العراقية، من خلال ذلك يمكن قراءة الموقف العراقي الداعم لنظام بشار الأسد في سوريا مما أدى إلى صموده طوال هذه الفترة، وحال دون استسلامه للأصوات المطالبة برحيله، ضمن متغيرين يتمثل الأول في تبعية النخبة الحاكمة في العراق لمأمورية إيران في المنطقة رغم نفيها ذلك، أما المتغير الثاني فيتمثل في تخوف العراق من تبعات نجاح الثورة في سوريا وانتقال شرارتها إلى العراق.

تغير الخطاب السياسي العراقي بشأن الأزمة السورية عشية الانتخابات التشريعية لسنة 2018، حيث ابتعد عن المحور الإيراني وشهد تقاربا أكثر مع المحور العربي والأمريكي، كما تكلل هذا الموقف بتأييد "التيار الصدري" بزعامة "مقتدى الصدر" والذي طالب مباشرة باستقالة "بشار الأسد"، ووضع حد

[1] _ محمد ديبو، "الإقتصاد السوري من عهد "الأسدين" إلى "الأفق المظلم"، **برنامج المعرفة حول المجتمع المدني في غرب آسيا**، (فيفري 2014)، ص ص. 14، 15.

لهذا الوضع الذي يعتبر الشعب السوري هو المتضرر الوحيد منه، كما أمر بسحب العشرات من الميليشيات المسلحة المواليه له تدريجيا من الغوطة الشرقية.[1]

رغم هذا الخطاب الذي يظهر التحول في الموقف العراقي حيال الأزمة السورية، ورغم تنامي دور التيار الصدري الرافض للهيمنة الإيرانية على الساحة العراقية، يبقى الموقف العراقي في صف النظام السوري يطغى على التوجه العام لسياسته الخارجية إزاء سوريا، إذ لا يزال التعامل العراقي مع نظام بشار الأسد على أنه سلطة شرعية في البلاد قائما وهو ما نلتمسه في التنسيق بين الحكومتين لإعادة فتح معبر "القائم" الحدودي، ولا يعدو التغير في الخطاب سوى طريقة لإعادة ترتيب البيت الداخلي العراقي، ومناورة يقوم بها النظام العراقي لكسب الرأي العام الداخلي.

يتضح مما سبق أن هاجس نجاح الثورة السورية يبقى يؤرق الحكومة العراقية رغم تغيرها، فأي تحول يحدث في سوريا يمكن أن يلقي بظلاله على الداخل العراقي نظرا إلى القرب الجغرافي بين الدولتين والحدود الطويلة المشتركة، فالتحول الوحيد الذي طرأ على الموقف العراقي من الأزمة السورية هو الابتعاد عن التأثير الإيراني دون المساس بالتوجه العام الداعم لنظام بشار الأسد.

يتضح جليا باستعراض الموقفين الإيراني والعراقي من الأزمة السورية أن صمود النظام السوري أمام الضغوطات الداخلية والخارجية المطالبة بتنحيه ليس نابعا من قدراته الذاتية، وإنما من تأييد أطراف إقليمية على غرار إيران والعراق اللتان تشتركان في مخاوفهما من نجاح الثورة السورية وتغير النظام وترجيح الكفة لصالح المحور السني في المنطقة، حيث عملت هاتان الدولتان على تقديم كل سبل الدعم الاقتصادي والعسكري للنظام السوري.

[1] _ عثمان المختار، "تحولات داخل العراق تجاه الملف السوري: أسباب داخلية وخارجية"، قسم سياسة:تقارير _عربي (10 أفريل 2017)، على الرابط: http://www.alaraby.co.uk اطلع عليه يوم (2018/05/18)

المطلب الثاني: المواقف الدولية من الأزمة السورية.

تعد الثورة السورية أكثر الثورات العربية تعقيدا واستقطابا لأطراف خارجية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، فقد أفضت الحالة السورية المتميزة بموقع جيوبوليتيكي فريد متاخم لأهم الملفات الساخنة في المنطقة خاصة ملف الصراع العربي مع الكيان الصهيوني، إلى تحول سوريا إلى ساحة للصراع على النفوذ ليس على المستوى الإقليمي فحسب وإنما على المستوى الدولي أيضا، فقد اصطفت القوى الدولية وفق محورين أساسين محور يدعم الثورة ويؤيد فكرة إسقاط نظام بشار الأسد، ومحور آخر يسعى إلى الإبقاء على الوضع القائم ويصطف إلى جانب النظام ضد الثورة.

الفرع الأول: المواقف الدولية المؤيدة للثورة السورية.

استطاعت الثورة السورية على غرار باقي الثورات العربية الحصول على التأييد من طرف بعض القوى الدولية، ولكنها في الوقت ذاته أسهمت في كشف التناقضات المتواجدة بين مختلف القوى والمحاور في النظام الدولي، فرغم إصطفاف الغرب إلى جانب الثورة كإطار عام، إلا أن ذلك لم يخلو من التناقضات بين الدول داخل هذه الكتلة التي دعت إلى رحيل "بشار الأسد"، فقد تولت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا زمام التحركات الغربية فيما يخص الأزمة السورية، وتبنت كل واحدة نظرتها الخاصة في تأييد الثورة.

أولا: الموقف الأمريكي من الأزمة السورية دعم شكلي للثورة.

ترتبط الأزمة السورية بوضع استراتيجي حساس في منطقة الشرق الأوسط بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والذي جاء كنتيجة مباشرة لغزو هذه الأخيرة للعراق وأفغانستان وما خلفه من تقوية شوكة إيران في المنطقة، من خلال تخليصها من أكبر خصمين لها على حدودها الشرقية والغربية، واعتلاء نخبة موالية لها سدة الحكم في العراق ما بعد الغزو الأمريكي،[1] إضافة إلى ديناميات الصراع العربي الإسرائيلي والدور الذي تلعبه سوريا كطرف أساسي في محور المقاومة، فتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع الأزمة السورية، سيكون لا محال إنعكاسا لهذا الوضع الاستراتيجي الحساس، والذي لا يخرج

[1] _ مروان قبلان، "المسألة السورية واستقطاباتها الإقليمية والدولية: دراسة في معادلات القوة والصراع على سوريا"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، (مارس 2015)، ص ص. 01 _ 35.

في إطاره العام عن الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة والقائمة على أساس، الحد من النفوذ الإيراني وتحقيق أمن إسرائيل وضمان إمدادات الطاقة ومحاربة الإرهاب.

استحوذت الأزمة السورية على اهتمام دولي وإقليمي كبير كونها مثلت عصبا أساسيا في التوازنات الاستراتيجية في المنطقة وفي معادلة النفوذ الإيراني، إلا أنها تزامنت في الوقت ذاته مع انشغال الولايات المتحدة الأمريكية بالانسحاب من العراق وبمعالجة تبعات الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى تحسن العلاقات السورية ـ الأمريكية مع اعتلاء الديمقراطيين الحكم في هذه الأخيرة، وفي ضوء ذلك يمكن تقسيم تعاطي الولايات المتحدة الأمريكية مع الأزمة السورية إلى عدة مراحل:

1) مرحلة المطالبة بالإصلاح: سادت هذه المرحلة من بداية الثورة في مارس 2011 إلى غاية ماي من العام نفسه حيث اقتصر الموقف الأمريكي في هذه الفترة على مطالبة النظام بتلبية مطالب المحتجين ودعوته إلى الإصلاح، ولعل أن هذا الموقف الذي لم يحمل في بدايته أي دعوة صريحة إلى تغيير النظام في سوريا، نابع من التحسن الذي حدث في العلاقات بين الدولتين بعد تولي الديمقراطيين الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وتخوف هذه الأخيرة من النظام الذي ستفرزه مرحلة ما بعد "بشار الأسد" في حال تنحيه عن السلطة من جهة أخرى.
2) مرحلة فرض العقوبات الاقتصادية: امتدت هذه المرحلة من منتصف شهر ماي 2011 إلى غاية منتصف شهر أوت من السنة نفسها، حيث انتقل الموقف الأمريكي إلى فرض عقوبات اقتصادية على النظام السوري لاجباره على الاستجابة لمطالب التغيير بعد استخدام العنف ضد المدنيين.
3) مرحلة الركود والسكينة في الموقف الأمريكي: امتدت هذه المرحلة من نهاية شهر أوت 2011 إلى غاية عام 2013، حيث تميزت هذه المرحلة بمجرد دعوة "بشار الأسد" إلى التنحي دون أي تحركات على أرض الواقع، و لعل أن هذا الموقف المتردد من الدعم المباشر للثورة السورية نابع من عدة عوامل، أبرزها تحسن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والنظام السوري بالإضافة إلى نهج الانكفاء عن التدخل الذي تبناه الرئيس "باراك أوباما Barak Obama" منذ توليه السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية، وطبيعة التركيبة العرقية للمجتمع السوري الذي جعله مرتبطا بعدة قضايا في الشرق الأوسط على غرار ملف الصراع السني ـ الشيعي وقضية الأكراد، ناهيك عن تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من البديل الذي تطرحه مرحلة ما بعد الأسد وأثره في أمن إسرائيل.

4) مرحلة التدخل لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية: بدأت هذه المرحلة من 2014 إلى غاية شهر ديسمبر 2018 تاريخ الإعلان عن الانسحاب الأمريكي من سوريا، عرفت هذه المرحلة بداية التدخل الأمريكي في سوريا بداية بتوجيه ضربات جوية ضد معاقل تنظيم الدولة الإسلامية، ثم نشر حولي 2000 جندي على الأرض، كما عملت على إنشاء قوات "سوريا الديمقراطية" المكونة من 25 ألف كردي لاستئصال شأفة تنظيم الدولة الإسلامية، كما أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المرحلة على استهداف قوات النظام السوري بطريقة مباشرة لأول مرة وهذا بقصف مطار "الشعيرات" العسكري الذي نفد من خلاله النظام السوري هجوما كيميائيا على المدنيين في أفريل 2017،[1] رغم هذا بقي الهدف الأول للإستراتيجية الأمريكية في التعاطي مع الأزمة السورية هو وضع حد لتنظيم الدولة الإسلامية أكثر من دعم مطالب الديمقراطية والوقوف إلى جانب الثورة.

يتضح من الموقف الامريكي من الأزمة السورية أنه على الرغم من وقوفه ظاهريا إلى جانب الثورة إلا أنه تميز بالتردد والغموض ولعل أن ذلك يعود إلى عدة أسباب أبرزها، سياسة الكف عن التدخل التي تبناها الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" منذ وصوله إلى السلطة، وتعويل الولايات المتحدة الامريكية على المساعدة السورية في ضمان الانسحاب الكامل والآمن من العراق، ما جعلها تتصدم بالثورة السورية التي لم تكن ضمن حساباتها بالإضافة إلى تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من البديل الذي سيأتي بعد تنحي "الأسد" وأثر ذلك في أمن إسرائيل وفي التوازنات الاستراتيجية في المنطقة، ناهيك عن الطبيعة العقائدية الإسلامية التي تميزت بها الثورة والتي لا تتلاقى مع المنظور الأمريكي الرافض لهذه التوجهات، لذلك امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديم الدعم المادي والفعلي للثورة.

ثانيا: الموقف الفرنسي.

على الرغم من أن الموقف الأوروبي على العموم كداعم للثورة السورية لم يخرج عن فلك الموقف الأمريكي ولم يحرك ساكنا في الأزمة التي شهدتها سوريا منذ عام 2011، إلا أنه يجب تخصيص جزء من هذا البحث لهذا الموقف وبالتحديد للموقف الفرنسي باعتباره الأكثر ارتباطا بالأحداث في سوريا، كونها

[1] _ أحمد حويدق، "أمريكا والأزمة السورية... القصة الكاملة لـ 07 سنوات من النزاع"، العين الإخبارية (21/12/2018)، على الرابط: https://www.al-ain.com/article/america-syrian-crisis-story-of-7-year-conflict . اطلع عليه يوم : (15/08/2019)

منطقة انتداب سابقة لفرنسا، بالإضافة إلى الاختلاف بين جزئيات موقف هذه الأخيرة من الأزمة السورية وجزئيات الموقف الأمريكي رغم اشتراكهما في التوجه العام في دعم الثورة.

كانت فرنسا أول دولة أوروبية تعترف بـ "الائتلاف الوطني السوري المعارض" في نوفمبر 2012، وبانه الممثل الوحيد للشعب السوري، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك في الضغط على الاتحاد الأوروبي لرفع الحضر على مبيعات الأسلحة إلى سوريا من أجل تسليح المعارضة، إلا أن الموقف الفرنسي تغير إثر ذلك إلى الدعوة إلى إيجاد حل سلمي للأزمة، ولعل أن ذلك نابع من مخاوفها وصول الأسلحة إلى يد الجماعات المتطرفة،[1] ولعل أن هذا الإدراك الفرنسي لمخاطر تسليح المعارضة يرتبط بالهجوم الإرهابي على القاعدة النفطية بـ "عين أميناس" في الجزائر مطلع عام 2013، واحتجاز 650 شخصا كرهائن من بينهم فرنسيين، حيث أدركت فرنسا خطر تسرب الأسلحة ووصولها إلى أياد المتطرفين على الأمن الدولي بصفة عامة والأمن الفرنسي بصفة خاصة.

كون سوريا منطقة انتداب فرنسي فإن هذه الأخيرة لم تتقبل النفوذ الروسي المتزايد في سوريا في ظل الأزمة، لذلك كان الرئيس الفرنسي "فرنسوا هولند François Hollande" الرئيس الغربي الوحيد الذي طلب التدخل في سوريا حتى دون غطاء من مجلس الأمن الدولي لوضع حد للمجازر التي يرتكبها النظام ضد المدنيين حسب ما جاء في تصريحات الرئيس الفرنسي في صيف 2013،[2] لكن سرعان ما تراجعت هذه الاندفاعية والرغبة في حسم الأزمة السورية بالتدخل العسكري خارج الغطاء الدولي، حيث رفضت المشاركة في ضربات التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا وهذا لعدم وجود طلب رسمي من سوريا لكنها شاركت في ضربات التحالف على معاقل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق بناء على طلب الحكومة العراقية.[3]

الموقف الفرنسي من الازمة السورية لم يكن موقفا مؤثرا فعلى الرغم من تأييده للثورة إلا أنه يبقى فارغا دون التوافق مع الولايات المتحدة الامريكية، فرفض هذه الأخيرة لحسم الوضع في سوريا بالتدخل العسكري المباشر أبقى الموقف الفرنسي في خانة الرأي فحسب، كما أن تأثير عدم الاستقرار في سوريا

[1] _ الجبوري، **مرجع سابق**، ص. 342.
[2] _ **المرجع نفسه**، ص ص. 342، 343.
[3] _ **المرجع نفسه**، ص. 343.

على الأمن والاستقرار الفرنسي، وتعرض فرنسا لهجمات إرهابية متكررة جعل نبرتها تخف إزاء دعم المعارضة السورية والتدخل، حيث أضحى مطلب تحقيق الاستقرار في سوريا ووضع حد للأزمة ضروريا.

رغم الاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا حول الإطار العام في تأييد الثورة، إلا أن أنهما تختلفان في التصور حول طبيعة هذا التأييد، فبينما اختارت الولايات المتحدة الأمريكية أسلوب القوة الناعمة والتركيز على العقوبات الاقتصادية في حث النظام على الإصلاح أو التنحي، تركز الخطاب الفرنسي بالمقابل على ضرورة التدخل العسكري لحسم الوضع ولعل أن هذا الاختلاف نابع من الدوافع التي تتحرك على أساسها كل دولة، ففي حين تركز الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة الحفاظ على أمن إسرائيل والحد من النفوذ الإيراني ومحاربة الإرهاب، تتحرك فرنسا بناء على العامل التاريخي على اعتبار سوريا منطقة نفوذ لها وبناء على التهديدات التي تشهدها فرنسا جراء عدم الاستقرار في حوض المتوسط.

الفرع الثاني: مواقف الدول المؤيدة للنظام السوري.

لفهم طول أمد الأزمة السورية وصمودها كل هذه المدة ينبغي عرض المواقف الدولية المؤيدة للنظام، فقد استطاع النظام السوري أن يكسب إلى صفه صوت قوتين دوليتين ساهمتا في دعمه بكل الوسائل، وأحبطتا كل المحاولات الدولية في حل الأزمة في إطار مجلس الأمن الدولي، فقد أدى الدعم الصيني الروسي لنظام "بشار الأسد" في سوريا إلى توجه الأزمة السورية في منحى مغاير لما شهدته باقي دول ما عرف بالثورات العربية.

أولا : الموقف الصيني من الأزمة السورية.

تقوم السياسة الخارجية الصينية كما سبق ذكره على قيم الكنفوشيوسية القائمة على التعايش السلمي والتعاون والتآخي واحترام سيادة الدول واستقلاليتها، وعلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، حيث كانت الصين طوال تاريخها تتبنى مواقف محايدة بعيدة عن التدخل في القضايا الخاصة بالدول الأخرى، وكان جل اهتمامها منصبا على التوسع الاقتصادي والصعود السلمي، لكن الثورات التي شهدتها المنطقة العربية منذ أواخر عام 2010 وبدايات عام 2011، كشفت عن وجه جديد للصين لم تشهده من قبل، حيث عكفت على الانخراط أكثر في الشؤون الدولية، وهو ما كشفت عنه

الأزمة السورية، حيث استخدمت الصين حق النقض عدة مرات في مجلس الأمن الدولي ضد مشروع قرار التدخل لوضع حد للأزمة السورية كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول لاستخدامات حق النقض من قبل روسيا والصين في الأزمة السورية

الدول المستخدمة لحق النقض	تاريخ الاستعمال
روسيا الاتحادية والصين	04 أكتوبر 2011
روسيا الاتحادية والصين	04 فيفري 2012
روسيا الاتحادية والصين	09 جويلية 2012
روسيا الاتحادية والصين	22 ماي 2014
روسيا الاتحادية	08 أكتوبر 2016
روسيا الاتحادية والصين	05 ديسمبر 2016

المرجع: حميد شهاب أحمد، "تداخل المواقف الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية) تجاه الأزمة السورية، **مجلة العلوم السياسية**، ع.58 (2019)، ص ص 01 ـ 25.

يتضح من هذا الجدول أن الصين وعلى غير عادتها في التعاطي مع القضايا الدولية شددت على موقفها من الأزمة السورية، حيث استخدمت حق النقض خمس مرات منذ بداية الأزمة إلى غاية نهاية عام 2016، وهو ما لم تعهده الصين فهي أقل الدول الخمسة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي استخداما لحق النقض عبر تاريخها.

الموقف الصيني من الأزمة السورية يمكن فهمه ليس من منطلق العلاقات بين الدولتين، فهي ليست علاقات ذات قيمة تذكر فسوريا ليست نقطة جذب اقتصادية بالنسبة إلى الصين ولا تربطها بها علاقات تجارية قوية إذ لا يتعدى حجم التبادل التجاري بين الدولتين 2,48 مليار دولار وهو رقم ضئيل جدا مقارنة بمائة مليار دولار كقيمة كلية لحجم التبادل التجاري مع باقي الدول العربية،[1] وبالتالي يمكن قراءة الموقف الصيني ضمن الاستراتيجية العامة لدولة الصين في النظام الدولي، فبعد أن قضت مدة طويلة في بناء قدراتها الذاتية والصعود السلمي رأت الصين أن أحداث الثورات العربية وبالخصوص

[1] _ وليد عبد الحي، "محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية"، **مركز الجزيرة للدراسات** (03أفريل 2012)، ص ص. 01_ 08.

الأزمة السورية هي فرصتها للانتقال إلى التأكيد على دور الصين كقوة كبرى، والتأكيد على أنه حان الوقت لوضع حد للأحادية القطبية.

تعددت الأسباب والدوافع التي جعلت الصين تتبنى حق النقض في مجلس الأمن الدولي على غرار وجود حزب شيوعي في الحكم في الصين يدافع عن استمرار نظام الأسد في الحكم في سوريا، وتزامن الفيتو الصيني مع عدة أحداث أبرزها، القرار الأمريكي بانتقال الاستراتيجية الامريكية إلى منطقة المحيط الهادئ، وقرار الولايات المتحدة الأمريكية بيع الأسلحة لتايوان في إطار صفقة بلغت 5,85 مليار دولار واستقبال الرئيس الأمريكي لزعيم الأقلية البوذية في جويلية 2011،[1] إلا أن السبب الأبرز والاهم هو رغبة الصين في لعب دور يليق بقدراتها في النظام الدولي، وبداية الانخراط في الشؤون الدولية بما يرسي دعائم نظام دولي متعدد الأقطاب، وهو ما حاولت إثباته من خلال موقفها الرافض للتدخل في سوريا، والذي ينبع من هذا المنطلق أكثر من كونه انعكاسا لمبدأ عدم التدخل في سياستها الخارجية.

ثالثا: الموقف الروسي من الأزمة السورية.

تعد سوريا باعتبارها آخر مناطق النفوذ الروسي في منطقة الشرق الأوسط اللبنة الأساسية التي تعول عليها روسيا في استراتيجيتها في المنطقة، وهو ما يتضح من دعمها غير المشروط لنظام "بشار الأسد"، فسوريا ترتبط إلى حد بعيد بعدة مستويات للأمن القومي الروسي، وهي المستويات التي يمكن استخدامها كعوامل مفسرة لسبب استخدام روسيا حق النقض ضد قرارات مجلس الأمن الدولي التي تقضي بالتدخل في سوريا، ولعل أن أهم هذه العوامل ما يلي:

1. تعتبر سوريا شريكا تجاريا أساسيا لروسيا خاصة في مجالي الطاقة وتجارة الأسلحة.
2. التواجد العسكري الروسي في قاعدة ميناء "طرطوس" كمواز للتواجد العسكري لحلف الناتو في تركيا.[2]
3. اعتماد السياسة الخارجية الروسية في عهد"فلاديمير بوتين" على معارضة تغيير الأنظمة السياسية بالتدخل والذي أطلق عليه تسمية "ديمقراطية الصواريخ والقنابل".

[1] _ **المرجع نفسه**، ص ص.07، 08.

[2] _ محمود عبيد محمد، "الأبعاد الاستراتيجية للدور الروسي في الأزمة السورية"، **المجلة السياسية والدولية**، ع.33، 34 (2017)، ص ص.419 _ 442.

4. المساندة الدبلوماسية المتبادلة بين البلدين، فقد كانت سوريا من بين الدول القليلة جدا التي أعلنت تأييدها للتدخل العسكري الروسي في جورجيا عام 2008.[1]
5. تعتبر سوريا المنفذ الأخير لروسيا باتجاه المياه الدافئة.

حدث تحول عميق في الموقف الروسي من الأزمة السورية حيث انتقلت من الدعم في المؤسسات الدولية وعبر المواقف إلى التدخل المباشر على خط الأزمة بتوجيه ضربات عسكرية جوية ونشر قواتها على الأرض، ورغم تبريرها لموقفها بأنه امتداد لتواجدها في ميناء "طرطوس" إلا أن التقارير تشير إلى عمل روسيا على تكثيف تواجدها العسكري في سوريا عبر فتح قواعد جديدة، ورغم تبرير تواجدها في سوريا بطلب النظام المساعدة في حربه ضد الإرهاب إلا أن اسباب التدخل باتت واضحة وتتلخص في التقدم العسكري الذي حققته المعارضة على أرض الواقع في النصف الأول من عام 2015، وقد نجحت روسيا بالفعل في الحد من تمدد نفوذ المعارضة ونجحت في استعادة تفوق النظام، كما ساهمت في إطالة أمد الازمة السورية.[2]

تعددت الأسباب وراء تأييد روسيا للنظام السوري والوصول إلى حد التدخل العسكري المباشر، بين أسباب اقتصادية وسياسية وجيواستراتيجية، إلا أن السبب الاهم هو النهج الذي تبناه "فلاديمير بوتين" منذ وصوله إلى السلطة والذي يتمثل في إعادة روسيا إلى مصاف الدول الكبرى، وفي الدعوة إلى إرساء دعائم نظام دولي متعدد الأقطاب تكون روسيا لاعبا أساسيا فيه، وقد جاءت الأزمة السورية كفرصة لروسيا لتجسيد هذا التطلع خاصة في ظل تراجع الدور الامريكي.

يشترك موقف كل من روسيا والصين من الأزمة السورية في رفضه للتدخل الدولي، ويشترك في الدافع المتمثل في رغبة كلا الطرفان احتلال مكانة تليق بقدراتها في النظام الدولي وفي رفضهما للهيمنة الأحادية والنظام الاحادي القطب، حيث وجدتا في الازمة السورية الفرصة لوضع حد للهيمنة الامريكية وإسماع صوتهما في الساحة الدولية.

يعزى طول أمد الأزمة السورية وصمود نظام "بشار الأسد" في السلطة إلى الفجوة بين مواقف القوى الدولية المؤيدة للثورة، فقد أدى ذلك إلى عدم قدرة هذه الدول على تقديم تأييد فعلي للثورة خصوصا

[1] _ عبد الحي، **مرجع سابق**، ص.06.

[2] _ أركان، **مرجع سابق**، ص ص 105 _ 108.

مع تداخل عوامل انتشار الإرهاب والأمن الدولي مع حيثيات الازمة، وتركيز الاطراف التي تدعي تأييد الثورة على مصالحها الخاصة على حساب مصلحة الشعب السوري، وبالمقابل نجد أن مواقف الدول الداعمة للنظام تشترك في رفضها للتدخل الدولي في الازمة من جهة وفي تطلعها إلى تغيير بنية النظام الدولي من جهة أخرى.

المبحث الثالث: التنافس بين القوى الكبرى في الأزمة السورية.

تكتسي بعض الأحداث والأزمات في مناطق معينة من العالم أهمية خاصة في حسابات مصالح الدول الكبرى دون غيرها من الأحداث والأزمات المشابهة في مناطق أخرى، حيث تتحول إلى ميدان للتنافس من شأنه أن يتأثر بموازين القوى بين هذه الدول من جهة ويؤثر فيه من جهة أخرى، وهو ما يسري على الأزمة السورية التي سرعان ما غدت ساحة للصراع بين أطراف دولية تضاربت مصالحها في المنطقة، فقد تزامن توقيت بداية الثورة السورية مع تنامي دور القوى التعديلية الرافضة للوضع القائم في النظام الدولي على غرار روسيا والصين، مقابل انكفاء الدور الريادي للولايات المتحدة الأمريكية وهو ما تجلى بوضوح في استراتيجية الإدارة من الخلف التي تبنتها في التعامل مع القضايا السابقة للقضية السورية خاصة الأزمة الليبية.

المطلب الأول: الإدارة الأمريكية للأزمة السورية بين معضلة تراجع الدور وديناميات الأزمة.

ككل القوى العظمى التي تعاقبت على ريادة النظام الدولي والتي مرت حتما بمراحل النشأة والتطور ثم الذروة ثم التراجع والأفول، لم تشكل الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القطب المهيمن في النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة استثناء، فقد بدأت ملامح تراجع الدور الأمريكي في النظام الدولي تتجلى، وأضحى الحديث عن عالم ما بعد أمريكا وتراجع الهيمنة محل إهتمام المراقبين والدارسين، وفي خضم ذلك جاءت الأزمة السورية كاختبار لمدى صحة أطروحات نهاية القرن الأمريكي، خاصة مع ما حملته هذه الأزمة من رغبة أطراف أخرى على غرار روسيا والصين في فرض إرادتها وتسيير الأزمة بما يتماشى ومصالحها.

الفرع الأول: أطروحات تراجع الدور الامريكي في النظام الدولي.

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تتربع على قمة هرم توزيع القوة في النظام الدولي بعد الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفييتي حيث هيمنت على دواليب السياسة العالمية بنموذجها اللبرالي الرأسمالي، كأكبر قوة إقتصادية وعسكرية في العالم، واستمرت على هذا الوضع إلى غاية بداية بوادر التراجع، حيث أضحى الحديث عن تراجع الهيمنة الامريكية وعالم ما بعد أمريكا محل اهتمام الدارسين.

ساهمت الأحداث والمستجدات الدولية والداخلية في تصاعد الأطروحات القائلة بتراجع الدور الامريكي في العالم، فعلى المستوى الخارجي كانت البداية بالتورط الامريكي في العراق بنشر 150000 جندي منذ عام 2003، ثم الأضرار التي لحقت بالولايات المتحدة الامريكية جراء الأزمة الاقتصادية العالمية المرتبطة بالرهن العقاري عام 2008، إضافة إلى محاولة دول أخرى مزاحمتها في هرم توزيع القوة في النظام الدولي كروسيا التي وضعت هدف العودة إلى الساحة الدولية ضمن أولويات سياستها الخارجية، والصين التي استطاعت أن تتحول إلى قوة اقتصادية لا يستهان بها، أما على الصعيد الداخلي فقد كان لانتخاب الديمقراطي "باراك أوباما Barack Obama" رئيسا للولايات المتحدة الامريكية دورا كبيرا في تعزيز أطروحات التراجع الامريكي، حيث وضع حدا للسياسة التي انتهجها سابقه "جورج بوش George.w.Bush"، وذلك بتبني سياسة أكثر اعتدالا قوامها الابتعاد عن التورط في النزاعات والأزمات

خاصة في الشرق الأوسط، ما أتاح المجال أمام القوى الصاعدة لسد الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة الامريكية في الساحة الدولية.[1]

رغم الجدل حول مصير الولايات المتحدة الأمريكية الذي أحدثه وصول الرئيس "دونالد ترامب Donald Trump" إلى السلطة منذ نوفمبر 2016 من ناحية، ومحاولته وضع حد لسياسة الاسترضاء التي اتبعها سلفه والتي أفقدت الولايات المتحدة الأمريكية مكانتها وهيبتها بإتباع سياسة قوامها تدارك الوضع لاستمرار التفوق الأمريكي في النظام الدولي من ناحية أخرى،[2] إلا أن ذلك لم يضع حدا لأطروحات تراجع الدور الأمريكي.

تراجع دور القوى العظمى في العالم يبقى حتمية تاريخية لا بد منها وهي الفكرة التي أشار إليها العديد من المفكرين والدارسين، على غرار أب علم الاجتماع "عبد الرحمن أبن خلدون" في مؤلفه "المقدمة"، حيث رأى أن الدول مهما بلغت من القوة والعظمة والانتشار ومهما بلغت من درجات الحضارة والرقي فإن مصيرها هو الزوال، مشبها إياها بالبشر حيث تولد الدول ثم تنمو ثم تزول، ووجد من خلال استقاضته في دراسة الدول والحضارات أن متوسط عمر الدولة هو ثلاثة أجيال، وقدر عمر الجيل الواحد بأربعين سنة،[3] رغم أن ابن خلدون طرح هذه الفكرة في القرن الرابع عشر إلا أنها لا تزال صالحة، وهو ما يتجلى في تطرق العديد من الدارسين والمحللين لفكرته في القرون الموالية له.

نوه "بول كينيدي Paul Kennedy" إلى الفكرة ذاتها بعد إسهابه في دراسة القوى الإقليمية والدولية في عصر ما بعد النهضة الأوروبيه، وتتبعه لمسار بروز وأفول القوى العظمى، وذلك في مؤلفه الموسوم بـ "نشوء وسقوط القوى العظمى" الصادر عام 1987، حيث توصل إلى تعميم نتائج دراسته على الولايات المتحدة الأمريكية التي رأى أنها شأنها شأن القوى الدولية الأخرى، ستمر باختبار تحديد عمر الدولة الذي يحدد مدى قدرتها على الصمود كأقوى دولة في العالم من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية، ثم

---

[1] – Arnaud Balvay, "1989– 2019 : les états unis ou le bruit de l'hyperpuissance", Diploweb (27octobre 2019), sur l'adresse : ***http://www.diploweb.com***, consulté le : (19/02/2020).

[2] _ علي الجرباوي،"الرؤى الاستراتيجية للثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن" **سياسات عربية**، ع.31 (مارس 2018)، ص ص. 07 _ 22.

[3] _ عبد الرحمن ابن محمد ابن خلدون، **مقدمة إبن خلدون** (دمشق: دار يعرب للنشر والتوزيع، 2004)، ص ص 335، 336.

تنبأ "بول كينيدي" بمصير الولايات المتحدة الامريكية الذي لن يكون مخالفا لمسار سابقاتها من القوى العظمى التي آلت إلى الزوال تاركة المجال لبروز قوى جديدة.[1]

لاقت حتمية إبن خلدون رواجا كبيرا بين الباحثين الذي تلوه، بل وأسقطها العديد منهم على الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها وصلت إلى مستويات متقدمة من حيازة عناصر القوة والهيمنة على دواليب السياسة العالمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وهو ما أشار إليه "جوزيف جوف Josef Joffe" في مقاله المنشور عام 2009 في مجلة "فورين أفيرز Foreign Affairs" الموسوم بـ " القوة الافتراضية: نبؤة تراجع أمريكا the default power : the prophecy of America's decline"، حيث رأى أن أطروحة تراجع الدور الامريكي في العالم كانت قد ظهرت حتى قبل بروز الولايات المتحدة الامريكية كقطب مهيمن في النظام الدولي وهذا من خلال التنبؤات التي صيغت لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث لم يتوقع بعض المراقبين وصول الولايات المتحدة الامريكية إلى الانفراد بقمة هرم توزيع القوة، ورأى "جوف" أن هذا التيار التراجعي خمد عام 1990 ولم يعد إلى الظهور إلا بعد نهاية عهدة الرئيس "جورج بوش".[2]

أما "زبيغنيو بريجنسكي Zbigniew Brizinski" في مؤلفه "رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الامريكية وما يترتب عليها جيوسياسيا"، فقد تنبأ بانحسار القوة العالمية للولايات المتحدة الامريكية وهذا بصعود قوة أو اتحاد من القوى الأخرى التي من شأنها التأثير على ميزان القوى الحالي، إلا انه رغم ذلك استبعد إمكانية وصول أي دولة إلى ما وصلت إليه الولايات المتحدة الامريكية من حيازة مختلف عناصر القوة في أوج مراحل هيمنتها.[3]

ذهب بعض المراقبين والدارسين إلى أبعد من ذلك بطرح فكرة عالم ما بعد أمريكا على غرار ما ذهب إليه "فريد زكريا Fareed Zakaria" الذي يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تفقد تفوقها

---

[1] _ Paul Kennedy, ***the rise and fall of the great Power :economic changeand military conflict from 1500 to 2000*** (New York : random house, 1987), pp 515 _530.

[2] _ Josef Joffe ," *the default power : the prophecy of America's decline*", ***Foreign Affairs,*** no.05 (2009), pp 21, 22.

[3] _ بريجنسكي زبيغنيو، **رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة العالمية وما يترتب عليها جيوسياسيا**(بيروت: مركز الدراسات العسكرية، 1999)، ص ص 188 ـ 191.

منذ قرابة ثلاثة عقود ـ أي مباشر بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ـ وأنها وصلت إلى بداية نهاية الدور الامريكي عام 2003، خاصة مع تنامي دور بعض الدول وصعودها إلى مصاف الدول الكبرى على غرار روسيا والصين.[1]

لم تكن فكرة تراجع الدور الامريكي في العالم حكرا على الدارسين فحسب بل تحمس بعض رجال السياسة لذلك مستندين إلى مجموعة من الأحداث كالأزمة المالية العالمية عام 2008، فعلى سبيل المثال نجد الرئيس الروسي آنذاك "ديميتري ميدفيديف" الذي صرح في خضم هذه الأزمة قائلا بأنها بداية نهاية القوة الأمريكية.[2]

تصاعد التيار التراجعي لا يعني البتة التسليم المطلق بمقولاته فرغم جهود انصار هذا التيار في اثبات أفكارهم إلا أنها تبقى مجرد حجج واهية لم يتم اثباتها إمبريقيا، وبقيت مجرد تنبؤات لما ستؤول إليه القوة الأمريكية في النظام الدولي مستقبلا بناء على تجارب القوى العظمى السابقة، لذلك نجد على النقيض من هذا التيار مجموعة من الباحثين والدارسين الذين يفندون مقولات نهاية الدور الامريكي، وعلى رأسهم "جوزيف ناي" الذي يرى في مؤلفه "مستقبل القوة the future of power" الصادر عام2010 أن

[1] _ Fareed Zakaria, *" the self destruction of American power"*, ***Foreign Affairs,***no.98 (July – August , 2019), pp 10- 15.

[2] _ Joseph Nye, *"is America in decline ?"*, ***Chatham House,*** (wednesdy 19 may 2010), pp.01 -09.

مسألة التراجع الأمريكي ليست مطلقة، حيث لا تزال الولايات المتحدة الامريكية تحافظ على تفوقها مقارنة بالقوى الدولية الأخرى، وقد ركز "ناي" في مؤلفه على مفهوم القوة الذكية التي تزاوج بين القوتين الصلبة والناعمة كسبيل للولايات المتحدة الامريكية للحفاظ على مكانتها في النظام الدولي.[*]

عاد "زبيغنيو بريجنسكي" إلى الحديث عن عالم ما بعد أمريكا في مؤلفه الصادر عام 2012 المعنون بـ "رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية Strategic Vision :America and the crises of global power" حيث استبعد تعثر الولايات المتحدة الامريكية حاليا على الأقل إلى غاية عام 2025، وأنه في حالة حدوث ذلك فإنه من غير المحتمل أن يخضع العالم لهيمنة مماثلة للهيمنة الأمريكية واستبعد أيضا وصول الصين إلى قمة النظام الدولي، وفي ظل الغياب المحتمل لقائد عالمي فإن العالم سيتوجه نحو الفوضى.[†]

دافع "جوزيف ناي" عن هذا المنطق ففي عام 2015 عاد إلى تأكيد أفكاره السابقة وذلك في كتابه المعنون بـ "هل انتهى القرن الأمريكي؟ Is the American century over ?" ؛ والذي انطلق فيه من التسليم بأن احتفاظ الولايات المتحدة الأمريكية بالتفوق المطلق يتنافي مع المنطق، فرغم الإختلاف حول المدة الزمنية لدورة حياة الدول فإن هذه الأخيرة حقيقة لا يمكن نفيها، لذلك يسلم بالتراجع النسبي للقوة الأمريكية وليس المطلق، حيث يتساءل ما إذا كانت هناك دولة مرشحة أو جديرة بمجاراة التفوق الأمريكي في العالم، وبعد عرضه لفرص عدة دول في ذلك على غرار أوروبا واليابان وروسيا والهند والبرازيل، يستبعد "ناي" إمكانية أن تكون إحداها سببا في نهاية القرن الأمريكي، ويرى بأن الصين هي المرشحة الوحيدة للقيام بهذا الدور باعتبارها دولة عملاقة من حيث المساحة، وذات اقتصاد قوي يعادل اقتصاد عدة دول مجتمعة وينمو بوتيرة أسرع من الدول الأخرى، كما تمتلك أكبر جيش وأضخم موازنة عسكرية، حيث يرى أن القرن الأمريكي لم يعد كما كان في القرن العشرين فنصيب الولايات المتحدة الأمريكية من الاقتصاد العالمي سيتضاءل عما كان عليه في القرن الماضي أمام صعود قوى دولية أخرى وفاعلين غير حكوميين؛ رغم ذلك يسلم "ناي" بأن القرن الأمريكي لم ينته بعد مخالفا بذلك القائلين بأننا وصلنا إلى القرن الصيني، ثم يستخلص ناي أنه على المحللين والدارسين التوقف عن التشدق بفرضيات

---

[*] _ لملعومات أكثر حول أفكار جوزيف ناي حول مستقبل القوة أنظر: جوزيف ناي، **مستقبل القوة**، تر:أحمد عبد الحميد نافع(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015).

[†] _ لمعلومات أكثر حول أفكار "زبيغنيو بريجنسكي" وتصوره للنظام الدولي انظر: زبيغنيو بريجنسكي، **رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية**، تر:فاضل جكتر (بيروت: دار الكتاب العربي، 2012)

الأحادية القطبية والتعددية القطبية، وأنه عليهم أن يعيشوا على المسألتين في الوقت ذاته فالتراجع الأمريكي هو تراجع نسبي والقوى الدولية الأخرى لم تنضج لدرجة تغيير القطبية الدولية.[*†]

دورة حياة الدول وحتمية تراجع دور القوى العظمى مسلمة يتفق عليها الباحثون والدارسون بمختلف أطيافهم وتوجهاتهم، وهو ما يسري على الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها وصلت إلى أوج قوتها، لكن يبقى الاختلاف بين هؤلاء حول ما إذا كانت قد وصلت إلى المرحلة النهائية من عمر الدولة أم لا حيث انقسم الباحثون في هذا الشأن إلى تيارين، تيار استعجل تراجع الدور الأمريكي حيث يرى أننا دخلنا مرحلة نهاية الأحادية القطبية وتيار آخر يؤمن بهذا التراجع لكن نسبيا فلا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تحافظ على مكانتها في المقدمة رغم التراجع النسبي لقوتها.

الفرع الثاني: محددات الموقف الأمريكي من الأزمة السورية.

تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم استقطابا للدول الكبرى الطامحة إلى تكريس نفوذها فيها؛ باعتبارها منطقة عبور أساسية رابطة بين مختلف القارات من جهة، ولما تحتويه من موارد طبيعية تطمح الدول الكبرى إلى السيطرة عليه، كما ساهمت نهاية الحرب الباردة بما حملته من ديناميات جعلت اللبرالية الرأسمالية ذات بعد عالمي بعد انحسار الاشتراكية في سعي الولايات المتحدة الأمريكية بكل الوسائل إلى ترسيخ نفوذها في الشرق الأوسط للاستفادة من المميزات التي توفرها المنطقة في تثبيت مكانتها في قمة النظام الدولي، وقد بدأت استراتيجية النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط تحت ذريعة نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان ثم اتخذت بعدا آخر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تمثل في مكافحة الإرهاب، ولم تتواني الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة عن استخدام القوة العسكرية لحماية مصالحها ونفوذها في المنطقة، وهو ما عبر عنه صراحة صناع القرار في البيت الأبيض مرارا.

خرج الموقف الأمريكي عن المألوف إثر الأحداث التي شهدتها المنطقة فيما عرف إعلاميا بثورات الربيع العربي، حيث إتسم الموقف الأمريكي بالحذر والتردد خاصة في الحالة السورية، التي جاءت انعكاسا لسياسة الانكفاء التي اتبعها الرئيس "باراك أوباما" منذ وصوله إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة

[*] _ لمعلومات أكثر أنظر: جوزيف ناي، **هل انتهى القرن الأمريكي؟**، تر:محمد ابراهيم العبد الله (الرياض: دار العبيكان للنشر، 2016).

الأمريكية في نوفمبر 2008، حيث شكل بذلك قطيعة مع السياسة التدخليَة لسلفه "جورج بوش الإبن" والمحافظين الجدد، التي كلفت حسبه الولايات المتحدة الامريكية خسائر كبيرة كانت في منأى عنها، وبدلا من التدخل المباشر عكف "أوباما" على تنفيذ سياسة الإدارة من الخلف وهذا بالاعتماد على حلفائها في المنطقة لحماية مصالحها؛ وبذلك اتجهت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية نحو مهادنة الأنظمة الاستبدادية بإتباع سياسة الحفاظ على الوضع القائم في المنطقة Status Quo بدلا من محاولة تغييرها تحت ذريعة الديمقراطية وحقوق الإنسان، بيد أن أحداث ما عرف بالربيع العربي في المنطقة وضعت إدارة الرئيس "أوباما" أمام الأمر الواقع، فالأنظمة التي لم يسعى إلى تغييرها تعالت فيها الأصوات الداخلية منادية بذلك، ما جعل رد الفعل الأمريكي مترددا خاصة في الحالة السورية.

يعزى التردد الامريكي في التعاطي مع الثورات العربية إلى التوجس من تنامي النفوذ الصيني في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، ما جعل إدارة الرئيس "أوباما" تضع منطقة آسيا والمحيط الهادي على رأس أولويات سياستها الخارجية، خاصة في ظل تضاؤل أهمية منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي بسبب ثورة الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

يرى الباحث الأمريكي " إيمانويل والرشتاين Emanuel walershtein" أن الوضع في سوريا في غاية التعقيد، لذلك لم تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية بالوسائل العسكرية المباشرة رغم مناداة المعارضة بذلك، لكنها حسبه استخدمت كل الوسائل الأخرى لحل الأزمة السورية كمطالبة نظام الأسد بالتنحي وإيقاف عمليات العنف ضد المعارضة وإحلال نظام أكثر تمثيلا للشعب السوري، كما سعت إلى استصدار قرار من مجلس الأمن تدين فيه النظام السوري، ناهيك عن العقوبات أحادية الجانب التي فرضتها عليه، ويرى "والرشتاين" أن تردد الولايات المتحدة الأمريكية في التدخل العسكري المباشر يرجع إلى جملة من الأسباب نوجزها فيما يلي:

1. أن القرار في التدخل العسكري يجب أن يكون تحت غطاء مجلس الأمن الدولي على غرار الحالة الليبية، وعدا ذلك فلا يمكن التدخل في سوريا دون ذلك القرار، فالولايات المتحدة الأمريكية امتعضت من تدخلها في العراق ولا يمكن تكرار نفس التجربة في سوريا.

---

[1] _ وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، "تطورات الموقف الأمريكي من الثورة السورية"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالدوحة** (فيفري 2013)، ص ص 01 ـ 10.

2. الأعباء الكبيرة على الجيش الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط لن تمكنها من التورط مع الجيش السوري القوي نسبيا.
3. الرأي العام الامريكي المعارض للحروب التي تخوضها الولايات المتحدة الأمريكية خارج أراضيها.
4. تخوف الولايات المتحدة الامريكية من مرحلة ما بعد نظام الأسد في سوريا وتنامي نفوذ التنظيمات المتطرفة.[1]

النقاط التي أشار إليها "إيمانويل والرشتاين" والتي رأى بأنها حالت دون التدخل العسكري الأمريكي في سوريا توضح أن ما تمر به الولايات المتحدة الأمريكية في تعاطيها مع الأزمة السوريةما هو إلا مرحلة من مراحل عمر الدول العظمى، فبعد الوصول إلى أوج القوة تبدأ مرحلة التوسع العسكري ثم إثقال كاهل الدولة من النفقات المترتبة على ذلك للوصل إلى مرحلة التراجع والإنكفاء، وهو ما يتجلى بوضوح في مرحلة حكم الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" وتعاطيه مع الأزمة السورية.

رغم أن تطورات الأحداث في سوريا دفعت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تصعيد لهجتها، خاصة مع استخدام النظام السوري للأسلحة الكيماوية وهلاك أهالي منطقة الغوطة في 21 أوت 2013، حيث هددت الولايات المتحدة الأمريكية بشن حملة عسكرية ضد سوريا لنزع هذه الأسلحة من النظام، إلا أن ذلك لم يكن سوى محاولة لإظهار الموقف الأمريكي فحسب إذ سرعان ما رضخ للمقترح الروسي بالاتفاق في 14 سبتمبر 2013 في "جنيف" للتخلص من الترسانة الكيماوية السورية.[2]

يعتبر الموقف الأمريكي من التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية دليل على تراجع الدور المعهود للولايات المتحدة الأمريكية في العالم، فقد كان موقفها الأقل رفضا لهذا التدخل من بين المواقف الدولية الأخرى المعارضة، وهو ما يتجلى في التنسيق الأمريكي الروسي لتفادي حدوث صدام بين الطرفين على أرض الواقع،[3] غير أن هذا الموقف المتردد رغم كونه امتدادا لسياسة "أوباما" في الإدارة من

---

[1] _ إيمانويل والرشتاين، "جيوبوليتيك الاضطرابات العربية"، تر: موسى الحالول، **مركز الجزيرة للدراسات بالدوحة** (04 أكتوبر 2012)، ص ص 01 _08.

[2] _ كوثر عباس الربيعي، "الولايات المتحدة الأمريكية والحرب على الإرهاب : التناقض في مواجهة الأزمة السورية، **مجلة دراسات دولية ببغداد**، ع. 64 ـ 65 (2016)، ص ص 37 ـ 71.

[3] _ تقدير موقف، "الحرب الروسية في سوريا : الأسباب والمآلات"، **مركز الجزيرة للدراسات بالدوحة** (12 أكتوبر 2015)، ص ص. 01 ـ 08.

الخلف حيث استمرت على النهج نفسه الذي اتبعته منذ بداية الأزمة السورية، إلا أنه يحمل في طياته محاولة لزج روسيا في المستنقع السوري واستنزاف قوتها، بغض النظر عن تأثير ذلك في الصورة المعهودة للولايات المتحدة الأمريكية التي لم تتعود ترك المجال لقوى دولية أخرى لاستعراض قوتها على غرار ما فعلته روسيا بتدخلها عسكريا في الأزمة السورية.

أدت الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى احتمال تغير الموقف الأمريكي من الوضع السوري والنفوذ المتزايد لروسيا والصين في الساحة الدولية خاصة مع الشعارات الصاخبة التي تغنى بها "ترامب" طيلة حملته الانتخابية، والتي تفيد بإعادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الواجهة بعد فترة الركود التي عرفتها في فترة حكم الرئيس "باراك أوباما"، رغم ذلك لم تخرج سياسة "ترامب" إزاء الوضع في سوريا عن النهج العام الذي رسمه "أوباما" ألا وهو رفض التدخل الإنساني، فترامب يرفض فكرة تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في نزاعات لا مصلحة لها فيها، إذ يرى أنه رغم أن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية تكمن في محاربة الإرهاب، إلا أنه لا ضرر في تحقيق ذلك دون التدخل العسكري المباشر مبررا موقفه من التواجد الروسي في سوريا بأنه يخدم المصلحة الأمريكية في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية.[1]

وجد الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" نفسه أمام معضلة جديدة هي تنفيذ وعوده الإنتخابية باستعادة دور الولايات المتحدة الأمريكية كشرطي العالم، لذلك عمل على استغلال الأزمة السورية لتحقيق ذلك، وهذا ما حدث إثر واقعة "خان شيخون" الكيماوية في سوريا في 04 أفريل 2017، التي يعتقد بعض المراقبين أنها مفتعلة من الإدارة الأمريكية لتبرير الاعتداء الأمريكي على قاعدة "الشعيرات" الجوية في 07 أفريل 2017 وتنفيذ مخططات ترامب الذي وقع في دوامة وعوده الانتخابية، ولعل أن هذا الاعتداء على قاعدة "الشعيرات" وتصعيد اللهجة إزاء سوريا محكوم بمجموعة من المحددات أبرزها ما يلي:

1. الدولة العميقة في الولايات المتحدة الامريكية التي لم تكن راضية عن التفاهمات بين "أوباما" و"بوتين"، فقد شهدت إدارة "أوباما" استقالات العديد من أعضائها جراء هذا التقارب.

[1] _ منصور أبو كريم، "اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب"، **مركز حرمون للدراسات المعاصرة بالدوحة** (جانفي 2018)، ص ص. 29 ـ 32.

2. توجيه أنظار الرأي العام الأمريكي إلى الخارج للتخفيف من فورته من إخفاقات "ترامب" في تنفيذ وعوده الانتخابية في مختلف المجالات، والتشكيك في أهليته لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد ما شاع عنه بأنه عميل روسي ساعده الكريملين على الفوز في الانتخابات.
3. تحريك الذراع العسكرية باعتبارها أحد أعمدة القوة الأمريكية التي وعد "ترامب" باستعادتها.
4. استعادة النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط وهو ما لاقى ترحيبا كبيرا من الدول الأوروبية.
5. عمد "ترامب" على خلفية الاعتداء على قاعدة الشعيرات على تنفيذ مطالب اسرائيل وتركيا بإزاحة "حزب الله" وإيران من سوريا وتوجيه رسالة إلى حلفائه بأنه لم يخل الساحة لروسيا، وأن النفوذ الأمريكي في المنطقة لا يزال قائما.[1]

رغم المحاولات الحثيثة لترامب في استعادة الدور الأمريكي في العالم إلا أنه غالبا ما كان يتعثر بقراراته الارتجالية والانفرادية، إذ لم يتردد في إعلان مفاجئ عن سحب القوات الأمريكية من شرق سوريا في 19 ديسمبر 2018 حيث يعود تواجد القوات في المنطقة إلى عام 2015، وتقتصر مهمتها على الدعم اللوجيستي وتدريب الحلفاء المحليين جراء تمدد تنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة، وقد جاء قرار "ترامب" بسحب القوات الأمريكية جراء اعتقاده بأن هذا التنظيم لم يعد يشكل خطرا، إلا أن هاذا القرار غير المدروس والذي اتخذه بشكل انفرادي جعله محل ضغوطات وانتقادات أعضاء إدارته خاصة وزارة الدفاع، حيث أسفر هذا القرار عن استقالة الجنرال "ماتيس" والمبعوث الأمريكي لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية "برت ماكغورك" كما أدى إلى استياء حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية خاصة اسرائيل في حين صب هذا القرار في مصلحة روسيا التي كانت تعارض هذا التوجه العسكري الأمريكي في شرق سوريا من البداية.[2]

تشكل المنطقة التي كانت تتواجد فيها القوات الأمريكية في شرق سوريا حوالي ربع مساحة الدولة، إلا أنها خزان لمعظم ثرواتها من النفط والغاز، ما جعلها محل للتنافس بين الأطراف الدولية

[1] _ عقيل سعيد محفوظ، **الثعلب والقنفد: الولايات المتحدة الأمريكية إزاء الأزمة السورية**(دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2017)، ص ص. 17 ـ 19

[2] _ تقدير موقف، "لانسحاب الأمريكي من سوريا : الأسباب والسياقات والتداعيات"، **مركز الجزيرة للدراسات بالدوحة** (25 ديسمبر 2018)، ص ص . 01 ـ 08.

والإقليمية في المنطقة،[1] ونظرا إلى هذه الأهمية الجيوسياسية يتضح أن سياسة استعراض القوة التي اتبعها "ترامب" في سوريا ليست إلا مناورة منه للتغطية عن فشله في تنفيذ وعوده الانتخابية، والتغطية عن الدور الذي اضطلعت به روسيا في مساره الانتخابي، وبهذا القرار غير المدروس عاد ليثير الشكوك بشأن علاقاته بروسيا.

شكلت الأزمة السورية امتحانا للولايات المتحدة الامريكية لإثبات أو تفنيد أطروحات تراجع الدور الأمريكي في العالم، فجاءت سياسة "أوباما" اتجاه الأزمة السورية على غير عهد السياسة الأمريكية في التعاطي مع الأزمات الدولية، خاصة في مناطق استراتيجية على غرار سوريا، إذ اتبعت سياسة مرنة بعيدة عن التدخل العسكري رغم مطالبة المعارضة السورية بذلك، ويعود هذا إلى جملة من المحددات أبرزها نهج الانكفاء الذي اتبعته إدارة "أوباما" والامتعاض من تجربتي أفغانستان والعراق وتحويل أولويات السياسة الخارجية الأمريكية نحو منطقة المحيط الهادئ، ما ترك فراغا استراتيجيا في منطقة الشرق الأوسط شكل فرصة لروسيا والصين لزيادة نفوذهما في المنطقة، ورغم المحاولات الحثيثة للرئيس "ترامب" لاستعادة الدور الأمريكي في العالم إلا أنه بقي محكوما بنفس النهج الذي اتبعه سلفه، فالولايات المتحدة الأمريكية أنهكتها الحروب ويتعين عليها اتباع سياسة الانكفاء كمرحلة طبيعية من عمر أي دولة عظمى.

إجمالا تثبت التجارب التاريخية أن الدول مهما وصلت إليه من مراحل متقدمة من القوة فإنها ستشهد تراجعا في مرحلة معينة، وهو ما ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها قوة عظمى سيطرت على دواليب السياسة العالمية منذ نهاية الحرب الباردة، حيث ذهب بعض الدارسين إلى الحديث عن تراجع الدور الأمريكي في العالم في حين رأى آخرون أنها لا تزال تحتفظ بمكانتها في الصدارة، وفي خضم هذا الجدل جاءت الأزمة السورية بكل ما حملته من تعقيدات وتنافس بين القوى الكبرى لتثبت استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في سياسة الانكفاء والنأي بالذات عن الانخراط المفرط في الشؤون الدولية، الأمر الذي عزز من أطروحات تراجع الدور الأمريكي في العالم، ويثبت وصولها إلى المراحل الأخيرة من عمر الدولة العظمى.

[1] _ دحمان غازي، "قرار الانسحاب الأمريكي من سوريا وتداعياته"، مجلة شؤوون عربية(12 مارس 2019) على الرابط: https://arabaffairsonline.com/category/america-exit-syria اطلع عليه يوم: (2020/05/07).

المطلب الثاني: دور الصين في الأزمة السورية.

رغم كل ما تمتلكه الصين من مقومات تؤهلها لتكون قوة عظمى في النظام الدولي إلا أنها لم تتبع سياسة عدائية على غرار باقي القوى العظمى عبر مراحل تاريخها، حيث انتهجت سياسة قوامها الهدوء ومراقبة الوضع والصعود السلمي كمقومات أساسية لسياستها الخارجية، وبقيت هذه المبادئ تخيم على التوجه العام للصين في الساحة الدولية، وقد استطاعت من خلال ذلك ان تحقق تقدما ملموسا في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، ولكن على غير سابق عهدها بدأت الصين تؤكد أكثر على دورها في الساحة الدولية، وهو ما يتجلى في تعاطيها مع الأزمة السورية حيث استخدمت حق النقض إلى جانب روسيا لإعاقة أي قرار من مجلس الأمن الدولي يقضي بالتدخل في سوريا، وقد أثار هذا الموقف انتباه الدارسين والباحثين في الشأن الصيني الذين دأبوا على إعادة النظر في سياسة الصعود السلمي التي حكمت التوجه العام للسياسة الخارجية الصينية منذ سنوات عدة.

الفرع الأول: تحولات استراتيجية الصين في النظام الدولي من الصعود السلمي إلى التأكيد.

تعتبر مسألة انتقال القوى من قوى صغرى أو متوسطة إلى قوى كبرى أو عظمى مسألة معقدة وتستغرق مدة زمنية طويلة لبناء القدرات الذاتية، وهو ما يستخلص من تجارب القوى العظمى على غرار بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الامريكية، وحاليا يسلط الباحثون الضوء على الصين كنموذج آخر لقوة دولية أخرى مرشحة لأن تكون القوة العظمى للقرن الواحد والعشرين، تتمثل خصوصيتها في أنها قوة غير غربية ولا تمتلك تاريخا امبرياليا أو استعماريا، رغم ذلك استطاعت أن تحرز مراتب متقدمة من النمو في مختلف المجالات، ولعل ان ذلك يعود لأسلوبها المنفرد في استجماع عناصر القوة، فقد عملت على سياسة قوامها الهدوء وعدم لفت الأنظار ريثما تبني قدراتها، وبذلك ابتكرت مفهوم "الصعود السلمي" الذي يوحي بأن صعود الصين لن يشكل خطرا على أي طرف.

ميل الصين إلى عدم استعراض قدراتها ليس وليد الصدفة وإنما تحكمه عوامل تاريخية أثرت إلى حد بعيد في إدراك صانع القرار الصيني لبيئته الخارجية، فقد عانت الصين من اعتداءات استعمارية متعددة منذ حرب الأفيون الأولى عام 1839 وبلغت ذروتها عام 1937 مع الغزو الياباني، وهو ما عرف

بقرن الإذلال الذي كان له أثر بالغ في توجهات السياسة الخارجية للصين لاحقا، خاصة فيما يخص مبدأي معارضة التدخل الأجنبي واحترام السيادة الوطنية.[1]

مرت السياسة الخارجية الصينية منذ فترة قرن الإذلال حسب الدارسين بثلاثة مراحل بارزة؛ تتمثل المرحلة الأولى في فترة حكم "ماوتسيتونغ" من 1949 إلى 1978، حيث ساد في هذه الفترة شكل الاقتصاد الموجه بعد نجاح الثورة الشيوعية والنظام اللينيني، وقد اصطبغت السياسة الخارجية بالطابع الثوري والسعي إلى تصدير النموذج الماركسي إلى الخارج –في ظل الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي–، أما المرحلة الثانية فقد بدأت مع "دينغ كسياوبينغ" عام 1978، واستمرت إلى غاية الأزمة المالية العالمية عام 2008، ومن أهم ما ميز هذه الفترة هو تطبيق الاشتراكية ذات الخصائص الصينية؛ أي التمسك بالاشتراكية من جهة وإتباع سياسة قوامها الانفتاح على الخارج من جهة أخرى، وهو ما طبع السياسة الخارجية الصينية في هذه الفترة بالاعتدال.[2]

استطاعت الصين من خلال نموذجها الاشتراكي ذو الخصائص الصينية تحقيق نمو اقتصادي غير مسبوق وقد تزامن ذلك مع نهاية الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقمة هرم القوة الدولي، حيث بدأت هذه الأخيرة في البحث عن عدو جديد كخلف للإتحاد السوفييتي المتفكك، وفي خضم ذلك ظهرت عدة دراسات في الولايات المتحدة الأمريكية بعضها رأى أن العدو المقبل هو الخطر الأخضر (الاسلام) وبعضها الآخر رأى أنه على الولايات المتحدة الأمريكية أن تستعد لمواجهة العملاق الأصفر (الصين)، لذلك لم يكن بيد الصين سوى التزام سياسة قوامها عدم إثارة مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية،[3] وهذا بإتباع سياسة الحروف الأربعة والعشرين كتلخيص للعبارة الصينية (راقب الوضع بهدوء،

---

[1] _ وحدة الفكر السياسي المعاصر في مركز الفيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، "سياسة الصين الخارجية: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية، الاستراتيجية الصينية نحو الشرق الأوسط"، **مسارات**، ع. فيفري (2014)، ص ص. 05 - 06.

[2] _ فاطمة الزهراء حشاني وتوفيق حكيمي، "السياسة الخارجية الصينية في عهد شي جينبينغ: معالم التحول وخلفياته"،**المجلة الجزائرية للأمن الانساني**، م.05، ع.02 (جويلية 2020)، ص ص 775 - 797.

[3] _ علي حسين باكير، "مفهوم الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية" **مركز الجزيرة للدراسات بالدوحة** (21 أفريل 2011) على الرابط:

https://www.studiesaljazeera.net/ar/reports/2011/201172113270156186.html اطلع عليه يوم : (15.07.2019).

حصن موقعنا، تعامل مع الظروف بروية، أخفي قدراتنا، انتظر فرصتنا، كن بارعا في التواري عن الأنظار، ولا تطالب بالقيادة مطلقا)، حيث ظل هذا المبدأ الذي صاغه "دينغ كسياوبينغ" يحكم السياسة الخارجية الصينية قرابة ثلاثة عقود حرصا من القيادات الصينية الموالية لـ "دينغ كسياوبينغ" على إقناع الآخرين بالنهج السلمي للتنمية الصينية، خاصة مع تنامي أطروحات "التهديد الصيني" إثر النمو الكبير الذي حققته الصين ومناداتها بعالم متعدد الأقطاب في عهد الرئيس "جيانغ زيمين" خاصة بعد التدخل العسكري الأمريكي في أزمة مضيق تايوان عام 1996 وتوجه الصين للتقارب أكثر مع القوى الكبرى.[1]

في ظل توجه الأنظار نحو الصين كقوة صاعدة من شأنها تغيير موازين القوى في النظام الدولي، قام الاستراتيجي والمستشار السياسي الصيني "زينغ بيجيان Zheng Bijian" بصياغة مفهوم الصعود السلمي عام 2003، حيث نوه إلى أن تاريخ صعود القوى الكبرى كان دائما عن طريق الحروب والاستغلال والقوة العسكرية، لكن مسار صعود الصين لن يكون كذلك بل سيكون بوسائل سلمية، ثم تحول هذا المفهوم إلى عقيدة أساسية في السياسة الخارجية الصينية تم تطبيقها في فترة حكم الرئيس "هوجينتاو".[2]

إتباع الصين لسياسة "الصعود السلمي" كمبدأ أساسي في سياستها الخارجية يعود بالأساس إلى رغبة الصين في الحفاظ على صورتها السلمية في النظام الدولي وتحقيق نموذج للتقدم والرقي والصعود إلى مصاف الدول الكبرى، وهو مخالف للنموذج الذي انتهجته الدول الغربية من ناحية، كما يعود تبني هذا المبدأ إلى عدم الرغبة في دفع عجلة التنافس بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، أي التخفيف من شعور هذه الأخيرة باقتراب التهديد الصيني لمكانتها في النظام الدولي وتفادي المواجهة معها نظرا إلى عدم وصول الصين في نظر صانع القرار فيها إلى منزلة القوة التي تؤهلها للدخول في مواجهة مباشرة ندا لند مع الولايات المتحدة الأمريكية.

المرحلة الثالثة من مراحل السياسة الخارجية الصينية تمثلت في وصول الرئيس "شي جينبينغ" إلى السلطة في الصين عام 2012، حيث شكل انعطافا في السياسة الخارجية الصينية عن نهج أسلافه

---

[1] _ حشاني، **مرجع سابق**، ص ص 775 ـ 797.

[2] _ Bastien Vandendyck," *le développement de l'influence chinoise dans le pacifique océanien", **institut de relations internationales st stratégique**,* no.61 (février 2018),p.11.

في إخفاء القدرات وانتظار الوقت المناسب ومبدأ الصعود السلمي، ولعل أن هذا النهج يجد أساسه النظري في الواقعية الهجومية لـ "جون ميرشايمر John Mearsheimer" الذي يرى أن طموح القوى الدولية لا يتوقف عند حيازة القوة فحسب، بل يتعداه إلى الوصول إلى مرحلة القوة العظمى والهيمنة، وفي حال لاحظت هذه القوى أن تكاليف ومخاطر الصعود كبيرة، فإنها تكون مجبرة على التريث وانتظار الفرصة الملائمة فدائما تكون نوايا القوى الدولية تعديلية تسعى إلى الهيمنة في النهاية، وبذلك ينفي "ميرشايمر" استمرار نمو الصين سلميا.[1]

تجلى إحساس صانع القرار الصيني بتحقيق بلاده درجات متقدمة من القوة كفيلة برصها إلى جانب القوى الكبرى في خطابات الرئيس "شي جينبينغ" على غرار ما صرح به في الذكرى الخامسة والتسعين لتأسيس الحزب الشيوعي حيث قال :

"**إن العالم على وشك تغيير جذري، فنحن نشهد انهيارا تدريجيا للإتحاد الأوروبي، وتدهورا في الاقتصاد الأمريكي، وسوف ينتهي كل هذا بإعادة ترتيب جديد للعالم في غضون عشر سنوات، يمكننا أن نتوقع نظاما عالميا جديدا يكون التحالف بين روسيا والصين عنصره الحاسم**".[2]

تأكيد "شي جينبينغ" على دور الصين كقوة كبرى لم يتوقف على الخطابات السياسية فحسب بل تعداه إلى إطلاق مبادرة "الحزام والطريق" عام 2013 والتي تعني إحياء طريقي الحرير البحري (الحزام) والبري (الطريق) اللذان كانا يربطان الصين بالعالم منذ قرابة ثلاثة آلاف عام، حيث تهدف هذه المبادرة إلى جعل الصين محورا للتجارة الدولية وتشمل المبادرة ستة ممرات اقتصادية كأعصاب لشبكة التجارة والنقل والتنمية وهي: الجسر القاري الأوراسي الجديد، ممر الصين منغوليا روسيا، ممر الصين آسيا الوسطى غرب آسيا، ممر الصين شبه الجزيرة الهندية، ممر الصين باكستان، ممر بنغلادش والصين والهند وميانمار.[3]

---

[1] ـ ميرشايمر، **مرجع سابق**، ص ص. 02، 03.

[2] _ حشاني، **مرجع سابق**، ص ص 775 ـ 797.

[3] _ عزت شحرور، "مبادرة الحزام والطريق رؤية نقدية"، **مركز الجزيرة للدراسات بالدوحة**، (11 ماي 2017)، ص ص.01 _ 08.

خريطة توضيحية لمبادرة الحزام والطريق.

المصدر: https://www.maspero.eg/wps/portal/home/egynews/infographic/details/4a50650f-ca4a_4655-98cc-da6632dbb25b/

يرى المراقبون والباحثون أن مبادرة الحزام والطريق هي لبنة التغيير الأساسي للبنية العالمية الجديدة التي تحدث عنها "شي جينبينغ" والتي تهدف إلى تأطير دور الصين كقوة عالمية، ما دفع المحللين إلى تشبيه هذه المبادرة بـ "مشروع مارشال" فبينما رسخ هذا الأخير الدور العالمي للولايات المتحدة الأمريكية، تسعى مبادرة الحزام والطريق إلى نشر النموذج الإنمائي للصين على المستوى العالمي والتأكيد على مكانة الصين كقوة كبرى.[1]

بما أن كل التجارب التاريخية تشير إلى التصادم بين القوى الكبرى والقوة المهيمنة في حال إحساس هذه الأخيرة بتهديد مكانتها في النظام الدولي، بادرت الصين في عهد "شي جينبينغ" إلى الدعوى إلى بناء نمط جديد من علاقات القوى الكبرى" وهذا أثناء لقائه بالرئيس "باراك أوباما" في جوان 2013 بكاليفورنيا، حيث يرتكز هذا المفهوم على ثلاث نقاط أساسية هي: لا صراعات أو مواجهات، إحترام متبادل، تعاون مربح للجانبين، وبذلك تحيد العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية عن نموذج العلاقات ذو الطابع الصراعي بين القوى الكبرى عبر التاريخ.[2]

من الواضح من مبادرة بناء نمط جديد للعلاقات بين القوى الكبرى أنها تأكيد من الصين بأنها دولة كبرى وموازية للقوة الأمريكية، فلم تعد الصين تعرف نفسها على أنها قوة نامية، بل أضحت قوة كبرى

[1] _ حشاني، **مرجع سابق**، ص ص. 775 ـ 797.

[2] _ **المكان نفسه**.

تستطيع التعاطي ندا لند مع نظيرتها الأمريكية، رغم ذلك يبقى النهج السلمي يطبع تحركات الصين على الصعيد الخارجي كنتيجة لإدراك الصين واستيعابها للنتائج غير المحمودة للمواجهات العسكرية بين القوى الكبرى.

في السياق ذاته عملت الصين منذ عام 2008 على اسماع صوتها في الساحة الدولية، ثم حرص الرئيس "شي جينبينغ" عليه أكثر بعد وصوله إلى السلطة، وهو ما أكد عليه مكتب الإعلام الخاص بمجلس الدولة في الصين، في مقال تم نشره على موقعه عبر الانترنت عام 2017، أين تم التأكيد على ضرورة تمسك الصين بإسماع صوتها في الساحة الدولية، ووضع حد للخطابات التي تنظر إلى الغرب على أنه في موقع قوة والصين في موقع ضعف.[1]

ولعل أن أبرز مثال على رغبة الصين في إسماع صوتها في الساحة الدولية ووضع حد لسياسة المهادنة والحياد التي اتبعتها منذ سنوات، هو موقفها إزاء الأزمة السورية حيث استخدمت الصين حق النقض لمنع استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يقضي بالتدخل لإزاحة نظام بشار الأسد، وبالتالي فقد تحولت الصين من دولة كبرى راضية بالوضع القائم تركز على بناء قدراتها الذاتية إلى دولة كبرى رافضة للوضع القائم تسعى إلى التأكيد أكثر على دورها.

الفرع الثاني: محددات دور الصين في الأزمة السورية .

يجادل العديد من الباحثين والدارسين المؤيدين لنظرية انتقال القوة أن هذا التحول في السياسة الخارجية الصينية من الصعود السلمي وإخفاء القدرات إلى سياسة أكثر تأكيدا في الساحة الدولية، ناجم عن حيازة الصين لعوامل قوة تؤهلها لكي تعبر عن عدم رضاها عن الوضع القائم، ولعل أن الموقف الذي اتخذته الصين من الأزمة السورية أبرز مثال على ذلك.

شهد دور الصين في الشرق الأوسط تناميا ملحوظا إثر النمو الذي عرفته على مختلف الأصعدة، حيث ينظر العديد من الباحثين والدارسين إلى هذا الوضع من باب العلاقات بين الصين التي تحاول تغيير بنية النظام الدولي والولايات المتحدة الامريكية التي تراجع دورها في المنطقة، وهو ما يندرج

[1] _ Marc Julienne et Sophie Hanck,*"Diplomatie chinoise : de l' « esprit combattant » ou « loup guerrier »,**Politique etrangère,*** (janvier 2021), pp.105 – 118.

ضمنه خروج الصين عن مبدئها المعهود المتمثل في الحياد وعدم الانخراط والتورط في الازمات الدولية، بدعمها لنظام بشار الأسد في سوريا، لكي تخلق نوعا من التوازن مع الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها في المنطقة.[1]

رغم كون موقف الصين من الأزمة السورية يفسر في ضوء التنافس بين القوى الكبرى على الريادة في النظام الدولي إلا أنه يجب التلميح إلى تاريخ العلاقات بين البلدين، اللذان تربطهما علاقات تاريخية وطيدة رغم عدم خروجها للعلن إلا مؤخرا، فمباشرة بعد استقلال سوريا عام 1946 توجهت هذه الأخيرة إلى توثيق علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي، وهو ما تكلل باتفاق عسكري بين الطرفين عام 1971 وأسس للتواجد العسكري السوفييتي في سوريا بإنشاء القاعدة العسكرية للمعسكر الشرقي في ميناء "طرطوس"، التي تعد العصب الحيوي للقوات السوفييتية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وفي الفاتح من أوت عام 1956 كانت سوريا ثاني دولة عربية بعد مصر تعترف بقيام جمهورية الصين الشعبية، إلا أن العلاقات بين الطرفين كانت في إطار النفوذ السوفييتي وهو ما أدى إلى تراجعها إثر انشقاق الصين عن الاتحاد السوفييتي عام 1959، بعد عام 1960 عادت سوريا إلى الاقتراب أكثر مع الصين جراء تخوفها من تدخل الاتحاد السوفييتي في تسيير أمور نظامها الداخلي، وهو ما تعزز بتوطيد علاقاتهما العسكرية بتوقيع أول اتفاق لبيع الأسلحة عام 1969، وتطورت هذه العلاقات إلى أن تحولت الصين إلى أول مصدر تجاري لسوريا عام 2010 بحوالي 2,2 مليار دولار، أي ما يعادل نسبة 7% من أجمالي الواردات السورية، كما تضطلع الشركات الصينية على غرار China National Corporation Petroleum و "Sinochem" بدور معتبر في انتاج النفط في سوريا،[2] رغم ذلك فإن العلاقات بين الصين وسوريا لا ترقى لتكون مبررا للدعم الذي قدمته الصين لنظام بشار الأسد في مجلس الأمن الدولي، فسوريا ليست نقطة جذب استراتيجي للصين من ناحية العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية؛ لذلك يجب البحث عن مبررات أخرى لهذا الدعم فقد تزامن الفيتو المتكرر للصين في مجلس الأمن الدولي ضد أي قرار يدين نظام "بشار الأسد" مع التحول في الاستراتيجية الأمريكية نحو منطقة المحيط الهادئ، وهو

---

[1] ـ Steven A. Cook, ***Major power rivalry in the Middle East*** (New York : the Council on foreign relations, 2021), pp.10 – 14.

[2] _ Jean Vincent Brisset, *"Chine – Syrie : une politique de cohérence"*, ***les cahiers de l'orient,*** no.116 (avril 2014), pp. 59 _ 66.

ما عبرت عنه "هيلاري كلينتون Hilary Clinton " في مقالها المنشور في مجلة "فورين بوليسي Foreign Policy"عام 2011 حيث قالت: **(يجب علينا أن نعمل خلال العقد القادم على استثمار قدراتنا لنضمن استمرار قيادتنا...لذلك فمن واجبنا أن نستثمر جهودنا على المستويات الدبلوماسية والاقتصادية والإستراتيجية في منطقة المحيط الهادئ الآسيوية).** [1]

انتقال الاستراتيجية الأمريكية إلى منطقة المحيط الهادئ ليست إلا نتيجة مباشرة لإدراكها لتنامي قوة الصين، لذلك أرادت أن تنمي نفوذها في المحيط الاستراتيجي لهذا المنافس الجديد، وهو ما يفسر جانبا من موقف الصين من الأزمة السورية، حيث تعمدت معارضة الموقف الأمريكي ردا على قرار نقل الاستراتيجية الأمريكية إلى المجال الحيوي للصين، فالتنافس على الريادة في النظام الدولي انعكس بصورة مباشرة على منطقة الشرق الأوسط وظهرت جليا في أروقة المنظمات الدولية على غرار مجلس الأمن أين تبنتا سياستين متضادتين، فإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية بالاتجاه شرقا لاحتواء التمدد الصيني قابلتها استراتيجية صينية بالاتجاه غربا في منطقة النفوذ المعتادة للولايات المتحدة الأمريكية.

تقع منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ضمن مبادرة "الحزام والطريق" وهو ما تجلى في الكتاب الأبيض الذي أصدرته الصين منذ عام 2016، والتي ترتكز على ثلاثة جوانب هي: مجال الطاقة كعصب أساسي، مجال البنى التحتية وتسهيل التجارة والاستثمار، المجالات التقنية المتقدمة كالطاقة النووية والأقمار الصناعية والفضاء، ولعل أن الأهمية البالغة لمنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة كعصب حيوي لقلب موازين القوى الدولية ووضع حد للهيمنة الأمريكية، هو ما جعل الصين تتطلع لتعزيز نفوذها في المنطقة، وإقامة قواعد لها من شأنها حماية المصالح الصينية على غرار القواعد الأمريكية.[2]

التحرك الأمريكي نحو تغذية الحركات الانفصالية في الصين هو من المتغيرات المفسرة أيضا لسلوك الصين إزاء الأزمة السورية، على غرار صفقة الأسلحة التي أبرمتها الولايات المتحدة الأمريكية مع تايوان

---

[1] _ Hilary Clinton," *America's pacific century : the future of politics will be decided in Asia not Afganistan or Iraq*" , **Fo*reign Policy,*** (11/01/2011) on : ***https://www.foreignpolicy.com/2011/10/11/america's_pacific_century.html*** , consulté le: (09/08/2019).

[2] _ محمد بن صقر السلمي، "التنافس الأمريكي ـ الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط"، **المعهد الدولي للدراسات الإيرانية**، (2020)، ص ص. 16، 17.

والتي بلغت قيمتها 5,85 مليار دولار، والتي أثارت مخاوف الصين حسب ما أشارت إليه صحيفة "China Daily " في مقال لها في سبتمبر 2011، أين أوردت تصريح الناطق الرسمي باسم وزارة الدفاع الصينية الذي اعتبر هذه الصفقة تدميرا للعلاقات الصينية ـ الأمريكية ومساسا بالسيادة الوطنية للصين، لم تقتصر جهود الولايات المتحدة الأمريكية في تأجيج الخلافات الداخلية في الصين على إقليم تايوان فحسب بل تعدته إلى استقبال الرئيس الأمريكي لزعيم الأقلية البوذية في جويلية 2011، وهو ما اعتبرته الصين تدخلا في شؤونها الداخلية،[1] في سياق تأجيج النعرات الانفصالية تتوجس الصين من انتقال عدوى الثورات العربية إليها، لذلك عمدت إلى وصفها بأنها اضطرابات داخلية ترجع إلى عوامل اجتماعية واقتصادية أكثر منها سياسية، وأن استخدامها لحق النقض ضد قرارات مجلس الأمن التي تدين نظام بشار الأسد يندرج ضمن التزام الصين بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.[2]

بالإضافة إلى المتغيرات السابقة المفسرة لموقف الصين من الأزمة السورية، يجب أن لا نغفل جانب العلاقات الصينية ـ الروسية ـ الإيرانية لفهم هذا الموقف، فاصطفاف الصين إلى جانب روسيا ضد أي قرار يدين النظام السوري؛ نابع من الترابط الوثيق بين الدولتين، فزيادة على الجوار الجغرافي بحدود مشتركة يصل طولها إلى 3483 كم، تعتبر الصين الشريك التجاري الأول لروسيا كما تشترك الدولتان في رفضهما للتفرد الأمريكي في تسيير دواليب السياسة العالمية وتدعوان إلى نظام دولي متعدد الأقطاب، وقد وجدتا في الأزمة السورية الفرصة المناسبة للتعبير الفعلي عن هذا التوجه خاصة بعد النموذج الليبي أين تجاوزت الدول الغربية حدود التفويض التي يخولها لها مجلس الأمن الدولي،رغم هذا التوافق الصيني ـ الروسي بشأن الأزمة السورية إلا أن الصين سعت لتبني موقف أكثر اعتدالا من الموقف الروسي، إذ لم تعلن صراحة عن دعمها لنظام بشار الأسد، وإنما اقتصر موقفها على الدعوة إلى تسوية الأزمة بالحوار والطرق السلمية، ولعل أن هذه المرونة نابعة من عدم رغبة الصين في أن تنظر إليها الدول العربية بنفس

---

[1] _ وليد عبد الحي، "محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية"، **مركز الجزيرة للدراسات بالدوحة** (03 أفريل 2012)، ص ص.01 _08.

[2] _ شفيق شقير، "بعد الفيتو... القيادة الصينية الجديدة ودبلوماسية التفسير، **مركز الجزيرة للدراسات بالدوحة** (10 أفريل 2013)، على الرابط: ***https://www.studies.aljazeera.net/ar/reports/201341084342112.html*** اطلع عليه بـ : (2019/08/17).

[2] _ عبد الحي، (محددات ...)، **مرجع سابق**، ص ص. 03 ـ 04.

المنظار الذي تنظر إليه للولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، فحفاظ الصين على صورتها هو أساس استمرار صعودها.

الموقف الصيني من الأزمة السورية يمكن أيضا النظر إليه من باب العلاقات بين الصين وإيران وسوريا، فهاتان الأخيرتان حليفتان استراتيجيتان في المنطقة تنتميان إلى نفس المحور الشيعي، فإسقاط نظام الأسد من شأنه إضعاف إيران التي ترى فيها الصين عصبا حيويا لإستراتيجيتها الشرق أوسطية، خاصة بعد أن تحولت إلى أكبر مستهلك لموارد الطاقة، حيث تستورد 50 % من احتياجاتها ويعتبر الشرق الأوسط مصدرا لـ 46% من هذه الواردات، وتعتبر إيران المصدر الثاني لموارد الطاقة الموجهة إلى الصين بنسبة 9% بعد المملكة العربية السعودية بنسبة 19%، لكن من الناحية الاستراتيجية تعتبر إيران الشريك الأكثر مصداقية على المدى الطويل لأن المملكة العربية السعودية أكثر قابلية للتكيف مع المطلب الامريكي في حالة حدوث توتر في العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية والصين من جهة، كما أن 80% من واردات الصين تمر عبر الممرات البحرية ما يجعل إيران ذات أهمية استراتيجية بالغة للصين،[1] وهذا ما يفسر إلى حد ما سلوك الصين إزاء نظام بشار الأسد، فهي لا تريد إضعاف إيران أو إثارة التوترات معها.

موقف الصين من الأزمة السورية لا يخرج عن الإطار العام لمقاربة انتقال القوة والمنظور الواقعي البراغماتي، وهو نابع من تبني الصين لسياسة أكثر تأكيدا على دورها في الساحة الدولية، وانهاء سياسة الاسترضاء التي كانت تتبعها القيادات الصينية السابقة، ورفض الهيمنة الأحادية على النظام الدولي خاصة مع توجه جهود السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية إلى المجال الحيوي للصين في منطقة المحيط الهادئ، لذلك تبنت الصين في تعاطيها مع الأزمة السورية موقفا معارضا للموقف الامريكي ومتحالفا مع قوى دولية وإقليمية تربطها بها مصالح حيوية وإستراتيجية على غرار روسيا وإيران.

مسار صعود الصين بدأ بعد الانفتاح الاقتصادي الذي سجلت الصين إثره نموا هائلا، إلا أنها عملت على إخفاء قدراتها والاعتماد على مفهوم الصعود السلمي حتى لا تثير شكوك الدول الكبرى، وابتعدت الصين حينها عن كل السلوكيات التي من شأنها استفزاز هذه القوى خاصة الولايات المتحدة

[1] ـ وليد عبد الحي، "متغيرات الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط"، **مركز الجزيرة للدراسات بالدوحة** (04 ديسمبر 2011)، ص ص.01 _ 08.

الأمريكية التي كانت في مرحلة البحث عن عدو جديد، وابتعدت الصين عن الانخراط المباشر في القضايا الدولية رغم عدم رضاها عن الوضع القائم، واستمرت في بناء قدراتها الذاتية إلى غاية عام 2012 تاريخ وصول الرئيس "شي جينبينغ" إلى السلطة، والذي بدأ في اتباع سياسة قوامها التأكيد على دور الصين كطرف قوي ندا لند مع الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي ووضع حد لسياسة الحياد والمهادنة التي كانت تتبعها القيادات الصينية السابقة، وهو ما يتجلى في تعاطي الصين مع الأزمة السورية أين دافعت عن مصالحها بطريقة مباشرة، فقد شكلت هذه الازمة فرصة للصين للتعبير عن رفضها للوضع القائم واستعداداه للدخول في مرحلة جديدة يكون فيها للصين دور في تسيير دواليب السياسة العالمية.

المطلب الثالث: دور روسيا في الأزمة السورية.

عمل "بوتين" منذ وصوله إلى السلطة على وضع حد لمرحلة المهادنة والتبعية للغرب التي اتبعها "بوريس يلتسن"، ودعا إلى إرساء معالم نظام دولي متعدد الأقطاب تكون روسيا الاتحادية أحد القوى العظمى فيه، وبالتالي اتخذت توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة حكم الرئيس "فلاديمير بوتين" منحى الدولة الكبرى غير الراضية عن الوضع القائم بمفهوم مقاربة انتقال القوة، ولعل أن الأزمة السورية بما حملته من ديناميات إقليمية ودولية، وبما تشكله سوريا من أهمية جيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط لمختلف القوى الدولية من جهة، وتزامن هذه الأزمة مع الحديث عن تراجع الدور الأمريكي في العالم من جهة أخرى، شكلت فرصة لروسيا عبر مكانتها في مجلس الأمن الدولي لفرض معادلتها في تسيير الأزمة.

الفرع الأول: محددات موقف روسيا من الأزمة السورية بين المصالح الاستراتيجية واستعادة الدور.

تعتبر الأزمة السورية من أكثر أزمات القرن الواحد والعشرين تعقيدا، فبالإضافة إلى تعقيد حيثياتها الداخلية والإقليمية واتخاذها بعدا دوليا نظرا إلى الموقع الجيوستراتيجي لسوريا في حسابات مصالح القوى الكبرى من جهة، يعتبر توقيت حدوث الأزمة السورية بكل ما تحمله من رهانات من جهة أخرى، سببا أساسيا في هذا التعقيد فقد حدثت في ظل شعور القوى الدولية الكبرى غير الراضية عن الوضع القائم بوصولها إلى مراحل متقدمة من حيازة عناصر القوة تمكنها من الانتقال من دول غير راضية عن الوضع القائم إلى قوى عظمى ذات صيت في الساحة الدولية، وفي الوقت ذاته حدثت في ظل اتباع الولايات المتحدة الأمريكية سياسة أكثر مرونة جعلت أطروحات تراجع الدور الأمريكي تطغى على أولويات الباحثين في العلاقات الدولية، وبالتالي فقد ساهمت جل هذه المتغيرات في تحويل سوريا إلى ساحة معركة حول النفوذ بين القوى الكبرى، خاصة روسيا التي اتبعت سياسة أكثر براغماتية طبعها دعم كبير للنظام السوري، وهذا لجملة من الأسباب والخلفيات.

فبالعودة إلى الإطار التاريخي للعلاقات بين روسيا والنظام السوري نجد أنها علاقات وطيدة تعود إلى زمن الاتحاد السوفييتي، فقد دعمت روسيا التيار القومي لـ "جمال عبد الناصر" والوحدة العربية، لكن توجه الرئيس المصري "أنور السادات" نحو التحالف مع المعسكر الغربي وتوقيع اتفاق "كامب ديفيد" في 17 سبتمبر 1978، جعل الاتحاد السوفييتي يتجه نحو التيار البعثي في سوريا برئاسة "حافظ الأسد"

ودعم محور الممانعة، خاصة وأن الاتحاد السوفييتي يمتلك قاعدة عسكرية بحرية في "طرطوس" بسوريا منذ عام 1971 والتي تعد أهم قاعدة بحرية للمعسكر الشرقي في البحر الأبيض المتوسط، وفي عام 1980 تم توقيع اتفاق صداقة وتعاون بين الطرفين والذي قام إثره الاتحاد السوفييتي بإرسال حوالي 9000 جندي إلى قاعدة "طرطوس"، كما اضطلع هذا الأخير بتدريب القوات العسكرية السورية؛ استمرت هذه العلاقات إلى اليوم فالقوات العسكرية السورية تعتمد بنسبة 90% على المعدات العسكرية الروسية بينما تستورد ما تبقى من إيران وبيلاروسيا،[1] لذلك فسوريا تلعب دورا مفتاحيا في أولويات السياسة الخارجية الروسية؛ حيث تحتوي على القاعدة العسكرية الوحيدة والأخيرة المتبقية للإتحاد السوفييتي في حوض البحر الأبيض المتوسط، كما ان نظام بشار الأسد هو الحليف الاستراتيجي الوحيد لروسيا في المنطقة العربية، وسقوطه سيكلف روسيا خسائر كبيرة على جميع الأصعدة الجيوسياسية والاقتصادية، إذ يقدر حجم استثماراتها الاقتصادية في المنطقة حوالي 20 بليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى صفقات الأسلحة والاستثمارات في مجال الطاقة.[2]

تميزت العلاقات بين روسيا والنظام السوري عبر التاريخ بالتأييد دبلوماسي المتبادل، فسوريا كانت من بين القلة من الدول المؤيدة للتدخل العسكري الروسي في جورجيا عام 2008، وتأييدها للدور الروسي في جهود تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، بالإضافة إلى تأييدها للموقف الروسي من الحركات الانفصالية في داغستان والشيشان.[3]

الموقف الروسي الداعم لنظام "بشار الأسد" في سوريا يمكن تفسير أيضا في ضوء تجربة الثورات الملونة في الفضاء السوفييتي سابقا في كل من أوكرانيا وجورجيا وقيرغيزيا، حيث تتشابه الثورات العربية التي بدأت في تونس ثم انتقلت إلى مصر وليبيا وسوريا وغيرها من الدول العربية مع تلك الثورات الملونة في كونها معدية وتزعزع الاستقرار والمصالح الروسية،[4] وتخوف روسيا من انتقال رياح المطالبة

---

[1] _ Jean- Sylvestre Mongrenier, *" 10 points clés sur la Russie, la Syrie et le Moyen Orient"*, ***institut Thomas More Paris*** (septembre 2015), p.02.

[2] _ Modechai Chaziza, *""soft balancing stategy in the Middle East: Chines and Russian vetoes in the united nations security concil in Syria crises"*, ***China report*** (2014),pp.01 – 16.

[3] ـ عبد الحي، (محددات...)، **مرجع سابق**، ص. 06.

[4] _ Bayram Balci, "*la Turquie, l'Iran et la Russie nouvelles forces de stabilisation du Moyen Orient ?"*, ***les études de CERI – regards sur l'Eurasie,*** no.235 – 236 (février 2018), p. 39

بالديمقراطية إلى أراضيها، يعتبر متغيرا تفسيريا على قدر كبير من الأهمية في فهم الموقف الروسي من الأزمة في سوريا.

أما من ناحية الجغرافيا السياسية التي تولي أهمية بالغة للإطلال على البحار والمحيطات في حساب قوة الدول، خاصة فيما يخص أهمية المسطحات المائية في حركة التجارة الدولية والقوات العسكرية البحرية، وبالعودة إلى الخريطة الجغرافية لروسيا الاتحادية نجد أنها تفتقر إلى المنافذ البحرية لذلك فعلاقاتها بسوريا مهمة جدا من الناحية الجيوبوليتيكية نظرا إلى ما توفره لها من منفذ على إلى البحر الأبيض المتوسط.

محاولات التضييق الأمريكي على روسيا في مجالها الحيوي يعتبر أيضا متغيرا تفسيريا مهما لموقف روسيا من الأزمة السورية، إذ لم ينفك الغرب عن محاولة تطويق روسيا وهذا بضم كل دول أوروبا الشرقية إلى حلف الناتو والاتحاد الأوروبي من جهة، ومحاولته تأجيج الثورات في كل من أوكرانيا وجورجيا وتنصيب قواعده العسكرية في بعض دول آسيا الوسطى على غرار قاعدة "مناس" في قيرغيزيا، إذ يعتبر التدخل العسكري الروسي في جورجيا عام 2008 أبرز مثال على رفضها لهذا التطويق وهو السيناريو الذي تكرر في الشرق الأوسط فسوريا وإيران تعتبران بمثابة الحاضنة الجيوسياسية لآسيا الوسطى، وضامنتا الاستقرار في المناطق القريبة من الحدود الروسية،[1] لذلك فالموقف الروسي الداعم لنظام بشار الأسد لا يعدو أن يكون سوى رد على استراتيجية التطويق التي يتبعها الغرب إزاء روسيا، خاصة بعد استئثاره بالملف الليبي.

تعتبر روسيا نفسها حامي الأقليات الأرثوذكسية في العالم وبالتالي يمكن فهم الموقف الروسي الداعم لنظام الأسد في ضوء هذا المتغير، فالأقلية الأرثوذكسية في سوريا تعيش في كنف النظام السوري العلماني، لذلك فروسيا تتخوف من صعود الإسلام السياسي الذي يشكل خطرا على هذه الأقلية.[2]

روسيا دولة قوية غير راضية عن الوضع القائم من هيمنة أمريكية أحادية على دواليب السياسة العالمية، وبعد عقد من سياسة قوامها التبعية والمهادنة للغرب مقابل هيمنة أمريكية عالمية؛ عولت روسيا

---

[1] _ عبد الحي، (محددات ...)، **مرجع سابق**، ص .05.

[2] _ Frédéric Pichon, *"la Syrie quel enjeu pour la Russie ?"*, ***Revue politique étrangère*** (Printemps 2013), pp. 107 – 118.

منذ عام 2000 على العودة إلى الساحة الدولية، وهو ما يعتبر أكثر المتغيرات التفسيرية للموقف الروسي من الأزمة السورية ترجيحا، فروسيا أرادت بهذا الموقف إسماع صوتها ووضع حد للتفرد الأمريكي في إدارة قضايا المنطقة والعالم.

فهمت روسيا من منطق تعامل الغرب مع ما عرف بالثورات العربية بأنه يهدف إلى تطويق الدول الصاعدة، فامتناع روسيا والصين عن التصويت في مجلس الأمن الدولي إزاء قرار التدخل في ليبيا أثبت ذلك وعزز نفوذ الغرب في المنطقة لذلك عملت روسيا (والصين) على تفادي تكرار السيناريو الليبي في سوريا، مستفيدة من الانقسام الذي حدث على مستوى العالم فيما يخص إدارة الملف السوري بين توجه تقوده الولايات المتحدة الأمريكية والغرب قوامه بسط الهيمنة الغربية، وتوجه ثاني تقوده روسيا والصين و"مجموعة البريكس" يدعو إلى التعددية في إدارة العلاقات الدولية والالتزام بميثاق الامم المتحدة، معارضا بذلك النهج المتبع منذ نهاية الحرب الباردة والقائم على تفرد الغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة القضايا الدولية،[1] وبالتالي فالأزمة السورية شكلت لروسيا فرصة لكسر هذه القاعدة وتنفيذ أجندة سياستها الخارجية التي وضعها الرئيس "فلاديمير بوتين"، والتي تقوم على استعادة أمجاد روسيا وجعلها دولة عظمى ذات مكانة في الساحة الدولية.

تعاطي روسيا مع الأزمة السورية تحدده مجموعة من المتغيرات النابعة من المصلحة القومية لروسيا، فسوريا بموقعها الجيوستراتيجي في الشرق الأوسط المطل على البحر الأبيض المتوسط، تعتبر مهمة جدا لروسيا التي تربطها بها علاقات تاريخية متميزة قوامها التأييد الدبلوماسي المتبادل بين الطرفين، وعلاقات تجارية وعسكرية متينة، كما أنها المنفذ البحري الوحيد لروسيا إلى المياه الدافئة فهي تحتوي على آخر قاعدة عسكرية بحرية موروثة من الاتحاد السوفييتي في منطقة المتوسط، وبالتالي فكل هذه المصالح أصبحت موضع تهديد بعد اندلاع الثورة في سوريا والتي تحولت إلى أزمة دولية متعددة الأطراف ومعقدة الحيثيات، وقد تزامنت هذه الأزمة مع توجه روسيا نحو تعزيز مكانتها في الساحة الدولية وتوجه غربي نحو التضييق عليها في مجالها الحيوي، ومحاولته تكييف ما عرف بالثورات العربية لتعزيز النفوذ الغربي وهيمنته في العالم، ولعل أن عدم رضى روسيا عن هذا الوضع هو ما يفسر إلى حد بعيد موقفها من

[1] _ كمال عبد الله حسن، "أهمية الأزمة السورية في الاستراتيجية الروسية بعد العام 2011"، **مجلة كلية القانون والعلوم القانونية والسياسية**، مج. 09، ع.32 (2020) ص ص . 234 ـ272.

الأزمة السورية ورفضها لأي قرار يقضي بإسقاط نظام بشار الأسد في سوريا، وبالتالي فهذا الموقف نابع من المصالح المباشرة لروسيا في سوريا، والمصالح غير المباشرةالتي تتمثل في إثبات عودة روسيا إلى مصاف الدول الكبرى واستعدادها للمشاركة في تسيير الشؤون الدولية ووضع اللبنة الأولى لنظام دولي مغاير للنظام الدولي الأحادي القطب الذي ساد منذ نهاية الحرب الباردة من جهة أخرى.

الفرع الثاني: أبعاد التدخل العسكري الروسي في سوريا.

تحولت الثورة السورية بما حملته من تضارب للمصالح الدولية والإقليمية إلى أزمة طويلة ومعقدة فالنزاع الداخلي بين نظام "بشار الأسد" والمعارضة أصبح يتغذى من الخارج، حيث دأب كل طرف على تلقي الدعم من حلفائه الدوليين والإقليميين، وتفاقم الوضع أكثر مع ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الذي جعل الحرب الدائرة على الأراضي السورية تستمر بدفعة أقوى تحت غطاء محاربة الإرهاب، يعتبر التدخل العسكري الروسي في سوريا بعد أربع سنوات من اندلاع الثورة وبعد استخدامها لحق النقض عدة مرات في مجلس الأمن الدولي ضد أي قرار للتدخل وإسقاط نظام بشار الأسد أبرز مثال على تعقيد الأزمة السورية وتداخل وتضارب المصالح الإقليمية والدولية.

جاء التدخل العسكري الروسي في سوريا في 30 سبتمبر 2015 بعد حصول الرئيس"فلاديمير بوتين" على تفويض من الكريملين لنشر قوات عسكرية في سوريا، كتأكيد على تمسك روسيا بنظام "بشار الأسد" الضامن لمصالحها الاستراتيجية في المنطقة، ولعل أن هذه الخطوة التي أقدمت عليها روسيا ليست إلا استمرارا في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الرامية إلى إظهار روسيا بمكانة دولة عظمى خاصة بعد ضمها لشبه جزيرة القرم عام 2014 وما ترتب عنه من استنفار غربي للدور المتنامي لروسيا، من الناحية القانونية جاء التدخل العسكري الروسي في سوريا بطريقة شرعية بناء على طلب من الرئيس السوري "بشار الأسد" الذي فوض لروسيا حق استخدام الميناء والقاعدة الجوية والممر الجوي لتقديم الدعم العسكري للقوات السورية، على عكس التدخل العسكري الأمريكي الذي يفتقر لموافقة النظام السوري ولدعوة رسمية منه، وهو الأمر الذي يجعله تدخلا غير مشروع حسب ما عبر عنه وزير الخارجية الروسي "سيرغاي لافروف Serguei Lavrov".[1]

[1] _ صامويل شارب وآخرون، **فهم التدخل الروسي في سوريا**، تر: أحمد علي، آرفيدة (الكويت: مركز النورس للترجمة، د.ت)، ص.16.

رغم شرعية هذا التدخل من الناحية القانونية والذي جاء بغرض تقديم الدعم لقوات النظام السوري في حربها ضد الارهاب، إلا أن النظر إلى توقيت حدوث التدخل سيقود لا محال إلى البحث في الخلفيات التي تقف وراء هذا القرار،إذ جاء في الوقت الذي بدأت فيه قوات النظام السوري تشهد هزائم وضعفا على أرض الواقع خاصة مع استيلاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على منطقة "تدمر" السورية، وفي الوقت ذاته شنت جبهة النصرة هجوما على النظام في شمال غرب سوريا، الامر الذي كان ينذر بهزيمة وشيكة لقوات "الأسد" وما يمكن أن يحمله من تداعيات على المصالح الروسية والأمن الإقليمي والعالمي.[1]

التدخل الروسي في سوريا جاء لتقديم الدعم للنظام السوري بصفة عامة إذ لم يقتصر الدعم على محاربة تنظيم الدولة الإسلامية فحسب بل كان هدف روسيا أوسع بكثير، فخلال الأسبوع الأول من بداية التدخل شهد معدل الغارات الجوية ارتفاعا ملحوظا من حوالي عشرين غارة إلى ستين غارة في اليوم كلها موجهة نحور مواقع الثوار السوريين، ولم تمثل الغارات على مواقع تنظيم الدولة الاسلامية سوى 5% من إجمالي الغارات التي شنتها روسيا في ريف اللاذقية وحماة وحمص وحلب، كما نقل الروس أحدث الدبابات في الترسانة المدرعة الروسية إلى قاعدة اللاذقية، وأهم مؤشر على كون هدف التدخل الروسي في سوريا ليس محاربة تنظيم الدولة الإسلامية بل إعطاء دفعة للنظام السوري الذي شهد تراجعا ملحوظا عشية التدخل هو تزويد قوات التدخل بصواريخ مضادة للطائرات وطائرات اعتراضية تحسبا لردود فعل القوى الإقليمية والدولية المؤيدة للثوار، فلا تنظيم الدولة الإسلامية ولا الثوار يتمتعون بقوات جوية.[2]

التدخل العسكري الروسي في سوريا دليل على أن الحفاظ على نظام بشار الأسد ليس سوى جزء من الاستراتيجية الكلية، التي تهدف إلى تأكيد دور روسيا على المستوى الدولي، وبأنها مستعدة لحماية مصالحها بنفسها على غرار ما فعلته بتدخلها في جورجيا عام 2008 ثم ضمها لشبه جزيرة القرم عام 2014 وصولا إلى تدخلها في سوريا عام 2015.

---

[1] _ **المرجع نفسه**، ص ص.06 ـ 08.

[2] _ تقدير موقف، "الحرب الروسية في سوريا: الأسباب والمآلات"، **مركز الجزيرة للدراسات بالدوحة** (12 أكتوبر 2015)، ص.04.

استطاعت روسيا بتدخلها في الأزمة السورية أن تسمع صوتها في الساحة الدولية، فردود الفعل على المستوى الدولي لم ترقى إلى الرفض الصارم للتدخل الروسي في سوريا، وهو ما يفسر بوصول روسيا باعتبارها قوة رافضة للوضع القائم إلى مرحلة متقدمة من حيازة عناصر القوة مكنتها من فرض إرادتها على الواقع السوري في ظل تراجع ملحوظ للدور الأمريكي المعتاد في إدارة القضايا الدولية خاصة القضايا الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط.

لم يحمل الموقف الأمريكي رفضا قاطعا ومعلنا للتدخل وإنما سبقه تنسيق بين وزير الدفاع الروسي ونظيره الأمريكي لكي لا تحدث أخطاء عسكرية أو صدام غير مقصود بين الطرفين في الواقع،[1] ورغم القراءة التبريرية للموقف الأمريكي بأنه نابع من كون التدخل الروسي في سوريا جاء لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية وأن الولايات المتحدة الأمريكية ترحب بكل المبادرات المحاربة للإرهاب، أو بكون الموقف الأمريكي من التدخل نابع من رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في الزج بروسيا في المستنقع السوري واستنزاف قوتها، إلا أنه يبقى يوحي بتراجع أمريكي عن وضعها المنفرد في إدارة الشؤون الدولية، وقبول ضمني من الولايات المتحدة الأمريكية لمحاولات روسيا تقسيم مناطق النفوذ في الشرق الاوسط بما يضمن حصتها ومصالحها الحيوية في المنطقة.

رغم استنكار الدول الأوروبية للتدخل العسكري الروسي في سوريا وانتقاده خاصة بعد الغارات المتكررة التي شنتها روسيا على معاقل المعارضة حيث رأت أن هذا التدخل زاد من تعقيد الأزمة، إلا أن موقفها بقي على مستوى الاستنكار والرفض دون المواجهة الفعلية لهذا التدخل، بل واقترحت مرحلة انتقالية يكون نظام "بشار الأسد" جزءا منها،[2] وفي ظل ضعف ردود الفعل الدولية من هذا التدخل انقلبت موازين القوى الإقليمية، فقد أسفر عن انقاذ النظام السوري الذي كان على وشك الانهيار، وبالمقابل فرض هذا التدخل تحديات كبيرة على تركيا والمملكة العربية السعودية اللتان تؤيدان المعارضة وترغبان في إسقاط نظام بشار الأسد المدعوم من إيران وحزب الله.[3]

---

[1] _ تقدير موقف، "التدخل العسكري الروسي في الازمة السورية"، مركز برق للأبحاث والدراسات، (03 نوفمبر 2015)، على الرابط: https://www.barq.rs.com تم الإطلاع عليه يوم (2019/11/18).

[2] _ عامر كامل أحمد، "التدخل الروسي في الأزمة السورية"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، مج.03، ع.02 (2016/12/01)، ص ص. 87 - 100.

[3] _ **المكان نفسه.**

عقب تمكن روسيا من قلب موازين القوى الداخلية في سوريا والإقليمية قررت الانسحاب بعد مضي خمسة أشهر من بدأ العمليات العسكرية، فقد جاء قرار الانسحاب يوم 14 مارس 2016 مؤكدا على نباهة صانع القرار الروسي في التعامل مع الأزمة السورية، فقد أدرك بوتين أن غض الطرف من الغرب عن هذا التدخل نابع من رغبته في استنزاف القوة الروسية والدفع بها إلى المستنقع السوري وإعادة سيناريو التدخل السوفييتي في أفغانستان، كما تزامن القرار مع انطلاق مباحثات "جنيف الثالثة" بين فصائل المعارضة وممثلي النظام السوري لإيجاد حل سياسي للأزمة، وبالتالي انخفاض معدل المواجهات بين الطرفين على أرض الواقع، كما أن روسيا استطاعت أن تحقق هدفها الأول الذي رسمته عند بداية التدخل، والمتمثل في فرض نفسها كطرف أساسي في تسوية الأزمة السورية وجر باقي الأطراف الدولية للتفاوض معها في القضايا التي تمس مصالحها الحيوية، على غرار توسع حلف الناتو والأزمة الأوكرانية، ومن الجدير بالذكر أن الانسحاب الروسي من سوريا لا يشمل قاعدة "طرطوس" البحرية وقاعدة حميم الجوية التي انشئت عام 2015 وتحولت إلى قاعدة جوية روسية لمدة 25 عاما بموجب اتفاق أبرم مع "بشار الأسد".[1]

التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية ليس سوى جزء من الأجندة التي رسمها الرئيس " فلاديمير بوتين" لإعادة روسيا إلى مصاف الدول الكبرى، فقد أراد بالإضافة إلى حماية المصالح الحيوية لروسيا في سوريا والتي يرعاها نظام بشار الأسد الذي كان على وشك الانهيار عشية التدخل الروسي، أراد أيضا ترسيخ دور روسيا كطرف أساسي في إدارة القضايا الدولية، وهو ما تمكنت من تحقيقه بتدخلها في سوريا دون أي مواجهة فعلية من القوى الدولية ذات النفوذ في المنطقة، فقد استطاعت إعادة ترسيم مناطق النفوذ في المنطقة على النهج السوفييتي.

يتضح أن قدرة الدولة على الدفاع عن مصالحها الحيوية يعتبر مؤشرا هاما في قياس قوتها، ولعل أن تعاطي روسيا باعتبارها قوة كبرى في النظام الدولي مع الأزمة السورية ليس إلا دفاعا عن مصالحها الحيوية في المنطقة، فقد وضع صانع القرار الروسي على رأس أولويات سياسته الخارجية هدف إلحاق روسيا بركب الدول الكبرى وهو ما أثبتته الأزمة السورية أين استخدم صانع القرار الروسي كل أدواته

[1] _ تقدير موقف، "طبيعة الانسحاب الروسي من سوريا ودلالاته"، **مركز الجزيرة للدراسات بالدوحة**، (19 مارس 2016)، ص ص .01 ـ 07

الدبلوماسية والعسكرية لفرض منظوره، فقد شكلت هذه الأزمة فرصة لروسيا للتعبير عن عدم رضاها عن الوضع القائم الذي ساد منذ نهاية الحرب الباردة.

إستنتاجات المبحث:

غذت الأزمة السورية السجال المحتدم بين رجال السياسة والأكاديميين حول مدى استمرار أو تراجع الدور الأمريكي في النظام الدولي، ومدى قدرة القوى التعديلية على تغيير الوضع القائم على الأحادية القطبية، فقد اثبتت هذه الأزمة استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في النأي بذاتها عن الانخراط المفرط في الشؤون الدولية عندما لم تتحمل الأعباء التي تقع على عاتقها في ايجاد مخرج للأزمة السورية باعتبارها القوة العظمى في النظام الدولي، بالمقابل عملت كل من روسيا والصين على استغلال هذا الوضع لأداء أدوار أكبر، فمن منظور نظرية انتقال القوة يلاحظ أن الأزمة السورية تمثل اللحظة الحاسمة التي نتتظرها القوى التعديلية(روسيا والصين) في النظام الدولي للتعبير عن رفضها للوضع القائم، إلا أن المفارقة تكمن في الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تدخل في مواجهة مباشرة مع روسيا والصين في الأزمة السورية، التي ترى نظرية انتقال القوة أنها حتمية لا بد منها لحدوث تغير في بنية النظام الدولي، وبالتالي فرهان رويا والصين في سوريا يتلخص في تغيير بنية النظام الدولي، في حين تراهن الولايات المتحدة الأمريكية على الحفاظ على الوضع القائم بتفادي المواجهة المباشرة مع القوتين التعديليتين.

استنتاجات الفصل الثاني:

شهدت المنطقة العربية منذ عام 2010 موجة من الانتفاضات الشعبية المنادية بإسقاط الأنظمة التسلطية فيها، حيث انطلقت شرارة هذه الانتفاضات الشعبية التي عرفت إعلاميا بالربيع العربي من تونس إثر إضرام شاب تونسي النار في نفسه تعبيرا عن استيائه من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المزرية في بلده، وقد أدت الانتفاضة التي نشبت في تونس جراء ذلك والتي عرفت بثورة الياسمين إلى إسقاط نظام "زين العابدين بن علي"، ثم انتقلت إثر ذلك شرارة الثورة إلى عدة دول عربية على رأسها ليبيا ومصر واليمن وسوريا والبحرين...، ولعل أنه من أبرز هذه الثورات وأكثرها تعقيدا من حيث المجريات والأطراف والمدة الزمنية هي الحالة السورية التي تحولت إلى أزمة دولية خانقة متعددة الأطراف، تتضارب فيها مختلف المصالح الداخلية والإقليمية والدولية.

ساهمت مجموعة من العوامل في تفجير الثورة في سوريا، وعلى رأسها أزمة نظام الحكم الذي اختصر السلطة في حزب البعث الاشتراكي وفي شخص "بشار الأسد" الذي أحاط نفسه بأقلية قبلية عرقية تنم عن وجود صراع طائفي في المجتمع السوري بين أقلية شيعية حاكمة وأغلبية سنية لا تشارك في الحكم، فغياب العدالة الاجتماعية المرتبط أيضا بتدني الأوضاع الاقتصادية كانت من أبرز الأسباب الداخلية المفجرة للثورة في سوريا، أما على المستوى الخارجي فنجد استهداف الغرب لنظام "بشار الأسد" جراء موقفه في محور الممانعة في التعامل مع القضايا الدولية كالقضية الفلسطينية والغزو الأمريكي للعراق، أما السبب الخارجي المباشر لانطلاق الثورة في سوريا فهو عدوى الثورات العربية.

شهدت الثورة السورية تطورات سريعة حولتها إلى أزمة دولية خانقة، فبعد الانطلاقة السلمية قابل النظام السوري المظاهرات الشعبية بالقمع، ما أدى إلى حدوث انشقاقات في صفوف الجيش النظامي وأسفر عن عسكرة الثورة السورية، في ظل غياب أي قرار أممي من شأنه إيقاف قمع النظام للمظاهرات، فقد شلت الصين وروسيا مجلس الأمن الدولي باستخدامها لحق النقض عدة مرات ضد أي قرار يدين "بشار الأسد"، ورغم تعدد المبادرات الدولية والعربية لتسوية الأزمة إلا أنها باءت بالفشل، وقد زاد من تعقيد الأزمة أكثر ظهور الجماعات الجهادية على غرار "جبهة النصرة" و"تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام".

بالمقابل انقسمت المواقف الدولية والإقليمية من الثورة السورية بين مؤيد للنظام ومؤيد للثورة كل بناء على مصالحه الاستراتيجية، فقد اصطفت كل من المملكة العربية السعودية وقطر وتركيا والدول الغربية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب الثورة؛ في حين دعمت كل من إيران والعراق والصين وروسيا نظام "بشار الأسد".

شكلت الأزمة السورية رهانا للقوى الكبرى خاصة روسيا والصين لتغيير موازين القوى في النظام الدولي، فقد جاءت في وقت شهدت فيه الولايات المتحدة الامريكية إنكفاء عن الانخراط المفرط الذي اعتادت عليه منذ نهاية الحرب الباردة في الشؤون الدولية، وهو ما فسره بعض الدارسين والمراقبين بأنه نهاية دور الولايات المتحدة الأمريكية كقطب وحيد في النظام الدولي، فهذا الانكفاء دليل على وصول الولايات المتحدة الأمريكية إلى آخر مراحل عمر القوى العظمى، كنتيجة طبيعية للانخراط المفرط واستنزاف قوتها في قضايا خراج حدودها، وبالمقابل من ذلك شهدت الصين وروسيا تطورا ملحوظا في بناء قدرتهما الذاتية والتأكيد على دورهما في الساحة الدولية، والدعوة إلى وضع حد للهيمنة الغربية في تسيير العلاقات الدولية.

ساهم كل ذلك إلى تحويل الأزمة السورية إلى وسيلة تثبت بها كل من روسيا والصين رغبتهما في المشاركة في إدارة القضايا الدولية وقدرتهما على الدفاع عن مصالحهما الحيوية، فقد تمكنتا من شل قدرة مجلس الأمن الدولي على صياغة أي قرار بحق نظام "بشار الأسد" مستفيدتين من مكانتهما كعضوين دائمين فيه، وبذلك تمكنتا من فرض توجه غير غربي لأول مرة منذ نهاية الحرب الباردة في إدارة القضايا الدولية.

بغض النظر عن المصالح الاستراتيجية لكل من روسيا والصين في سوريا والعلاقات التي تربطهما بنظام بشار الأسد، فإن سلوك الدولتين في إدارة الأزمة السورية ليس إلا مرحلة طبيعية ناتجة عن وصول القوتين الرافضتين للوضع القائم إلى مرحلة معينة من حيازة عناصر القوة تمكنهما من فرض إرادتهما في إدارة الشؤون الدولية جنبا إلى جنب مع القوة العظمى، وبالتالي فرهان روسيا والصين في الأزمة السورية هو كيفية تحويلها إلى أداة لتنفيذ الهدف الأكبر في سياستيهما الخارجية والمتمثل في وضع حد للأحادية القطبية كبنية لنظام دولي ساد منذ نهاية الحرب الباردة.

الفصل الثالث:

مظاهر التحول في بنية النظام الدولي في ظل الأزمة السورية

- المبحث الأول: أثر الأزمة السورية في مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي.
- المبحث الثاني : فرص وتحديات روسيا والصين في تغيير بنية النظام الدولي في ضوء الأزمة السورية.

تمهيد:

عادة ما يرتبط التحول في بنية النظام الدولي بحدوث صراعات وحروب أو أزمات يرافقها تنافس شديد بين تلك الأطراف مما يفضي إلى تفوق دولة أو مجموعة من الدول غير الدولة أو الدول التي كانت تستأثر بقمة هرم توزيع عناصر القوة، وبالتالي يمكن الحديث عن الانتقال من بنية معينة للنظام الدولي إلى بنية أخرى.

شهد النظام الدولي الأحادي القطب الذي ظهر بعد نهاية الحرب الباردة بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية عدة تحديات كادت تقوض معالمه، بدءا بالأعباء التي شكلتها الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية خارج حدودها في أفغانستان والعراق، والتهديد الناجم عن صعود قوى دولية جديدة ذات نزعة تعديلية ترغب في تغيير بنية النظام الدولي على غرار روسيا والصين، بالإضافة إلى تأثير الأزمة المالية العالمية لعام 2008 ووصول الرئيس "باراك أوباما" إلى السلطة والذي اتبع سياسة قوامها الانكفاء عن الانخراط المفرط في الشؤون الدولية واتباع سياسة الإدارة من الخلف بدل الانخراط المباشر، كل ذلك أدى ببعض الباحثين في البنية الهيكلية للنظام الدولي إلى الحديث عن نهاية دور الولايات المتحدة الأمريكية كقطب مهيمن، في حين ظل تيار آخر يتشدق بفرضية استمرار هذا الدور.

شكلت الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية إختبارا جديدا للهيمنة الأمريكية ورهانا للقوى التعديلية في النظام الدولي، خاصة الثورة السورية التي سرعان ما تحولت إلى أزمة دولية متعددة الأبعاد والأطراف، وتعتبر أبرز تلك الثورات وأكثرها استقطابا للقوى الكبرى، حيث أظهرت قدرة القوى الدولية الرافضة للوضع القائم على الأحادية القطبية في الدفاع عن مصالحها، وتأكيدها أن زمن الأحادية القطبية قد ولى وأن هذه البنية لم تعد صالحة في ظل تنامي قوة روسيا والصين وانكفاء الولايات المتحدة الأمريكية عن أداء دورها المعتاد في إدارة القضايا الدولية ما يستوجب دراسة مدى تأثير هذه الازمة في مكانة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القطب المهيمن في النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، ودراسة فرص وقيود كل من روسيا والصين في إحداث تغيير في بنية النظام الدولي على ضوء موقفيهما من الأزمة السورية.

المبحث الأول: أثر الأزمة السورية في مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي.

إن حفاظ القوى العظمى على مكانتها في النظام الدولي إلى الأزل أمر غير منطقي فالعلاقات الدولية يسودها التنافس وسعي كل الوحدات فيها إلى تحقيق مصالحها، وفي كل نوع من أبنية النظام الدولي نجد دولة أو دولتين أو مجموعة من الدول تحظى بالمكانة الأكبر في النظام تبعا للبنية السائدة أحادية أو ثنائية أو متعددة الأقطاب، وبالمقابل توجد دول أخرى قوية لا تحظى بهذه المكانة وهي غير راضية عن الوضع القائم وتسعى لزيادة قوتها من أجل إحداث تغيير في هذه البنية، ولعل أن المكانة التي احتلتها الولايات المتحدة الأمريكية في قمة النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة لا تشكل استثناء من هذا المنطق فقد بدأ الحديث عن تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية فترة حكم الرئيس "جورج بوش الإبن" والسياسة التي اتبعها خلفه "باراك أوباما" التي امتازت بصرف الولايات المتحدة الأمريكية عن الانخراط المفرط في القضايا خارج حدودها، وقد شكلت الأزمة السورية بكل ما حملته من رهانات للقوى الكبرى تحديا جديدا لمكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقطب مهيمن في النظام الدولي.

المطلب الأول: مقاربة إدارة أوباما: التراجع الذكي لترميم مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي.

أدى تفكك الاتحاد السوفييتي إلى بلورة نظام دولي جديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية التي عملت على بسط سيطرتها ونفوذها في العالم، حيث أصبح النموذج الرأسمالي اللبرالي الغربي نموذجا يحتذى به وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تصديره إلى كل أنحاء العالم بشتى وسائل القوة الناعمة والصلبة، وقد وصلت نزعة الهيمنة الأمريكية إلى أوجها في فترة حكم الرئيس الأمريكي "جورج بوش الإبن" الذي اتسمت عهدته بالنزعة العسكرية واستخدام القوة الصلبة في التعاطي مع القضايا الدولية، مما أدى إلى إنهاك القوة الأمريكية واستنزافها كمرحلة طبيعية تالية للإفراط في التوسع؛ الأمر الذي فتح نقاش واسع حول تراجع الهيمنة الأمريكية وبداية نهاية القطبية الأحادية، لذلك ما كان على الإدارة الأمريكية الجديدة التي وصلت إلى السلطة عام 2008 بزعامة الرئيس "باراك أوباما" إلا أن تعمل على تدارك أثر النزعة العسكرية في مكانة الولايات المتحدة الامريكية بتبني نهج جديد أكثر ليونة يوازن بين استخدام القوة الصلبة والناعمة للحفاظ على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في قمة هرم النظام الدولي، وهذا بتفعيل مفهوم القوة الذكية كنهج جديد في السياسة الخارجية الأمريكية.

الفرع الأول: مفهوم القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية بين التراجع وتجديد الهيمنة.

عملت إدارة "أوباما" التي وصلت إلى السلطة عام 2008 على تبني مفهوم القوة الذكية في محاولة منها لتدارك التراجع الأمريكي الناجم عن الافراط في استخدام القوة العسكرية، وتجديد دورها في النظام الدولي لكن بأسلوب مغاير للذي ساد إبان فترة حكم الرئيس "بوش الإبن".

يعود مفهوم القوة الذكية في أصله إلى البروفيسور "جوزيف ناي Joseph Nye" عام 2007 عندما لاحظ مدى التدهور الذي ألحقته حرب العراق بمكانة الولايات المتحدة الامريكية، حيث رأى أنه يتوجب عليها المزاوجة بين مفهوم القوة الصلبة والقوة الناعمة من أجل استراتيجية فعالة وأطلق عليها تسمية القوة الذكية، وقد طرح "ناي" هذه الفكرة على أمل أن تلقى صدى لدى صانع القرار الأمريكي وتصبح نهجا في سياسته الخارجية، وقد لاحظ أن الصين أبدت اهتماما بالغا بالقوة الذكية فإلى جانب تطوير ترسانتها العسكرية لم تتواني الصين في تحسين صورتها في الساحة الدولية، حيث أكد الرئيس الصيني "هوجينتاو" أمام مجلس الحزب الشيوعي على ضرورة الاستثمار أكثر في القوة الناعمة، ووجه إليه دعوة لكتابة مقال أو المشاركة في تنظيم محاضرات وملتقيات في الصين حول القوة الناعمة والقوة

الذكية، وهو الأمر الذي يرى "ناي" أنه يندرج في خانة الاستراتيجية الذكية، فإرفاق صعود الصين في المجالين العسكري والاقتصادي باستخدام جيد لمفهوم القوة الناعمة من شأنه الدفع أكثر بهذا الصعود.[1]

أصبح مفهوم القوة الذكية محل اهتمام مراكز الفكر في الولايات المتحدة الأمريكية التي تضطلع بدور كبير في توجيه صانع القرار الأمريكي، حيث أعدت هذه المراكز عدة تقارير ودراسات حول المفهوم، ولعل أن أهم هذه الدراسات تلك التي أعدها "ريتشارد أرميتاج Richard Armitage" و"جوزيف ناي" عام 2008 والتي أشرف عليها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، بعنوان "مشروع القوة الذكية بحثا عن سبيل لصيانة الهيمنة الأمريكية"، والتي أطلق المركز على إثرها "مبادرة القوة الذكية" في تقريرها الختامي عام 2008، أين أوصت الإدارة الأمريكية بضرورة العمل بالقوة الذكية لاستعادة مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي،[2] ولعل أن هذا الاهتمام بالقوة الذكية جاء نتيجة لما رآه فيه الباحثون من قدرة على تجاوز مأزق التراجع الذي وضعت فيه الولايات المتحدة الأمريكية، فاستخدام القوة الذكية أضحى ضرورة ملحة وهذا لجملة من الأسباب:

- الإنهاك الذي تعرضت له الولايات المتحدة الأمريكية جراء الاستخدام غير المسبوق للقوة العسكرية في التعامل مع القضايا الدولية وهو ما يظهر في حالتي أفغانستان والعراق، فقد أدى ذلك إلى التأثير عكسا في قوتها وشكل عبئا اقتصاديا وعسكريا، أثار سخط الرأي العام الأمريكي الذي أضحى ينادي بضرورة الاهتمام بالشؤون الداخلية بدل إهدار القوة خاج الحدود.
- الأزمات المالية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008 و2013، التي جعلت من مواصلة استخدام القوة الصلبة خارج حدودها أمرا غير منطقي في ظل التحديات الداخلية التي فرضتها هذه الأزمات.
- ظهور دول وتكتلات من الدول حققت مراتب عالية من التنمية في مجالات القوة الصلبة والناعمة على حد سواء الأمر الذي يشكل تهديدا صارخا لمكانة الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] _ Joseph Nye, "*Soft power : the evolution of a concept*", ***journal of political power*** (10 december 2020), pp. 01 – 13.

[2] _ محمد قاسم هادي، "مكانة القوة الذكية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي"، **مجلة العلوم السياسية**، ع.54 (2018)، ص ص. 365 ـ 404.

- ظهور تيار من الدارسين والباحثين والمفكرين القائلين بنهاية الهيمنة الأحادية على النظام الدولي، وبداية الحديث عن عالم ما بعد أمريكا.

أدت هذه الأسباب إلى تحول مفهوم القوة الذكية إلى برنامج سياسي تبناه الرئيس "باراك أوباما"، الذي أدرك أن التأثير الأمريكي في جميع أنحاء العالم ليس وظيفة القوة العسكرية فحسب، بل هو وظيفة أدوات القوة الناعمة من دبلوماسية فعالة وعوامل جذب اقتصادي وثقافي للنموذج الأمريكي، كأبرز درس استفادته الولايات المتحدة الأمريكية من غزو العراق.[1]

فوز الرئيس "باراك أوباما" في انتخابات نوفمبر 2008 لم يكن سوى نتيجة لطرحه الذي استطاع أن يوازن فيه بين الآثار الذهنية والنفسية لأحداث 2001/09/11 في الرأي العام الامريكي من جهة، وبين أثر النهج الصلب في السياسة الخارجية الأمريكية الذي أعقب هذه الاحداث في مكانة وصورة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم التي أصبحت مرتبطة بـ "غواتانامو" و"أبو غريب" فالتمسك بنهج سلفه لم يعد يخدم مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، والتوجه الكلي نحو القوة الناعمة لا يصلح لعالم زاد فيه أثر التهديدات الإرهابية، لذلك ما كان عليه سوى العمل بفكرة "جوزيف ناي" حول القوة الذكية، خاصة مع الاهتمام الذي حظيت به في أروقة مراكز الفكر الاستراتيجي الأمريكي، وتطويعها بما يخدم هدف تجاوز معضلة التراجع الأمريكي.

يرى "أوباما" أن القوة العسكرية الأمريكية لم تتراجع وإنما لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تحافظ على تفوقها في هذا المجال، بيد أنها أضحت غير صالحة للتعامل مع كافة التهديدات التي تفرضها البيئة الدولية، فالتهديدات الصادرة من الدول أصبحت ضئيلة جدا مقارنة بأيام الحرب الباردة، فالعولمة والتقدم التكنولوجي أصبحا يفرضان تحديات جديدة على الولايات المتحدة الامريكية تستلزم توظيف وسائل أخرى غير عسكرية للحفاظ على موقعها القيادي في النظام الدولي، خاصة في ظل النمو الذي تشهده كل من روسيا والصين والسياسات المستفزة التي تتبعها، ومنه فرؤية "أوباما" لا تقصي استخدام القوة العسكرية نهائيا من الحسابات الاستراتيجية، وإنما تدعو إلى عدم توظيفها دون رؤية واضحة ومحددة في قضايا لا تمس الأمن القومي الأمريكي مباشرة، لذلك فسياسة "أوباما" تنطلق من استمرار القيادة الأمريكية كثابت

[1] _ أزهار عبد الله حسن، "إستراتيجية توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2008 : دراسة تحليلية"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، ع.09 (2017)، ص ص.53 ـ 89.

في السياسة الخارجية مع تغير طريقة أداء ذلك، أي ليس ما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ستقودالعالم وإنما كيف ستقوده[1]، وهو ما عبر عنه بوضوح في خطاب تنصيبه الذي شدد فيه على استخدام القوة الذكية، حيث استوحى أفكاره مباشرة من أطروحات "جوزيف ناي" وتحليله لهيكل النظام الدولي وأزمة القيادة الأمريكية وكيفية تداركها، فنمط توزيع عناصر القوة في النظام الدولي ليس كما صورته إدارة "بوش الإبن" بأنه أحادي القطب بل هو أحادي متعدد في الوقت ذاته، فهو أحادي من حيث القوة العسكرية التي تتفوق فيها الولايات المتحدة الأمريكية بيد أنه من الناحية الاقتصادية يعتبر نظام متعدد الأقطاب، لذلك فإدارة القضايا الدولية لا يمكن أن يتم بطريقة انفرادية دون إشراك القوى الدولية الأخرى.

رؤية إدارة أوباما لدور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي وكيفية الحفاظ على الدور الريادي ترتكز على مجموعة من النقاط يمكن إجمالها فيما يلي:

- الإحجام عن الإستخدام المفرط للقوة العسكرية في إدارة القضايا الدولية الذي ساد في فترة حكم الرئيس "بوش الإبن"، وهذا لا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية فقدت مكانتها كأكبر قوة عسكرية في العالم وإنما لتغير البيئة الدولية أين ظهرت قضايا تستوجب استخدام وسائل أخرى ولا يتم اللجوء إليها إلا في القضايا التي تمس الأمن القومي الأمريكي مباشرة.
- الميل إلى إدارة القضايا الدولية بطريقة تعاونية مع حلفائها لتقاسم الأعباء وتفادي تكرار تجربتي العراق وأفغانستان.
- الاستثمار في أساليب القوة الناعمة لتحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم التي اهتزت بسبب أسلوبها الصلب في التعامل مع القضايا الدولية.

ومن أبرز تجليات التوجه الجديد في السياسة الخارجية الأمريكية نجد قرار "أوباما" سحب القوات الأمريكية المقاتلة وتخفيض التواجد الأمريكي في العراق، فقد قدرت تكاليف التدخل بـ 660 مليار دولار منذ عام 2003، لذلك تم وضع خطة بالاشتراك مع البرلمان العراقي لسحب القوات الأمريكية في ديسمبر

[1] _ أسامة أبو رشيد، **سياسة إدارة أوباما الخارجية: محاولة تحقيق التوازن بين الميول الانعزالية وضغوط التدخل الخارجي** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص ص.03 ـ 05.

2008 والتي تقدر بحوالي 150000 جندي تدريجيا وفق جدول زمني إلى غاية نهاية عام 2011،[1] أما في أفغانستان فقد اعتبر أن الحرب فيها ضد تنظيم القاعدة وليس لتغيير النظام أو دمقرطته، وعليه وضع خطة للانسحاب وفق جدول زمني إلى غاية عام 2014،[2] ومنه فجل هذه القرارات بالإضافة إلى قرار عدم التدخل في سوريا كلها توحي بتحول استراتيجي في السياسة الخارجية الأمريكية في فترة حكم "باراك أوباما" والتوجه نحو تعريف جديد للقيادة الأمريكية قائم على استخدام القوة الذكية.

إدارة الرئيس "أوباما" حاولت تدارك التراجع الذي أضحى مسألة آنية للدارسين لمكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي وحاولت إيجاد نهج جديد من شأنه الحفاظ على الريادة الأمريكية، وهذا باستشفاف أسباب التراجع والتي لخصها أغلب الدارسين في استراتيجية التوظيف غير المحدود للقوة الصلدة بصفة انفرادية في التعامل مع القضايا الدولية، والتي تمخضت عنها نتائج غير محمودة سواء على مستوى صورة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم أو على مستوى الأعباء العسكرية والاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية، حيث حاولت إدارة "أوباما" توظيف أدوات القوة الناعمة والتعاون في إدارة القضايا الدولية.

أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية وثيقتي "إستراتيجية الأمن القومي" لعامي 2010 و2015 أين شددت على الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية، حيث ركزت الوثيقة الأولى على استخدام الوسائل الدبلوماسية وتعزيز دور المؤسسات الدولية قبل اللجوء إلى استخدام القوة الصلبة كآخر خيار بعد استنفاذ كل الطرق الأخرى، ويكون استخدام القوة في هذه الحالة في إطار شرعي وبالشراكة مع حلفائها وهي بذلك تندد بالحرب الاستباقية التي تبنتها إدارة "بوش الإبن".[3]

تعتبر سنوات إدارة "بوش الإبن" التي تميزت بالاستخدام المفرط للقوة الصلدة في التعامل مع القضايا الدولية وفي تكريس الهيمنة الأمريكية سلاحا ذو حدين، فبقدر ما مثلت أوج القوة الأمريكية وأنهت

---

[1] _ Alessandra de Hoop Scheffer, *la politique étrangère de l'administration Obama*; ***Annuaire français de relation internationales,*** vol. 10 (2009), pp . 01 – 18.

[2] _ Maya Kandel , *"smart way of war ?, contraintes intérieures sous Obama"*, ***études de l'IRSEM,*** no.32 (2014), pp . 70 – 77.

[3] _ لورد حبش، "الهيمنة في العلاقات الدولية : مراجعة للمفهوم في ضوء الحالة الأمريكية"، **سياسات عربية**، ع. 48 (يناير 2011) ص ص. 21 ـ 44.

مرحلة الجدل حول هيكل النظام الدولي الذي ساد بعد نهاية الحرب الباردة حيث ارتسمت معالم الأحادية القطبية بوضوح، بقدر ما كانت بداية لسجال جديد حول مدى قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الصمود والحفاظ على مكانتها القيادية في النظام الدولي، ولتجاوز هذه المعضلة كرست مراكز البحث الأمريكية التي تضطلع بدور كبير في صناعة القرار جل جهودها لإيجاد استراتيجية بديلة من شأنها تعزيز الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية ودحض أطروحات التراجع، وقد كانت لفكرة "جوزيف ناي" حول القوة الذكية صدى كبير لدى الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة "باراك أوباما" التي حولتها لسياسة من شأنها ترميم مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي.

الفرع الثاني: حدود القوة الذكية في الأزمة السورية.

تبنت إدارة الرئيس "باراك أوباما" استراتيجية القوة الذكية كموجه أساسي لسياستها الخارجية، والقائمة على التخفيف من استخدام القوة العسكرية بصفة منفردة، والتوجه إلى مزاوجتها بأساليب القوة الناعمة كحل لترميم مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في بنية النظام الدولي، وبعد قرار "أوباما" سحب قواته من أفغانستان والعراق كبداية لتنفيذ هذه الاستراتيجية، وجد نفسه أمام تحد جديد تمثل في كيفية التعامل مع الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية والتي شكلت فرصة لتنامي دور كل من روسيا والصين خاصة الأزمة السورية التي تحولت إلى ساحة للتنافس بين القوى الإقليمية والدولية وإلى بيئة مناسبة للجماعات الإرهابية والحركات المتطرفة، ما وضع إدارة "أوباما" واستراتيجية القوة الذكية التي تبناها أمام أول اختبار فعلي لمدى فاعليتها وقدرتها على الحفاظ على الريادة الأمريكية.

عوض الرئيس "باراك أوباما" الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي تبنتها الإدارة السابقة، بعقيدة مكافحة الإرهاب القائمة على الاعتماد على الحلفاء الاقليميين وفق استراتيجية (Building Partner Capacity) التي تعتبر نوعا من الحروب بالوكالة، ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من الحروب ليس جديدا في العقيدة الإستراتيجية الأمريكية إذ يعود إلى أيام الحرب الباردة أين كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على بناء القوات العسكرية لحلفائها في مختلف مناطق العالم لمواجهة خطر المد الشيوعي، ثم تبناه "باراك أوباما" كبديل للتدخل العسكري المباشر للولايات المتحدة الأمريكية لمحاربة الارهاب ضنا منه أن ذلك سيكون أقل تكلفة من الناحيتين المالية والبشرية، لكن ضنه لم يكن في محله إذ أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية حسب موازنة سنة 2016 حوالي2,6 مليار دولار في أفغانستان و 715

مليون دولار في العراق، ورغم ذلك لم تنجح القوات العراقية في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية،[1] الذي سيطر على مناطق كثيرة في العراق وسوريا بسبب الفوضى التي خلفتها الثورات العربية في المنطقة خاصة الأزمة السورية، فطول أمد الأزمة في ظل غياب لأي قرار أممي بشأن الوضع بسبب الفيتو الروسي ـ الصيني وفي ظل تضارب مصالح مختلف الأطراف، وتراجع ملحوظ للدور الحاسم للولايات المتحدة الأمريكية، أدى إلى تكوين بيئة ملائمة للجماعات الإرهابية، بالإضافة إلى فشل القوات العراقية في مكافحة تنظيم الدولة الاسلامية رغم التكاليف المرتفعة لتكوينها على الخزينة الأمريكية كمؤشر أساسي لمحدودية الإستراتيجية الذكية والإدارة من الخلف بالإعتماد على الحلفاء التي تبناها "أوباما" اضطر أيضا إلى العودة إلى العراق بعد الانسحاب منها وهذا بإرسال 4500 جندي في لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية.[2]

رغم جاذبية استراتيجية القوة الذكية في بدايتها إلا أنها سرعان ما أثبتت محدوديتها، فالموقف الأمريكي من الثورات العربية بصفة عامة والثورة السورية بصفة خاصة أثبت ذلك، فقد أدى تشدق الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة حل الأزمات الدولية في إطار شرعي وفي كنف المؤسسات الدولية، إلى فتح الباب أمام تنامي دور روسيا والصين اللتان فرضتا رأيهما في إدارة الأزمة السورية، والتي فرضت بدورها تحديات جديدة لإستراتيجية القوة الذكية، وتهديدات آنية للولايات المتحدة الأمريكية ومكانتها في النظام الدولي، فقد فرضت الأزمة السورية أعباء جديدة على موازنة الدفاع الأمريكية، حيث اضطرت إلى إنفاق ما يزيد عن 115 مليار دولار وهو المبلغ المسموح به في إطار قانون مراقبة الميزانية جراء التهديدات الجديدة المنجرة عن موقفها اللين في التعامل مع الأزمة السورية، فبالإضافة إلى أعباء مكافحة الإرهاب تواجه الولايات المتحدة الأمريكية تحديات جديدة في أوروبا إذ باتت موازنة الدفاع الأمريكية غير قادرة على حماية حلفائها الأوروبيين من الدور المتنامي لروسيا، وخير مثال على ذلك ضم هذه الأخيرة لشبه جزيرة القرم الأوكرانية عام 2014 ودعم الانفصاليين ذوي الأصول الروسية في شرق أوكرانيا.[3]

---

[1] _ Maya Kandel, *Obama face au terrorisme :chronique d'un échec ?,* ***potomac paper,*** no.28 (septembre 2016), pp. 01 -33.

[2] _ ***Ibid.***

[3] _ ديفيد أوكمانيك وآخرون، **العجز الأمني الأمريكي : التصدي لعدم التوازن بين الاستراتيجيات والموارد في عالم مضطرب**، (كاليفورنيا: مؤسسة RAND، 2015)، ص ص. 03 ـ 05.

سياسة استعراض القوة هذه التي تتبناها روسيا ما هي إلا نتيجة مباشرة لتنامي قوتها ورغبتها في تبوئ مكانة قوة كبرى في النظام الدولي، وقد اختبرت قدرتها على ذلك من خلال الأزمة السورية أين استطاعت أن تفرض منظورها إلى جانب الصين في إدارة الأزمة، في ظل تراجع أمريكي ملحوظ عن دوره المعتاد، فقد استفادت روسيا من الفراغ الاستراتيجي الذي تركته الولايات المتحدة الأمريكية إبان فترة حكم الرئيس "باراك أوباما" لبسط نفوذها في الشرق الأوسط، ثم في أوروبا، مشكلة بذلك تحديا للدور الأمريكي.

تواجه الولايات المتحدة الأمريكية أيضا تهديدا استراتيجيا فعليا في شرق آسيا من طرف الصين التي تشهد تناميا ملحوظا لقوتها ودورها في الساحة الدولية، فانتشار القوات الأمريكية التي تقدر بحوالي 325 ألف جندي، وقوات جوية تتمثل في ثمانية أسراب مقاتلة ومجموعة من حاملات الطائرات التي تعمل انطلاقا من اليابان، وقوات بحرية تتكون من اثنتا عشرة غواصة هجومية وغواصتين مزودتين بصواريخ كروزوغيرها، كلها تعد سلاحا ذو حدين فبقدر ما هي تعزيزات أمنية للحفاظ على المصالح الاستراتيجية في المنطقة، بقدر ما تعتبر من جهة أخرى عبئا جديدا على الميزانية الأمريكية، فهذه القوات غير قادرة على مواجهة التهديد الصيني المتنامي فهي عرضة لهجمات صينية بأسلحة دقيقة وبعيدة المدى، فإرسال الولايات المتحدة الأمريكية للمزيد من قواتها إلى المنطقة بغرض الردع وتعزيز الاستقرار سيكون له مفعول معاكس ما لم توفر موازنة الدفاع الأمريكية حصصا مالية ضخمة لتطوير قواتها في المنطقة وتزويدها بمعدات متطورة كفيلة بتفادي وردع أي هجوم صيني استباقي[1].

إدراك الولايات المتحدة الأمريكية لتنامي دور الصين وتأكيدها أكثر على رغبتها في المشاركة في تسيير دفة العلاقات الدولية لا يتلاءم منطقيا مع استراتيجية القوة الذكية التي تبنتها إدارة "أوباما" لترميم المكانة الأمريكية في النظام الدولي، فالفراغ الاستراتيجي الذي تركته الولايات المتحدة الأمريكية بانكفائها عن أداء دورها المعتاد كشرطي للعالم، لا يخدم هدف ترميم القوة الأمريكية بقدر ما يخدم القوى الدولية الرافضة للوضع القائم على غرار الصين وروسيا لتعزيز دوريهما في العالم وهو ما أثبتته الثورات العربية وتأكد أكثر في الأزمة السورية وتبعاتها، وبذلك تجد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها أمام معضلة أمنية حقيقية، ففي حين تدعو الإستراتيجية التي يتبناها "باراك أوباما" إلى التخفيف من التوجه العسكري في السياسة الخارجية الأمريكية والاستثمار أكثر في أساليب القوة الناعمة، تجد الولايات المتحدة الأمريكية

[1] _ **المرجع نفسه**، ص ص. 08 ـ 11.

نفسها مجبرة على الإنفاق أكثر على قواتها العسكرية على حساب مجالات القوة الأخرى لمواجهة التهديدات الناجمة عن تنامي دور القوى الدولية الأخرى.

يرى "ستيفن والت Stephen Walt" في خضم إجابته عن التساؤل حول أيهما أفضل إستراتيجية "باراك أوباما" (القائمة على القوة الذكية) أم إستراتيجية "فلاديمير بوتين" (القائمة على القوة العسكريه)؟، أن السياسة الخارجية ليست من صنع الرئيس وحده وإنما من مخرجات استشارات أعضاء إدارته، وأن الاستراتيجية التي تبناها "أوباما" ناتجة عن إدراكه أن قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الدفاع عن كل مصالحها في العالم مقيدة، خاصة عندما يتعلق الأمر بدول ذات تركيبة اجتماعية متنوعة دينيا وعرقيا واثنيا، فموقف "أوباما" من نظام الأسد كان واضحا حيث طالبه منذ بداية الثورة في سوريا بالرحيل في حين يتخوف من جهة أخرى من تصاعد الإسلام المتطرف، كما أن التدخل لا يتوقف عند حدود التدخل بل يتعداه إلى تكاليف بناء الدولة التي اعتبر أن الولايات المتحدة الامريكية في غنى عنها، أما استراتيجية "بوتين" فتبدو أكثر فاعلية لأنه استطاع استغلال الموارد المتاحة بما يخدم أهدافه الاستراتيجية، لكن ما يؤخذ عليه أنه جعلها أهداف دفاعية قصيرة المدى بغرض تفادي تآكل مكانة روسيا الدولية وأنه كان بإمكانه الاستفادة أكثر من الوضع لتعزيز مكانة روسيا دوليا أكثر.[1]

لكن الدور المحدود الذي لعبته الولايات المتحدة الامريكية في إدارة قضايا الشرق الأوسط خاصة الأزمة السورية، كانت له عواقب أيضا على صورة الولايات المتحدة الامريكية وبالتالي على قوتها الناعمة التي عول عليها "أوباما" كأحد أعمدة سياسته الخارجية، ففشلها في الوفاء بالتزاماتها في حل القضايا الدولية باعتبارها القوة العظمى في النظام الدولي، أثبت محدودية القوة الذكية إذ لم تستطع إيجاد مخرج للأزمة لا بالوسائل العسكرية ولا بالوسائل الدبلوماسية.

ينعكس تذبذب الدور الأمريكي في العالم في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2015 التي تم إصدارها بعد أكبر فجوة بين الوثائق الاستراتيجية الأمريكية منذ الاعلان عن أول وثيقة عام 1987، حيث نصت الوثيقة الجديدة على أن القيادة الأمريكية في العالم لا يمكن استبدالها وأنه لا يمكن

[1] _ Stephen . M. walt, "*who is a better strategist :Obama or Putin ?*", Foreign Policy, (october2015), on : ***https://www.foreignpolicy.com/2015/10/09/who-is-a-better-strategist-obama-or-putin/*** visited (16/11/2020)

لأي دولة في العالم أن تكون في هذا الموضع، وأن التساؤل المطروح ليس ما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ستقود بل كيف ستقود، لم تختلف كثيرا الوثيقة الجديدة عن وثيقة عام 2010 في مضامينها إلا أنها تعكس تخوفا متزايدا من الصين كقوة متنامية، فبينما ذكرتها الوثيقة الأولى عشر مرات ورد لفض الصين في الوثيقة الثانية 15 مرة، أما عن روسيا فقد لخصت الوثيقة استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مفهوم "الصبر الإستراتيجي" كجزء من استراتيجية القوة الذكية والإدارة من الخلف، والذي يشير إلى أن الطريقة الأمثل في التعامل مع أي عدو محتمل هي ترك ذلك العدو يستنفذ قوته وموارده بينما تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على الحفاظ على مواردها وعدم تبديدها، وبالتالي تؤدي هذه الاستراتيجية إلى اضمحلال وزوال هذا العدو ذاتيا، وتعتبر الحالتين السورية والأوكرانية أبرز مثال على محاولة الولايات المتحدة الأمريكية اختبار مفهوم الصبر الاستراتيجي حيث تعول على العقوبات الاقتصادية وانخفاض أسعار الطاقة لتقويض القوة الروسية ومصداقية الرئيس "فلاديمير بوتين".[1]

توجه الولايات المتحدة الأمريكية نحو هذا المفهوم نابع من عجز الميزانية الأمريكية عن تغطية التكاليف الناجمة عن كونها القوة العظمى والوفاء بكل الالتزامات المترتبة على ذلك، لكنها تجد نفسها أمام معضلة أخرى، فمفهوم "الصبر الإستراتيجي" لا يؤتي أكله إلا بعد مدة زمنية طويلة نظرا إلى الفرص التي يتيحها للعدو للبحث عن البدائل والحلول، وفي غضون ذلك يتواصل قتل المدنيين في سوريا وأوكرانيا ويتنامى دور الجماعات الإرهابية المتطرفة وامتدادها، وبذلك يؤدي هذا المفهوم إلى نتائج عكسية ويزيد من تقويض أواصر الهيمنة الامريكية ومصداقيتها كقوة عظمى جاهزة لتحمل الأعباء الدولية.

مفهوم القوة الذكية الذي تبناه الرئيس "أوباما" كعصب أساسي لترميم الهيمنة الأمريكية التي بدأت تتآكل في ظل انكفاء أمريكي عن الانخراط في القضايا الدولية، وفي ظل تنامي دور القوى الدولية الأخرى على غرار روسيا والصين، واجه أول اختبار له في سوريا أين أدى توظيف هذا المفهوم إلى نتائج عكسية، ففي حين يسعى مفهوم القوة الذكية إلى التخفيف من الأعباء العسكرية التي أضحت تنهك الولايات المتحدة الأمريكية، حيث وجدت هذه الاخيرة نفسها مضطرة إلى تخصيص المزيد من المبالغ المالية للجانب العسكري، فقد أدى موقفها المتذبذب من الأزمة السورية إلى تزايد نشاط الجماعات الارهابية، كما أدى هذا الموقف إلى تقوية شوكة الصين وروسيا ما فرض التزامات عسكرية جديدة على

[1] _ محمد مطاوع، "إستراتيجية الامن القومي الأمريكي (2015):المؤشرات الكبرى الجديدة وملامح التغيير"، **سياسات عربية**، ع.15 (جويلية 2015)، ص ص 05 ـ 19

الولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا والمحيط الهادي، في ظل عجز مالي عن الموازنة بين المتطلبات الداخلية والتزامات القوة العظمى على المستوى الخارجي.

تركة سنوات حكم الرئيس "بوش الإبن" التي تميزت بنزعة عسكرية بحتة في إدارة الشؤون الدولية لا تزال تلقي بظلالها على مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية في قمة هرم النظام الدولي، فرغم محاولة الرئيس "باراك أوباما" إيجاد مقاربة جديدة توازن بين القوتين العسكرية والناعمة للحفاظ على دور الولايات المتحدة الأمريكية القيادي في النظام الدولي، إلا أنها واجهت اختبارات صعبة منذ بداية تطبيقها أبرزها الأزمة السورية التي أثبتت محدودية هذه المقاربة، ففي حين عجزت الولايات المتحدة الأمريكية عن إيجاد مخرج للأزمة سواء بالوسائل الناعمة أو الصلبة، فرضت روسيا والصين مقاربتهما للوضع واتجهتا نحو التأكيد أكثر على دوريهما في النظام الدولي.

المطلب الثاني: مقاربة الرئيس "ترامب" لجعل أمريكا عظيمة من جديد.

أسفرت الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نوفمبر 2016 عن فوز رجل الأعمال الأمريكي المرشح عن الحزب الجمهوري "دونالد ترامب"، فبينما كانت كل التوقعات تشير إلى فوز مرشحة الحزب الحاكم "هيلاري كلينتون"، تفاجأ العديد من المراقبين بفوز "ترامب" الذي تميزت حملته الانتخابية بشعارات صاخبة حول ضرورة جعل أمريكا عظيمة من جديد، وانتقاد سياسة "أوباما" برمتها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، أدى هذا التحول غير المتوقع في الإدارة الامريكية إلى طرح عدة تساؤلات حول قدرة الرئيس "ترامب" فعلا على تنفيذ وعوده الانتخابية وجعل الولايات المتحدة الأمريكية عظيمة من جديد بعد الاستنزاف المفرط لقدراتها في فترة حكم الرئيس "بوش الابن"، ثم السياسة المرنة التي اتبعها "أوباما"والتي أدت إلى تآكل أسس الهيمنة الأمريكية وعظمتها.

الفرع الأول: مرتكزات مقاربة "ترامب" لاسترجاع عظمة الولايات المتحدة الأمريكية.

أضحى موضوع مصير الأحادية القطبية واستمرار الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي من أكثر المواضيع جذبا لاهتمامات الباحثين والدارسين، وزاد هذا الاهتمام أكثر مع وصول الرئيس " دونالد ترامب" إلى السلطة الذي عول على استرجاع عظمة الولايات المتحدة الامريكية برؤية نقدية بحتة لسياسات سابقه وللنظام اللبرالي الدولي وتحالفات الولايات المتحدة الأمريكية.

رفع "ترامب"خلال حملته الانتخابية شعار "فلنجعل أمريكا عظيمة من جديد make America great again"، لكن على عكس برنامج "أوباما" الانتخابي الذي استند إلى دراسات مراكز الفكر والبحث، افتقر البرنامج الانتخابي للرئيس "ترامب" لمثل تلك الخلفية، لذلك كان شعاره غامضا لا يحمل رؤية واضحة لكيفية تطبيقه في الواقع فمثلا شعار "إنه الاقتصاد يا غبي it's the economy, stupid" الذي طبع الحملة الانتخابية للرئيس "بيل كلينتون" عام 1992، تمت ترجمته في تحويل الاهتمام الأمريكي من القضايا الإستراتيجية العسكرية إلى قضايا الاقتصاد، بتحرير التجارة الدولية واستخدام أدوات القوة الناعمة، وفي السياق ذاته نجد شعار "التغيير قرارنا change we can" في حملة الرئيس "باراك أوباما" عام 2008، الذي ترجم في تغيير توجهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو وضع حد لسياسة استنزاف القوة

خارج حدودها، وهو ما أثبته قرار الانسحاب من أفغانستان والعراق، لكن شعار "ترامب" لنجعل أمريكا عظيمة من جديد" لا يعبر عن رؤية واضحة لكيفية تطبيقه في الواقع.[1]

حاول "ترامب" التملص من التنظيمات الدولية التعددية التي يرى أنها تحد من السيادة الأمريكية وتقف عائقا أمام مصالحها الحيوية، وقد بدا واضحا منذ اعتلائه سدة الحكم رغبته في تقويض أسس النظام اللبرالي الدولي، فقد وصف المستشار "ميشال أنطون Michael Anton" في فيفري 2017 هذا النظام بأنه مجموعة المؤسسات الدولية على غرار هيئة الأمم المتحدة وحلف الناتو والبنك العالمي المصممة لضمان ودفع المسار اللبرالي العالمي، الذي دافعت عنه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها منذ عام 1945؛ يجب إعادة النظر فيها لأنها لم تعد تخدم المصالح الأمريكية.[2]

تتلخص نظرة "ترامب" في استرجاع عظمة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تقويض الأسس التي استندت إليها هذه العظمة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والمتمثلة في النظام الذي أسسته الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها الغربيين عقب الحرب، والذي يستند إلى ركيزتين أساسيتين، تتمثل الأولى في مؤسسات النظام الدولي بشقيها السياسي وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة والاقتصادي المتمثل في نظام "بريتن وودز" المتكون من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة الدولية، أما الركيزة الثانية فتتمثل في الأحلاف العسكرية وترتيبات الأمن الجماعي الغربي وأبرزها "حلف شمال الأطلسي".[3]

أعلن الرئيس "ترامب" عن رفضه للنظام اللبرالي الدولي في خطاب تنصيبه قائلا بأن الفضل يعود للولايات المتحدة الأمريكية في ثراء دول عديدة وأن اتباع سياسة حمائية من شأنها تحقيق ازدهار وقوة عظيمة، ثم حول هذه التصريحات إلى أفعال بعد توليه الفعلي للسلطة، حيث عمد إلى تدمير أسس الانفتاح الاقتصادي العالمي، وهو ما عبر عنه "إيكنبيري" بأزمة النظام اللبرالي فلأول مرة تنتخب الولايات المتحدة الامريكية رئيسا معاديا للبرالية ومؤسساتها وقيمها منذ ثلاثينات القرن الماضي، فالخطر الذي

---

[1] _ مروان قبلان، "أطروحات إدارة ترامب ونظام ما بعد الحرب العالمية الثانية: "انقلاب"في السياسة الخارجية أم نسخة باهتة من الجاكسونية"، **سياسات عربية**، ع.24 (جانفي 2017)، ص ص . 97 ـ 112.

[2] _ Martin Quencez, le « trumpisme » en politique étrangère : vision et pratique, ***politique étrangère,*** no.02 (2020), pp 73 – 85 .

[3] _ قبلان، (أطروحات ...)، **مرجع سابق**، ص ص.97 ـ 112.

يواجه الهيمنة الأمريكية حسبه في عهد "ترامب" ليس الدول التعديلية المتمثلة في روسيا والصين، وإنما الولايات المتحدة الأمريكية نفسها.[1]

ينظر "ترامب" إلى مسألة التجارة الدولية من منظور بسيط مبني على الربح والخسارة، إذ يرى أن السوق الأمريكية هي سبب نمو اقتصاديات بعض الدول كالصين وألمانيا اللتان تغرقان الولايات المتحدة الأمريكية ببضائعهما، مما يؤدي إلى نموهما وبالمقابل تراجع الولايات المتحدة الأمريكية وانخفاض فرص العمل فيها، وبالتالي وعد "ترامب" مؤيديه من الطبقة العاملة بإلغاء العمل باتفاقية التجارة الحرة وفرض رسوم جمركية على الواردات، ولعل أن أفكار "ترامب" حول التجارة الحرة وعلاقات بلاده بالصين ما هي إلا انعكاس لتأثره بأفكار أستاذ الاقتصاد بجامعة كاليفورنيا "بيتر نافارو Peter Navarro"، الذي توصف أفكاره بأنها متطرفة، حيث عينه "ترامب" رئيسا لمجلس التجارة الوطني "national trade council" ويقول بأنه تأثر بكتابه المعنون بـ "حروب الصين المقبلة the coming China wars" المنشور عام 2006،[2] رغم أن "ترامب" استهدف بسياسته بالأساس الصين إلا أن حلفاءه أيضا لم يسلموا من سياسته الحمائية، ولعل أن الصين وألمانيا والمكسيك هي الدول الأكثر تأثرا بهذه السياسة كما يظهر في الجدول التالي.

جدول يوضح أكثر الدول تأثرا بالسياسة الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية

الدولة	الصين	ألمانيا	المكسيك
قيمة الاقتصاد وفق الناتج المحلي الإجمالي (تريليون دولار)	11,01	3,363	1,134
قيمة الصادرات للسلع والخدمات وفق الناتج المحلي الإجمالي (تريليون دولار)	2,329	1,592	0,429
نسبة الصادرات من السلع والخدمات وفق الناتج المحلي الإجمالي	%22	%47	%38
قيمة الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية (مليار دولار)	482	125	300
نسبة الصادرات إلى الولايات المتحدة الامريكية من الصادرات الكلية	%21	%7,8	%70

المرجع: قبلان، (أطروحات...)، **مرجع سابق**، ص.108.

[1] _ لورد حبش، "الهيمنة في العلاقات الدولية: مراجعة للمفهوم في ضوء الحالة الأمريكية"، **سياسات عربية**، ع.48 (جانفي 2021)، ص ص. 21 _ 44.

[2] _ قبلان، (أطروحات...)، **مرجع سابق**، ص ص. 97 _ 112.

رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية كان لها دور كبير في انسيابية التجارة الدولية، ورغم أن انضمام الصين إلى منظمة التجارة الدولية كان لها الفضل في القفزة النوعية التي حققتها وبلوغها نسب عالية من النمو، إلا أن "ترامب" أغفل تداعيات اتباع الدول الأخرى للنهج الحمائي ومعاملتها بالمثل على الاقتصاد الأمريكي.

انعكس تخوف "ترامب" من النمو الصيني المتسارع في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة عام 2017، حيث حددت الوثيقة المخاطر التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية بثلاثة تهديدات أساسية؛ تمثلت في القوتان التعديليتان في النظام الدولي (روسيا والصين) اللتان تخوضان منافسة شرسة مع الولايات المتحدة الأمريكية على جميع الأصعدة لتغيير بنية النظام الدولي لمصلحتهما، بالإضافة إلى الدولتان المارقتان كوريا الشمالية وإيران والتنظيمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة.[1]

وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي شملت روسيا أيضا كتهديد للهيمنة الأمريكية إلا أن خطابات الرئيس "ترامب" تعكس تخوفا من الصين أكبر من روسيا، حيث يرى أنها أضعف من أن تشكل تهديدا حقيقيا لأمن الغرب ويرى أنه يمكن احتواء الصين من خلال التفاهم مع روسيا، وأبدى استعداده لرفع العقوبات التي فرضها الرئيس "أوباما" عليها، كما أبدى إعجابه بسياسة الرئيس "فلاديمير بوتين" واستعداده للتعاون معه للقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية.[2]

امتدت انتقادات "ترامب" لنظام ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى موقفها من حلف شمال الأطلسي، حيث يرى أنه على الولايات المتحدة الأمريكية أن تضع حدا لنشر قواتها خارج حدودها، وأن تتوقف عن الالتزام بتحالفات تثقل كاهلها بتكاليفها حيث أشارت جل خطاباته إلى عدم فاعلية حلف الناتو وعدم حاجة الولايات المتحدة الأمريكية إليه، وقد أشار إلى أنه على الدول التي ترغب في الاستفادة من الحماية الأمريكية أن تتحمل أعباء وتكاليف الحماية، فالنكسة الأمريكية هي نتيجة مباشرة لهذه التكاليف

[1] _ حبش، **مرجع سابق**، ص ص. 21 ـ 44.

[2] _ قبلان، (أطروحات...)، **مرجع سابق**، ص ص. 97 ـ 112.

ولاستراتيجية الهيمنة اللبرالية التي اتبعتها الإدارات السابقة،[1] فالولايات المتحدة الأمريكية تسهم بنسبة 78% من الموازنة الدفاعية لحلف شمال الأطلسي كما يوضحه الرسم البياني التالي:

رسم بياني توضيحي لمساهمة كبار الأعضاء في الموازنة الدفاعية لحلف الناتو

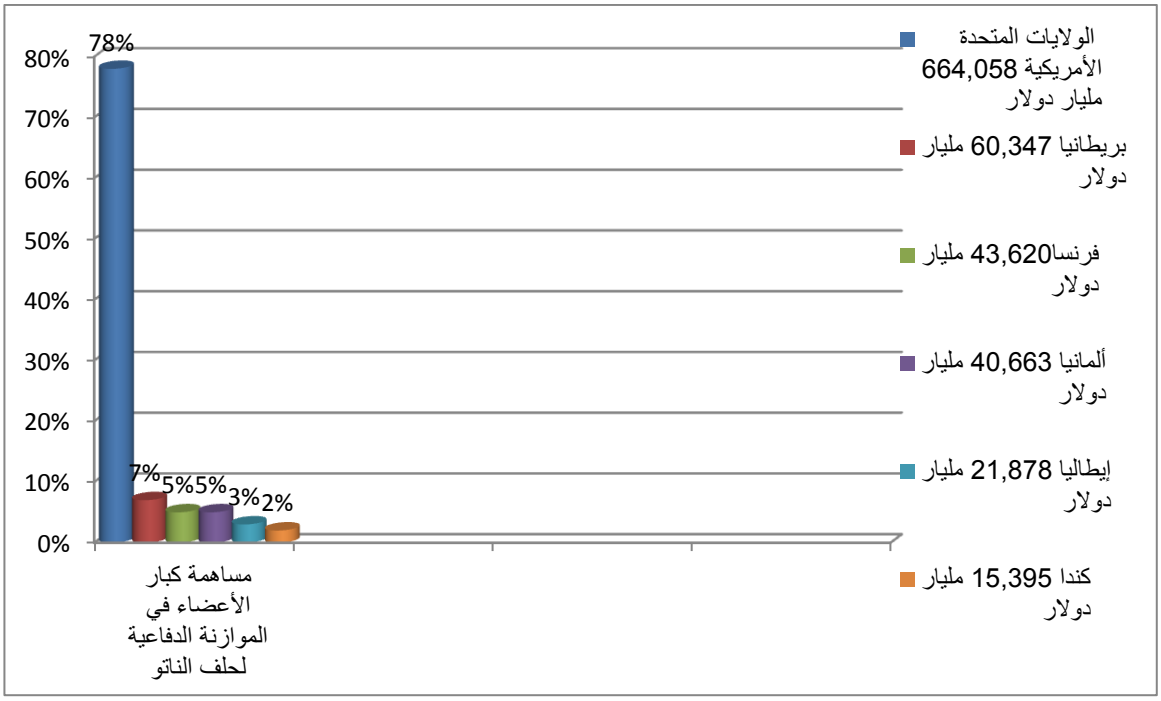

المرجع: قبلان، (أطروحات...)، **مرجع سابق** ، بتصرف الباحثة

انعكست نظرة "ترامب" لحلف شمال الأطلسي في استراتيجية الأمن القومي حيث غيبت الوثيقة الجديدة أي حديث عن تطوير الحلف، بل حملت مسؤولية ضعف الدفاع المشترك للدول الأوروبية التي لم تدفع مستحقاتها المالية، وتوقعت الوثيقة من هذه الدول زيادة الانفاق الدفاعي بنسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول سنة 2024،[2] إن تملص الولايات المتحدة الأمريكية من التزاماتها اتجاه حلفائها الأوروبيين من شأنه تخفيض الأعباء المالية عليها وتخصيص المستحقات المالية الموجهة إلى حلف شمال الأطلسي للتنمية الداخلية، بدلا من هدر القوة الأمريكية خارج حدودها كخطوة لتعزيز تعافي الولايات المتحدة الامريكية من سياسة الاستنزاف التي اتبعتها منذ نهاية الحرب الباردة، لكن هذه السياسة

[1] _ عبد الأمير عبد الحسن ابراهيم، "إدارة ترامب : تراجع في القيادة العالمية وتوجه نحو القوة والثروة"، **قضايا سياسية**، ع.52، (2018)، ص ص. 63 ـ 94.

[2] _ يحيى سعيد قاعود وآخرون، "وثيقة استراتيجية الأمن القومي الامريكي2017: قراءة تحليلية في استراتيجية دونالد ترامب"، **قراءات استراتيجية**، ع.20، (أفريل 2018)، ص ص 07 ـ 160.

من شأنها أيضا دفع القوى التعديلية في النظام الدولي على غرار روسيا والصين إلى تعزيز نفوذهما، وتقويض الدعامة العسكرية التي ارتكزت عليها الهيمنة الأحادية الأمريكية على النظام الدولي.

وصف "إيكنبيري" سياسة "ترامب" بأنها تخريب للنظام اللبرالي الدولي على يد الدولة التي كان لها الدور الأكبر في إنشائه، إذ لم يظهر إيمانا كبيرا بالديمقراطية وضرورة نشرها وهو ما انعكس في خطابيه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث وضع السيادة الوطنية في الصدارة بدلا من مفاهيم الديمقراطية والحرية،[1] فعلى عكس الرؤساء المتعاقبين على الإدارة الأمريكية منذ "وودرو ويلسن" إلى "أوباما" الذي أبدو اهتماما بنشر الديمقراطية لتعزيز التعاون الدولي، لم يبد "ترامب" إهتماما بذلك ورفض التمييز بين الدول اللبرالية والاستبدادية وتعامل معهم على حد سواء.[2]

مقاربة الرئيس "ترامب" لاسترجاع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية تتلخص في نظرته للنظام اللبرالي الدولي وقيمة ومؤسساته، فعلى عكس النظرة السائدة لهذا النظام بأنه عصب الهيمنة الأمريكية والنظام الدولي الأحادي القطب، يرى "ترامب" أنه هو السبب في النكسة الأمريكية إذ يفرض عليها أعباء هي في غنى عنها وبالمقابل يقدم تسهيلات وفرص للدول الاخرى، لذلك تنكَّر لكل المؤسسات المكونة لهذا النظام بشقيها السياسي والاقتصادي والعسكري وتملص من دور الولايات المتحدة الأمريكية كضامن للاستقرار في النظام الدولي الذي تقلدته منذ نهاية الحرب الباردة، باتباع سياسة حمائية في الجانب الاقتصادي، وبالتراجع عن حماية حلفائها وتطوير حلف شمال الأطلسي في الجانب العسكري، وعدم إبداء اهتمام بنشر الديمقراطية والتراجع عن الانتقائية في التعامل بين الأنظمة اللبرالية والاستبدادية في الجانب السياسي.

---

[1] _ Ville Sinkkonen, *contextualising the Trump doctrine : realism, transactionalism and the civilisational agenda,* ***finnish institute of international affairs,*** no.10 (november 2018) , pp. 01 – 17.

[2] _ حبش، **مرجع سابق**، 21 ـ 44.

الفرع الثاني: حدود مقاربة "ترامب" لاسترجاع العظمة الأمريكية في ظل الأزمة السورية.

مقاربة "ترامب" القائمة على فكرة أمريكا أولا والتي مفادها إعلاء المصلحة الأمريكية الداخلية على كل المسؤوليات الخارجية، والتوقف عن إهدار القوة الأمريكية في مسائل نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، والتوقف عن التشدق بالمؤسسات الدولية التي نشأت عقب الحرب العالمية الثانية والنظام اللبرالي الدولي كضامن للهيمنة الأمريكية في العالم، كسبيل لاسترجاع عظمة الولايات المتحدة الأمريكية والحفاظ على الأحادية القطبية لا شك أنها ككل مقاربة تحتمل النجاح والفشل، ولعل أن أهم اختبار واجهته مقاربة "ترامب" لاسترجاع عظمة الولايات المتحدة الأمريكية هو كيفية الموافقة بين الخطوط العريضة لهذه المقاربة وبين كبح جماح روسيا والصين اللتان تسعيان لجعل الأزمة السورية مطية لإحداث تغييرات هيكلية في بنية النظام الدولي.

عملت الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة على نشر النموذج الديمقراطي اللبرالي في العالم وعلى محاربة الأنظمة الاستبدادية التي لا تخدم مصالحها ودمقرطتها بالقوة، وقد كان لهذه السياسة باع كبير في إظهار الولايات المتحدة الأمريكية في موقع قوة على رأس النظام الدولي، وفي ضمان مصالحها الاستراتيجية وتوفير الموارد الكفيلة بإدارة عجلة الاقتصاد فيها بسلاسة، لكن من جهة أخرى أدت السياسة التدخلية إلى إثقال كاهل الدولة ما أدى بإدارة "أوباما" إلى اتباع سياسة الانكفاء، بيد أن التشدق بمفاهيم الديمقراطية وضرورة نشرها في العالم بقيت على رأس أولويات السياسة الخارجية الأمريكية كسبيل لتعزيز الاستقرار والتعاون الدولي.

انتقد "ترامب" السياسة القائمة على نشر الديمقراطية في العالم والتي رأى أنها أدت إلى نتائج وخيمة على تلك الدول الغير مستعدة للدمقرطة من جهة وعلى الاقتصاد الأمريكي الذي كلفته تريليونات الدولارات، وهو ما عبر عنه في حملته الانتخابية في أفريل 2016 عندما حمل مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع في العراق وسوريا وليبيا إلى سياسة أسلافه من رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية حيث قال : "...**ساعدت كل هذه السياسات في انتشار الفوضى في المنطقة ومنحت مساحة لداعش للنمو والتوسع، وقد بدأ كل ذلك بفكرة خطيرة مفادها أنه يمكننا تعميم النموذج الديمقراطي الغربي في بلدان**

ليس لديها خبرة أو مصلحة في أن تصبح ديمقراطية..."[1]، هذه النظرة غير المعهودة لدى الإدارات الأمريكية المتعاقبة ليست إلا استمرارا لنظرته النقدية للنظام اللبرالي الرأسمالي ومؤسساته وقيمه، ففي خضم حديثه عن الوضع في أفغانستان عام 2017 نوه إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تستخدم القوة العسكرية لبناء الديمقراطيات في الدول الأخرى ولا في صنع صورة عن النموذج الأمريكي في دول أخرى فزمن تلك السياسة قد ولى وأن الولايات المتحدة الأمريكية ستعمل مع شركائها لحماية مصالحهم المشتركة دون مطالبة الآخرين بتغيير أسلوب حياتهم.[2]

تجلى موقف "ترامب" من حمل الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية نشر الديمقراطية في العالم في موقفها من الأزمة السورية، إذ تركز هدفه الأساسي بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية على محاربة تنظيم الدولة الإسلامية وتفكيك أواصره من خلال التعاون مع روسيا وإعادة تقييم الدعم الأمريكي للمعارضة السورية، وبالتالي ففهم هذه الإستراتيجية يتطلب فهما دقيقا للوقائع الميدانية والديناميات الدولية وأبعادها وانعكاسات الأزمة،[3] إذ لا يولي "ترامب" أهمية كبيرة لتسوية الأزمة السورية ومآل نظام بشار الأسد وإنما يصب جل اهتمامه على محاربة تنظيم الدولة الإسلامية تحسبا للأضرار التي قد تنجم عن تنامي دور الجماعات الإرهابية على الأمن القومي الأمريكي.

يعكس الموقف الأمريكي من الأزمة السورية الخطوط العريضة التي رسمها "ترامب" لسياسته في المنطقة والتي تقوم على مبدأ "أمريكا أولا" والتي مفادها إعلاء المصلحة الأمريكية على كل الإعتبارات الخارجية، فليس من واجب الولايات المتحدة الأمريكية أن تتولي الدفاع عن مصالح الدول الأخرى، وبذلك تسير استراتيجية "ترامب" وفق مبدأ "العزلة isolationist" الذي ينأى بالولايات المتحدة الأمريكية بعيدا

---

[1] _ *transcript : Donald trump's foreign policy speesh*, *the New York times,* (27 april 2016), on :***https://www.mytimes.com/2016/04/28/us/politics/transcript-trump-foreign-policy.html*** visited on: (15/07/2020).

[2] _ Meyer Fort, "*remarks by president Trumpon the strategy in Afghanistan and South Asia*", (21 August 2017), on : **https://trumpwhitehouse.archives.gov/briefings-statements/remarks-president-trump-strategy-afghanistan-south-asia/** visited on : (16/07/2020).

[3] _ conference report, *the syrian crises :policy options for the trump administration,* ***James. A. Baker institute for public policy of Rice University,*** (february 2017), p.04.

عن حل المشكلات الدولية أو التدخل لحماية حقوق الإنسان " Humanitarian intervention"، وحصر احتمال التدخل فقط في حال المساس المباشر بالمصالح القومية الأمريكية، وبالتالي ففي تعامله مع القضية السورية يتبنى "ترامب" نظرية "الركوب بالمجان"، أي تحقيق المصلحة الأمريكية دون التدخل المباشر، لذلك لم يعارض التدخل الروسي في سوريا أو الاستعانة بنظام بشار الأسد للقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية الذي يعتبر أهم هدف لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، بل ذهب إلى أبعد من ذلك في معرض انتقاده لسياسة "أوباما" التي كلفت الولايات المتحدة الأمريكية فقدان أحد حلفائها الاستراتيجيين بسقوط نظام "حسني مبارك" في مصر، حيث فضل "ترامب" استمرار حكام مستبدين في السلطة عن الفوضى التي آلت إليها المنطقة.[1]

رغم أن تعاطي "ترامب" مع الأزمة السورية يصب في إطار سعيه لاسترجاع عظمة الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنه أسهم من الناحية الاستراتيجية في تقوية أطراف أخرى في المنطقة، فتراجع الولايات المتحدة عن دورها كحامي للديمقراطية في العالم وعدم إعطائها أهمية للقضايا المتعلقة بها أدى إلى فتح المجال أمام روسيا والصين لملء الفراغ الذي تركته، ولعل أن ذلك يعود إلى كون مقاربة "ترامب" حول استرجاع عظمة الولايات المتحدة الأمريكية تقوم على الحفاظ على التفوق الأمريكي في قمة النظام الدولي من حيث حيازة عناصر القوة وليس من حيث الدور الذي تؤديه كضامن للأمن والاستقرار في العالم، لأنه وحسب تقديره فإن هذا الدور هو السبب في إنهاك الولايات المتحدة الأمريكية.

طبع موقف الرئيس "دونالد ترامب" من الأزمة السورية بالانتقاد لسياسة سلفه إلا أنه لم يخرج عن النهج العام الذي تبناه هذا الأخير، والذي تحكمه المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية التي لا تستطيع أي إدارة أمريكية الخروج عن إطارها، فالوعود الانتخابية للرؤساء الأمريكيين وسياستهم الفعلية متناقضة ولا يقتصر الأمر فقط على الرئيس "ترامب" وهذا يعود إلى غياب المعلومات الدقيقة، فبمجرد وصوله إلى سدة الحكم يتصادف بمعلومات دقيقة تملي عليه ضرورة الحفاظ على الوضع القائم رغم التكاليف المرتفعة، وهو ما يفسر الاستمرارية في السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة منذ أحداث 11 سبتمبر، فكل الرؤساء المتعاقبين رغم وعودهم بالانسحاب من المنطقة إلا أنهم وجدوا أنفسهم مجبرين على الاستمرار، لضمان المصالح الواقعية للولايات المتحدة الأمريكية والمتمثلة

[1] _ يمني سليمان، "توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب"، **المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية**، (21 ماي 2016)، ص ص . 01 ـ 14.

أساسا في ضمان أمن إسرائيل ومواجهة الإرهاب والمد الإيراني،[1] وهو ما يفسر الهجوم الصاروخي الذي نفذته مدمرتان حربيتان تابعتان للقوات البحرية الأمريكية يوم 07 أفريل 2017 على مطار "الشعيرات" العسكري التابع لنظام بشار الأسد في خطوة إنفرادية لم تمنح المجتمع الدولي الوقت الكافي للتحقيق فبعد أن أعلن "ترامب" أن هدفه الوحيد في سوريا هو محاربة تنظيم الدولة الإسلامية وأن الولايات المتحدة الأمريكية ستكف عن لعب دور الحامي للديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم، عاد وتدخل في الأزمة السورية بحجة حماية المدنيين، ولعل أن هذا القرار ما هو إلا انعكاس لمحدودية السياسة الانعزالية التي اتبعها "ترامب" في استرجاع عظمة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أدت سياسته إلى تزايد نفوذ روسيا والصين في سوريا ما جعله محل انتقاد الرأي العالم الأمريكي وأعضاء الكونغرس خاصة بعد ما شاع عن علاقته بالرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" والدور الذي اضطلع به الكريملين الروسي في فوزه في الانتخابات، وبالتالي وجد نفسه مضطرا إلى العودة إلى السياسة التدخلية ليستعيد الهيبة الأمريكية في المنطقة ويخمد الاشاعات حول علاقاته بروسيا.

يرى "تشارلز كوبشن" في مقاله المعنون بـ " قضية الخطوة الوسط في السياسة الخارجية الأمريكية: لا السياسة الانعزالية البحتة ولا سياسة الانفتاح الأممي غير المشروط تخدم الأهداف الأمريكية، إنه الوقت لإيجاد خيار ثالث : The case for middle path in US foreign policy Neither pure isolationisme nor unchecked internationalisme served the united states well, it’s time for a third option" المنشور في مجلة "السياسة الخارجية foreign policy" في 15 جانفي 2021، أنه على الولايات المتحدة الأمريكية أن تجد حلا ثالثا وسطا بين الانعزالية والانخراط في الشؤون الدولية، والتوفيق بين سياسة اللبراليين والجمهوريين في السلطة، فالولايات المتحدة الأمريكية لا يمكنها الانسحاب الكلي من العالم ولا تمتلك في الوقت ذاته القدرات اللازمة للاستمرار في القيادة، لذلك عليها تبني ما أطلق عليه "تشارلز كوبشن" الخيار الثالث أو التموضع الوسط

[1] _ Maj. O. Maltais, *les états unis au Moyen Orient : trois présidents, une politique,* ***collège des forces canadiennes*** (2018), pp. 01 – 26.

الذي يملي عليها تخفيف تواجدها في العالم مع الاستمرار في أداء دور ضامن الاستقرار الاستراتيجي،[1] ورغم ان "تشارلز كوبشن" في مقاله أشار إلى السياسة التي يجب على الإدارة الأمريكية بعد "ترامب" أن تتبناها، إلا أن الملاحظ من السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس "أوباما" ثم بعده "ترامب" أن هذا التموضع في الوسط بين الانعزالية والانفتاح مثل جوهر سياستيهما رغم دعوتهما للعزلة ولالتفات إلى الشؤون الداخلية والتوقف عن هدر القدرات الأمريكية خارج حدودها، وهو ما يظهر في تعاملهما مع الأزمة السورية أين اضطرا إلى انفاق المزيد من الأموال في إدارة الأزمة.

أثبتت الأزمة السورية محدودية سياسة "أمريكا أولا" كإستراتيجية لاسترجاع عظمة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أبرز منتقدي هذه الإستراتيجية نجد "روبرت كاجان Robert Kagan"في مؤلفه "عودة الغاب: أمريكا وعالمنا المعرض للخطر The jungle grows back : America and our Imperiled world" أين استعرض نشأة النظام اللبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وإسهامها في الحفاظ على الاستقرار في العالم منذ الحرب العالمية الثانية حيث أنه وضع حدا لحروب ضارية مستدامة لم تكن تتخللها سوى فترات محدودة من السلم، وبالتالي حسب "كاجان" فإن العالم لم يشهد فترة سلم مماثلة لفترة سيادة النظام اللبرالي بزعامة أمريكية، ومن هنا ينطلق في انتقاده لسياسة "ترامب" ومخاطر سياسته الانعزالية والمعادية للنظام اللبرالي على الاستقرار في العالم، وأنه بدون الدور المحوري للولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على التوازن في توزيع القوة سيقع العالم في مطب الفوضى، فالعالم حسبه مليء بالفواعل التي ترغب في العودة إلى قانون الغاب وفي ظل غياب التزام الولايات المتحدة الأمريكية بحماية النظام اللبرالي في ظل إدارة "ترامب" فإن العالم سيؤول سريعا إلى الفوضى،[2] وبالتالي فهو يجادل بضرورة الحفاظ على دور الولايات المتحدة الأمريكية المحوري في حل القضايا الدولية وينتقد السياسة الانعزالية وشعار "أمريكا أولا" الذي اصطبغت به سياسة "ترامب" الخارجية.

---

[1] _ Charles Kupchan, *the case for middle path* in US foreign policy : : *Neither pure isolationisme nor unchecked internationalisme served the united states well, it's time for a third option,* ***foreign policy*** (15 january 2021), pp 01 – 13.

[2] _ Ibrahim Tekes, *book review :the jungle grows back : America andou imperiled world , bay Robert Kagan ,* ***perceptions*** , no.02 (Autumn – Winter 2020), pp 288 – 291.

تراخي الولايات المتحدة الأمريكية في ظل إدارة "ترامب" في تعاطيها مع الأزمة السورية وعدم إعطائها الإهتمام الذي يليق بحجم ثقلها الاستراتيجي، بداعي عدم ضرورة فرض النموذج الديمقراطي على الطريقة الأمريكية في الدول الأخرى، وعدم مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية على ضمان الاستقرار في العالم، بداعي جعل المصلحة الداخلية الأمريكية فوق كل الاعتبارات الخارجية، أدى إلى نتائج عكسية فرغم أن "ترامب" تبناها كمنظور خاص به لاسترجاع عظمة الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها أدت إلى تآكل ما تبقى من هذه العظمة، حيث فتحت الباب على مصراعيه أمام روسيا والصين باعتبارهما قوتين رافضتين للوضع القائم وتسعيان إلى تغيير البنية الأحادية للنظام الدولي، وتمكنت روسيا بدعم صيني من الاستمرار في فرض رؤيتها في إدارة الأزمة السورية.

يتضح أن النظام اللبرالي الذي نشأ بعد نهاية الحرب العالمية الثانية والذي شكل صلب الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي بعد زوال الثنائية القطبية، حيث عملت على عولمة نموذجها السياسي والاقتصادي مستخدمة المؤسسات الدولية كمطية لترسيخ الهيمنة الأحادية، أضحى مهددا من الولايات المتحدة الامريكية نفسها إذ أدى اعتلاء "ترامب" لسدة الحكم بنظرته المعادية لهذا النظام إلى تفكيك اللبنة الأولى للهيمنة الأمريكية في النظام الدولي، ولعل أن المفارقة الكامنة في مهاجمة "ترامب" للنظام اللبرالي العالمي ووعوده الانتخابية باسترجاع عظمة الولايات المتحدة الأمريكية ورفعه شعار "أمريكا أولا"، تعكس إدراك القيادات الأمريكية بأن السعي المفرط إلى الهيمنة هو سبب تراجع المكانة الأمريكية، لذلك حاول "ترامب" من خلال مقاربته التخلي عن الدور التقليدي للولايات المتحدة الأمريكية كشرطي للعالم مع الحفاظ على مكانة الولايات المتحدة في أعلى هرم توزيع القوة في النظام الدولي، ولعل أن الأزمة السورية أبرز مثال على تطبيق هذه السياسة أين أحجمت الولايات المتحدة الأمريكية عن أداء دورها المعتاد في حل القضايا الدولية والتركيز على الحفاظ على قوة الولايات المتحدة الأمريكية ومكانتها في قمة النظام الدولي، بيد أن هذه السياسة ستفضي حتما إلى سعي الدول الرافضة للوضع القائم (روسيا والصين) إلى سد الفراغ في الدور الأمريكي والعمل على زيادة قوتها لتغيير بنية النظام الدولي، وبالتالي فشل مقاربة "ترامب" في استرجاع عظمة الولايات المتحدة الأمريكية، فبعد أن كان تهديد المكانة الأمريكية نابع من عوامل داخلية كامنة في الانهاك الذي أصاب الولايات المتحدة الأمريكية جراء التوسع المفرط، أصبح نابع من قوى تعديلية في النظام الدولي تشعر بتراجع الدور الأمريكي وتسعى لخلق توازن أو تفوق على القوة الأمريكية.

إستنتاجات المبحث:

حيثيات تراجع المكانة الأمريكية في النظام الدولي يعد أمرا في غاية التعقيد، ويعزى ذلك إلى التعقيد في مفهوم القوة في حد ذاته، فتحديد التوزيع الدقيق لعناصر القوة في النظام الدولي أمر غير منطقي نظرا إلى وجود عناصر لا يمكن قياسها وترتيب الدول حسبها، وحتى أنماط القوة التي يمكن قياسها كالقوة العسكرية ولاقتصادية يصعب قياس النتائج المترتبة عنها بشكل دقيق، لذلك فالحديث عن تراجع مكانة دولة معينة في النظام الدولي مقابل صعود دولة أخرى يحتاج إلى مدة زمنية معينة، وقراءة متأنية لسلوكيات هذه الدول ومواقفها إزاء القضايا الدولية، وبالتالي فباستقراء تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع القضايا المستجدة في الساحة الدولية خاصة الأزمة السورية يمكن أن نلاحظ أن سنوات إدارة "بوش الإبن" التي تميزت بالاستخدام المفرط للقوة العسكرية في إدارة القضايا الدولية قد ألقت بظلالها على دور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، فرغم محاولات إدارة "أوباما" تدارك الوضع واستعادة الدور الأمريكي في النظام الدولي بتبني استراتيجية القوة الذكية التي توازن بين القوتين الصلبة والناعمة في إدارة القضايا الدولية إلا أنها لم تتمكن من إيجاد مخرج للأزمة السورية، ومع وصول الرئيس "دونالد ترامب" إلى السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية أدرك أن السعي المفرط إلى الهيمنة الناتج عن الرغبة في عولمة النموذج اللبرالي والديمقراطية هو السبب في تنامي افتراضات تراجع الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، لذلك هاجم بشراسة النموذج اللبرالي ومؤسساته الدولية والسعي إلى دمقرطة الدول الأخرى وركز على فكرة "أمريكا أولا" بزيادة القوة الأمريكية، فالولايات المتحدة الأمريكية حسبه يمكن أن تكون القوة الأولى في النظام الدولي دون أن تتحمل مسؤوليات حل القضايا الدولية، أي الحفاظ على المكانة مقابل تراجع الدور إلا أن هذه المقاربة من الناحية الاستراتيجية فتحت المجال لتنامي دور روسيا والصين في النظام الدولي، فشعورهما بتراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تعاملها مع الأزمة السورية سيؤدي بهما إلى فرض إرادتهما في قضايا دولية أخرى والتأثير في بنية النظام الدولي إذ لا يمكن للدولة الحفاظ على مكانتها في النظام الدولي دون ممارستها للدور المنوط بها.

المبحث الثاني: فرص وتحديات روسيا والصين في تغيير بنية النظام الدولي في ضوء الأزمة السورية.

يستحوذ موضوع صعود وتراجع القوى العظمى وتغير بنية النظام الدولي على اهتمام الباحثين والمفكرين ورجال السياسة على حد سواء، فبعد نهاية الحرب الباردة إنصبت إهتمامات هؤلاء حول طبيعة البنية الهيكلية التي ستميز النظام الدولي في العقود المقبلة، وقد ظهر سجال فكري واسع إنتهى بالاتفاق على أن بنية النظام الدولي الجديد تتميز بتركيز غير مسبوق لعناصر القوة في يد الولايات المتحدة الأمريكية مصحوب بسياسة انفرادية في إدارة القضايا الدولية، لكن وعلى عكس القاعدة التاريخية في كون التغير في بنية النظام الدولي يكون مصاحبا لنهاية الحروب الكبرى، جاء الحديث عن تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية دون حدوث حرب، ولعل أن ذلك يعود إلى خصوصية الأحادية القطبية أين يعتبر ميل توزيع عناصر القوة إلى التوازن تعديليا، عكس االبنى الأخرى أين يدل توازن القوى على الاستقرار في بنية النظام الدولي.

ميل ميزان القوى في النظام الدولي الحالي إلى التوازن ناجم عن سياسة الدول غير الراضية عن الوضع القائم والرافضة للأحادية القطبية، خاصة روسيا والصين اللتان عملتا على زيادة قوتهما لتقليص الفجوة بينهما وبين الولايات المتحدة الأمريكية وبذلك تعتبران قوتين تعديليتين في النظام الدولي، كما تميزت سياستهما بمحاولة التوازي مع الدور الأمريكي في إدارة القضايا الدولية، وهو ما أثبتته سياستهما اتجاه الأزمة السورية أين عارضتا أي تدخل من شانه إسقاط نظام بشار الأسد في سوريا، ولعل أن تنامي دور روسيا والصين من حيث امتلاك عناصر القوة ومن حيث الدور في الساحة الدولية، يؤدي إلى التساؤل عن مدى قدرتهما على إحداث تغيرات هيكلية في النظام الدولي.

المطلب الأول: فرص وتحديات روسيا في استعادة الدور.

أفضى تفكك الاتحاد السوفييتي إلى تقلص الأراضي الروسية وإلى تقلص تعداد سكانها وحجم اقتصادها وعدد أفراد قواتها العسكرية وإلى تراجع جاذبية نموذجها الشيوعي الاشتراكي، إلا أنها من الناحية الاستراتيجية بقيت تثير مخاوف صانع القرار الأمريكي وهو ما عبر عنه مستشار الأمن القومي الأمريكي في إدارة جيمي كاتل البروفيسور "زبيغنيو بريجنسكي" في مؤلفه رقعة الشطرنج الكبرى، فلا يزال الماضي السوفييتي يؤثر في ذهنية صناع القرار في الكريملين، حيث عملوا منذ الوهلة الأولى من انهيار جدار برلين إلى ترميم ما يمكن من عظمة روسيا، ورغم الاختلاف بين النهج الذي اتبعه "بوريس يلتسن" وتابعيه "فلاديمير بوتين" و"ديميتري ميدفيديف" إلا أن الملاحظ من أولويات السياسة الخارجية الروسية أنها لا تزال تحت تأثير هاجس العظمة السوفييتية، وقد زاد سعي روسيا إلى استعادة أمجاد الاتحاد السوفييتي في ظل حكم "فلاديمير بوتين" الذي عمل على التأكيد أكثر على دورها في الساحة الدولية، من خلال مواقفه اتجاه القضايا الدولية خاصة الأزمة السورية أين فرض معادلته في إدارتها، إلا أن مسار استعادة مجد الاتحاد السوفييتي كما يتوفر على فرص متاحة يواجه من جانب آخر تحديات وقيودا مفروضة.

الفرع الأول: الاستثمار الروسي في الأزمة السورية.

لم يتوقف التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا حول الريادة في النظام الدولي عقب نهاية الحرب الباردة، وإنما بقي متجليا في سلوكيات الولايات المتحدة المتخوفة من عودة روسيا والسعي إلى تطويقها بكل الأساليب من ناحية، وفي سلوكيات روسيا الاتحادية الساعية إلى استعادة دورها في الساحة الدولية بكل الطرق المتاحة من ناحية أخرى، وقد جاءت الثورات العربية بمثابة تحد لكلا الطرفين في إطار تنافسهما حول مناطق النفوذ في العالم، إذ وضعت هذه الأحداث موازين القوى الإقليمية والدولية أمام اختبار جديد، خاصة مع التراجع الملحوظ للدور الأمريكي في إدارة القضايا الدولية، وسياسة الانكفاء التي اتبعتها إدارة الرئيس "باراك أوباما"، وما صحبه من دراسات وأبحاث حول نهاية القرن الأمريكي، مقابل سعي أطراف أخرى إلى تعزيز دورها في الساحة الدولية خاصة روسيا التي عملت على الاستثمار في الأحداث التي عرفتها المنطقة في ترسيخ مكانتها أكثر في النظام الدولي خاصة الأزمة السورية التي تعاملت معها بمنطق اللعبة الصفرية.

سيطر هاجس العظمة على ذهنية صانع القرار الروسي منذ أيام الحرب الباردة، وهو ما يتجلى بوضوح في موقفها من النظام الدولي الجديد الذي ظهر عقب انهيار جدار برلين، فبالاستناد إلى خطابات القادة الروس والبحوث المستجدة حول السياسة الخارجية الروسية وباستقراء السلوكيات الروسية عقب نهاية الحرب الباردة، يتضح أن نظرة روسيا إلى النظام الدولي الأحادي القطب هي نظرة تعديلية رافضة للوضع القائم، فرغم تفكك الاتحاد السوفييتي إلا أنها بقيت تنظر إلى الفضاء السوفييتي سابقا بأنه مجالها الحيوي المحروس وجزء لا يتجزأ من الأمن القومي الروسي، كما شددت روسيا على وجوب إشراكها في إدارة القضايا الدولية بوصفها قوة عظمى في النظام الدولي، وفي هذا الصدد كتب الدبلوماسي الأمريكي "ريتشارد هولبروك Richard Holbrook" بأن هدف روسيا الأساسي من المفاوضات في البوسنة والهرسك في التسعينات لم يكن إدارة المفاوضات أو إفسادها، بل كان استعادة الإحساس (ولو رمزيا) بأن روسيا لا تزال ذات أهمية عالمية، ومن نفس المنظور يمكن فهم الموقف الروسي من الأزمة السورية أين استخدمت كل الوسائل الدبلوماسية والعسكرية وتحركت على جميع الأصعدة مثبتة الدور المحوري لروسيا والذي لا يمكن تجاوزه في إدارة القضايا الدولية.[1]

حسب "جون ميرشايمر" أستاذ العلاقات الدولية بجامعة شيكاغو وأبرز منظري الواقعية الهجومية فإن النظام الدولي تسوده الفوضى وعدم تيقن الدول من نوايا بعضها البعض، لذلك تعمل كل دولة على زيادة قوتها إلى أن تحقق الهيمنة، وفي الوقت ذاته يرى "ميرشايمر" أن القوى العظمى فواعل عقلانية تأخذ بعين الاعتبار كيفية تأثير سلوكياتها في سلوكيات الدول الأخرى وكيفية تأثير هذه الأخيرة في استراتيجيتها في البقاء، وبالتالي تراعي النتائج القريبة والبعيدة المدى لسلوكياتها. [2]

تساعد أفكار الواقعية الهجومية إلى حد ما في فهم الموقف الروسي من الأزمة السورية، فالسعي الحثيث لروسيا إلى استعادة قوتها منذ نهاية الحرب الباردة، يندرج ضمن عدم تحققها من النوايا الهجومية للدول الأخرى من جهة والبنية الفوضوية للنظام الدولي الذي يفتقر إلى سلطة عليا ضابطة لسلوكيات الدول من جهة أخرى، وروسيا باعتبارها دولة عظمى بالمفهوم الواقعي الهجومي فإنها كفاعل عقلاني تدرك أن الأزمة السورية ستكون حدثا مفصليا في ترتيب توازنات القوى الإقليمية والدولية، وهو ما

[1] _ أندرو رادين، كلينت ريتش، **وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي**، (كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2017)، ص ص 07 ـ 17.

[2] _ ميرشايمر، **مرجع سابق**، ص ص.38 ـ 40.

أشار إليه وزير الخارجية الروسي "سيرغاي لافروف" في مؤتمر صحفي بموسكو يوم 06 / 09 / 2012 حيث قال:" **إن توازن القوى في النظام الدولي سيعتمد على نتائج الأزمة السورية" ثم تساءل عن كيف سيكون مستقبلا، وأجاب بأن ذلك سيعتمد على كيفية حل الأزمة السورية إما في إطار هيئة الأمم المتحدة أم بالاعتماد على مصالح الأقوياء فقط، وأكد بأن روسيا ستقوم بكل ما في وسعها للحيلولة دون هذا السيناريو الأخير**".[1]

عملت روسيا على الاستثمار في الأزمة السورية لتحقيق مجموعة من الأهداف على المستويين الكلي والجزئي ولعل أن أهم هدف لسياسة "بوتين" الخارجية في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة هو ترسيخ الدور الروسي في إحدى أكثر مناطق العالم توترا وأهمهما من الناحية الاستراتيجية، أما الأهداف الفرعية للسياسة الشرق أوسطية لروسيا فتتمثل في:

- مواجهة الإسلام المتطرف ومنعه من التمدد إلى روسيا أو إلى أي دولة أخرى ضمن مجالها الحيوي.
- دعم الأنظمة الصديقة في المنطقة وبناء علاقات جيوبوليتيكية متينة معها .
- ترسيخ التواجد العسكري الروسي في المنطقة.
- توسيع النفوذ الروسي في مختلف الميادين العسكرية النووية وميادين الطاقة والغذاء والأسواق.
- جلب الاستثمارات إلى روسيا خاصة من منطقة الخليج .
- دعم أسعار الطاقة بالتنسيق مع أهم المنتجين في المنطقة.

حاولت روسيا مع بداية الأزمة السورية الاستثمار فيها من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية حيث عملت على هندسة السلم في سوريا بالاشتراك مع الولايات المتحدة الأمريكية وتوطيد علاقاتها بطهران، ومصر والعراق وأكراد المنطقة من أجل إنشاء محور حلفاء يمتد من طهران إلى القاهرة ، وفي الوقت ذاته الحفاظ على علاقات براغماتية مع دول الخليج،[2] فقد حاولت روسيا والصين في إطار محور القوى التعديلية الرافضة للوضع القائم، استغلال الأزمة السورية لاعادة ترتيب توازنات القوى العالمية، وهو ما عبر عنه وزير الخارجية الروسي لصحيفة "هفينغتون بوست" عام 2012، حيث قال أن الأحداث التي

[1] _ محمد ميسر فتحي، "الأزمات الدولية ومستقبل التوازنات الجيوستراتيجية العالمية: الأزمة السورية انموذجا"، **مجلة قضايا سياسية**، ع. 43، 44 (2016)، ص ص 65 ـ 98.

[2] _ Dmitri Trening, *"Russia in the Middle East : Moscow's objectives, priorities and policy drivers",* ***Carnegie endowment for international peace***, (2016), 01 – 06.

تعرفها منطقة الشرق الأوسط إلى جانب مظاهر الأزمة الاقتصادية العالمية ستؤدي إلى انبثاق نظام دولي جديد،[1] فروسيا والصين تدركان أن اتحاد صوتيهما في إدارة الأزمة السورية بامكانه إضعاف الدور الأمريكي المنفرد في إدارة القضايا الدولية وتوجيه رسالة إلى الغرب بأن زمن الهيمنة الأحادية قد ولى، وبالتالي فالموقف والتدخل الروسي في الأزمة السورية كان بغرض تحقيق جملة من الأهداف على رأسها وضع حد للريادة الأمريكية في النظام اللبرالي الدولي، وقد كان هذا الموقف انعكاسا لنظرة "بوتين" لخطابات الديمقراطية الغربية، فروسيا حسبه تتمتع بكامل استقلالها عكس أوروبا التابعة للولايات المتحدة الأمريكية وموقفها من الأزمة السورية ما هو إلا انعكاس لذلك ولكونها قوة كبرى.

يعود النجاح الروسي في الاستثمار في الأزمة السورية إلى طموحاتها المحدودة واستفادتها من التجربة السوفييتية في أفغانستان، فقد نجحت في تجنب تكرار المستنقع الأفغاني في سوريا مركزة في تدخلها على تحقيق أكبر قدر من الأهداف الاستراتيجية بأقل تكلفة، فقد حققت السيطرة على المجال الجوي لغرب ووسط سوريا وتمكنت من افتكاك اتفاق يضمن استمرار تواجد القوات الروسية في شرق البحر الأبيض المتوسط لتسعة وأربعين سنة القادمة وتمكنت من تحديث قاعدة "طرطوس" وإرساء قاعدة جوية أخرى في سوريا وهو ما تعتبره روسيا نقطة محورية في إطار منع توسع حلف الناتو وتطويقه من جهة الجنوب، كما كان الموقف الروسي من الأزمة السورية أيضا بمثابة جس النبض الذي تلاه ضم شبه "جزيرة القرم" في البحر الأسود، بعد تمكنها من فرض إرادتها على حيثيات الأزمة السورية، وقد دعم الأسطول الروسي المرابط في ميناء "سيباستبول" التدخل العسكري الروسي في سوريا،[2].فمن الناحية الاستراتيجية تمكنت روسيا من الاستثمار في الأزمة السورية لتحقيق عدة مكاسب على الصعيد الدولي، وفرض نفسها كقوة دولية لا يمكن تجاوزها في إدارة القضايا الدولية في أي منطقة في العالم، وتوجيه رسالة إلى الغرب فحواها أن روسيا قادرة على الدفاع عن مصالحها الاستراتيجية، أما على صعيد المكاسب الجزئية فقد استطاع عشرات الآلاف من الجنود الروسيين الموزعين في سوريا اكتساب خبرة ميدانية أكسبتها فاعلية أكبر على المستوى الدولي، كما برهن التدخل الروسي في سوريا فاعلية أسلحتها ما أعطى دفعة قوية لمبيعات السلاح الروسي، وساهم في اختبار القوة الروسية بعد سلسلة من التحديثات

[1] _ ميسر، **مرجع سابق**، ص ص . 65 ـ 98.

[2] _ Anna Borshchevskaya, "*Russia's Strategic Success in Syria and the Future of Moscow's Middle East Policy*" , ***Policy Analysis***, (23 january 2022), pp. 01 _07.

التي عرفتها منظومة أسلحتها، وقد عبر رئيس أركان القوات الروسية "فاليري جيراسيموف Valery Gerasimov" عن المكاسب الروسية من التدخل في سوريا بقوله مطلع عام 2019 أن التجربة السورية ستخدم وتعزز المصالح الروسية خارج حدودها، وقد برهنت حسبه الاكتفاء الذاتي الروسي والقدرة على التحرك العسكري الأمر الذي يعتبر أساسيا لمهماتها المستقبلية.[1]

يتضح أن التدخل الروسي في سوريا كان بمثابة اختبار للقوة العسكرية الروسية ومدى قدرتها على التعامل مع الأزمات الدولية في المستقبل، ومدى قدرة روسيا على الدفاع عن مصالحها الاستراتيجية، فالنجاح النسبي الذي حققته زاد من ثقة روسيا في قدراتها باعتبارها قوة كبرى .

رغم وصف العديد من المحللين لسلوك الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" في سوريا بالتهور إلا أنه أثبت قدرته العالية على القراءة الجيدة لخصومه، ففي الواقع لم يقدم أي تضحيات حقيقية للحفاظ على نظام بشار الأسد، وفي الوقت ذاته جعل الغرب ينظر إلى روسيا على أنها جزء وحلقة مفصلية في إيجاد مخرج للأزمة السورية، ويرجع ذلك بالأساس إلى إدراك "بوتين" لعدم وجود نية لدى الغرب في التورط في سوريا، والعمل على استثمار التراجع الغربي عن دوره المعتاد في كسب ثقة حلفائه، فصناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية والغرب أفرطوا في التغني بشعارات الديمقراطية والحرية وبأن نظام بشار الأسد قد فقد الشرعية ويجب تغييره إلا أنهم فضلوا عدم التورط في الواقع عكس صانع القرار الروسي.[2]

النجاح الذي حققته روسيا في الأزمة السورية لا يعني البتة أن القوة الروسية قد فاقت قوة الولايات المتحدة والغرب، فحسب "جوزيف ناي" فإن امتلاك الدولة لمصادر القوة لا يضمن لها تحقيق أهدافها، وخير مثال على ذلك هو كون الولايات المتحدة الأمريكية أقوى من فيتنام ولكنها خسرت الحرب أمامها، لذلك فتحويل الموارد إلى أهداف محققة يتطلب قيادة ماهرة تحمل استراتيجية مدروسة بشكل جيد،[3] وهو ما ينطبق على روسيا في إدارتها للأزمة السورية فقد استطاعت بفضل القيادة السياسية الماهرة الاستثمار في الأزمة السورية وتحقيق مصالحها الاستراتيجية على المستويين الدولي والإقليمي.

---

[1] _ ***Ibid.***

[2] _ ***Ibid.***

[3] _ ناي، (مستقبل...)، **مرجع سابق**، ص ص 28، 29.

استطاعت روسيا أن تحول الأزمة السورية من أزمة تهدد مصالحها الاستراتيجية في المنطقة إلى مطية لتحقيق مجموعة من الأهداف على المستويين الإقليمي والدولي، فقد استطاعت توجيه رسالة إلى الغرب من خلال موقفها مفادها أن روسيا قادرة على الدفاع على مصالحها في أي منطقة في العالم وأن الهيمنة الأحادية لم تعد صالحة في النظام الدولي، إذ لا يمكن إغفال الدور الروسي في إدارة القضايا الدولية، كما تمكنت روسيا من اختبار قوتها العسكرية من جهة ومدى استعداد الغرب لتقبل الدور الروسي الجديد من جهة أخرى، وبالتالي فالأزمة السورية تعتبر فرصة للدول غير الراضية عن الوضع القائم في النظام الدولي وعلى رأسها روسيا لإعادة ترتيب توازنات القوى الدولية.

الفرع الثاني: تحديات الدور الروسي في النظام الدولي.

التطورات التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط بداية بالثورات العربية وتبعاته من قيام تنظيم الدولة الإسلامية والحرب الأهلية في اليمن وسوريا وفشل الدولة في ليبيا، كلها جعلت من هذه المنطقة بؤرة توتر ومحل تنافس بين القوى الإقليمية والدولية التي تحاول تكييف الأوضاع بما يخدم مأمورياتها، ومن بين أهم تلك القوى نجد روسيا الاتحادية التي حاولت بشتى الطرق الاستثمار في هذه الأوضاع خاصة الأزمة السورية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، واحتلال مكانة تليق بمقدراتها في النظام الدولي، وبأن يكون لها مكانة كقوة كبرى في إدارة القضايا الدولية، ورغم نجاحها في تحقيق جانب من أهدافها إلا أنها من ناحية أخرى تواجه مجموعة من التحديات التي تقف عائقا أمام هذا الهدف.

انتقاد روسيا للنظام الدولي الذي نشأ عقب الحرب الباردة وما تميز به من هيمنة العالم اللبرالي الغربي على مقاليد السياسة العالمية ، وسعيها إلى إرساء معالم نظام دولي جديد أكثر عدالة، يحمل في طياته نوعا من الازدواجية فهي تنتقد البنية الهيكلية لهذا النظام إلا أنها تدافع على استمرار بعض مؤسساته، فرغم كون هيئة الأمم المتحدة تعتبر إحدى أهم ركائز النظام اللبرالي الغربي إلا أن القادة الروس يرافعون على أهمية استمرارها بوصفها الآلية الأولى في حل القضايا والنزاعات الدولية، ولعل أن ذلك يرجع بالأساس إلى الامتيازات التي يوفرها لها نظام الأمم المتحدة كقوة عظمى من خلال عضويتها الدائمة في مجلس الأمن الدولي وتمتعها بحق الفيتو، ويظهر هذا التمسك الروسي بهيئة الأمم المتحدة في الوثائق الرسمية كوثيقة مفهوم السياسة الخارجية لعام 2013 حيث ورد فيها بأنه يجب أن تظل هذه الهيئة

محورا لتنسيق العلاقات الدولية والسياسة العالمية في القرن الواحد والعشرين، إذ لا يوجد بديل لها من حيث الشرعية التي تتمتع بها.[1]

أثبتت التجارب التاريخية من الناحية العملية أن مجلس الأمن الدولي رغم كون مهمته الرئيسية هي الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين إلا أنه يبقى أسير مصالح الدول الكبرى التي تحظى بحق النقض فيه، فعندما تتعارض القضية محل النقاش مع مصالح دولة من هذه الدول ستشل بطبيعة الحال هذه الأخيرة مهام المجلس باستخدام حق الفيتو، وقد زاد من عجز هذا الجهاز التطورات التي يعرفها النظام الدولي الحالي بزيادة تأكيد الدول الكبرى على دورها في حل القضايا الدولية، وبالتالي زيادة عدد المسائل الدولية المستعصية الحل وعلى رأسها الأزمة السورية، كل ذلك جعل إصلاح هيئة الأمم المتحدة ونظام التصويت في مجلس الأمن الدولي ضرورة ملحة.

اعتماد روسيا على عضويتها الدائمة في مجلس الأمن لتعزيز دورها في النظام الدولي، يتصادم مع المطالب بإصلاح هيئة الأمم المتحدة بصفة عامة ونظام التصويت في القضايا المتعلقة بحفظ الأمن والسلم الدوليين بصفة خاصة، كما تواجه روسيا مشكلة أخرى فيما يتعلق بتمسكها بهيئة الأمم المتحدة ألا وهي مشكلة الميزانية التي أضحت أداة للضغط من طرف الدول التي تسهم بقدر أكبر، فالدول الثماني الكبرى تسهم بحوالي 75% من الموازنة العامة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي تسهم لوحدها بـ 22% و28 % من موازنة عمليات حفظ السلام، وما زاد الأمر تعقيدا هو التوجه الذي تبناه الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" منذ وصوله إلى السلطة حيث دعى إلى خفض دولته نسبة مساهمتها في الموازنة العامة للأمم المتحدة، بل وذهب إلى أبعد من ذلك بطرح فكرة الانسحاب الكلي من هذه المنظمة،[2] ومن الواضح أن خفض كبار المساهمين لنسب مساهمتهم سيوقع هذه المنظمة التي تعول عليها روسيا في تعزيز مكانتها أمام صعوبات تحد من مصداقيتها في تنسيق العلاقات الدولية.

أمام معاناة هيئة الأمم المتحدة من ضعف التمويل، تواجه روسيا معضلة حقيقية في سوريا، فهي غير قادرة على تحمل تكاليف بناء السلام وإعادة الإعمار، إذ تحتاج سوريا إلى أزيد من 400 مليار

[1] _ رادين، **مرجع سابق**، ص ص. 36، 37.

[2] _ حسين مصطفى شمال، "مبررات إصلاح هيئة الأمم المتحدة في ظل تزايد الأزمات الدولية: الازمة السورية2011 نموذجا"، **المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز**، مج.08، ع.02 (2019)، ص ص. 450 ـ 469.

دولار على أقل تقدير لإعادة إعمارها، ما يجعل روسيا مجبرة على تقديم تنازلات لصالح الدول القادرة على تمويل عمليات بناء السلام وإعادة الإعمار في إطار منظمة الأمم المتحدة.[1]

رغم محاولة روسيا تجاوز مشاكلها الاقتصادية خلال العقود الثلاث الماضية إلا أنها لا تزال تواجه نفس العقبات التي كان يواجهها الاتحاد السوفييتي، فرغم امتلاكها لموارد طبيعية كافية لإدارة عجلة الاقتصاد فيها إلا أن أكبر الشركات في روسيا هي ملك للدولة ما يقضي على التنافسية والابتكار، فبعد سلسلة الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق وما أدى إليه من خصخصة آلاف الشركات وخفض مساهمة الشركات التابعة للدولة في الاقتصاد الروسي إلى 38% عام 2006، عاد الرئيس "فلاديمير بوتين" إلى تأميم كبرى الشركات في المجالات الاستراتيجية كقطاع الطاقة والمالية والدفاع[2]، ورغم كون هذه السياسة التي أقدم عليها الرئيس الروسي تصب في إطار الاستراتيجية الكبرى التي تبناها منذ وصوله إلى السلطة والتي تهدف إلى تعزيز الدور الروسي في النظام الدولي، إذ عمل من خلال إحكام قبضة الدولة على القطاعات الاقتصادية الحساسة على تفادي تحول هذه القطاعات إلى أداة للضغط في يد أطراف أجنبية، وإلى استخدام هذه القطاعات خاصة قطاع الطاقة كسلاح للضغط في حال حدوث خلاف بينها وبين الدول التي تعتمد على مصادر الطاقة الروسية، إلا أن سيطرة الدولة على الاقتصاد يعتبر سلاحا دو حدين، حيث يقضي ذلك على التنافسية التي تعتبر العصب الحيوي للابتكار ويبطئ عجلة التطور الاقتصادي.

لا تزال روسيا من حيث القوة الاقتصادية بعيدة على ركب الدول الغربية والصين، إذ لا يزال تصدير موارد الطاقة يسيطر على أزيد من 60% من إجمالي الصادرات الروسية ولا زال الفساد ينخر بالمشاريع التجارية والصناعية في روسيا، فحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية عام 2017 فإن روسيا تصنف من بين أكثر الدول فسادا في أوروبا، وتحتل المرتبة 46 من حيث الفساد عالميا إلى جانب بنغلاداش وغواتيمالا، كما تعاني روسيا من ضعف شديد في التعداد الإجمالي للسكان مما ينعكس على الاقتصاد فاليد العاملة المؤهلة في روسيا منخفضة جدا، كما يعاني الاقتصاد الروسي من ضعف الابتكار بسبب قلة الاستثمار في البحث العلمي وبالتالي ضعف الانتاجية، وفي الوقت ذاته لا تعتبر روسيا وجهة

[1] _ **المكان نفسه.**

[2] _ Martin Russel, *"seven economic challanges for Russia : breaking out of stagnation ?",* ***European Parliamentary Research Service*** (july 2018), pp 01 _ 24.

مثالية للمستثمرين سواء المحليين أو الخارجيين بسبب مواقفها السياسية على الصعيد الدولي، وعموما تحتل روسيا المرتبة الثانية عشرة عالميا من حيث القوة الاقتصادية، لذلك عمل الرئيس "فلاديمير بوتين" على تحديد الأهداف الاقتصادية للفترة الرئاسية 2018 ـ 2024 وعلى رأسها جعل روسيا من بين الاقتصاديات الخمسة الأكبر في العالم.[1]

تعتبر العلاقات بين روسيا والصين عاملا مهما في تعزيز دور روسيا في النظام الدولي، حيث تعول روسيا على العلاقات الثنائية وعلى المساندة الدبلوماسية الصينية في العديد من القضايا وعلى رأسها الأزمة السورية، فالدولتان تشتركان في نظرتهما التعديلية للنظام الدولي وتتطلعان إلى وضع حد للهيمنة الأمريكية الأحادية، وتدعوان إلى تعزيز دور مجلس الأمن الدولي كآلية فعالة لإحلال الأمن والسلم الدوليين، كما تشترك الدولتان في نظرتهما لمسألة حقوق الانسان بأنه شأن داخلي وليس من اختصاصات المجتمع الدولي، وتنظران إلى الفضاء السوفييتي سابقا وآسيا الوسطى بأنه مجالهما الحيوي وتعملان على منع وصول أي سلطة ديمقراطية موالية للغرب إلى الحكم في هذه الدول،[2] لكن أفكار الواقعية الهجومية حول نوايا الدول اتجاه بعضها البعض وصعوبة التكهن بسلوكيات الدول ونواياها الحقيقية ، وكذا التغير السريع في النوايا حيث تكون نوايا الدولة غير خطرة لكنها سرعان ما تتحول إلى نوايا عدائية، كلها قد تساعد في تفسير العلاقات الروسية الصينية فتعويل روسيا على علاقاتها الطيبة بالصين في دعم مكانتها في النظام الدولي لا يخلو من الشك وتخوف الدولتين من نوايا بعضهما البعض، وبالعودة إلى الإطار التاريخي للعلاقات بينهما نجد أن الصين والاتحاد السوفييتي شهدا مرحلة من الاتحاد والتحالف ضد الولايات المتحدة الأمريكية في الخمسينات، إلا أنها انتهت بسبب تخوف الصين من نوايا الاتحاد السوفييتي في الهيمنة، وقد أدى الانفصال بين هاتين القوتين إلى إضعاف قوة المعسكر الشرقي، لذلك يرى العديد من المحللين والمراقبين للعلاقات الروسية الصينية بأنها قد لا تدوم لمدة طويلة، فنظرتهما اتجاه النظام الدولي المثالي مختلفة كما أن الدور المتنامي للصين في آسيا سيحجب الدور الروسي ما قد يؤدي إلى نشوب نزاعات على مناطق النفوذ خاصة في وسط آسيا، بالإضافة إلى ذلك فإن تزايد القوة العسكرية للصين يحتم على روسيا إعادة النظر في أمن حدودها، ويظهر تضارب المصالح بين الدولتين

---

[1] _ ***Ibid.***

[2] _ Paul J. Bolt, *Sino-Russian Relations in a Changing World Order,* ***Strategic Studies Quarterly,*** Vol. 8, No. 4 (winer2014), pp. 47-69.

حين أقدمت روسيا على ضم شبه جزيرة القرم عام 2014 حيث أدى ذلك إلى نوع من التوتر في الصين بحكم المصالح الاقتصادية الكبرى التي تربطها بأوكرانيا، وبحكم تعارض سياسة روسيا في القرم مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى الذي ترافع عليه الصين والذي لطالما انتقدت السياسة الأمريكية في انتهاكها لهذا المبدأ، لكن في الوقت ذاته تستفيد الصين من التوتر في العلاقات بين روسيا والغرب في زيادة تبعية روسيا لها في مجال صادرات الطاقة.[1]

يستبعد "جوزيف ناي" في مؤلفه "مستقبل القوة" إمكانية قيام تحالف بين روسيا والصين لتغيير بنية النظام الدولي فرؤيتهما حول العالم متناقضة كما أن العامل الديمغرافي في الشرق الأقصى يبعث على القلق في روسيا فسكان الحدود من جانبها لا يتجاوزون ستة ملايين نسمة بينما يصلون على الجانب الصيني إلى 120 مليون نسمة، كما أن ضعف الاقتصاد الروسي يجعل من نهضة الصين تهديدا لها، ويستدل "جوزيف ناي" في دعم حجته بقول الرئيس الروسي السابق "ديميتري ميدفيديف" بأنه إذا لم تؤمن روسيا حدودها في الشرق الأقصى فإنها ستفقد كل نفوذها لصالح الصين،[2] وبالتالي فهذه الأخيرة بقدر ما تعول عليها روسيا كشريك في تغيير بنية النظام الدولي بحكم كونهما قوتين كبيرتين رافضتين للوضع القائم على الأحادية القطبية، بقدر ما يشكل تنامي قوة الصين السريع تهديدا لمكانة روسيا المستقبلية في النظام الدولي من جانب آخر.

بالإضافة إلى كل التحديات السابقة، تواجه سياسة روسيا الخارجية الرامية إلى استعادة الدور تحديا كبيرا يتمثل في مدى القدرة على الاستمرار على نفس النهج الذي رسمه الرئيس فلاديمير بوتين، وبالتالي تعتبر الانتخابات الرئاسية الروسية لعام 2024 حاسمة ليس فقط بالنسبة إلى روسيا وإنما للعالم كله، فنتائج هذه الانتخابات سيكون لها تأثير مباشر على توازن القوى في النظام الدولي، ورغم كون استطلاعات الرأي تشير إلى أن الأغلبية المطلقة من الشعب الروسي تفضل بقاء "فلاديمير بوتين" في السلطة أو على الأقل تكرار سيناريو عام 2008 بتبادل المناصب مع رئيس وزرائه، إلا أن أهمية هذه الانتخابات بالنسبة لدور روسيا في النظام الدولي تبقى قائمة،[3] لذلك يتعين على السلطة الروسية الحالية

---

[1] _ ***Ibid.***

[2] _ ناي،(مستقبل...)، **مرجع سابق**، ص.202.

[3] _ Bogdan Meandzija, *"The 2024 Presidential Election in Russia – The Russian 'Lame Duck' Election"*, ***Seminar Paper*** (13 december 2019)

اتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان استمرار النهج "البوتيني" الرامي إلى تعزيز الدور الروسي في النظام الدولي بتقوية دور الحزب الحاكم والسعي إلى الوصول إلى كسب أكبر قاعدة شعبية وتضييق الفرص أمام على المعارضة.

من الملاحظ أن سياسة روسيا الرامية إلى افتكاك مكانة تليق بها في النظام الدولي يواجه العديد من التحديات الآنية والمستقبلية، وعلى رأسها الاعتماد على دورها في مجلس الأمن الدولي الذي أصبح مشلولا وغير قادر على حفظ الأمن والسلم الدوليين وأضحى محل انتقاد المجموعة الدولية ومدعاة للاصلاح، وعدم قدرة روسيا على تحمل التبعات الاقتصادية لمواقفها كمسألة إعادة الاعمار في سوريا فالاقتصاد الروسي لا يزال ضعيفا مقارنة بالدول الكبرى، كما تواجه روسيا تحد النمو المتسارع لقوة الصين فرغم كونها شريكا لها في رفض الهيمنة الأحادية في النظام الدولي، تواجه في الوقت ذاته إمكانية حجب دورها من طرف هذه القوة المتنامية وإمكانية نشوب نزاعات على مستوى مناطق النفوذ وعلى الحدود بين الدولتين، أما أهم عقبة أمام دور روسيا في النظام الدولي فهي مسألة الاستمرار والتغير في أولويات السياسة الخارجية الروسية بعد "بوتين".

استطاعت روسيا الاستثمار في الأزمة السورية لتحقيق جملة من الأهداف أهمها التأكيد على دور روسيا الذي لا يمكن تجاوزه في حل القضايا الدولية كافة وليس فقط في منطقة الشرق الأوسط، حيث تمكنت من اختبار مدى تقبل الغرب للدور الجديد لروسيا وامتحنت قدراتها العسكرية التي اكتسبت خبرة ميدانية من خلال تدخلها في سوريا، لكن رغم ذلك لا يزال دور روسيا في النظام الدولي يواجه مجموعة من العقبات أهمها دعوات إصلاح هيئة الأمم المتحدة ونظام التصويت في مجلس الأمن الدولي، والعقبات الاقتصادية الموروثة عن الاتحاد السوفييتي التي جعلت روسيا بعيدة عن مواكبة الدول الكبرى في هذا المجال، بالاضافة إلى تنامي دور الصين وما يشكله من تهديد للأمن على الحدود الروسية في ظل اقتراب موعد الانتخابات لعام 2024 وظهور اشكالية الاستمرار والتغير في أولويات السياسة الخارجية الروسية.

المطلب الثاني: فرص وتحديات الصين في النظام الدولي.

أدت السياسة التي اتبعتها الصين منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية عام 1978 والتي تميزت بالحنكة وعدم إثارة مخاوف الدول الأخرى، إلى تحولها إلى إحدى القوى الكبرى في النظام الدولي، فقد حققت قفزة نوعية في المجال الاقتصادي والعسكري وأضحت أكبر قوة تجارية في العالم، وبدأت التوقعات تشير إلى أن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للصين سيتجاوز نظيره الامريكي خلال السنوات القليلة المقبلة، ولعل أن هذا النمو الكبير بالإضافة إلى القوة البشرية الهائلة التي تمتلكها ومساحتها الكبيرة وقوتها النووية وعضويتها الدائمة في مجلس الأمن الدولي كلها عوامل دفعت بصانع القرار في الصين إلى عدم الرضى عن مكانة دولته في النظام الدولي، ومحاولة الاستثمار في شتى الفرص المتاحة لوضع حد للأحادية القطبية، ولا شك أن موقف الصين من الأزمة السورية يعتبر أبرز دليل على رغبة الصين في وضع حد للهيمنة الأمريكية فقد حاولت الاستثمار في تراجع الدور الأمريكي في المنطقة لتعزيز دورها بالشراكة مع روسيا.

الفرع الأول: الاستثمار الصيني في الأزمة السورية.

تعرف الصين بالتزامها بمبادئ التعايش السلمي في سياستها الخارجية، ولطالما تميزت مواقفها بعدم الانحياز وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وكانت غالبا ما تتبع سياسة عدم التصويت في مجلس الأمن في القضايا الحساسة بغرض كسب كل الأطراف بجانبها والحفاظ على صورتها كقوة مسالمة، إلا أنها بدأت مؤخرا تؤكد أكثر على دورها كانعكاس مباشر لتنامي قوتها خاصة الاقتصادية التي أصبحت تجاري القوة الأمريكية، وقد تجلى هذا التأكيد في موقفها إزاء الثورات العربية بصفة عامة والأزمة السورية بصفة خاصة أين اصطفت إلى جانب روسيا في مجلس الأمن الدولي لمنع إصدار قرار يدين نظام بشار الأسد ومنع التدخل الدولي في سوريا والتأكيد في جل تصريحاتها الرسمية أن ما يحدث في سوريا شأن داخلي، ولعل أن هذا الموقف غير المعتاد للصين لا يعدو أن يكون سوى جزء من سياسة الصين الرافضة للأحادية القطبية والهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، فالدعم الدبلوماسي الذي قدمته للموقف الروسي من الأزمة السورية في إطار مجلس الامن الدولي يعكس رغبة الصين في الاستثمار في تضارب المصالح بين روسيا والغرب في المنطقة لإحداث تحولات هيكلية في توزيع عناصر القوة في النظام الدولي.

في هذا السياق يجادل "جوزيف ناي" في مؤلفه "مستقبل القوة" أن الحديث عن قوة الدول الصاعدة على غرار الصين والهند بناء على الأعداد الهائلة للسكان والموارد الاقتصادية والعسكرية ومعدلات النمو المتسارعة يفتقر إلى المصداقية، فالقوة تعتمد على سياسة الدولة ومدى قدرتها على تحويل هذه الموارد إلى نجاحات سياسية،[1] ولعل أن الصين باعتبارها تمتلك موارد اقتصادية وعسكرية وقوة بشرية لا يستهان بها فإنها تسعى إلى زيادة نفوذها وتأثيرها السياسي عن طريق المشاركة الفعالة في إدارة القضايا الدولية وهذا بإتباع استراتيجية تقوم على شجب الأحادية القطبية الأمريكية والمناداة بالتعددية، بالإضافة إلى المشاركة في المنظمات الدولية والتركيز على أساليب القوة الناعمة والتصويت ضد الولايات المتحدة الأمريكية في المؤسسات الدولية.[2]

لا يخرج الفيتو الصيني المتكرر في مجلس الأمن الدولي كلما وضعت الأزمة السورية على طاولة النقاش عن هذا المنطق، فقد حاولت الصين بدورها الاستثمار في هذه الأزمة لتحقيق نقلة في موازين القوى الدولية، فرغم عدم الاتفاق بين الباحثين حول الهدف الأساسي للصين هل هو كسب مكانة أكبر في النظام الدولي الحالي، أم سعي الصين إلى تغيير النظام الدولي جذريا والدفع بفكرة مركزية الصين التي يرافع عنها الرئيس الصيني الحالي "شي جينبينغ"، فإن سلوك الصين في الأزمة السورية لا يخرج عن النطاق العام للمنظورين ألا وهو رفض الوضع القائم على الهيمنة الأحادية وتهميش دور الصين الدولي.

ينتقد "نونو مونتيرو Nuno Monteiro" الاعتماد على الجانب الاقتصادي لقوة الصين في تحليل مستقبل الأحادية القطبية، فرغم كونها القوة الاقتصادية الثانية عالميا ومرشحة لاحتلال المرتبة الأولى إلا أنها لا تزال ضعيفة في الجانب العسكري والتكنولوجي، ويرى أنه مادامت الصين لا توظف مواردها في تطوير قدراتها العسكرية لتضاهي القوة الأمريكية فإن الأحادية القطبية ستستمر،[3] ولعل أن الصين تدرك جيدا أهمية امتلاك عوامل القوة بشتى أنواعها في تحقيق هدفها في إعادة ترتيب موازين القوى العالمية،

---

[1] ـ ناي، (مستقبل ...)، **مرجع سابق**، ص.30.

[2] _ Randall L. Schweller, Xiaoyu Pu, "*After Unipolarity : China's Visions of International Order in an Era of U.S. Decline*", ***International Security,*** Vol. 36, No. 1 (Summer 2011), pp. 41–72

[3] _ عبد النور بن عنتر، "القطبية الاحادية للنظام الدولي: أي مكانة للصين"، تر: عومرية سلطاني، **سياسات عربية**، ع.46 (سبتمبر 2020)، ص ص. 99 ـ 111.

وفي هذا الصدد جاء موقفها من الأزمة السورية أين حاولت الاستثمار في الوضع من أجل توجيه رسالة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بامكانية حدوث تحالف بين الصين (القوة الاقتصادية) وروسيا (القوة العسكرية) في مواجهتها، وفي الوقت ذاته تمكنت بوقوفها إلى جانب روسيا من تجنب عودة الولايات المتحدة الأمريكية والنفوذ الغربي إلى منطقة الشرق الأوسط باعتبارها تحتوي على أهم الشركاء التجاريين للصين، كما أدى الفيتو الصيني ـ الروسي إلى هز مكانة الولايات المتحدة التي إدعت منذ نهاية الحرب الباردة بأنها القوة الوحيدة المخولة لضمان الاستقرار في العالم.

دفاع الصين في المؤسسات الدولية على مبدأ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وخاصة الفيتو الصيني في مجلس الأمن الدولي الذي حال دون التدخل الدولي في سوريا، أعطى دفعة قوية لمفهوم المصالح الجوهرية للصين والتأكيد على سيادتها على المناطق المتنازع عليها، حيث ترى "إليزابات إيكونومي Elizabeth Economy" في مقالها المعنون بـ: "هل تستطيع الصين إعادة تشكيل النظام الدولي" "can China remake the international system ?" بأن منهجية الرئيس الصيني "شي جينبينغ" تقوم على فكرة أن إعادة ترتيب النظام العالمي تبدأ بالتأكيد على دور الصين وذلك بترسيخ سيادتها على المناطق المتنازع عليها في هونغ كونغ وبحر الصين الجنوبي وتايوان، وتمكنت في نهاية المطاف عام 2020 من إنهاء الحكم الذاتي لهونغ كونغ منذ 1997، كما عملت الصين على ترهيب الدول الخمسة (بروناي وماليزيا والفلبين وتايوان والفيتنام) المتنازعة معها حول السيادة في بحر الصين الجنوبي بنشر المزيد من قوات البحرية الصينية وإنشاء سبعة معالم بحرية في المنطقة،[1] وبالتالي فتأكيد الصين على أن ما يحدث في سوريا شأن داخلي كان بهدف تفادي تدخل الأطراف الخارجية في قضايا تعتبرها الصين من صلب سيادتها الداخلية.

تسعى الصين من خلال سياستها الخارجية إلى الحفاظ على صورتها كنموذج مختلف عن النموذج الغربي أو حتى النموذج الروسي، حيث تحافظ على نفس المسافة من جميع الأطراف وتلتزم عدم الانحياز في القضايا الحساسة، إلا أن موقفها من الأزمة السورية جعل النخبة الصينية ودوائر صنع القرار تتوجس من تبعات ذلك على صورة الصين لدى الشعوب العربية وعلى سلاسة تدفق موارد الطاقة والتجارة الصينية في المنطقة، لذلك اتبعت دبلوماسية قائمة على الخطابات التبريرية لسلوكها حيث كانت تذكر في

[1] _ Elizabeth economy, *Can China Remake the International System?, **Foreign Affairs,*** Vol. 101, no.1, (January/February 2022), pp 52 _ 67.

كل مناسبة أن موقفها جاء في إطار سياسة الصين الخارجية القائمة على احترام سيادة الدول ورفض التدخل الخارجي وعملت على تبرئة الفيتو الصيني من أي أهداف سياسية، وبالتالي تمكنت من الحفاظ على صورتها دون تغيير مسارها الرافض للتدخل في سوريا،[1] وقد تمكنت من خلال ذلك من ضرب النموذج الغربي القائم على التدخل القسري وتكريس الهيمنة في التعامل مع القضايا الدولية، ومن تمرير فكرة النموذج الصيني الذي تحلم بجعله نموذجا يسود العالم بدلا من ذلك الذي ساد منذ نهاية الحرب الباردة، فوقوف الصين في وجه الارادة الغربية في سوريا التي لا تمثل مكسبا استراتيجيا ماديا من الناحية التاريخية للصين لا يعدو أن يكون سوى خطوة تخطوها باتجاه تمرير النموذج الصيني أو ما عبرت عنه "إليزابيت إيكونومي" في المقال السابق الذكر بأنه التوجه نحو مركزية الصين في النظام العالمي.

نموذج النظام الصيني الذي ترغب في ترسيخه يقوم على جملة من الأفكار مناقضة للنظام الدولي الحالي إذ ترى أن أفكار الفلسفة الصينية القديمة قد تكون أكثر كفاءة في التعامل مع المشكلات الدولية المعاصرة (مبادئ التعايش السلمي)، وأن سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى الهيمنة قد قوض الشرعية الدولية فلطالما افتعلت الحروب تحت غطاء إحلال السلم وضيقت على الحرية تحت غطاء حماية الحرية، كما ترى الصين أن نموذجها السياسي والاقتصادي هو الأصلح للعالم،[2] رغم ذلك لا تسعى إلى تصدير نموذجها بالقوة أو فرضه على الدول الأخرى وإنما تعول فقط على عامل جاذبيته.

لتجسيد فكرة مركزية الصين في النظام العالمي أطلق الرئيس الصيني "شي جينبينغ" مبادرة "الحزام والطريق" عام 2013 التي تربط الصين بآسيا وأوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، حيث تهدف هذه المبادرة إلى جعل الصين مركزا لتدفق التجارة الدولية، وتقع سوريا ضمن الممر البحري الذي يربط الصين بالبحر الأبيض المتوسط الذي يمر من العراق وسوريا، لذلك ترى الصين أن تصاعد العنف في سوريا يسهم في تعثر مبادرة الحزام والطريق، وبالتالي تعمل جاهدة على حل الأزمة بطريقة سلمية من خلال لعب دور الوسيط، حيث تتمكن من الترويج لنموذجها الدبلوماسي من جهة كما ستحقق أرباحا في الجانب

[1] _ شفيق شقير، "بعد الفيتو ..القيادة الصينية الجديدة ودبلوماسية التفسير"، **مركز الجزيرة للدراسات الدوحة** (10 أفريل 2013) على الرابط:
http://www.studies.aljazeera.net/ar/report5s/2013/04/201341084342142112.html
اطلع عليه يوم: (2021/09/11).

[2] _ Schweller, ***op.cit*** , pp. 41 _ 72

الاقتصادي من جهة أخرى، وبالتالي فالاستثمار في الأزمة السورية سيكسب الصين مركزا محوريا في النظام الدولي بشقيه الاقتصادي والسياسي.[1]

تدرك الصين أن تحول سوريا إلى موطئ قدم للغرب سيقف عائقا أمام حلم مركزيتها في النظام الدولي لذلك اصطفت إلى جانب روسيا في رفض التدخل الغربي كما تدرك أن الدعم الروسي لنظام الأسد سيحول دون سقوطه، لذلك لن تغامر بالوقوف ضد نظام كل المؤشرات تشير إلى استمراره في السلطة، خاصة أنها تطمح إلى الاضطلاع بالدور الأكبر في عملية إعادة الإعمار وفي الاستثمار في اقتصاد ما بعد الحرب في سوريا.

نظرة الصين وروسيا إلى بنية النظام الدولي رغم كونهما متجانستين ومتفقتين حول رفضهما للوضع القائم على الأحادية القطبية إلا أنهما تختلفان حول طبيعة البنية المنشودة، فبعكس روسيا التي ترغب في أن تصبح إحدى القوى الكبرى في نظام دولي متعدد الأقطاب تطمح الصين إلى احتلال مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مركزية في النظام الدولي، وقد عبرت عن ذلك "إليزابيث إيكونومي" في كتابها المعنون :"العالم وفقا للصين the world according to china" أين رأت أن الصين في عهد "شي جينبينغ" تطمح إلى تغيير راديكالي في النظام الدولي، فالولايات المتحدة الأمريكية أضحت مجرد قوة أطلسية بينما يبقى النفوذ الأكبر للصين في المحيط الهادي والهندي اللذان يعتبران محور التجارة الدولية، وقد عبر عن هذه الفكرة أيضا "روش دوشي Rush Doshi" قي كتابه المعنون: " اللعبة الطويلة The long game" أين استشهد بعدة مراجع صينية وتوصل إلى أن الصين حاليا تطمح إلى الوصول إلى مستوى الهيمنة العالمية الذي وصلت إليه الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

الاختلاف في النظرة حول البنية المنشودة في النظام الدولي بين الصين وروسيا يعتبر اقرار بأن النفوذ المتزايد لروسيا لا يخدم هدف الصين في التحول إلى مركز العالم، وفي هذا الصدد جاء الاستثمار في الأزمة السورية بهدف موازنة الدور الروسي في المنطقة، فبعد تراجع الدور الأمريكي تعمل الصين على عدم وقوع المنطقة تحت النفوذ المطلق لأي قوة دولية أخرى خاصة روسيا التي تسعى إلى ذلك من

---

[1] _ M. Zreik, *China's involvement in the syrian crisis and the implicationsof it's neutral stange in the war*, ***RUDN Journal of Political Science***, vol.21, no.01 (2019), pp. 56_ 65.

[2] _ Gideon Rachman, *"Russia and China's plans for a new world order"*, ***Financial Times*** (23 january 2022), pp.01_11.

خلال سياستها في سوريا، وبالموازاة مع دفاع الصين على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى وفي ظل شل مجلس الأمن الدولي بالفيتو الروسي ، فإن الخيار الاستراتيجي الأمثل للصين هو الاصطفاف إلى جانب روسيا لموازاة دورها وتفادي تحولها إلى قوة مهيمنة في منطقة الشرق الأوسط.

الصين عملت على الاستثمار في الأزمة السورية لخدمة هدف جعل نفسها قوة مركزية في النظام الدولي ما بعد الأحادية القطبية، نظرا إلى موقع سوريا الاستراتيجي في تجسيد مشروع الحزام والطريق الذي يحول الصين إلى محور تدفق التجارة الدولية، وبالتالي حاولت من خلال موقفها أن تحول دون وقوع سوريا تحت نفوذ أي قوة دولية أخرى، بمنع عودة النفوذ الغربي ومنع النفوذ الروسي البحت بمشاركته الدور في سوريا، وفي الوقت ذاته توجيه رسالة إلى الغرب توحي بامكانية حدوث تحالف بين الصين كقوة اقتصادية وروسيا كقوة عسكرية في مواجهته، كما عملت على الاستثمار في الأزمة السورية في الترويج لنموذجها الدبلوماسي غير التدخلي في حل القضايا الدولية.

الفرع الثاني: تحديات دور الصين في النظام الدولي.

تجادل نظريتا انتقال القوة والواقعية الهجومية أن الدول تسعى إلى حيازة أكبر قدر من عوامل القوة مع عدم رضاها على دورها في الشؤون الدولية الذي ترى أنه لا يتناسب مع قدراتها، لذلك تسعى إلى تغيير الوضع الراهن ورغم اختلاف حجج النظريتين إلا أنهما تتفقان على أن الانتقال من بنية معينة لتوزيع عناصر القوة إلى بنية أخرى، لا يأتي إلا بزيادة قوة دول معينة تشعرها بالقدرة على احداث هذا الانتقال، ولعل أن الصين خير مثال على هذه الدول التي وصلت إلى مراحل متقدمة من الاحساس بالقوة وعدم الرضى عن الوضع الراهن، ما جعلها تجاهر منذ وصول "شي جينبينغ" إلى السلطة برغبتها في جعل الصين بقيمها ونموذجها مركزا للنظام الدولي بعد الاحادية القطبية، إلا أن هذه الاستراتيجية لا يمكن أن تكون سهلة التطبيق تخلو من التحديات، فالحلم الصيني في استرجاع عظمة الامبراطورية الصينية وجعل الثقافة الكنفوشيوسية تسود العالم يواجه مجموعة من التحديات.

الحديث عن صعود الصين جاء مخالفا للتجارب التاريخية التي كان فيها التغير في بنية النظام الدولي مصاحبا للصراعات والحروب الكبرى، وهو ما جعل مسألة الصعود السلمي للصين ورغبتها في التحول إلى قوة مركزية في النظام الدولي يثير الجدل حول هذه الاستثنائية.

يعتبر أغلب الواقعيين خاصة الهجوميين بالاضافة أنصار نظرية انتقال القوة متشائمين بشأن الصعود السلمي للصين، حيث يرى "جون ميرشايمر" أبرز منظري الواقعية الهجومية أن الصعود الصيني لا يمكن أن يكون سلميا، وأنها ستسلك نفس النهج الذي اتبعته الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر، وأن هذه الأخيرة ستبذل ما في وسعها لإعاقة صعود الصين ما يفضي في النهاية إلى المواجهة بين القوتين التعديلية والمهيمنة، وهي نفس الفكرة التي ترافع عنها نظرية انتقال القوة التي ترى أن انتقال القوة في النظام الدولي سينتهي حتما بالمواجهة العسكرية بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة، أما المنظور اللبرالي فيعتبر متفائلا بشأن الصعود السلمي للصين إذ يرى أن نسب الاعتماد المتبادل تجعل الدخول في الحرب مكلفا لجميع الأطراف، ما يخفف من حجم التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وترى اللبرالية المؤسساتية أن الصين من أكبر المستفيدين من النظام الدولي الذي نشأ عقب الحرب الباردة وليس من مصلحتها تغييره، حيث يرى "جون إيكنبيري John Ikenberry" أن الالتحاق بالنظام اللبرالي الغربي سهل لكن اسقاطه أمر صعب،[1] وبالتالي فتجسيد فكرة مركزية الصين في النظام الدولي بالطريقة التي تريدها الصين يواجه تحد إمكانية تجسيده دون الدخول في حرب مع القوة المهيمنة في النظام الدولي، فالصين تريد كسب المشروعية من باب نموذجها السلمي في الصعود، كما تواجه تحد النظام اللبرالي الدولي الذي تعتبر الصين من أكبر المستفيدين منه وتدين له فيما وصلت إليه من نمو اقتصادي، وبالتالي تجد الصين نفسها أمام معضلة تغيير بنية النظام الدولي دون خسارة حجم المكاسب الاقتصادية التي تجنيها من هذا النظام.

رؤية الصين بأن قيم الفلسفة الصينية القديمة ونموذج الحكم في الصين هو الأصلح للعالم يتعارض مع حجم القبول الذي تحظى به القيم اللبرالية من ديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم، فرغم كون هذه القيم قد نشأت في الغرب إلا أنها صالحة للعالم كله، والولايات المتحدة الأمريكية ليست المستفيد الوحيد منه فالصين في حد ذاتها قد استفادت في النمو الذي حققته من هذا النظام، لأن أفكار اللبرالية الاقتصادية على غرار التجارة الحرة واقتصاد السوق والعولمة الاقتصادية هي مفاتيح نجاح التجربة الصينية، والنمو الاقتصادي السريع الذي عرفته الصين ليس إلا نتيجة لانفتاحها والتحاق الأسواق الداخلية

[1] _ Huiyun Feng, Kai He, "*China's Institutional Challenges to the International Order*", ***Strategic Studies Quarterly*** (Winter 2017), pp. 23 _ 49

للصين بالعولمة الاقتصادية، وبالتالي فالصعود السلمي هو النموذج الأنسب للصين في هذه الحالة حسب ما أشار إليه "شي ينغونغ Shi Yinghong" بروفيسور العلاقات الدولية في جامعة بكين،[1] لكن الصعود السلمي يعني التعايش مع قيم النظام السائد وعدم السعي إلى تغييره جذريا إنما الاكتفاء بكسب مكانة أكبر في إطاره، وهو ما يتناقض مع هدف الرئيس "شي جينبينغ" في إحداث تغيير راديكالي في النظام الدولي من حيث البنية والنموذج السائد.

النموذج الصيني إذا استثنينا منه النجاح الاقتصادي فإنه حسب "جوزيف ناي" يمثل في حد ذاته عقبة أمام تجسيد فكرة مركزية الصين في النظام الدولي، فالنظام السياسي المغلق يجعل الصين ترزح تحت وطأة العديد من المشاكل الداخلية بدءا بالمطالب الداخلية بالمشاركة السياسية والتضييق على الحريات ومشاكل الأقليات والفساد،[2] وبالتالي لا يمكن لنموذج يواجه كل هذه الصعوبات على المستوى الداخلي أن يلقى رواجا خارجيا أو يتحول إلى نموذج عالمي، خاصة في ظل عولمة مفاهيم حقوق الانسان والحرية والمشاركة السياسية والديمقراطية.

النمو الاقتصادي السريع الذي عرفته الصين منذ بداية الاصلاحات الاقتصادية لا شك أنه أدى إلى استغلال هذا النمو في تطوير قدراتها العسكرية، فقد أثبتت بعض الأحداث في فترة التسعينات تخلف القدرات العسكرية للصين مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية كحرب الخليج عام 1991 والتوترات حول تايوان عام 1995 و1996 وحرب كوسوفو 1999، لذلك عملت الصين على تطوير قدراتها وضاعفت النفقات العسكرية واستوردت التقنيات الحديثة من روسيا، إلا أنها لا تزال بعيدة عن موازاة القوة الأمريكية في هذا المجال، فقد قدر البنتاجون في تقرير له النفقات العسكرية الاجمالية للصين عام 2010 بحوالي 150 بليون دولار أي حوالي 2% من الناتج المحلي الاجمالي، وهي أرقام بعيدة جدا عن نظيرتها في الولايات المتحدة الأمريكية التي تقدر بـ 719 بليون دولار أي 4% من الناتج المحلي الاجمالي، وبناء على ذلك يشكك "جوزيف ناي" في قدرة الصين على أن تحل محل الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة في العالم، وفي الوقت ذاته لا يستبعد أن تشكل الصين عائقا أمام النفوذ الأمريكي في آسيا،

[1] _ Schweller, **op.cit**, pp.41 _ 72.

[2] _ ناي،(مستقبل...)، **مرجع سابق**، ص ص. 214، 215.

ولكنها ستواجه منافسة القوى الاقليمية الكبرى كاليابان التي تميل إلى التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية ما يرجح الكفة لصالح هذه الأخيرة.[1]

وفيما يلي جدول مقارن للقدرات الحربية لكل من الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بناء على الأرقام الواردة في موقع "قلوبل فاير باور" "Global fire power" عام 2022، والأرقام الواردة في في استنتاجات الكتاب السنوي لمؤسسة شتوكهولم الدولية لأبحاث السلام (SIPRI) لعام 2021.

المؤشر	الولايات المتحدة الأمريكية	الصين	روسيا
القوة البشرية			
التعداد الاجمالي للسكان	334,998,398 (المرتبة 3)	1,397,897,720 (المرتبة 1)	142,320,790 (المرتبة 9)
اليد العاملة المتاحة	147,399,295 (المرتبة 3)	754,864,769 (المرتبة 1)	69,737,187 (المرتبة 9)
تعداد الأفراد في طور الخدمة	1,390,000 (المرتبة 3)	2,000,000 (المرتبة1)	850,000 (المرتبة 5)
تعداد القوات شبه العسكرية	0 (المرتبة 140)	624,000 (المرتبة 5)	250,000 (المرتبة 11)
تعداد أفراد الاحتياط	442,000 (المرتبة 10)	510,000 (المرتبة 6)	250,000 (المرتبة 15)
التمويل			
ميزانية الدفاع	770,000,000,000 دولار (المرتبة 1)	230,000,000,000 دولار (المرتبة 2)	154,000,000,000 دولار (المرتبة 3)
الدين الخارجي	20,275,951,000,000	2,027,950,000,000	479,844,000,000

[1] _ **المرجع نفسه**، ص ص. 215 - 217.

	دولار (المرتبة 140)	دولار (المرتبة 129)	دولار (المرتبة 117)
الاحتياط الخارجي	123,300,000,000 دولار (المرتبة 19)	3,236,000,000,000 دولار (المرتبة 1)	431,700,000,000 دولار (المرتبة 6)
القوة الجوية			
إجمالي الطائرات	13,247 (المرتبة 1)	3,285 (المرتبة 3)	4,173 (المرتبة 2)
الطائرات المقاتلة	1,957 (المرتبة 1)	1,200 (المرتبة 2)	772 (المرتبة 3)
الطائرات الهجومية	783 (المرتبة 1)	371 (المرتبة 3)	739 (المرتبة 2)
طائرات المهمات الخاصة	774 (المرتبة 1)	114 (المرتبة 4)	132 (المرتبة 3)
المروحيات	5,463 (المرتبة 1)	912 (المرتبة 3)	1,543 (المرتبة 2)
المروحيات الهجومية	910 (المرتبة 1)	281 (المرتبة 3)	544 (المرتبة 2)
القوة البرية			
الدبابات	6,612 (المرتبة 2)	5,250 (المرتبة 4)	12,420 (المرتبة 1)
السيارات المدرعة	45,193 (المرتبة 1)	35,000 (المرتبة 2)	30,122 (المرتبة 3)
المدفعيات ذاتية الدفع	1,498 (المرتبة 4)	4,120 (المرتبة 2)	6,574 (المرتبة 1)
المدفعيات المقطورة	1,339 (المرتبة12)	1,734 (المرتبة 10)	7,571 (المرتبة 1)
القوة البحرية			
الأساطيل	484 (المرتبة 3)	777 (المرتبة 1)	605 (المرتبة 2)
ناقلات الطائرات	11 (المرتبة 1)	2 (المرتبة 2)	1 (المرتبة 3)

الغواصات	68 (المرتبة 3)	79 (المرتبة 1)	70 (المرتبة 2)
المدمرات	92 (المرتبة 1)	41 (المرتبة 2)	15 (المرتبة 4)
البوارج	0 (المرتبة 140)	49 (المرتبة 1)	11 (المرتبة 7)
السفن الحربية	22 (المرتبة 4)	70 (المرتبة 2)	86 (المرتبة 1)
القوة اللوجيستية			
المطارات	13,513 (المرتبة 1)	507 (المرتبة 12)	1,218 (المرتبة 5)
المرافئ والمحطات	35 (المرتبة 2)	22 (المرتبة 4)	8 (المرتبة 13)
الطرقات	6,586,610 كم (المرتبة 1)	4,960,600 كم (المرتبة 2)	1,283,387 كم (المرتبة 5)
العوامل الجغرافية			
المساحة	9,826,675 كم^2(المرتبة 3)	9,596,961 كم^2 (المرتبة 4)	17,098,242 كم^2 (المرتبة 1)
الحدود المشتركة	12,048 كم (المرتبة 123)	22,457 كم (المرتبة 128)	22,408 كم (المرتبة 127)
المجاري المائية	41,009 كم (المرتبة 5)	110,000 كم (المرتبة 1)	102,000 كم (المرتبة 3)
القوة النووية			
عدد الرؤوس النووية المنتشرة	1800	0	1625
رؤوس نووية أخرى	3750	350	4630
إجمالي الرؤوس النووية المملوكة	5550	350	6255

المرجع: جدول من إعداد الباحثة بناء على الأرقام الواردة في الموقع: https://www.globalfirepower.com

إطلع عليه بتاريخ (15 /2022/08)، والأرقام الواردة في:

Alexandra Manolache, "le*s arsenaux nucléaires mondiaux augmentent tandis que les états continuent de les moderniser ; parution du nouveau SIPRI yearbook",* traduction : Aziza Riahi, ***Stockholm International peace research institute,*** (14 juin 2021), p p. 01 _ 03.

يتبين من الجدول أن القوة العسكرية التقليدية للصين ليست بعيدة جدا عن قوة الولايات المتحدة الأمريكية القوة الأولى في العالم وروسيا القوة الثانية، خاصة وأن الصين تستفيد من قوتها البشرية الهائلة في تعزيز جيشها، بيد أن النصيب الأكبر في حساب القوة العسكرية للدول يرجع إلى القوة النووية نظرا إلى أهميتها في خلق الردع، وهو الجانب الذي لا تزال الصين بعيدة فيه عن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

تنبذ الصين سياسة القوة في كسب مناطق النفوذ على غرار السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية عقب الحرب الباردة خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وتعول بدلا من ذلك على اقتراب القوة الناعمة خاصة في شقها الاقتصادي وهذا عبر بناء شراكات استراتيجية مجردة من النوايا الجيوبوليتيكية والجيوسياسية للدول الكبرى، وترى الصين بأنها أفضل مدخل لتجسيد "الحلم الصيني" وإحياء الأمة" التي تبنتها قيادات الجيل الرابع في الصين وعلى رأسهم الرئيس "شي جينبينغ"، ويعتبر مشروع "الحزام والطريق" الذي أفصح عنه هذا الأخير خير مثال على أهمية الشراكة الاستراتيجية في تحقيق "الحلم الصيني"،[1] غير أن ذلك يواجه مجموعة من التحديات فرغم محاولة الصين تجريد هذا المشروع من الخلفيات السياسية في تصريحات صناع القرار على غرار ما جاء في خطاب الرئيس الصيني في الكلمة الإفتتاحية لمنتدى الحزام والطريق الثاني للتعاون الدولي في أفريل 2019 حيث أكد أن الصين ليس لديها أي نوايا تدخلية في الشؤون الداخلية للدول الأخرى أو نوايا في تصدير أو فرض إرادتها أو نموذجها على غيرها من الدول إلا أن هذا لم يمنع مخاوف الدول من الخلفيات الجيوبوليتيكية للمشروع، حيث ترى بعض الآراء أنه يستهدف تعزيز مكانة الصين على رأس النظام العالمي وزيادة نفوذها بتوفير بيئة آمنة وعلاقات سليمة للاستمرار في تنمية الصين، وقد زادت هذه المخاوف مع الشرخ الذي ظهر بين خطابات الصين الرسمية التي تدعي الصعود السلمي وسلوكياتها الواقعية في السنوات الأخيرة، لذلك تعمل بعض الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على إعاقة هذا المشروع بكل

[1] _ كاظم هاشم نعمة، "القوة الناعمة الصينية والعرب"، **سياسات عربية**، ع.26 (ماي 2017)، ص ص. 27 ـ 45.

الطرق سواء من خلال زيادة مشاركتها الاقتصادية في آسيا، وتشجيع حلفائها على عدم المشاركة في المشروع أو تحريك المعارضة في الدول المشاركة.

تتخوف روسيا من النفوذ الصيني المتزايد في منطقة آسيا الوسطى خاصة في ظل مشروع الحزام والطريق لذلك تسعى إلى التخفيف من هذا النفوذ من خلال دعوة الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" لنظيره الصيني "شي جينبينغ" إلى دمج مبادرة "الحزام والطريق" بـ"الاتحاد الاقتصادي الأورو- آسياوي"، وما هذه الدعوة إلا محاولة لإعاقة دور الصين المستقبلي في النظام الدولي بصفة عامة وفي آسيا الوسطى بصفة خاصة بتقاسم الأدوار معها، كما تعاني مبادرة الحزام والطريق من التضييق من طرف اليابان والهند المتخوفتان من الدور المتنامي للصين، حيث حاولت اليابان تقديم مبادرة بديلة هي مبادرة "محيط هادئ وهندي..حر ومفتوح" حيث لاقت هذه المبادرة تأييد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والهند وأستراليا، كما تواجه أيضا الصين في محاولة تنفيذها لمشروع "الحزام والطريق" مجموعة من التحديات على المستوى التنفيذي فمعظم الدول المنظمة إليه تعاني من الفساد والعوائق البيروقراطية والمشكلات الداخلية، كما أن مستويات التنمية في هذه الدول مختلفة عن بعضها البعض[1].

إعتماد الرئيس الصيني "شي جينبينغ" على مبادرة "الحزام والطريق" كآلية لتجسيد تطلعه في جعل الصين مركز النظام الدولي دون اللجوء إلى أسلوب الدول العظمى عبر التاريخ التي وصلت إلى الهيمنة عن طريق القوة العسكرية ودون الافصاح عن هذا الهدف، يقع رهين مبدأ عدم ثقة الدول في نوايا بعضها البعض لذلك فمعظم الدول المنافسة للصين سواء على المستوى الاقليمي أو الدولي تتخوف من الخلفيات الجيوبوليتيكية لهذا المشروع وتعمل على عرقلته بكل الأساليب، كما أن معظم الدول المنظمة إليه تعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية من شأنها عرقلة المشروع.

يتضح أن الصين باعتبارها قوة دولية وصلت إلى درجة كبيرة من الاحساس بالقوة وعدم الرضى عن الوضع القائم على الهيمنة الأحادية في النظام الدولي، وتسعى إلى جعل نفسها مركزا للنظام الدولي بنموذج مختلف عن كل التجارب التاريخية للأنظمة الدولية التي جاءت بعد الحروب والصراعات الكبرى، تواجه العديد من التحديات بدءا بإمكانية تجسيد تطلعها دون المواجهة الفعلية مع القوة المهينمة في النظام الدولي، كما تواجه تحد تغيير بنية النظام الدولي دون خسارة مكاسبها الاقتصادية من النظام الدولي

[1] _ محمد مطاوع، "طريق الحرير الجديد في الاستراتيجية الصينية: الأهداف الكبرى والوزن الاستراتيجي والتحديات"، **سياسات عربية**، ع. 46 (سبتمبر 2020)، ص ص . 28 ـ 43.

اللبرالي باعتبارها من أكبر المستفيدين منه، بالإضافة إلى أن الرواج الذي تحظى به قيم الديمقراطية وحقوق الانسان والحريات وعولمة هذه المفاهيم، جعل نشر قيم الكونفوشيوسية ونموذج الحكم الصيني في العالم أمرا صعب التحقيق خاصة في ظل الفساد والمشاكل الداخلية التي تعاني منها الصين جراء نظامها المغلق، كما تعاني الصين أيضا من محدودية قوتها العسكرية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا لذلك تعول على المقاربة الناعمة في تجسيد "مركزية الصين في النظام الدولي" حيث اتخد الرئيس "شي جينبينغ" من مشروع "الحزام والطريق" مطية لذلك، بيد أن هذا الأخير يواجه محاولات عرقلته من طرف الدول المتخوفة من خلفياته الجيوبوليكية وتداعياتها على مكانة الصين في النظام الدولي كما يواجه عدة عوائق تنفيذية.

شكلت الأزمة السورية بكل ما حملته من تعقيدات فرصة للصين لتجسيد هدف الرئيس "شي جينبينغ" في جعل الصين مركزا للنظام الدولي، حيث وجدت في تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة فرصة لتجسيد مشروع "الحزام والطريق" الذي يجعل منها مركزا لتدفق التجارة الدولية ما يعطي دفعة قوية لهدف مركزية الصين في النظام الدولي، لذلك جاء موقفها من الأزمة السورية الرافض للتدخل الدولي، بغرض منع عودة النفوذ الغربي في المنطقة ومنع استئثار روسيا بالنفوذ، وبذلك استطاعت كسب هامش للحركة في المنطقة لتنفيذ مشروع الحزام والطريق، بالإضافة إلى الترويج لنموذجها الدبلوماسي غير التدخلي في إدارة القضايا الدولية الذي ترى أنه الأصلح للعالم.

بيد أن حلم الرئيس الصيني "شي جينبينغ" في كسب الصين مكان مركزي في قمة النظام الدولي يبقى يواجه عدة تحديات تتعلق بحتمية المواجهة مع القوة المهيمنة، وهو مالا يتوافق مع النموذج السلمي الذي تسعى الصين للترويج له، أما التحدي الثاني فيتمثل في عولمة النظام اللبرالي الذي تستفيد منه الصين في حد ذاتها وكيفية إيجاد طريقة للترويج للنموذج الصيني دون خسارة الأرباح التي تجنيها من هذا النظام الذي يلقى رواجا غير مسبوق في العالم، كما أن التعويل على مشروع "الحزام والطريق" في تحقيق تجسيد طموحها يواجه عدة تحديات بدءا بمحاولات عرقلته من طرف الدول المشككة في نواياه الحقيقية وصولا إلا العوائق التنفيذية على غرار الأوضاع السياسية والاجتماعية غير المستقرة في الدول المنظمة إليه.

استنتاجات المبحث:

شكلت الأزمة السورية بكل ديناميا‌تها فرصة لروسيا والصين للعب أدوار أكبر في النظام الدولي خاصة في ظل تراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن دورها المعتاد في منطقة الشرق الأوسط وبداية الحديث عن نهاية عصر الهيمنة الأمريكية، إلا أنه لا يمكن النظر إلى هذه الأزمة باعتبارها مكسب بحت للقوتين التعديليتين لوضع حد لنظام الأحادية القطبية وإرساء معالم نظام دولي مغاير، فالنظام الذي ظهر بعد الحرب الباردة ليس مجرد بنية هرمية لتوزيع عناصر القوة وإنما يستند هذا التوزيع إلى عولمة مجموعة من القيم السياسية والاقتصادية ومجموعة من المؤسسات التي أضحى دورها محوريا في العلاقات الدولية وفي التطور الاقتصادي والسياسي الذي تشهده العديد من الدول بما فيها روسيا والصين، ما يجعل ايجاد نموذج قيمي واقتصادي وسياسي يحظى بهذا القدر من الرواج والقبول مكلفا لكل الأطراف، وبالتالي فرغم الدور الذي لعبته الدولتان في الأزمة السورية والذي جنت على اثره مجموعة من المكاسب ورغم الموقف الأمريكي المتذبذب والذي لا يعبر عن معالم الأحادية القطبية، لم تتمكن روسيا والصين بعد من تجسيد تطلعهما في تغيير البنية الأحادية القطب جذريا، وهذا يرجع بالأساس إلى الاختلاف بينهما حول البنية الهيكلية المنشودة وعدم وصول أي من النموذجين إلى مرحلة النضج اللازمة التي تخوله الاعلان عن بنية جديدة في النظام الدولي.

.

استنتاجات الفصل الثالث:

الانتقال من بنية معينة للنظام الدولي إلى بنية جديدة يحتاج إلى مدة زمنية لا بأس بها لكي يتسنى قياس عوامل القوة المادية وتوزيعها، والنتائج المترتبة عنها من خلال مواقف الدول الكبرى من الأحداث المفصلية في العلاقات الدولية والأزمات والمسائل ذات الأبعاد الجيوبوليتيكية، وبالحديث عن النظام الدولي الأحادي القطب يظهر تزايد الدراسات والبحوث حول تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في هذا النظام جراء السياسة التي اتبعتها إدارة "بوش الإبن" والتي طبعها الاستخدام المفرط للقوة العسكرية والتركيز على نشر الديمقراطية وحماية حقوق الانسان والحريات بالقوة الصلدة، الأمر الذي أثقل كاهل الدولة جراء المسؤوليات المتزايدة وألقى بظلاله على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، ورغم محاولة إدارة "أوباما" التخفيف من تبعات ذلك بالتوجه نحو تبني سياسة خارجية توازن بين القوتين الصلبة والناعمة تحت مسمى "القوة الذكية"، إلا أن هذه المقاربة أثبتت محدوديتها في الأزمة السورية، ومع وصول الرئيس "دونالد ترامب" إلى السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية تملص صراحة من دور الولايات المتحدة الأمريكية كضامن للاستقرار في النظام الدولي وعمل على زيادة قوة الولايات المتحدة الأمريكية تحت شعار "أمريكا أولا" للحفاظ على مكانتها في قمة سلم توزيع عناصر القوة، دون الالتزام بالمسؤوليات التي تقع على عاتقها كقوة عظمى.

تراجع دور القوة العظمى من الناحية الاستراتيجية يفتح المجال أمام القوى الرافضة للوضع القائم لكسب هامش أكبر للمناورة والسعي إلى تغيير بنية النظام الدولي القائم، وهو ما تجلى بوضوح في الأزمة السورية أين استثمرت كل روسيا والصين في تراجع الدور الأمريكي في النظام الدولي لتمرير أجندتهما، وبالتالي يتضح أنه من بين أهم مظاهر التحول في بنية النظام الدولي الأحادي القطب في ظل الأزمة السورية هو تراجع دور القوة المهيمنة في النظام الدولي، أما فيما يخص مظاهر التحول في بنية النظام الدولي الناجمة عن سلوكيات القوى التعديلية الرافضة للوضع القائم، نجد الموقف المشترك لروسيا والصين من الأزمة السورية أين استطاعت كل واحدة منهما تحقيق جملة من الأهداف في سياستها الخارجية وتوجيه رسالة إلى الغرب مفادها استعداد روسيا والصين للعب دور أكبر في النظام الدولي، وبالتالي فالمظهر الثاني من مظاهر التحول في بنية النظام الدولي في ظل الأزمة السورية هو تأكيد روسيا والصين على دوريهما في النظام الدولي ورفضهما الصارخ للأحادية القطبية.

بيد أن تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية الذي ظهر جليا في الأزمة السورية وتنامي دور روسيا والصين من جهة أخرى رغم كونها من أبرز ملامح التحول في بنية النظام الدولي الحالي، إلا أن الحديث عن بنية هيكلية ما بعد الأحادية القطبية لا يزال يواجه جملة من التحديات أبرزها عدم وصول أي من القوتين التعديليتين في النظام الدولي إلى مستوى القوة الذي وصلت إليه الولايات المتحدة الأمريكية عقب الحرب الباردة واختلاف وجهة نظريهما حول البنية المستقبلية المنشودة للنظام الدولي، بالإضافة إلى عقبة ترسخ النظام اللبرالي الدولي الغربي المنشأ بكل جوانبه الاقتصادية والسياسية والقيمية، ووصوله إلى درجات متقدمة من العولمة والرواج في مختلف بقاع العالم، وهو ما يخدم مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية ويجعل تشخيص بنية النظام الدولي في هذه المرحلة صعبا فلا هو استمرار واضح للأحادية القطبية، ولا هو بنية جديدة واضحة، وبالتالي يمكن القول بأن النظام الدولي يمر بمرحلة إنتقالية نحو بنية جديدة لم تتضح معالمها بعد.

الخاتمة

الخاتمة:

خلصت هذه الدراسة حول تداعيات الأزمة السورية على هيكل النظام الدولي: دراسة في تنامي دور روسيا والصين، إلى جملة من الاستنتاجات على المتسوى النظري والمنهجي فقد توصلت إلى الاجابة عن الاشكالية المركزية حول مدى تأثير الدور المتنامي لروسيا والصين في الأزمة السورية على بنية النظام الدولي الأحادي القطب، فقد أثبتت حيثيات هذه الأزمة ومجرياتها سواء فيما يتعلق بدور روسيا والصين فيها، أو بدور الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القطب المهيمن في النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، أن منطق الأحادية القطبية لم يعد قائما في ظل الدور المتنامي لروسيا والصين، فقد كان موقف هاتين الدولتين في الأزمة السورية بمثابة جس النبض لمعرفة مدى قابلية البنية الأحادية القطب للتغيير، ومدى قدرة الدولتين الرافضتين للوضع القائم _ بمفهوم نظرية انتقال القوة_ على إحداث انتقال في بنية النظام الدولي إلى بنية جديدة غير تلك التي سادت منذ نهاية الحرب الباردة، وهو ما لامستاه في الموقف الأمريكي غير الفعال في التعاطي مع هذه الأزمة وفي رد الفعل الامريكي من الموقف الروسي_ الصيني المشترك من الأزمة السورية، وبالتالي فقد أدى هذا الدور إلى الدفع ببنية النظام نحو مرحلة جديدة تتميز بتراجع معالم الأحادية القطبية وبروز دولتان تعملان على تبوئ مكانة أكبر من خلال التأكيد أكثر على دوريهما في إدارة القضايا الدولية، وبالتالي فقد خلصت الدراسة إلى أن الدور المتنامي لروسيا والصين في الازمة السورية قوض معالم الاحادية القطبية القائمة على الهيمنة الأحادية الأمريكية في إدارة القضايا الدولية، إلا أنه في الوقت ذاته لم يؤدي إلى بروز بنية هيكلية جديدة واضحة المعام وبالتالي يمكن القول أن البنية الهيكلية للنظام الدولي تمر بمرحلة انتقالية نحو بنية جديدة لم تتضح معالمها بعد.

توصلت الدراسة إلى التحقق من الفرضيات التي صغناها في البداية، والتي كان الهدف منها التأكد من مدى تأثير الدور المتنامي لروسيا والصين في حيثيات الأزمة السورية في بنية النظام الدولي القائم، خاصة في ظل اتباع الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها القطب المهيمن سياسة قوامها الانكفاء عن الانخراط المفرط في الشؤون الدولية، بعد أن أنهكتها السياسة التدخلية التي طبعت سنوات إدارة الرئيس "بوش الإبن"، وما صحبه من تزايد الدراسات التي تنبأت بنهاية الأحادية القطبية الأمريكية، وبالتالي فقد جاءت الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية بصفة عامة وسوريا بصفة خاصة بمثابة رهان بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتجاوز فرضيات التراجع، وفرصة لروسيا والصين كقوتين رافضتين للوضع القائم لتجسيد تطلعهما في تبوئ مكانة أكبر في النظام الدولي.

بالتالي التأكد من صحة الفرضية القائلة بأنه كلما أدت روسيا والصين دورا أكبر في الأزمة السورية كلما دل ذلك على التوجه نحو حدوث تحولات هيكلية في بنية النظام الدولي، فقد تمكنتا من خلال دوريهما في سوريا من توجيه رسالة إلى الغرب مفادها عدم تجاوزهما في إدارة القضايا الدولية مستقبلا، وهو ما يتعارض مع سياسة الهيمنة التي تميزت بها الأحادية القطبية، وقد تمكنت هذه الدراسة بالاستعانة بنظرية انتقال القوة من التأكد من أن تعافي روسيا من تبعات انهيار الاتحاد السوفييتي، وتنامي القوة الاقتصادية للصين جعلتهما قوتين دوليتين رافضتين للوضع القائم، وهو ما يفسر موقفهما من الأزمة السورية.

تمكنت الدراسة أيضا من تأكيد الفرضية القائلة بأن تراجع الدور الأمريكي في الأزمة السورية يؤدي إلى لعب روسيا والصين أدوار أكبر، فالتراجع الأمريكي فتح المجال أمام الدولتين لفرض معادلتهما في إدارة الأزمة السورية والسعي إلى اتباع نفس النهج في إدارة القضايا الدولية الأخرى مستقبلا، أما فيما يخص الفرضية الأخيرة القائلة بأن زيادة دور القوى التعديلية في النظام الدولي الاحادي القطب يؤدي إلى توجه بنية النظام الدولي نحو التعددية القطبية فقد توصلت الدراسة إلى أنها تجانب الصواب نظرا إلى استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في الاحتفاظ بأكبر قدر من عوامل القوة المادية رغم تراجع دورها، ونظرا إلى اختلاف وجهة النظر بين روسيا والصين حول البنية الهيكلية المستقبلية للنظام الدولي فروسيا تهدف إلى الوصول إلى مكانة القوة الكبرى ذات الصيت المسموع في النظام الدولي أي تسعى إلى موازنة القوة الامريكية، وهو ما يتعارض مع وجهة النظر الصينية التي تسعى إلى الهيمنة بإحداث تغيير راديكالي في البنية الهيكلية القائمة، وتعويض النظام الأحادي القطب الأمريكي وقيمه اللبرالية الرأسمالية بنظام ونموذج صيني على جميع الأصعدة القيمية والسياسية والاقتصادية.

توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج بخصوص الاستمرار والتغير في البنى الهيكلية للأنظمة الدولية، ودور روسيا والصين في الأزمة السورية وتراجع الدور الأمريكي، وأثر ذلك في بنية النظام الدولي، وعموما يمكن إدراج النتائج التي توصلت إليها كما يلي:

- التغير في البنى الهيكلية للأنظمة الدولية هي حتمية تاريخية يفرضها السعي الدائم للدول إلى زيادة قوتها.

- يحدث الانتقال من بنية دولية معينة في النظام الدولي إلى بنية أخرى جراء حدوث تغير في توزيع عناصر القوة بين الدول سواء بتراجع قوة دولة أو دول معينة أو تناميها.
- صعوبة القياس الدقيق لعوامل القوة خاصة العوامل غير المادية يلقي بظلاله على تشخيص البنية الهيكلية للنظام الدولي خاصة في المراحل الانتقالية.
- تميز النظام الدولي الذي ظهر بعد الحرب الباردة بتجمع عوامل القوة في يد دولة واحدة كسابقة تاريخية جعلت من الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة في النظام الدولي الأحادي القطب، حيث عملت هذه الاخيرة على تكريس هيمنتها وعولمة نموذجها اللبرالي الرأسمالي.
- الولايات المتحدة الأمريكية لا تشكل استثناء من حتمية تراجع قوة الدول بعد وصولها إلى الذروة، فقد انهكتها سياسة الانخراط المفرط في الشؤون الدولية وبدأ الحديث عن نهاية القطبية الأحادية ودور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي.
- تميز النظام الدولي الذي ظهر بعد الحرب الباردة بوجود إلى جانب القوة العظمى، مجموعة من الدول الكبرى على غرار روسيا والصين حيث أدى تزايد قوة هاتين الدولتين إلى تحولهما إلى قوتين رافضتين للوضع القائم تسعيان إلى احتلال مكانة أكبر في النظام الدولي.
- جاءت الأزمة السورية في ظل الحديث عن تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، لذلك فقد كانت بمثابة رهان لها لدحض حجج التيار التراجعي، وفي الوقت ذاته شكلت فرصة لروسيا والصين للعب أدوار أكبر في الساحة الدولية.
- لم تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة مباشرة مع روسيا والصين في سوريا لأنها من المنظور الواقعي فاعل عقلاني يدرك أن ذلك سيقوض معالم الأحادية القطبية.
- استطاعت روسيا والصين الاستثمار في الأزمة السورية للتأكيد أكثر على دوريهما في الساحة الدولية، في ظل مواصلة الولايات المتحدة الأمريكية في سياسة الإحجام عن الانخراط المفرط في القضايا الدولية.
- من أبرز ملامح النظام الدولي في ظل الأزمة السورية هو تراجع الدور الأمريكي في إدارة القضايا الدولية مقابل حفاظها على مكانتها كأكبر دولة من حيث حيازة عوامل القوة.
- تتوافق روسيا والصين بشأن إدارة الأزمة السورية وفي رغبتهما في استخدامها كمطية لتغيير بنية النظام الدولي.

- تختلف الدولتان بشأن البنية الهيكلية المنشودة، فالصين تطمح إلى احداث تغيير راديكالي في النظام الدولي حيث تحل محل الولايات المتحدة الأمريكية كمركز للعالم بقوتها ونموذجها وقيمها فهي تسعى بالمفهوم الواقعي إلى الهيمنة، وهو ما يتعارض ضمنيا مع وجهة النظر الروسية التي لا تسعى إلى تغيير جذري للنظام الدولي، بقدر ما تسعى إلى إفتكاك مكانة أكبر في نظام دولي متعدد الأقطاب أي تسعى إلى التوازن.
- عدم التوافق بين وجهتي النظر الروسية والصينية يجعل وقوفهما في نفس الصف هو أمر آني ينتهي بمجرد تحقيق مصلحتهما المشتركة والمتمثلة في وضع حد للأحادية القطبية.
- فكرة مركزية الصين في النظام الدولي تتصادم مع واقع ترسخ النموذج الغربي اللبرالي الرأسمالي بمؤسساته وقيمه وحجم القبول الذي يلقاه هذا النموذج في العالم، فالرواج الذي يلقاه النظام اللبرالي الرأسمالي كنموذج سياسي واقتصادي يتوافق مع منظور "هيغل" و"كارل ماركس" اللذان يريان أن المجتمعات البشرية ستكف عن التطور عند وصولها إلى الشكل الذي يشبع حاجياتهم الأساسية
- بما أن قوة الدول لا تقاس فقط بحجم الموارد التي تمتلكها وإنما بقدرة هذه الدول على تحويل هذه الموارد إلى نجاحات على المستوى الخارجي، فإن احتفاظ الولايات المتحدة الأمريكية بأكبر قدر من عوامل القوة مقارنة بالدول الأخرى، لا يضمن لها الاستمرار على رأس النظام الدولي كقطب مهيمن.
- تظهر الأزمة السورية مرور بنية النظام الدولي الحالي بمرحلة انتقالية، تتميز بتراجع ملحوظ للأحادية القطبية كبنية تتميز بهيمنة قوة واحدة على دواليب السياسة الدولية، فالدور الذي تلعبه روسيا والصين في الأزمة السورية لا يعبر عن أسس الأحادية القطبية، وفي الوقت ذاته لم يصل إلى بنية جديدة واضحة المعالم.
- يصعب تحديد الفترة الزمنية التي تستغرقها هذه المرحلة الانتقالية والبنية الهيكلية التي ستظهر بعد الأحادية القطبية، لأن ذلك يتوقف على مدى الاستمرار والتغير في السياسات الخارجية للأطراف الثلاث خاصة مع تغير صناع القرار، ومدى قدرة الولايات المتحدة الامريكية في الحفاظ على الصدارة في حيازة عوامل القوة المادية في ظل تسارع نمو قوة الصين، وكذا مدى قدرة الصين وروسيا على الاستثمار في قضايا دولية أخرى غير الأزمة السورية، ومدى قدرتهما على الحفاظ على التوازن في علاقتهما الثنائية.
- تراجع الدور الأمريكي الذي ظهر جليا في الأزمة السورية يفتح المجال مستقبلا أمام روسيا والصين للعب أدوار أكبر في باقي مناطق العالم خاصة في آسيا الوسطى والمحيط الهادي وإفريقيا،

ويمنحهما هامشا للمناورة أكبر في سياستيهما الخارجية خاصة في منطقة شرق آسيا باعتبارها المجال الحيوي للصين، وفي رابطة الدول المستقلة خاصة أوروبا الشرقية باعتبارها المجال الحيوي لروسيا.

- ينم تشدق الولايات المتحدة الأمريكية بمركزها في قمة النظام الدولي رغم تراجع دورها مقابل سعي روسيا إلى مشاركتها هذا المركز وسعي الصين إلى الترويج لنموذجها وعولمته، عن بداية العودة إلى سياسة محاور القوة أين يعمل كل طرف على استقطاب أكبر عدد ممكن من الدول إلى جانبه.

قائمة المراجع

❖ المراجع باللغة العربية:

❖ الكتب:

1. ابن خلدون عبد الرحمن ابن محمد، **مقدمة إبن خلدون** (دمشق: دار يعرب للنشر والتوزيع، 2004).
2. الأمارة مضر جريء لمى، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).
3. الأمارة مضر جريء لمى، **المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الإتحادية وتأثيرها على سياستها الخارجية اتجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990 . 2003** (أبو ضبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005).
4. إيرليخ ريز، **داخل سوريا : قصة الحرب الأهلية وما على العالم أن يتوقع**، تر: رامي طوقان (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015).
5. باستور.أ. روبرت، **كيف شكلت القوى العظمى بنية النظام الدولي الجديد**، تر: هاشم أحمد محمد (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010).
6. باهي سمير، **تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية للدول المغاربية**، (القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية، 2014).
7. برقاوي أحمد وآخرون، **استراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السورية** (دمشق: مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية، 2014).
8. برونيه أنطوان، جون بول جيشار، **التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية ك الامبريالية الاقتصادية** (تر. عادل عبد العزيز أحمد)، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016).
9. جندلي عبد الناصر، **أثر نهاية الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي** (القاهرة: مكتبة مدبولي ، 2011).
10. جنسن لويد، **تفسير السياسة الخارجية**، تر: محمد بن أحمد مفتي، محمجد السيد سليم (الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، 1989).
11. جهاد عبد الله أمجد، **التحولات الاستراتيجية في العلاقات الأمريكية الروسية** (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2011).
12. جهاد عودة، **النظام الدولي: نظريات وإشكاليات** (القاهرة : دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005).
13. حسن حسين فوزي، **الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية** (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009).
14. حقي توفيق سعد، **النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة** (عمان: دار الأهلية للنشر والتوزيع، 1999).
15. الحيالي نزار اسماعيل، **دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة**، (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003).

16. حيدر على حسين، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي**، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2012).

17. خليل حسين، **النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية**، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009).

18. ديب عبد الحفيظ ، **ملامح النظام الدولي الجديد ودور النفط في تبلوره، الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة** (الجزائر: دار هومة، 2004).

19. زبيغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة العالمية وما يترتب عليها جيوسياسيا**(بيروت: مركز الدراسات العسكرية، 1999).

20. زبيغنيو بريجنسكي، **رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية**، تر:فاضل جكتر (بيروت: دار الكتاب العربي، 2012).

21. زياد على عبد الله فتحي العلي، **القوة الأمريكية في النظام الدولي الجديد** (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2014).

22. زيدان ناصر، **دور روسيا في الشرق الاوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013).

23. سعفان كامل، **معتقدات آسيوية (العراق – فارس– الهند – الصين – اليابان)**، (القاهرة: دار الندى للنشر والتوزيع، 1999).

24. السيد سليم محمد، **تحليل السياسة الخارجية** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط.2، 1994).

25. سيليريه بيير، **الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإستراتيجية**، تر: أحمد عبد الكريم (القاهرة: دار الأهالي للنشر والتوزيع، 1988).

26. شارب صامويل وآخرون، **فهم التدخل الروسي في سوريا**، تر: أحمد علي، آرفيدة (الكويت: مركز النورس للترجمة، د.ت).

27. شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات الأدوات** (الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 1997).

28. شيفتسوفا ليليا، **روسيا بوتين**، تر: بسام شيحا (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006).

29. عاطف معتمد عبد الحميد، **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي: أزمة الفترة الانتقالية** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009).

30. غضبان مبروك ، **المدخل للعلاقات الدولية** (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007).

31. فوكوياما فرانسيس، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، تر: حسين أحمد أمين (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993).

32. فيشر يوشيكا، **عودة التاريخ: العالم بعد الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول وتجديد الغرب**، تر: هاني صالح،(الغرب: دار العبيكان للنشر والتوزيع، 2009).

33.كابلان .د. روبرت، **انتقام الجغرافيا:ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2015).

34.لوموان فرانسوان، **الإقتصاد الصيني** (تر:صباح ممدوح كعدان)، (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010).

35.محفوظ عقيل سعيد، **الثعلب والقنفد: الولايات المتحدة الأمريكية إزاء الأزمة السورية**(دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2017).

36.المخادمي عبد القادر رزيق، **النظام الدولي الجديد الثابت...والمتغير** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010).

37.معراف اسماعيل، **الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية: مع التركيز على قضايا الاصلاح والتحول الديمقراطي** (الجزائر: منشورات الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، 2009).

38.منصور فوزي، **الشرق الأقصى : الصين واليابان (1853-1992)**، (القاهرة: مطابع غباشي طنطا، ط . 3 ، 1997).

39.ميرشايمر جون، **مأساة سياسة القوى العظمى**، تر: مصطفى محمد قاسم (الرياض: النشر العملي والمطابع بجامعة الملك سعود، 2012).

40.نافع إبراهيم، **الصين معجزة نهاية القرن العشرين** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999).

41.ناي جوزيف، **مستقبل القوة**، تر:أحمد عبد الحميد نافع(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015).

42.ناي جوزيف، **هل انتهى القرن الأمريكي؟**، تر:محمد ابراهيم العبد الله (الرياض: دار العبيكان للنشر، 2016).

❖ **المقالات والدراسات:**

1. ابراهيم عبد الأمير عبد الحسن، "إدارة ترامب : تراجع في القيادة العالمية وتوجه نحو القوة والثروة"، **قضايا سياسية**، ع.52، (2018).

2. أبو كريم منصور، "اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب"، **مركز حرمون للدراسات المعاصرة بالدوحة** (جانفي 2018).

3. أحمد حميد شهاب، "تداخل المواقف الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية) تجاه الأزمة السورية، **مجلة العلوم السياسية**، ع.58 (2019).

4. أحمد عامر كامل، "التدخل الروسي في الأزمة السورية"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، مج.03، ع.02 (2016/12/01).

5. أحمد عامر كامل، العلاقات السورية – اللبنانية بعد الانسحاب السوري من لبنان، **مجلة دراسات دولية**، ع. 35 (2008).

6. أركان عدوان أبراهيم، "محددات الموقف الروسي من الثورة السورية"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، ع.54 (2016).

7. الأصفهاني نبيه، "المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية"، **السياسة الدولية**، ع . 142 (أكتوبر 2000).

8. بخوش مصطفى، "مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة"، **مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر ببسكرة**، ع.03 (أكتوبر 2002).

9. بدران ودودة، "مفهوم النظام العالمي الجديد في الأدبيات الأمريكية"، **عـالم الفكر** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مج.23، ع. 3،4 يناير/مارس، أفريل/يونيو، 1995).

10. بن عنتر عبد النور، "القطبية الاحادية للنظام الدولي: أي مكانة للصين"، تر: عومرية سلطاني، **سياسات عربية**، ع.46 (سبتمبر 2020).

11. بن موسى وصفي ، "قراءة في توجهات الدولة القطرية من الأزمة السورية 2011_ 2018 ، **مجلة العلوم الاقتصادية .والقانوينية والادارية**، ع.07(2023).

12. تقدير موقف، "الحرب الروسية في سوريا : الأسباب والمآلات"، **مركز الجزيرة للدراسات بالدوحة** (12 أكتوبر 2015).

13. تقدير موقف، "طبيعة الانسحاب الروسي من سوريا ودلالاته"، **مركز الجزيرة للدراسات بالدوحة**، (19 مارس 2016).

14. تقدير موقف، "الانسحاب الأمريكي من سوريا : الأسباب والسياقات والتداعيات"، **مركز الجزيرة للدراسات بالدوحة** (25 ديسمبر 2018).

15. تودمان ويل، "سياسة دول الخليج في سوريا"، تر: محمد شمدين، **مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية** (أكتوبر 2016).

16. توفيق ابراهيم حسنين، "النظام الدولي الجديد في الفكر العربي"، **مجلة عالم الفكر**، ع.3،4 (يناير- مارس ـ أفريل ـ يوليو 1995).

17. توفيق حكيمي، "موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي"، ***مجلة المفكر*** ، ع.12 (2015).

18. الجبوري معتز عبد القادر محمد، " الأدوار الدولية للقوى الكبرى اتجاه الأزمة السورية"، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية**، ع.10 (2015).

19. الجرباوي علي،"الرؤى الاستراتيجية للثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن" **سياسات عربية**، ع.31، (مارس 2018).

20. حبش لورد ، "الهيمنة في العلاقات الدولية : مراجعة للمفهوم في ضوء الحالة الأمريكية"، **سياسات عربية**، ع. 48 (يناير 2011).

21. حبش لورد، "الهيمنة في العلاقات الدولية: مراجعة للمفهوم في ضوء الحالة الأمريكية"، **سياسات عربية**، ع.48 (جانفي 2021).

22. حسن أزهار عبد الله، "إستراتيجية توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2008 : دراسة تحليلية"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، ع.09 (2017).

23. حسن شذى زكي، "التغيير السياسي في سوريا بين مطالب الداخل وضغوط الخارج"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، ع.52 (2015).

24. حسن محمد وليد، "دور الرئيس بوتين في رسم الاستراتيجية الروسية الجديدة"، **دراسات دولية**، ع.64،65 (2016)

25. حسون محمد، "استراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، م.24، ع.01 (2008).

26. حسين علي صفاء، "السياسة الخارجية الروسية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية**، ع.02 (2013).

27. حشاني فاطمة الزهراء وتوفيق حكيمي، "السياسة الخارجية الصينية في عهد شي جينبينغ: معالم التحول وخلفياته"،**المجلة الجزائرية للأمن الانساني**، م.05، ع.02 (جويلية 2020).

28. حمزة عادل ،"إشكالية التدخل الانساني في العلاقات الدولية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**،(كلية القانون والعلوم السياسية جامعة ديالي،ع. خ).

29. الخزرجيموفق مصطفى ، نظرة في الأزمة السورية ومواقف الدول الكبرى، **مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية**، ع.08 (جانفي 2016).

30. ديبو محمد، "الاقتصاد السوري من عهد "الأسدين" إلى "الأفق المظلم"، **برنامج المعرفة حول المجتمع المدني في غرب آسيا**، (فيفري 2014).

31. الراوي عبد العزيز مهدي، "توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، **مجلة دراسات دولية**

32. الربيعي كوثر عباس، "الولايات المتحدة الأمريكية والحرب على الإرهاب : التناقض في مواجهة الأزمة السورية، **مجلة دراسات دولية ببغداد**، ع. 64 ـ 65 (2016).

33. السلمي محمد بن صقر، "التنافس الأمريكي ـ الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط"، **المعهد الدولي للدراسات الإيرانية**، (2020).

34. سليمان يمني، "توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب"، **المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية**، (21 ماي 2016).

35. سليني ياسين، "التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية اتجاه المنطقة العربية" **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، ع.04 (ديسمبر 2015).

36. السيد سليم محمد، "روسيا بوتين – ميدفيديف : انقلاب تكاملية يلتسن إلى الحرب المجمدة"، **يومية النهار**، ع.0856 (الكويت: 29يناير 2010).

37. سيرغيه ستروكان، "الأوراسيون قادمون: أطروحة جديدة لفلاديمير بوتين"، **مركز الجزيرة للدراسات**، (02 نوفمبر 2011).

38. شحرور عزت، "صناعة القرار في الصين...مراكزها وتطورها"، **مركز الجزيرة للدراسات** (13 نوفمبر 2013).

39. شحرور عزت، "مبادرة الحزام والطريق رؤية نقدية"، **مركز الجزيرة للدراسات بالدوحة**، (11 ماي 2017).

40. شمال حسين مصطفى، "مبررات إصلاح هيئة الأمم المتحدة في ظل تزايد الأزمات الدولية: الازمة السورية2011 نموذجا"، **المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز**، مج.08، ع.02 (2019).

41. عبد الحي وليد، "متغيرات الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط"، **مركز الجزيرة للدراسات بالدوحة** (04 ديسمبر 2011).

42. عبد الحي وليد، "محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية"، **مركز الجزيرة للدراسات** (03أفريل 2012).

43. عبد العظيم خالد، "حدود التحالف وأبعاد الانقسام في العلاقات الاوروبية ـ الأمريكية" ، **السياسة الدولية**، ع.147 (يناير، 2002).

44. عبد الله حسن كمال، "أهمية الأزمة السورية في الاستراتيجية الروسية بعد العام 2011"، **مجلة كلية القانون والعلوم القانونية والسياسية**، مج. 09، ع.32 (2020).

45. عبيد محمد محمود، "الأبعاد الاستراتيجية للدور الروسي في الأزمة السورية"، **المجلة السياسية والدولية**، ع.33، 34 (2017).

46. علوي مصطفى، "السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي"، **السياسة الدولية**، ع.153، (يوليو 2003).

47. عليوي حسين، وأيسر الياسري، "الأزمة السورية _ المواقف الإقليمية والدولية"، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية**، ع.17 (2013).

48. عمران ماجد، " السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الانسان"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، ع.01، مج. 27 (2011).

49. فتحي محمد ميسر، "الأزمات الدولية ومستقبل التوازنات الجيوستراتيجية العالمية: الأزمة السورية انموذجا"، **مجلة قضايا سياسية**، ع. 43، 44 (2016).

50. قاعود يحيى سعيد وآخرون، "وثيقة استراتيجية الأمن القومي الامريكي2017: قراءة تحليلية في استراتيجية دونالد ترامب"، **قراءات استراتيجية**، ع.20، (أفريل 2018).

51. قبلان مروان، "أطروحات إدارة ترامب ونظام ما بعد الحرب العالمية الثانية: "انقلاب"في السياسة الخارجية أم نسخة باهتة من الجاكسونية"، **سياسات عربية**، ع.24 (جانفي 2017).

52. قبلان مروان، "المسألة السورية واستقطاباتها الإقليمية والدولية: دراسة في معادلات القوة والصراع على سوريا"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، (مارس 2015).

53. قبلان مروان، "المعارضة المسلحة السورية: غياب الهدف ووضوح الرؤية"، **سياسات عربية**، ع.02 (ماي 2013).

54. كاظم علي مراد، حيدر حمزة مهدي، "الفاعلون في الأزمة الدولية المعاصرة :الأزمة السورية أنموذجا"، **مجلة الكلية الاسلامية الجامعة**، ع.45 (2018).

55. الكيلاني شمس الدين، "عام على تأسيس الائتلاف الوطني السوري: بين رهانات الولادة وعسر المهمة، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات** (يناير 2014).

56. ليونارد مارك، "الصين... البيانات الكبرى والأخ الأكبر"، **الوطن**، ع.8227 (الثلاثاء 13 مارس 2018).

57. محمد جواد شيماء، أحمد رعد رمضان، "الخصائص الطبيعية للصين"، **مجلة كلية التربية الأساسية**، م.22 ، ع.93 (مارس 2016).

58. محمد علي آمنة، "أزمة القرم وتداعياتها على العلاقات الروسية . الاوكرانية"، **مجلة دراسات دولية**، ع.68 (2017)

59. محمد فهمي عبد القادر، "دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي"، **مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، ع.42 (2000).

60. محمود أحمد وليد، " توجهات السياسة الخارجية الروسي بعد الحرب الباردة 2000 – 2008"، **دراسات إقليمية**، ع.33 (2014).

61. مطاوع محمد، "إستراتيجية الامن القومي الأمريكي (2015):المؤشرات الكبرى الجديدة وملامح التغيير"، **سياسات عربية**، ع.15 (جويلية 2015).

62. مطاوع محمد، "طريق الحرير الجديد في الاستراتيجية الصينية: الأهداف الكبرى والوزن الاستراتيجي والتحديات"، **سياسات عربية**، ع. 46 (سبتمبر 2020).

63. منصور عماد، "السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتيجية"، **سياسات عربية**، ع.21 (يوليو 2016).

64. نجم رفل حسين، عباس طراد ساجت، "خصائص القوة الجيوبوليتيكية للجمهورية العربية السورية، **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية بجامعة بابل**، ع. 42، (فيفري 2019).

65. نعمة كاظم هاشم، "القوة الناعمة الصينية والعرب"، **سياسات عربية**، ع.26 (ماي 2017).

66. نقاش جماعي لباحثي المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "الخاص والعام في الانتفاضة الشعبية السورية الراهنة"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات**، ع. أفريل (2011).

67. هادي محمد قاسم، "مكانة القوة الذكية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي"، **مجلة العلوم السياسية**، ع.54 (2018).

68. هاشم نوار جليل ، المعيني محمد كاظم عباس ، **"ما بين الجيوبوليتيك والجيواستراتيجية دراسة في اختلاف المفاهيم"، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، ع. 02، مج.04 (2020).

69. والرشتاين إيمانويل، "جيوبوليتيك الاضطرابات العربية"، تر: موسى الحالول، **مركز الجزيرة للدراسات بالدوحة** (04 أكتوبر 2012).

70. وحدة الفكر السياسي المعاصر في مركز الفيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، "سياسة الصين الخارجية: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية، الاستراتيجية الصينية نحو الشرق الأوسط"، **مسارات**، ع. فيفري (2014).

71. وحدة الفكر السياسي المعاصر، "سياسة الصين الخارجية"، **مسارات: مركز الملك فيصل للدراسات الإسلامية**، (فيفري 2014).

72. وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، "تطورات الموقف الأمريكي من الثورة السورية"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالدوحة** (فيفري 2013).

❖ **الرسائل الجامعية:**

1. سيد حسين أحمد، **دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة : روسيا في عهد بوتين** ، (أطروحة دكتوره منشورة من طرف مركز دراسات الوحدة العربية :سلسلة أطروحات الدكتوراه، رقم 114، 2013).
2. شلبي محمد، **السياسة الخارجية للدول الصغيرة: الأردن وعملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي (1979 ـ 1994)**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية (جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006).

❖ **الوثائق الرسمية:**

1. **وثيقة استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية**، نص التقرير الذي وجهه بوش إلى الكونغرس في 20 سبتمبر 2002 ، (دمشق : مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية).

❖ **المواقع الالكترونية:**

2. أحمد حويدق، "أمريكا والأزمة السورية... القصة الكاملة لـ 07 سنوات من النزاع"، العين الإخبارية (21 /2018/12)، على الرابط: ***https://www.al-ain.com/article/america-syrian-crisis-story-of-7-year-conflict*** (15/08/2019).

3. الأنباري احمد عبد الأمير ، "التجربة الاقتصادية الصينية"، **مركز دراسات الصين وآسيا** (2009)، على الرابط: ***http://www.chinaasia-rc.org/index.php?d=32&id=414*** , (12/08/2018).

4. باكير علي حسين ، "مفهوم الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية" **مركز الجزيرة للدراسات بالدوحة** (21 أفريل 2011) على الرابط:

https://www.studiesaljazeera.net/ar/reports/2011/201172113270156186.html تم الإطلاع عليه يوم : (15.07.2019).

5. تعتاع عبد الناصر ، "الموقف العربي من الثورة السورية"، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية (2012/07/19) على الرابط: http://www.umayya.org/featured/1386 (17/09/2017)

6. تقدير موقف، "التدخل العسكري الروسي في الازمة السورية"، مركز برق للأبحاث والدراسات، (03 نوفمبر 2015)، على الرابط: https://www.barq.rs.com تم الإطلاع عليه يوم (2019/11/18).

7. خريطة الحزام والطريق:"

https://www.maspero.eg/wps/portal/home/egynews/infographic/details/4a50650f-ca4a_4655-98cc-da6632dbb25b/

8. خريطة روسا الاتحادية على الرابط:https://www.aidandoyle.net/travel/eastern-europe-2009 تم الإطلاع عليه يوم: 2018/07/15.

9. خريطة الصين على الرابط:https://www.helaahob.com/news/world/8663 تم الإطلاع عليه يوم 2018/07/29

10. الخطاب فارس، "العراق وإشكالية الموقف من سوريا"، على الرابط: https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/8/30 تم الاطلاع عليه (20., 09. 2017)

11. دستور الجمهورية العربية السورية 13 مارس 1973 الموافق لـ 09 صفر 1393، على الرابط: https://www.cours-examens.org/images/an_2013_2/Etude_superieure/Droit/CONST/Autres/syrie.pdf

12. شقير شفيق، "بعد الفيتو... القيادة الصينية الجديدة ودبلوماسية التفسير، **مركز الجزيرة للدراسات بالدوحة** (10 أفريل 2013)، على الرابط: https://www.studies.aljazeera.net/ar/reports/201341084342112.html تم الإطلاع عليه بـ : (2019/08/17).

13. عبد العظيم زينب ، "الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر"، مركز الحضارة للدراسات، ص.828، على الرابط:(13/04/2017) http://www.hadaracenter.com/pdf/

14. عثمان المختار، "تحولات داخل العراق تجاه الملف السوري: أسباب داخلية وخارجية"، قسم سياسة:تقارير _عربي (10 أفريل 2017)، على الرابط: http://www.alaraby.co.uk تم الاطلاع عليه يوم (18/ 05/ 2018)

15. غازي دحمان، "قرار الانسحاب الأمريكي من سوريا وتداعياته"، مجلة شؤوون عربية(12 مارس 2019) على الرابط: https://arabaffairsonline.com/category/america-exit-syria اطلع عليه يوم: (2020/05/07).

16. القدس العربي، "السعودية تعتزم تقديم قروض تنمية لسوريا بشروط ميسرة ولكن ليس مساعدات نقدية "، (16 مارس 2010)، على الرابط: https://www.alquds.co.uk/ اطلع عليه يوم: (2017/08/27).

17. القراله ذيب سليم ، "توجهات روسيا الخارجية في عهد يلتسن حتى ولاية بوتين الثانية، مركز المحترفون الدولي للدراسات والأبحاث (18 فيفري 2017، 04:32:13) على الرابط :
http://www/projocenter.com/aspx?=6 تم الإطلاع عليه يوم (2018/05/26)

18. محمد إعلوان، "معالم الفكر الاستراتيجي الصيني الجديد:الحلم الصيني نموذجا..."، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات والأبحاث (2017)، على الرابط: https://www.diae.net/55685 تم الاطلاع عاليه (15. 10. 2018).

19. محمد نعمان جلال، "تسليم الراية في القيادة الصينية: الأبعاد والدلالات"، الصين اليوم ، ع.05 (ماي 2003)، على الرابط: http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/203a1n12/2003n(/5a4.html تم الاطلاع عليه يوم (22/ 09/ 2018)

20. الموقع الرسمي لفرانس 24، "الصين تخلد إسم شي جينبينغ من خلال إدراج رؤيته في الدستور"، (2018/01/19) على الرابط: http://www.france24.com

21. موقع بي.بي . سي العربي " شي جينبينغ : الرئيس الذي عاش في كهف"، (11 مارس 2018)، على الرابط: http://www.bbc.com/arabic/world-43363354 (09/09/2018)

22. وثائق وأحداث، "من جنيف 1 إلى 8 .. ماذا تحقق؟"، شبكة الجزيرة الاعلامية(2017/03/04)، على الرابط: https://www.aljazeera.net

➢ المراجع باللغات الأجنبية:

❖ الكتب:

1. Baltes Chelsea Marie, ***causes and consequences of syrian civil war,*** *Senior theses* (U.S : university of South Carolina, 2016).
2. Bermaroya François, **L'économie de la Russie** (Paris : éditions la découverte , 2016).
3. Christopher. E. Paul, Michael Roskin, ***A unipolar or multipolar world,*** (U.S.A : USAWC military studies program paper, 1992).
4. Cook Steven A., ***Major power rivalry in the Middle East*** (New York : the Council on foreign relations, 2021).
5. Harrison Ewan, ***The post-cold war international system : strategies, institutions and reflexivity*** (New York : Routledge, 2004).

6. Huntington Samuel .P., " *the clash of civilizations ?",* ***foreign affairs*** (summer , 1993).

7. Kennedy Paul, ***the rise and fall of the great Power :economic changeand military conflict from 1500 to 2000*** (New York : random house, 1987).

8. Lounnas Djallil, ***la sécurité collective dans l'uni polarité : la crise nucléaire iranienne,*** thèse présenté en vue de l'obtention du grade PhD en science politique, (Université Montréal, 2010).

9. Paul T.V . and John.A. Hall, ***International order and the future of world politics*** (U.K : Cambridge university press, 1999.)

❖ **المقالات والدراسات:**

1. Akerman Galia, "*Vladimir Poutine : homme ou système", entretien avec Olga Krychtanovskaia,* ***histoire et liberté,*** no.34 (printemps 2008).

2. Amacher Korine, " *Le mémoir de stalinisme dans la Russie de Poutine : continuité ou rupture ?",* ***Revue_esprit*** (décembre 2012).

3. Balanche Fabrice, "Syrie : guerre civile et internationalisation du conflit ", **Eurorient,** no.41 (2013).

4. Balci Bayram, "*la Turquie, l'Iran et la Russie nouvelles forces de stabilisation du Moyen Orient ?",* ***les études de CERI – regards sur l'Eurasie,*** no.235 – 236 (février 2018).

5. Barnovsky Vladimir, *" La fabrique de la politique étrangère russe", in* ***Isabelle Facon et all, Moscou et le monde Autrement « Monde et nation »,*** (2008).

6. Belhadj. Souhail, *"l'appareil sécuritaire syrien,socle d'un régime miné par la guerre civile",****revue confluences méditerranée,*** no.89 (printemps 2014).

7. Bériault Jean,"la politique étrangère de Xi Jinping : bilan de la première année", **l'observatoire de l'Asie de l'est,** (14 avril 2014).

8. Bolt Paul J., *Sino-Russian Relations in a Changing World Order,* ***Strategic Studies Quarterly,*** Vol. 8, No. 4 (winer2014).

9. Borshchevskaya Anna, "*Russia's Strategic Success in Syria and the Future of Moscow's Middle East Policy*" , ***Policy Analysis***, (23 january 2022).

10. Brisset Jean Vincent, *"Chine – Syrie : une politique de cohérence"*, ***les cahiers de l'orient,*** no.116 (avril 2014).

11. Buzan Barry, *"New patterns of global security in the twenty-first century "*, ***international affairs,*** vol.67, no.03 (jul ,1991).

12. Carignan Colin H., *"Note de recherche : Le conflit syrien, une guerre par procuration"*, ***Cahiers de recherche en politique appliquée,*** no.06 (été 2015.)

13. Champlon Daniel, *"la sécurité de l'approvisionnement gazier européen : perspectives et défis"* , ***CEDE Gaz*** (23 – 26 mais 2016).

14. Chaziza Modechai, *""soft balancing stategy in the Middle East : Chines and Russian vetoes in the united nations security concil in Syria crises"* , ***China report*** (2014).

15. Colin Armand, "*comment la Russie voit_elle le monde ?, élément d'analyse d'une politique étrangère en mutation"*, ***Revue international et stratégique,*** no.68 (04/2007).

16. conference report, *the syrian crises :policy options for the trump administration,* ***James. A. Baker institute for public policy of Rice University,*** (february 2017).

17. Connolly Richard and Cecilie Sendstad, *"Russia's role as an arms exporter : the strategic and economic importance of arms exports for Russia"*, **Russia and eurassia programme** (march 2017).

18. Dasseleer Pol .Henry, *"la politique étrangère Russe :une approche régional"* , **institut royal supérieur de défense,** no.108 (février 2010).

19. De Keersmaeker Goedele, *" Multipolar Myths and unipolar fantasies"*, ***security policy brief,*** no.60, (february 2015).

20. Dicicco Jonathan .M.,"*power transition theory and the essence of revisionim"*, ***Oxford research encyclopedia of politic*** (september 2017).

21. Economy Elizabeth, *Can China Remake the International System?,* ***Foreign Affairs,*** Vol. 101, no.1, (January/February 2022).

22. Entine Lev, *"la communauté des états indépendantes (CEI) chronique de sa création et de son évolution"*, **revue Belge de droit internationale,** (Bruxelle : édition Bruylant , 02/1993).

23. Facon Isabelle, *" Que vaut l'armée russe"*, **politique étrangère,** no.01 (2016).

24. Facon Isabelle, *"la politique étrangère sous Poutine 03 : quels choix de partenariat pour la Russie ?",* ***fondation pour la recherche stratégique,*** no.23 (juin 2012).

25. Feng Huiyun, Kai He, "*China's Institutional Challenges to the International Order",* ***Strategic Studies Quarterly*** (Winter 2017).

26. Feuerstoss Isabelle,"*guerre civile en Syrie : le retour du refoulé ",* ***politique étrangère,*** (Automne 03 , 2012).

27. Gaan Narottam, *"United states, Globalization and the international system : economic and political changes",* ***international studies,*** vol.43, no.03 (2006).

28. Gabriel Graud, **le scénario du choc des civilisations : analyse critique d'une théorie pseudo-scientifique,** mémoire de recherche de troisième année (institut d'études politique de Grenoble, 2015).

29. Gomart Thomas, *" A quoi sert l'union eurasiatique ?",* ***la Russie mensuel Réflexion***(décembre 2011, janvier 2012).

30. Guella Noureddine, " *le choc des civilisations : mythes et réalité" ,* ***revue Al-Daawa,*** no. 88 (dhul hijja, 1430).

31. Inozemtsev Vladislav, " la modernisation de l'économie russe : les cause de l'échec ", **Russie Nei visions,** no.96 (septembre 2016)

32. Joffe Josef ," *the default power : the prophecy of America's decline*", ***Foreign Affairs,*** no.05 (2009).

33. Julienne Marc et Sophie Hanck,*"Diplomatie chinoise : de l' « esprit combattant » ou « loup guerrier »,****Politique etrangère,*** (janvier 2021).

34. Kadiri Younes.E. et autres, *" Rapport du module environnement mondialisation"* , **école nationale supérieure des mines Sain Etienne** (décembre 2003_ avril 2004).

35. Kandel Maya , *"smart way of war ?, contraintes intérieures sous Obama",* ***études de l'IRSEM,*** no.32 (2014).

36. Kandel Maya, *Obama face au terrorisme :chronique d'un échec ?,* ***potomac paper,*** no.28 (septembre 2016).

37. Kaneda Toshiko, Kristin Beitsch, "*2016 world population data sheet with a special focus on human needs and sustainable resources ",* ***population reference bureau*** (August 2016) .

38. Klein Margaret, "*Russia's military :on the rise*", **transatlantic Academy**, no.02 (2016).

39. Kupchan Charles, *the case for middle path* in US foreign policy : : *Neither pure isolationisme nor unchecked internationalisme served the united states well, it's time for a third option,* ***foreign policy*** (15 january 2021).

40. Magali Robert, "Puissance chine : la stratégie d'affirmation internationale chinoise ", **fiche de l'IRISEM** , (mars 2010).

41. Maltais Maj. O., *les états unis au Moyen Orient : trois présidents, une politique,* ***collège des forces canadiennes*** (2018).

42. Manero Edgardo, "*Succincte introduction aux transformations stratégique de l'après guerre froide, l'Amérique latine dans le désordre globale*", **L'ordinaire latino- américain, IPEALT, université Toulouse le Mirail,** no.195 (janvier-mars 2004).

43. Manolache Alexandra, "le*s arsenaux nucléaires mondiaux augmentent tandis que les états continuent de les moderniser ; parution du nouveau SIPRI yearbook*", traduction : Aziza Riahi, ***Stockholm International peace research institute,*** (14 juin 2021).

44. Mayer Jean François, " *Facteur religieux et relations internationales : une approche théopolitique*",***RELIGIOSCOPE,*** no.08 (Aout 2005).

45. Meandzija Bogdan, *"The 2024 Presidential Election in Russia – The Russian 'Lame Duck' Election",* ***Seminar Paper*** (13 december 2019).

46. Mendras Marie et Jean Charles Lallemand, *" Poutine 3 : comment les russes on du voter Medvedev pour conserver Poutine",* ***revue esprit*** (Aout_ septembre, 2008).

47. Moisie Dominique , *" 09novembre 1989 – 11 septembre 2001 : l'âge de la mondialisation* ", in Anne Marie le Gloannec et al , entre Kant et Kosovo, ***Presses de science Po*** , (2003).

48. Mokli Daniel, *" La guerre civile syrienne : entre escalade et intervention",* ***center for security studies,*** no.124 (novembre 2012).

49. Mongrenier Jean- Sylvestre, *" 10 points clés sur la Russie, la Syrie et le Moyen Orient",* ***institut Thomas More Paris*** (septembre 2015).

50. Moreau Xavier, ***La nouvelle grande Russie : de l'effondrement de l'URSS au retour de Vladimir Poutine*** (Paris : Ellipes édition marketing, 2012).

51. Niquet Valérie, "*la politique étrangère de la république populaire de la chine depuis la crise : evolutions et contraintes* ", ***fondation pour la recherche stratégique,*** no.02 (2011).

52. Nye Joseph, *"is America in decline ?",* ***Chatham House,*** (wednesdy 19 may 2010).

53. Nye Joseph, "*Soft power : the evolution of a concept*", ***journal of political power*** (10 december 2020).

54. O'Bagy Elizabeth, *" Middle east security report 4,Syria's political opposition ",* ***institute for the study of war*** 2012) .

55. Peret Quentin, *"La Russie de Medvedev : un nouveau partenaire pour l'union européen* ?" , ***Question d'europe,*** no.91 (03 mars 2008).

56. Persson. Gurdun and all, "*Russian Military capability in ten year perspective 2016",* **the swedish act on copyright in literary and artistic works,** (december 2016).

57. Philippe David Charles, *" introduction : lectures sur l'hégémonie et l'avenir de puissance américaine",* ***études internationales,*** vol.36, no.04 (2005).

58. Pichon Frédéric*, "la Syrie quel enjeu pour la Russie ?",* ***Revue politique étrangère,*** (Printemps 2013).

59. Quencez Martin, le « trumpisme » en politique étrangère : vision et pratique, ***politique étrangère,*** no.02 (2020).

60. Rachman Gideon, *"Russia and China's plans for a new world order",* ***Financial Times,*** (23 january 2022).

61. Raviot Jean Robert, *" Géographie politique de la Russie de 2010",* **revue Hérodote,** no.138 (Mars 2016).

62. Rucker Laurent, "*la politique étrangère russem a l'oust du nouveau !",* ***le courier des pays de l'est,*** no.1038(08/2003).

63. Russel. Martin, *"seven economic challanges for Russia : breaking out of stagnation ?",* ***European Parliamentary Research Service,*** (july 2018).

64. Scheffer Alessandra de Hoop, *la politique étrangère de l'administration Obama*; ***Annuaire français de relation internationales,*** vol. 10 (2009).

65. Schweller Randall L., Xiaoyu Pu, "*After Unipolarity : China's Visions of International Order in an Era of U.S. Decline",* ***International Security,*** Vol. 36, No. 1 (Summer 2011).

66. Simons Greg, *" the russian orthodox Church : toward a new global role ?",* ***Cirero foundation great debate paper,*** no.16 (september 2016).

67. Sinkkonen Ville, *contextualising the Trump doctrine : realism, transactionalism and the civilisational agenda,* ***finnish institute of international affairs,*** no.10 (november 2018) .

68. Steff Ruben and Nicholas Khoo, *" hard balancing in the age of Amirecan unipolarity : the Russian Response to US balistic missile defense during the Bush administration 2001-2008,* ***journal of strategic studies*** (09 may 2014).

69. Stepanova Ekaterina, "*the syria crises and the making or Russia foreign policy,* ***PONARS Eurassia policy,*** no.199 (juin 2012).

70. Tekes Ibrahim, *book review :the jungle grows back : America andou imperiled world , bay Robert Kagan ,* ***perceptions*** , no.02 (Autumn – Winter 2020).

71. Tinguy Anne, "Introduction", dans Isabelle Facon et al , ***Moscou et la monde autrement « monde et nation »***, (2008).

72. Tingy Anne, "*l'ex empire : un enjeu stratégique majeur ", in* ***Isabelle Facon et all , Moscou et le monde Autrement, « monde et nations »*** (2008).

73. Tomja Alida, *"polarity and international system consequences",* **Interdiseplinary journal of research and development,** vol.01, no.01(2014).

74. Trening Dmitri, *"Russia in the Middle East : Moscow's objectives, priorities and policy drivers",* ***Carnegie endowment for international peace***, (2016).

75. Vandendyck Bastien, "*le développement de l'influence chinoise dans le pacifique océanien",* ***institut de relations internationales st stratégique,*** no.61 (février 2018).

76. Véra Nikolski, "la légitimation du rôle présidentiel de Vladimir Poutine :dispositif médiatique et fabrication de l'image de bon tsar, ***Revue Réseaux,*** no.164 (juin 2010).

77. Wilson Erin and all," *Religion and international relations theory" ,* ***centre for religion conflict and the public domain*** , (26 th november 2013).

78. Yilmaz Muzaffer Ecran, *" the new world order : an autline of the post_cold war era*", ***alternatives turkish journal of international relations,*** vol.07. no.04 (winter 2008).

79. Zakaria Fareed," *the self destruction of American power",* ***Foreign Affairs,***no.98 (July – August , 2019).

80. Zreik M., *China's involvement in the syrian crisis and the implicationsof it's neutral stange in the war,* ***RUDN Journal of Political Science***, vol.21, no.01 (2019).

❖ **الرسائل الجامعية:**

1. Graud Gabriel, **le scénario du choc des civilisations : analyse critique d'une théorie pseudo-scientifique,** mémoire de recherche de troisième année (institut d'études politique de Grenoble, 2015).

2. Zala Benjamin, ***Rethinking polarity for the twenty -first century : perceptions of order in international society,*** a thesis submitted to the university of Birmingham for the degree of doctor of philosophy (the university of Berningham, january 2013).

❖ **التقارير:**

1. United Nations Development Programme, ***Human Development Report 2011 : sustainability and Equity : a better future for all*** , (2011).

1. **المواقع الإلكترونية:**

2. Balvay Arnaud, "1989- 2019 : les états unis ou le bruit de l'hyperpuissance", Diploweb,(27octobre 2019), sur l'adresse : ***http://www.diploweb.com,*** consulté le : (19/02/2020).

3. BP statistical review of world energy, 67th edition (june 2018), pp.12-38, on : ***http://www.bp.com/content/dam/bp/en/corporate/pdf/energy/statistical-review/bp-stats-review-2018-full-report.pdf*** visited:(02/09/2018).

4. Cabestan Jean Pierre, "chine : une diplomatie tous azimuts", p.836, sur l'adresse : ***https://www.gis.hkbu.edu.hk/files/Cabestan_article_08_forumchine.pdf***

5. Clinton Hilary," *America's pacific century : the future of politics will be decided in Asia not Afganistan or Iraq"* , **Fo*reign Policy,*** (11/01/2011) on : ***https://www.foreignpolicy.com/2011/10/11/america's_pacific_century.html*** , consulté le: (09/08/2019).

6. Dialili Mohammad Riza et Thiery Kellner, "l'Iran face a la crise syrienne", (07/09/2014) sur l'adresse : ***http://www.diploweb.com/spip.php?page=imprimer&id_article=1245*** , (19/05/2017).

7. Fort Meyer, "*remarks by president Trumpon the strategy in Afghanistan and South Asia*", (21 August 2017), on : **https://trumpwhitehouse.archives.gov/briefings-statements/remarks-president-trump-strategy-afghanistan-south-asia/** consulté le (16/07/2020).

8. Frère Jean – Duns, la contre – Réforme Catholique au XXI[e] siècle : il est ressuscité, no. 185 (Mars 2018), sur l'adresse : ***http://www.crc-resurrection.org/lien-utiles/archives/il-est-ressuscite/n-185-mars-2018/syrie-3-les-causes-de-la-guerre-de-syrie-1997-2011*** consulté: (18/08/2018).

9. Global fire Power review (2018) on : ***https://www.globalfirepower.com*** (13/08/2018).

10. Hausser Isabelle et autres, le conflit syrien pour les nuls, 30 avril 2017, sur l'adresse : **http://www.leconflitsyrienpourlesnuls.org/wp-content/uploads/pdf**

11. international Monetary Fund report, **world economic data base** (october 2015) on : ***http://www.inf.org/externalpubs/ft/weo/2015/weodata/weorept.aspx?pr.X.,*** consulté le *le:* (01/10/2016).

12. Journal d'information en ligne, Le Monde.fr , "Syrie 7 ans ", sur l'adresse : ***http://www.mobile.lemonde.fr/proche-orient/visuel/2016/03/15/du-soulevement-populaire-au-conflit-international-cinq-ans-de-guerre-en-syrie_4882825_3218.html*** ,consulté le (01/09/2019).

13. kan Hideki, "*Actors in world politics*", **government and politics**, vo.2,p.03, on : ***http://www.eolss.net/sample-chapter/c04/e6-32-05-03.pdf*** (04/09/2016).

14. Khalifeh Paul, " *Dix question pour mieux comprendre la crise syrienne*",(26/05/2021), sur l'adresse : ***https://www.savoirs.rfi.fr/fr/comprendre-enrichir/geopolitique/dix-quetions-pour-mieux-comprendre-la-crise-syrienne*** , consulter le : (14/ 11/ 2021).

15. Lesage Michel, "*La Russie : histoire ", sur l'adresse : **http://servicevolontair.org/newsites/free/pierre/upload/files/663b1d43855cf8814b9e7aefb7093455.pdf***

16. Richard Florence, "Poutine l'homme fort du Kremlin qui ne rêvait pas de devenir président", (19/03/2018) , sur l'adresse : ***http://www.france24.com/fr/20180317-russie-election-presidentielle-vladimir-poutine-moscou-portrait*** consultéle (27/07/2018).

17. Russian Federation's constitution of 1993 with amendments through 2014, pp. 20 .23 , on :**http://www.constituteproject.org/constitution/Russia_2014.pdf**

18. SIPRI yearbook 2018 : Armement, disarmement and intrenational security, on ligne : ***https://www.sipriyearbook.org/sites/default/files/SIPRIYB18c06.pdf*** (13/08/2018).

19. Stephen . M. walt, "*who is a better strategist :Obama or Putin ?",* Foreign Policy, (october2015), on : ***https://www.foreignpolicy.com/2015/10/09/who-is-a-better-strategist-obama-or-putin/*** visited(16/11/2020).

20. the world factbook, central intelligence agency, (07 august 2018),on : ***https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ch.html*** visited (03/09/2018).

21. The world factbook, central intelligence agency, on : ***http://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geo/sy.html*** visited(14 /08/2018).

22. the world factbook, central intelligence agency, on : **https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ch.html** visited (15/08/2018).

23. the world factbook, central intelligence agency, on : ***https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/fields/2119.html*** visited (15/08/2018)

24. *transcript : Donald trump's foreign policy speesh*, *the New York times,* (27 april 2016), on : ***https://www.mytimes.com/2016/04/28/us/politics/transcript-trump-foreign-policy.html*** consulté le: (15/07/2020).

25. Védrine Olivier, "regard sur la Russie", sur l'adresse : **http://www.ieim.uqam.ca/IMG/pdf/Article_sur_la_Russie_dans_RDN_du_mois_d_avril.pdf**

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
خطة الدراسة	
مقدمة	
.الفصل الأول: دور روسيا والصين في النظام الدولي بعد الحرب الباردة	**14**
المبحث الاول: طبيعة النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة.	**16**
المطلب الأول: التحولات في النظام الدولي بعد الحرب الباردة.	17
الفرع الأول: التحولات الجيوسياسية بعد الحرب الباردة.	17
الفرع الثاني: التحولات الاقتصادية بعد الحرب الباردة.	22
الفرع الثالث: التحول في منظومة القيم بعد الحرب الباردة.	24
المطلب الثاني: الجدل حول هيكل النظام الدولي بعد الحرب الباردة.	27
الفرع الأول: نظام دولي أحادي القطب بزعامة أمريكية.	27
الفرع الثاني: نظام دولي متعدد الأقطاب.	31
الفرع الثالث: نظام دولي في طور النشأة.	33
المطلب الثالث: هيكل النظام الدولي بعد منعطف أحداث 11 سبتمبر 2001.	36
الفرع الأول: العودة إلى أطروحة صدام الحضارات.	36
الفرع الثاني:السياسة الامريكية وهيكل النظام الدولي.	39
المبحث الثاني: مكانة روسيا الاتحادية في النظام الدولي بعد الحرب الباردة.	**46**
المطلب الأول: محددات المكانة الروسية في النظام الدولي.	47

الفرع الأول: المقومات المادية.	47
الفرع الثاني: المقومات المعنوية	57
المطلب الثاني: أهداف وأولويات روسيا الاتحادية في النظام الدولي من نهاية الحرب الباردة.	67
الفرع الأول: أهداف وأولويات روسيا في النظام الدولي من نهاية الحرب الباردة إلى عام 2000.	67
الفرع الثاني: اهداف وأولويات روسيا في النظام الدولي منذ سنة 2000.	70
المبحث الثالث: مكانة الصين في النظام الدولي بعد الحرب الباردة.	**78**
المطلب الأول: مقومات مكانة الصين في النظام الدولي.	79
الفرع الأول: المقومات المادية.	79
الفرع الثاني: المقومات المعنوية.	85
المطلب الثاني: أهداف وأولويات الصين في النظام الدولي.	91
الفرع الأول: أهداف وأولويات الصين في النظام الدولي في الفترة 1978 . 2012.	91
الفرع الثاني: أهداف وأولويات الصين في فترة حكم الرئيس "شي جينبينغ".	94
الفصل الثاني: مواقف ورهانات القوى الكبرى في الأزمة السورية.	**101**
المبحث الأول: الأزمة السورية: الأسباب والتطورات والأطراف.	**102**
المطلب الأول: أسباب الأزمة السورية.	103
الفرع الأول: الأسباب الداخلية.	103
الفرع الثاني: الأسباب الخارجية.	109

المطلب الثاني: تطورات وأطراف الأزمة السورية.	114
الفرع الأول: تطورات الأزمة السورية.	114
الفرع الثاني: أطراف الأزمة السورية.	119
المبحث الثاني : المواقف الإقليمية والدولية من الأزمة السورية.	**124**
المطلب الأول: المواقف الإقليمية من الأزمة السورية.	125
الفرع الأول: المواقف الإقليمية المؤيدة للثورة السورية.	125
الفرع الثاني: المواقف الاقليمية المؤيدة للنظام السوري.	130
المطلب الثاني: المواقف الدولية من الأزمة السورية	135
الفرع الأول: المواقف الدولية المؤيدة للثورة السورية	135
الفرع الثاني: مواقف دول المؤيدة للنظام السوري	139
المبحث الثالث: التنافس بين القوى الكبرى في الأزمة السورية.	**144**
المطلب الأول: الإدارة الأمريكية للأزمة السورية بين معضلة تراجع الدور وديناميات الأزمة.	145
الفرع الأول: أطروحات تراجع الدور الأمريكي في النظام الدولي.	145
الفرع الثاني: محددات الموقف الأمريكي من الأزمة السورية.	150
المطلب الثاني: دور الصين في الأزمة السورية.	156
الفرع الأول: تحولات استراتيجية الصين في النظام الدولي من الصعود السلمي إلى التأكيد.	156
الفرع الثاني: محددات دور الصين في الأزمة السورية .	161

المطلب الثالث: دور روسيا في الأزمة السورية.	167
الفرع الأول: محددات موقف روسيا من الأزمة السورية بين المصالح الاستراتيجية واستعادة الدور.	167
الفرع الثاني: أبعاد التدخل العسكري الروسي في سوريا.	171
الفصل الثالث: مظاهر التحول في بنية النظام الدولي في ظل الأزمة السورية.	**178**
المبحث الأول: أثر الأزمة السورية في مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي.	**180**
المطلب الأول: مقاربة إدارة أوباما: التراجع الذكي لترميم مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي.	181
الفرع الأول: مفهوم القوة الذكية في السياسة الخارجية الامريكية بين التراجع وتجديد الهيمنة.	181
الفرع الثاني: حدود القوة الذكية في الأزمة السورية.	186
المطلب الثاني: مقاربة الرئيس "ترامب" لجعل أمريكا عظيمة من جديد.	192
الفرع الأول: مرتكزات مقاربة "ترامب" لاسترجاع عظمة الولايات المتحدة الأمريكية.	192
الفرع الثاني: حدود مقاربة "ترامب" لاسترجاع العظمة الأمريكية في ظل الأزمة السورية.	198
المبحث الثاني: فرص وتحديات روسيا والصين في تغيير بنية النظام الدولي في ضوء الأزمة السورية.	**205**
المطلب الأول: فرص وتحديات روسيا في استعادة الدور.	206
الفرع الأول: الاستثمار الروسي في الأزمة السورية.	206
الفرع الثاني: تحديات الدور الروسي في النظام الدولي.	211

المطلب الثاني: فرص وتحديات الصين في النظام الدولي.	217
الفرع الأول: الاستثمار الصيني في الأزمة السورية.	217
الفرع الثاني: تحديات دور الصين في النظام الدولي.	222
الخاتمة.	**234**
قائمة المراجع	**240**